

النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

إعداد
د. هبة عبد المنعم
د. الوليد طلحة
أ. طارق إسماعيل





صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

إعداد

د. هبة عبد المنعم
د. الوليد طلحة
أ. طارق اسماعيل

صندوق النقد العربي

2019

© صندوق النقد العربي 2019

حقوق الطبع محفوظة

يعد أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية، يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الإنترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

فاكس: +97126326454

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>

تقديم

تعول البلدان العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة التنوع الاقتصادي والتنافسية الدولية. يعتمد الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير على وجود متطلبين رئيسيين يتمثلان في: توفر بيئة الأعمال الداعمة وفرص النفاذ للتمويل. تُمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي المشروعات في القطاع الرسمي، وتسهم بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و80 في المائة. كما تسهم بنحو 10 إلى 49 في المائة من فرص التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية، وهي نسبة تقل عن متوسط البلدان النامية البالغ 60 في المائة مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع.

في إطار سعي صندوق النقد العربي لدعم جهود البلدان الأعضاء الهادفة إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام، يركز الصندوق بشكل خاص في إطار استراتيجيته الخمسية الحالية (2015-2020) على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية. تتضمن الاستراتيجية الحالية للصندوق عدة مبادرات وبرامج تستهدف النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتيسير فرص نفاذها إلى التمويل. في هذا السياق، أطلق صندوق النقد العربي في عام 2016 تسهيل "البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" بهدف مساندة الإصلاحات الهادفة إلى النهوض بالقطاع. إضافة إلى ذلك، وفي إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم الشمول المالي في المنطقة العربية، كهدف أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي، أطلق صندوق النقد العربي "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" في عام 2017. تهدف المبادرة إلى دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. من جانب آخر، أطلق الصندوق مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة للدول العربية في عام 2018 بهدف الاستفادة من تطور التقنيات المالية ودورها في زيادة كفاءة الخدمات المالية، وتيسير نفاذ الفئات غير المشمولة مالياً إلى التمويل ومن أهمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفئة الشباب خاصة الإناث.

في ضوء ما سبق، يسعى الصندوق من خلال هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على واقع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ويتطرق إلى عدد كبير من الجوانب وثيقة الصلة بعمل القطاع من بينها: الركائز الأساسية للبيئة المواتية لنمو هذا القطاع، ومستويات نفاذه إلى التمويل، والرؤى المستقبلية، إلى جانب السياسات الحكومية المتبناة في كل دولة لتعزيز دور القطاع بما يساعد على إبراز أفضل الممارسات في هذا الصدد.

يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل الكتاب إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في إثراء النقاش حول دور هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز آليات اتخاذ القرار الاقتصادي في البلدان العربية، ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل، والوفاء بأهداف التنمية المستدامة.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

ملخص تنفيذي.....	7
المملكة الأردنية الهاشمية.....	38
دولة الإمارات العربية المتحدة.....	45
مملكة البحرين.....	64
الجمهورية التونسية.....	78
المملكة العربية السعودية.....	86
جمهورية السودان.....	98
جمهورية العراق.....	109
سلطنة عُمان.....	116
دولة فلسطين.....	125
دولة قطر.....	131
دولة الكويت.....	139
الجمهورية اللبنانية.....	148
جمهورية مصر العربية.....	159
المملكة المغربية.....	171

قائمة الأشكال

11	شكل (1): عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (ألف منشأة).
12	شكل (2): التوزيع النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المشمولة في الاستبيان (%).
12	شكل (3): مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (%).
13	شكل (4): التوزيع القطاعي لأعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية (%).
14	شكل (5): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي بالنسبة لعدد من الدول العربية (%).
19	شكل (6): إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلًا للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (مؤسسة).
20	شكل (7): نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات في عدد من الدول العربية (%).
21	شكل (8): نسبة حسابات الإقراض والادخار بغرض إنشاء مشروع صغير أو متوسط في الدول العربية (2017) (%).
33	شكل (9): التزام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين بمبادئ الحوكمة (%).
34	شكل (10): استخدام الإنترنت والتسويق الإلكتروني لمنتجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات (%).
39	شكل (11): عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (منشأة) (2011-2015).
40	شكل (12): التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2011-2015).
42	شكل (13): إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2017) (مليون دينار أردني).
42	شكل (14): التسهيلات المصرفية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2016-2018).
48	شكل (15): هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات (2016) (%).
49	شكل (16): مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية لإمارة دبي (2016) (مليار درهم).
55	شكل (17): مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الرؤية، الغايات، المحاور، الاستراتيجيات، الرسالة.
56	شكل (18): التمويل الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات غير المصرفية في إمارة الفجيرة (2012 - 2018) (ألف درهم).
56	شكل (19): الائتمان الممنوح للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إمارة الفجيرة (2017-2018) (مليون درهم).
62	شكل (20): استخدام الإنترنت والتسويق الإلكتروني لمنتجات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات.
63	شكل (21): قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات: الفرص والتحديات.

65	شكل (22): التوزيع النسبي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين (2011-2018) (%).
66	شكل (23): التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين (2018) (%).
66	شكل (24): هيكل الملكية القانونية في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين (2018) (%).
67	شكل (25): توزيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب النوع والعمر (فئة الشركات الفردية وشركة الشخص الواحد) في البحرين (منشأة).
70	شكل (26): إجمالي التسهيلات الائتمانية المصرفية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البحرين (2013-2018) (ألف دينار بحريني).
70	شكل (27): إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المصرفية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البحرين (2013-2018) (ألف دينار بحريني).
76	شكل (28): التزام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ببعض مبادي الحوكمة في البحرين.
79	شكل (29): نسبة أعداد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المنشآت في تونس (2010-2017) (%).
79	شكل (30): هيكل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس (2017) (%).
80	شكل (31): التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس (2017) (%).
80	شكل (32): توزيع هيكل الملكية القانونية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس (2017) (%).
81	شكل (33): قيمة ومعدل نمو التمويل المصرفي الممنوح لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس (2011-2018) (مليون دينار تونسي).
83	شكل (34): عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية على مستوى الدولة في تونس (2010-2018).
88	شكل (35): الهيكل والمساهمة الاقتصادية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية (%).
90	شكل (36): نسبة التمويل المصرفي الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المصرفي في السعودية (2017-2018) (%).
92	شكل (37): التوزيع النسبي للتمويل المصرفي حسب نوع المنشأة في السعودية (2017-2018) (%).
97	شكل (38) التحديات التي تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السعودية.
100	شكل (39): إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السودان (منشأة).
102	شكل (40): إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تقدم تمويلاً للمشروعات متناهية الصغر في السودان (2010-2018) (مؤسسة).
102	شكل (41): حصة المشروعات متناهية الصغر من التمويل المصرفي في السودان (2010-2018) (مليون جنية سوداني).
110	شكل (42): توزيع هيكل الملكية القانونية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق (2012-2017) (%).

111	شكل (43): هيكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق (2012-2017) (منشأة).
117	شكل (44): عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المنشآت في عُمان (2015-2018) (%).
118	شكل (45): التوزيع القطاعي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عُمان.
118	شكل (46): التوزيع النسبي لعدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في عُمان.
119	شكل (47): هيكل الملكية القانونية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عُمان.
119	شكل (48) نسبة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للإنثا والشباب في عُمان (%).
126	شكل (49): هيكل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين لعام 2018.
127	شكل (50): التوزيع القطاعي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2017). "ألف منشأة"
127	شكل (51): توزيع هيكل الملكية القانونية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين لعام 2017 " %".
128	شكل (52): توزيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين حسب النوع. (%)
128	شكل (53): مساهمة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (2010-2017). (%)
129	شكل (54): نسبة التمويل الموجه الى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مجمل التمويل المصرفي في فلسطين (2013-2018).
129	شكل (55): إجمالي التمويل المصرفي وغير المصرفي المقدم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين "مليون دولار".
130	شكل (56): إجمالي عدد السجلات الائتمانية لدى شركات الاستعلام الائتماني في فلسطين (ألف سجل).
134	شكل (57): نسبة الائتمان المصرفي الممنوح إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المصرفي في قطر (2016-2017) (%).
134	شكل (58): حجم التمويل المصرفي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطر (2016-2017).
142	شكل (59) التوزيع القطاعي لإجمالي المشروعات التي وافق الصندوق الوطني في الكويت على تمويلها (2015-2018).
150	شكل (60) الوزن النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في لبنان (%).
151	شكل (61) التوزيع القطاعي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في لبنان (%).
151	شكل (62) توزيع هيكل الملكية القانونية في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في لبنان.
162	شكل (63): توزيع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر (منشأة).

162	شكل (64): التوزيع النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر (%) (2013-2018).
163	شكل (65): توزيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي في مصر.
175	شكل (66): حجم التمويل المصرفي وغير المصرفي المقدم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل في المغرب.
176	شكل (67): نسبة التمويل المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي (%).
177	شكل (68): عدد السجلات الانتمائية المحتفظ بها لدى شركات الاستعلام الانتمائي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (مليون سجل).
177	شكل (69): عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في سوق الأوراق المالية في المغرب.

قائمة الجداول

9	جدول (1): تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
13	جدول (2): أهم القطاعات والأسواق التي تركز عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
16	جدول (3): الإطار القانوني المنظم لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآليات التنفيذ.
17	جدول (4): الجهات والأجهزة الحكومية التي تُشرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
23	جدول (5): تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال.
25	جدول (6): آليات ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقوانين المساندة لها.
27	جدول (7): نظم المعلومات الانتمائية في الدول العربية ومدى تغطيتها.
30	جدول (8): تطوير استراتيجيات وطنية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
52	جدول (9): القروض المقدمة من قبل مصرف الإمارات للتنمية.
82	جدول (10): شروط الاستفادة من المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
142	جدول (11): إجمالي المشروعات التي تم تمويلها من قبل بنك الكويت الصناعي حتى نوفمبر 2018.

قائمة الأطر

91	الإطار رقم (1): الشركة السعودية للمعلومات الانتمائية (سمة).
104	الإطار رقم (2): السودان: بنك الأسرة.
105	الإطار رقم (3): السودان: وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير".

يتقدم صندوق النقد العربي بخالص الشكر والتقدير للسادة مستوفي الاستبيان
من البلدان الأعضاء، ونخص بالذكر كل من

الأردن: **محمد صبحي العميرة**، المدير التنفيذي لدائرة الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني، الإمارات: **فريق عمل دولة الإمارات العربية المتحدة** برئاسة وزارة الاقتصاد وتعاون كافة الجهات الاتحادية و المحلية المعنية، البحرين: **دانة حمزة**، رئيس قسم البحوث الاقتصادية، دائرة الاستقرار المالي، مصرف البحرين المركزي، السعودية: **أفنان عبدالله الصباح**، مؤسسة النقد العربي السعودي، السودان: **هويدا صديق عثمان**، مراقب مصرفي وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، عُمان: **وليد بن طريف** خبير تطوير الأعمال، الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **وقيس بن حمد الرواحي**، مساعد تطوير مصارف، البنك المركزي العُماني، العراق: **جنان إسماعيل إبراهيم**، مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، قطر: **الشيخة سارة عبد الله آل ثاني** مديرة إدارة الإحصاء، **وصالح داود الصايغ**، رئيس قسم الحسابات الدولية، مصرف قطر المركزي، الكويت: **وليد محمود العوضي**، المدير التنفيذي لقطاع الرقابة، بنك الكويت المركزي، لبنان: الجهات المختصة من وزارة الاقتصاد، مصر: قطاع الرقابة على البنوك – الرقابة المكتبية، البنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وشركة ضمان مخاطر الائتمان، المغرب: **بدر نبيل**، مساعد مديرية الإشراف البنكي، بنك المغرب، فلسطين: وزارة الاقتصاد الوطني، جهاز الإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

ملخص تنفيذي

شهد دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية تنامياً ملحوظاً بحلول عقد السبعينيات من القرن الماضي في الدول المتقدمة والنامية، نتيجة عدد من التحولات العالمية البارزة التي كان من شأنها إحداث تغيير في هيكل إنتاج السلع والخدمات باتجاه المزيد من الاعتماد على مدخلات الإنتاج التي توفرها هذه المشروعات، وهو ما عزز من دورها الاقتصادي كحلقة رئيسة في شبكات الإمداد العالمية (Global Supply Chains). تتمثل أبرز هذه التحولات في ظهور أساليب إنتاج جديدة أقل كلفة، وأكثر مرونة نتيجة الاتجاه نحو عولمة أسواق العمل والمنتجات، وانتشار أساليب "تعهد الأعمال" (Business Outsourcing) من المشروعات الكبيرة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كذلك ساهم ارتفاع عدد الشباب الباحثين عن عمل في الكثير من دول العالم وظهور ثقافة ريادة الأعمال في دعم التوجه نحو تأسيس عدد كبير من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. أثبتت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أعقاب تلك الفترة قدرة كبيرة على الابتكار والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج ومرونة وكفاءة أكبر في التعامل مع ظروف الأسواق مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وفي استخدام مدخلات الإنتاج المحلية، وهو ما جعلها تلعب دوراً مهماً في سلاسل الإمداد العالمية لكبرى الشركات العالمية ودوراً بارزاً في الإنتاج والتوظيف في الكثير من دول العالم.

في ضوء ما سبق، أصبحت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة رئيسة لدفع التنمية الاقتصادية في عدد من بلدان العالم خاصة النامية منها نظراً لدورها في توفير فرص العمل بكلفة استثمارية أقل من المشروعات الكبيرة، وتكاملها في سلاسل إنتاج السلع والخدمات مع المشروعات الكبيرة بما يساعد على تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستويات الدخل الفردي، وهو ما جعل العديد من اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية تعول عليها كثيراً لخفض معدلات البطالة والفقر لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الواعدة اقتصادياً بما يساعد على التوازن في تحقيق التنمية الاقتصادية. في هذا السياق، تقدر مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بحوالي 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و60 في المائة في التشغيل بالقطاع الرسمي حسب بيانات البنك الدولي. ينتظر أن تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تخفيف حدة البطالة في الدول النامية خلال السنوات المقبلة، ذلك لقدرتها العالية على خلق فرص العمل، حيث تساهم في خلق 4 من بين كل 5 فرص عمل جديدة يتم توفيرها في القطاع الرسمي⁽¹⁾. إضافة لما سبق، فإن نمط أعمال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتواءم بشكل أكبر مع التحولات في نمط الإنتاج العالمي التي تتمثل في تزايد دور قطاع الخدمات وارتفاع مساهمته في القيمة المضافة مقارنة بقطاعي الصناعة والزراعة.

في هذا الإطار، تعول العديد من البلدان العربية على النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية نظراً لدوره المحوري في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب والإناث التي ترتفع في الدول العربية إلى ما يفوق ضعف المعدل العالمي. كذلك من شأن النهوض بهذا القطاع زيادة القيمة المضافة، ودعم الصناعات الكبيرة، وزيادة مستويات تكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصادات الوطنية.

رغم اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات ومبادرات للنهوض بهذا القطاع، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في بعض الدول العربية تحتاج إلى مزيد من التحسين بالنظر إلى المستويات الممكن تحقيقها. تتراوح مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي

¹ World Bank, (2015), "brief on Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance", September.

الإجمالي في عدد من الدول العربية بين 22 و 80 في المائة، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط، وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

كما يتراوح متوسط مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية بين 9.9 و 49 في المائة مقابل حوالي 60 في المائة للمتوسط المسجل في الدول النامية.

في ضوء ما سبق، يهدف هذا الكتاب إلى الوقوف على عدد من الجوانب المهمة المرتبطة بهذا القطاع من بينها: الدور الاقتصادي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وهيكلية هذه المشروعات، والأطر القانونية والتنظيمية التي تعمل في إطارها، ومدى نفاذها إلى التمويل، وطبيعة المبادرات الحكومية المتبناة لتعزيز وتقوية دور هذا القطاع في توليد الناتج وخلق فرص العمل، واستشراف الآفاق المستقبلية لهذا القطاع الحيوي في الدول العربية. كما يلقي هذا الكتاب المزيد من الضوء على الجهود الحكومية المبذولة للنهوض بهذا القطاع بهدف استخلاص أفضل الممارسات في هذا الصدد، وفي المقابل الوقوف على الممارسات التي لم يثبت جدواها عملياً بما يساعد على التوجيه المستقبلي للسياسات الحكومية.

استند الكتاب إلى نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي لهذا الغرض بنهاية عام 2018، وتم استيفائه من قبل السادة المختصين في الجهات الرسمية العربية المعنية بالنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الأول من عام 2019. في هذا الإطار، يتضمن الكتاب في البداية ملخصاً تنفيذياً⁽²⁾ يتطرق إلى وضع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كمجموعة، يلي ذلك ملفات قطرية تتعلق بواقع وآفاق القطاع في كل دولة عربية على حده من الدول التي قامت باستيفاء الاستبيان.

تعريف قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تتباين الدول العربية من حيث تبني تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فبينما يوجد تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يستند إلى قانون، كما هو الحال في كل من الكويت، والإمارات، والعراق، وفلسطين، ومصر، والبحرين، وتونس، وموريتانيا، والمغرب، لا تزال دول أخرى تسعى إلى وضع التعريف المناسب للقطاع كما هو الحال في السودان التي هي بصدد تأسيس هيئة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يكون من بين مهامها وضع تعريف موحد للقطاع.

بالنسبة للدول التي لديها تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هنالك اختلاف في التعريف من دولة إلى أخرى نظراً لتباين المعايير المستخدمة. تعتمد الدول العربية في تصنيفها للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير رئيسة تتمثل في: عدد العمال، ورأس المال، وحجم المبيعات السنوية، إلا أن القليل من الدول العربية مثل الكويت يطبق المعايير الثلاثة مجتمعة، في حين تستخدم مصر معيار رأس المال في حالة الشركات والمنشآت الجديدة (حديث التأسيس) بشكل مؤقت بدلاً من حجم الأعمال ولمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط ذلك إلى حين توفر بيانات خاصة بحجم الأعمال، ليتم بعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال.

² صندوق النقد العربي، (2017)، "استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".

في المقابل، تعتمد معظم الدول الأخرى على معياري عدد العمالة والمبيعات السنوية للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل: الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، ولبنان، وقطر. فيما تعتمد تونس و عُمان على كل من معياري عدد العمالة، ورأس المال لتعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتتبنى دول عربية أخرى معيار واحد، حيث تتبنى المغرب على سبيل المثال معيار حجم المبيعات السنوية فقط، ويعتمد العراق على معيار عدد العمال فقط. إلى جانب هذا التباين، يأخذ التعريف في بعض الدول مثل الإمارات بعين الاعتبار طبيعة القطاع التي تعمل به هذه المشروعات حيث هناك تعريف خاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة بكل من قطاعات التجارة، والخدمات، والصناعة، جدول (1).

على مستوى المعايير المشتركة، هناك تباين فيما بين الدول في مستوى القياس المستخدم لكل معيار. بالنسبة لمعيار عدد العمال يتراوح العدد المستخدم في فئة المشروعات الصغيرة بين 5 و 50 عامل بالنسبة لكل من الأردن، والإمارات⁽³⁾، والبحرين، وتونس، والسعودية، والكويت، وفلسطين وموريتانيا، فيما يصل معيار العمالة المستخدم للمشروعات الصغيرة في مصر إلى 200 عامل، فيما يتراوح عدد العمال بالنسبة لفئة المشروعات المتوسطة بين 10 و 250 عامل. أما بالنسبة للدول التي لديها تعريف لفئة المشروعات متناهية الصغر، فيتراوح عدد العمال لهذه الفئة ما بين أقل من 5 إلى أقل من 10 عمال.

جدول(1): تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدولة	فئة المشروع المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	أقل من 5 عمال	5 – 20 عامل	21 – 100 عامل
	المبيعات (دينار)	أقل من 100 ألف دينار أردني	100 ألف - مليون دينار أردني	من مليون إلى 3 ملايين دينار أردني
الإمارات	قطاع التجارة: عدد العمال	أقل من 5 عمال	5 – 50 عامل	51 – 200 عامل
	قطاع التجارة: المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3 ملايين درهم	أقل من 50 مليون درهم	أقل من 250 مليون درهم
	قطاع الصناعة: عدد العمال	أقل من 10 عمال	10-100 عامل	101-250 عامل
	قطاع الصناعة: المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3 مليون درهم	أقل من 50 مليون درهم	أقل من 250 مليون درهم
	قطاع الخدمات: عدد العمال	أقل من 5 عمال	6-50 عامل	51 – 200
	قطاع الخدمات: المبيعات (مليون درهم)	أقل من 2 مليون درهم	أقل من 20 مليون درهم	أقل من 200 مليون درهم
البحرين	عدد العمال	حتى 5 عمال	6 - 50 عامل	51-100 عامل
	رأس المال (دينار)	من 1 إلى 50 ألف دينار بحريني	50 ألف دينار - مليون دينار بحريني	1-3 مليون دينار بحريني
تونس	عدد العمال	أقل من 6 عمال	6 – 49 عامل	50 – 199 عامل

³ للأنشطة غير الصناعية.

الدولة	فئة المشروع المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
	حجم الاستثمار	أقل من 15 مليون دينار تونسسي أخذاً بالاعتبار استثمارات التوسعة.		
السعودية	عدد العمال	1 - 5 عمال	6 - 49 عامل	50 - 500 عامل
	المبيعات (مليون ريال سعودي)	0 - 3 مليون ريال	3 - 40 مليون ريال	41 - 200 مليون ريال
العراق	عدد العمال	1-2 عمال	3-9 عمال	10-24 عامل
	عدد العمال	أقل من 5 عمال	6-25 عمال	26-99 عامل
عمان	رأس المال (ألف ريال عماني)	100 ألف ريال عماني	100 - 500 ألف ريال	أقل من 3 مليون ريال عماني
	عدد العمال	(1 - 4) عاملين	(5 - 9) عامل	(10 - 19) عامل
فلسطين	المبيعات (ألف دولار أمريكي)	حتى 20 ألف دولار أمريكي	20 ألف - 200 ألف دولار أمريكي	200 ألف - 500 ألف دولار أمريكي
	رأس المال (ألف دولار أمريكي)	حتى 5 ألف دولار أمريكي	5 ألف - 50 ألف دولار أمريكي	أكثر من 100 ألف دولار أمريكي
قطر	عدد العمال	1-10 عمال	11-50 عامل	51-250 عامل
	المبيعات (مليون ريال قطري)	أقل من مليون ريال قطري	1-20 مليون ريال قطري	20-100 مليون ريال قطري
الكويت	عدد العمال	-	لا يزيد عن 50 عامل	51-150 عامل
	المبيعات (ألف دينار كويتي)	-	لا تتجاوز 750 ألف دينار كويتي	لا تتجاوز 1500 مليون دينار كويتي
	رأس المال (ألف دينار كويتي)	-	لا تتجاوز 250 ألف دينار كويتي	لا تتجاوز 500 ألف دينار كويتي
	عدد العمال	1-9 عمال	10-50 عامل	50-100 عامل
لبنان	المبيعات (ليرة)	لا تتجاوز 500 ألف ليرة لبنانية	500 ألف - 5 مليون ليرة لبنانية	5-25 مليون ليرة لبنانية
	عدد العمال	1-10 عمال	11-200 عامل	أكثر من 200 عامل
مصر	المبيعات (مليون جنيه مصري)	أقل من مليون جنيه مصري	1 - 50 مليون جنيه مصري	51 حتى 200 مليون جنيه مصري
	رأس المال (ألف جنيه مصري)	أقل من 50 ألف جنيه	50 ألف - 5 مليون جنيه مصري (منشآت صناعية). - أقل من 3 مليون جنيه مصري (منشآت غير صناعية).	5 مليون - 15 مليون جنيه مصري (منشآت صناعية). 3 مليون - 5 مليون جنيه مصري (منشآت غير صناعية).
المغرب*	عدد العمالة	غير متوفر	لا يتعد عدد العاملين في المشروع 200 عامل	
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3 مليون	لا تتجاوز المبيعات السنوية 50 مليون درهم	
	رأس مال (مليون درهم)	غير متوفر	بالنسبة للمنشآت حديثة العهد، لا يتجاوز رأس مال المنشأة 50 مليون درهم. أو امتلاكها بصفة مباشرة أو غير مباشرة نسبة تفوق 25 في المائة من رأس مال أو حقوق التصويت في منشأة أو منشآت أخرى.	
موريتانيا	عدد العمال	أقل من 10 عمال	10 عمال فما فوق	
	رأس المال (مليون أوقية)	-	من 50 إلى 200 مليون أوقية	

المصدر:

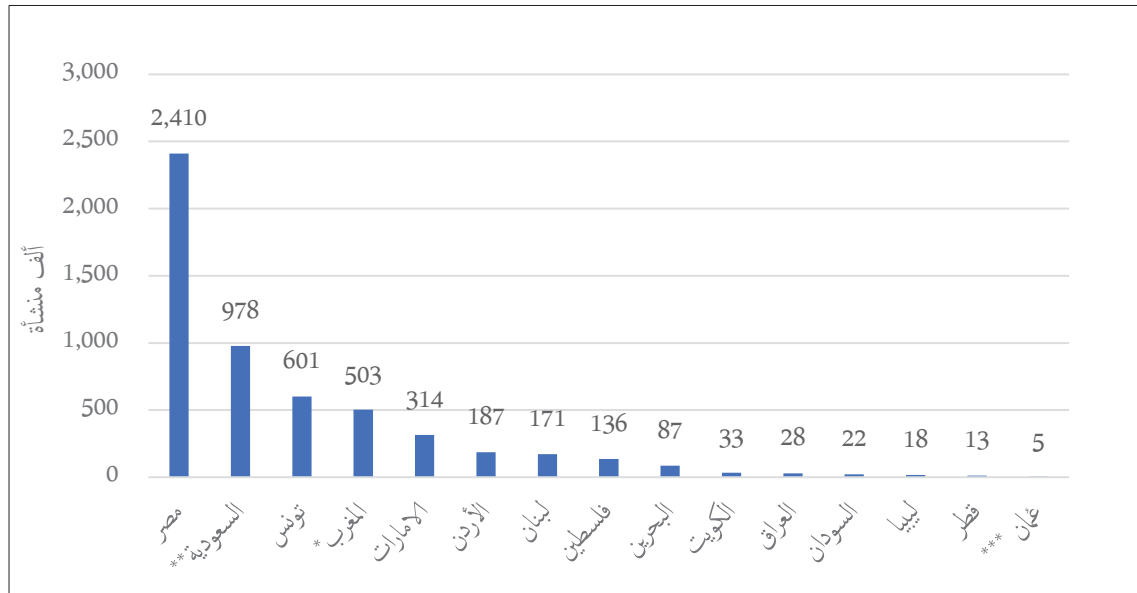
صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير. * ميثاق المشروعات الصغرى والمتوسطة (2002)، الجريدة الرسمية العدد (5031).

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

أصبح قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يحتل أولوية في برامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي بالنسبة للدول العربية. يأتي هذا الاهتمام في ظل تنامي عدد هذه المشروعات في غالبية الدول العربية وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المزيد من فرص العمل. بلغ إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة العاملة في الدول العربية التي شملها المسح حوالي 5.5 مليون منشأة، تركز العدد الأكبر منها في مصر بنسبة 44 في المائة، والسعودية 18 في المائة، وتونس 11 في المائة، ونحو 9 في المائة في المغرب، و6 في المائة في الامارات. وتوزعت باقي المشروعات في الدول العربية الأخرى.

بشكل عام تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية، حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المشروعات ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي المشروعات⁽⁴⁾. تُمثل المشروعات متناهية الصغر الغالبية العظمى في هيكل القطاع، ويتضح ذلك جلياً وفق نتائج الاستبيان، حيث مثلت نسبة 93.7 في المائة من إجمالي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في حين شكلت نسبة المشروعات الصغيرة نحو 5.8 في المائة، أما المشروعات المتوسطة فقد شكلت نسبة ضئيلة مقارنة بالمشروعات الأخرى في حدود 0.5 في المائة.

شكل (1): عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية وفقاً لأحدث بيان (ألف منشأة)

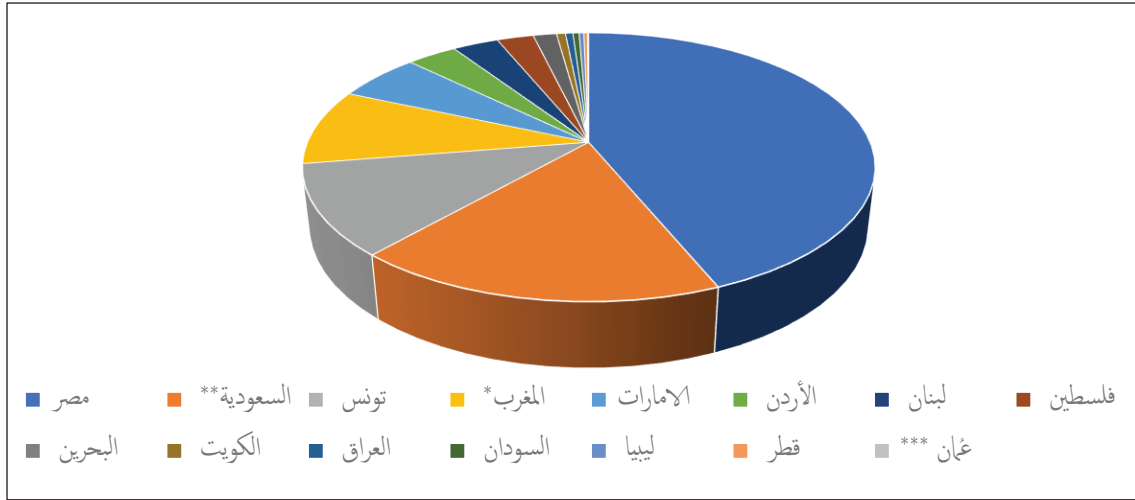


المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
 صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير
 * المديرية العامة للضرائب.
 ** الهيئة العامة للإحصاء.
 *** الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁴ قاعدة بيانات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، (2014).

شكل (2): التوزيع النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المشمولة في الاستبيان (%)



المصدر:

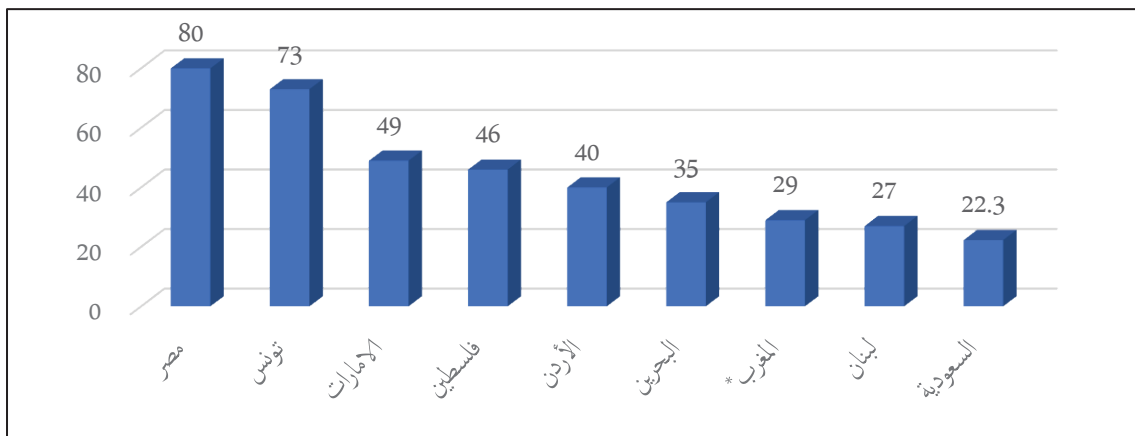
صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.
* المديرية العامة للضرائب.

** الهيئة العامة للإحصاء.

*** الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تنامي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، يشير إلى التحول البارز في اهتمام الدول العربية بهذا القطاع وازدياد قناعاتها بالدور الاقتصادي لهذه المشروعات. في هذا السياق، تساهم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و80 في المائة في الدول العربية، حيث تسجل هذه النسبة أعلى مستوياتها في الدول العربية المستوردة للنفط ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة بما يفوق المتوسط المسجل على مستوى الدول النامية البالغ 40 في المائة، بما يؤكد دور هذا القطاع في تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي. تسجل مصر أعلى مستوى لمساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80 في المائة، تليها تونس بنسبة 73 في المائة، ثم الإمارات بنسبة 49 في المائة، شكل (3).

شكل (3): مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (%)

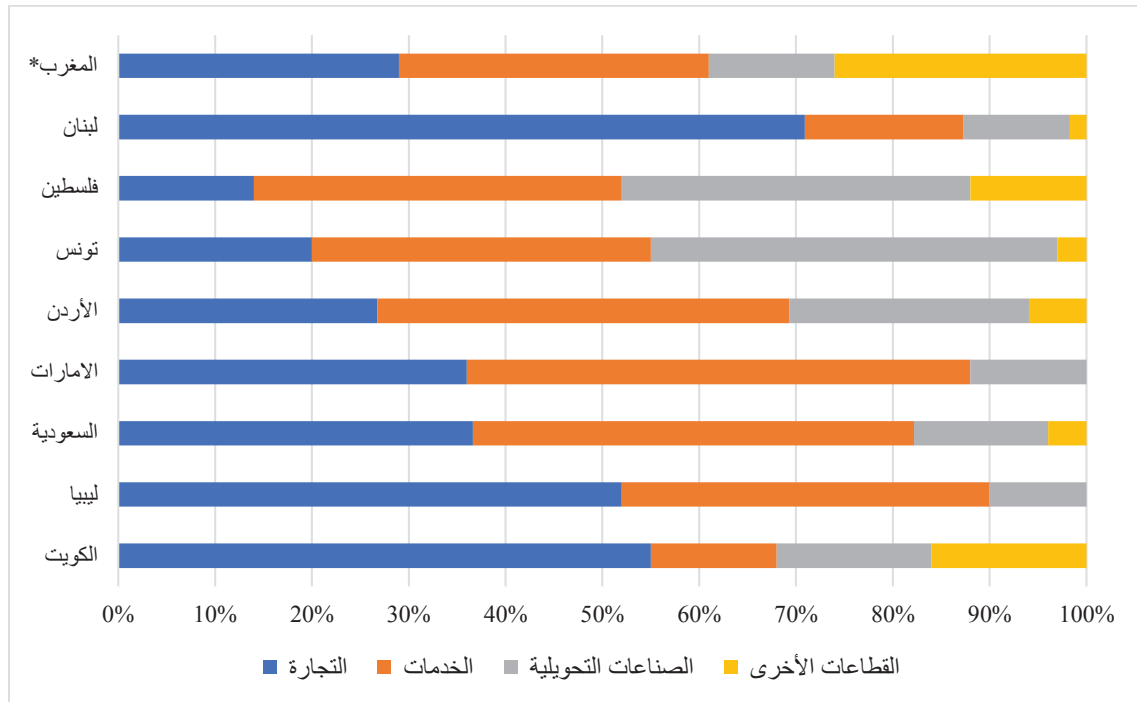


المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.
* المديرية العامة للضرائب .

يتباين التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات، حيث يستحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 60 في المائة من إجمالي عدد المشروعات ككل، يليه القطاع الصناعي الذي يستحوذ على حوالي 28 في المائة من إجمالي المشروعات ككل. بالنسبة للكويت، تتركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر في قطاع التجارة، بينما تتركز في القطاع الخدمي بشكل أكبر في كل من: لبنان، والسعودية، والإمارات، والأردن. أما بالنسبة لتونس وفلسطين، فتتركز في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، شكل (4).

شكل (4): التوزيع القطاعي لأعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية (%)



المصدر:

مؤسسة التمويل الدولية، (2014). "قاعدة بيانات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية".
* المديرية العامة للضرائب.

أخذاً بالاعتبار تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد كبير من الدول العربية في القطاع الخدمي، فإن منتجاتها تستهدف الأسواق الداخلية بشكل مباشر، مع تمكن بعض المشروعات في عدد من الدول مثل: الأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا من الولوج لبعض الأسواق الخارجية، جدول (2).

جدول (2): أهم القطاعات والأسواق التي تركز عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

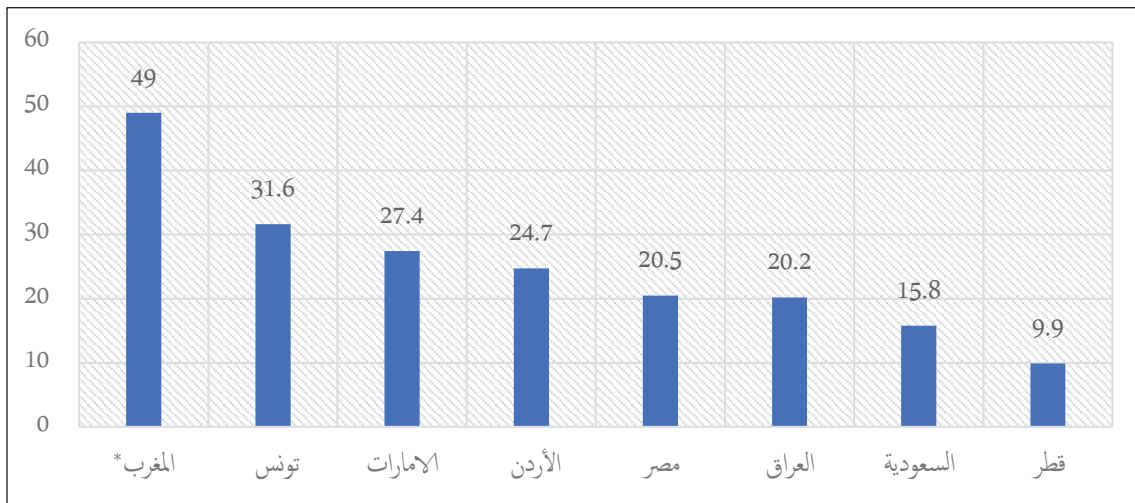
الدولة	أهم القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تتركز فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أهم الأسواق التي تستهدفها منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الأردن	التجارة الداخلية والخدمات، والصناعة، والبناء والتشييد، والنقل.	60 في المائة الأسواق الداخلية و40 في المائة الأسواق الخارجية.
السعودية	المقاولات والتجارة الداخلية والخدمات.	الداخلية.
السودان	القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وقطاع النقل.	الداخلية.
فلسطين	التجارة الداخلية والصناعة والتعدين والانشاءات والعقارات.	الداخلية.
الكويت	التجارة الداخلية والخدمات.	الداخلية بشكل أكبر من الأسواق الخارجية.

الدولة	أهم القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تتركز فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أهم الأسواق التي تستهدفها منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
لبنان	تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة التجارية، التصنيع والبناء، النقل والتخزين والاتصالات، الفنادق والمطاعم، الوساطة المالية.	الداخلية، والخارجية بشكل أقل.
موريتانيا	قطاع الخدمات، والتجارة الداخلية، والمقاولات، والسياحة، والزراعة، والثروة الحيوانية	الداخلية والخارجية.
المغرب*	التجارة، الصناعة التحويلية، القطاعات المتخصصة، النقل، البناء	الداخلية والخارجية

المصدر: صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.
* المديرية العامة للضرائب.

من حيث المساهمة في التشغيل، يُعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مساهماً رئيساً في خلق فرص العمل وتخفيف حدة البطالة نسبياً في عدد من الدول العربية. تتراوح مساهمة هذه المشروعات في العمالة في القطاع الرسمي بين 10 و49 في المائة بالنسبة للدول المشمولة في الاستبيان، وهي نسبة تقل بالكثير عن متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصادات النامية البالغة 60 في المائة، مما يبرز عدد من التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي في خلق المزيد من فرص العمل، شكل (5).

شكل (5): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية وفقاً لأحدث بيان (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.
* المديرية العامة للضرائب.

الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يشتمل الإطار القانوني على القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واللوائح المُكملة لها، وقوانين تشجيع الاستثمار، إضافة إلى المحاكم المتخصصة، وقوانين وآليات التحكيم وفض النزاعات. في هذا الجانب، انتهت مجموعة من الدول العربية من إصدار القوانين واللوائح المختصة بتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تشمل الدول التي لديها قوانين تختص بتنظيم نشاط

المشروعات الصغيرة والمتوسطة كل من: الكويت، والإمارات، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، والعراق، والمغرب.

أما الدول التي لا تتوفر لديها قوانين مخصصة لتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتعتمد في هذا المجال على القوانين القائمة والمتعلقة بقطاع الشركات بشكل عام. تشمل هذه الدول: الأردن، وتونس، والسعودية، والسودان، وعمان، وقطر، ولبنان، حيث تختلف القوانين والتشريعات المستخدمة باختلاف النشاط المزاوّل. تضع هذه الدول، تطوير قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات خططها المستقبلية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بالأجهزة العدلية وآليات التحكيم المختصة بفض النزاعات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية بشكل عام، فقد شهدت تطوراً في عدد من الدول. بالنسبة للمحاكم والنيابات المتخصصة في تنفيذ القوانين التجارية، فتتوفر لدى كل من: الإمارات، والبحرين، والسعودية، والسودان، ومصر، والمغرب، محاكم تجارية متخصصة للنظر في مختلف الدعاوى المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة. أما في كل من الأردن، وتونس، وفلسطين، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، فيتم عرض الدعاوى المتعلقة بهذا الجانب في إطار المحاكم العامة. فيما يتعلق بقوانين التحكيم وآليات فض النزاعات، تتوفر لدى جميع الدول المتوفرة عنها بيانات قوانين وآليات للتحكيم وفض النزاعات. على صعيد تطوير القوانين المرتبطة بتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتوفر لدى كل الدول المتوفرة عنها معلومات قوانين لتشجيع الاستثمار. تعطي هذه القوانين مرونة في منح مزايا وحوافز للأنشطة الصغيرة والمتوسطة شأنها شأن المشروعات الكبيرة. إلى جانب هذه القوانين، تلجأ العديد من الدول العربية إلى اتخاذ تدابير أخرى لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة، مثل منحها حصة من المشتريات الحكومية كما في السعودية التي لديها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية "منصة اعتماد" وعدد من الدول العربية الأخرى. تعتبر الكويت والسودان والمغرب من بين الدول التي لديها نصوص قانونية مختصة بتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة متضمنة في قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وقانون تنظيم الصناعة في السودان، والقانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب، جدول (3).

فيما يتعلق بالأطر التنظيمية فتشمل الأجهزة والجهات الحكومية المنوط بها وضع قواعد للرقابة والإشراف والمتابعة وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية وتنظيم إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تمارس الجهات والأجهزة الحكومية في كافة الدول العربية دورها التنظيمي والرقابي والإشرافي على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن بنماذج تختلف من دولة لأخرى. ففي بعض الدول تتولى هذه المهمة أجهزة أنشأت خصيصاً لذلك، إضافة إلى بعض الجهات الأخرى ذات الصلة، فيما تُسند في دول أخرى لعدة جهات حكومية.

من بين الدول التي أنشأت أجهزة مختصة لتتولى مسؤولية الإشراف المباشر والرقابة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، السعودية التي تتولى فيها هذه المهمة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت. بينما يُسند هذا الدور في مصر إلى جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أما في المغرب فيسند إلى الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة. كما تختص الوكالة الوطنية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المغرب بتعزيز وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للإمارات، إضافة إلى إنشائها لمجلس خاص بالمشروعات

الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاتحادي، توجد لديها، على مستوى بعض الإمارات، أجهزة وصناديق أخرى تعنى بدعم هذه المشروعات.

جدول (3): الإطار القانوني المنظم لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآليات التنفيذ

البحرين	موريتانيا	مصر	لبنان	البحرين	فلسطين	عمان	العراق	البحرين	السعودية	قطر	البحرين	البحرين	البحرين	القوانين واللوائح المنظمة لنشاط المشروعات الصغيرة
✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓				✓	✓		يوجد قانون أو قرار وزاري لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
✓			✓			✓	✓	✓	✓	✓			✓	تختلف القوانين والتشريعات المستخدمة باختلاف النشاط المزاولة.
✓		✓					✓	✓	✓		✓	✓		تتوفر محاكم أو نيابات متخصصة للقطاعات التجارية.
	✓		✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓		✓	يتم عرض القضايا في إطار المحاكم العامة.
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تتوفر آليات التحكيم وفض النزاعات.
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓	يوجد قانون استثمار عام يتضمن حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
✓	✓		✓	✓	✓	✓							✓	تتوفر خطة أو استراتيجية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية". صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.

أما الدول التي لا تتوفر لديها أجهزة مختصة في هذا الشأن فتشمل كل من: الأردن، وتونس، والسودان، وفلسطين، ولبنان، وموريتانيا، حيث تتعدد فيها الجهات المنوط بها الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتوزع مسؤوليات الرقابة والإشراف والمتابعة فيما بين الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بحسب الاختصاص. وتعد الهيئات الإشرافية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الاتحادات والغرف التجارية من أبرز الآليات والقنوات المتوفرة لدى معظم الدول للتنسيق بين الجهات ذات الصلة فيما يتعلق بوضع السياسات العامة والبرامج، جدول (4).

جدول (4): الجهات والأجهزة الحكومية التي تُشرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	الجهات الاشرافية والرقابية	الادوار والوظائف
الأردن	البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، الشركة الأردنية لضمان القروض، برنامج "إرادة" التابع لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، مركز تطوير الأعمال (BDC)، وزارة الاقتصاد والتجارة، مكتب رئيس مجلس الوزراء.	تسجيل الشركة وفحص حساباتها وقيودها والتأكد من التزامها بالغايات التي أسست من أجلها وتحديد الشروط العامة لإدارتها وشروط تصفيتها.
الإمارات	وزارة الاقتصاد، مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وزارة الموارد البشرية والتوطين، مصرف الإمارات للتنمية، جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.	وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشاريع والمنشآت ووضع الضوابط والقواعد اللازمة للتنسيق بين البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والجهات المعنية.
البحرين	وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، مجلس التنمية الاقتصادية، صندوق العمل (تمكين)، بنك البحرين للتنمية، غرفة تجارة وصناعة البحرين.	تتباين الأدوار وفقاً لصلاحيات الجهة الإشرافية أو الرقابية المعنية. على سبيل المثال تتابع إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة تنفيذ مبادرات الخطة الخمسية البالغ عددها 17 مبادرة تنفرع من 5 محاور رئيسية، هي: محور تيسير التمويل، ومحور تسهيل الوصول إلى الأسواق، ومحور تيسير بيئة الأعمال، ومحور تطوير المهارات، ومحور تعزيز الابتكارات
تونس	تتعدد الهياكل التنظيمية التي تعنى بالمشاريع لتشمل: المجلس الأعلى للاستثمار، الهيئة التونسية للاستثمار، الصندوق التونسي للاستثمار، وزارة الصناعة والتجارة، إضافة إلى هياكل المساندة القطاعية التي تشمل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية تحت إشراف وزارة الفلاحة، والديوان الوطني للسياحة تحت إشراف وزارة السياحة.	ضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار، ومتابعة تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بالاستثمار والنظر في طلبات الاستثمار.
السعودية	وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، صندوق الموارد البشرية، وزارة الشؤون البلدية والقروية	الجهات المعنية بتسجيل المشروعات وترتبط بها الأنظمة واللوائح المتعلقة بالسجل التجاري والشركات والعلامات التجارية وغيره.
السودان	وزارة العدل (السجل التجاري ومكتب العمل)، وزارة الصحة (الرخصة الصحية)، وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية، بنك السودان المركزي (الرقابة والإشراف)، اتحاد اصحاب العمل، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.	الإشراف والرقابة.
العراق	وزارة التجارة /دائرة مسجل الشركات، البنك المركزي العراقي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. جاري العمل على إنشاء هيئة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.	إجراءات التأسيس ومنح الرخصة ووضع الضوابط اللازمة المتعلقة بعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
عمان	وزارة التجارة والصناعة، البنك المركزي العماني، والهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	ترخيص وتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيئة المناسبة لها. ووضع السياسات اللازمة لتطوير عمل القطاع.
فلسطين	اتحادات أصحاب الأعمال واللجان الوزارية هي الجهات المختصة بتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	الإشراف والرقابة.
قطر	وزارة التجارة والاقتصاد، ووزارة العمل، وغرفة قطر، ووزارة العدل، وبنك قطر للتنمية	إصدار الرخص التجارية للمنشأة والقيام بعمليات الاشراف والرقابة وتقديم الخدمات التدريبية.

الدولة	الجهات الاشرافية والرقابية	الادوار والوظائف
الكويت	الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى وزارة التجارة والصناعة، وبنك الكويت المركزي وبنك الكويت الصناعي.	• يقوم الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوضع أطر وقواعد الرقابة والمتابعة والإشراف على القطاع والتأكد من تطبيق أحكام القوانين الخاصة به، بينما تقوم وزارة التجارة والصناعة متمثلة في وزير التجارة برفع تقرير سنوي لمجلس الوزراء. أما بالنسبة للبنك المركزي، فيقوم بتشجيع المصارف على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
لبنان	غرف التجارة والصناعة والزراعة، شركة كفالات، والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتطوير.	• الترخيص، وتسجيل النشر والعلامات الفارقة، حسب صلاحيات الجهة المحددة.
مصر	البنك المركزي المصري، هيئة التنمية الصناعية، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للرقابة المالية، وزارة الصناعة والتجارة المسؤولة عن تسجيل جميع الشركات، جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.	• يتبع جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لرئاسة مجلس الوزراء، الذي يعتبر الجهة المعنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.
المغرب	الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، اللجنة الوطنية لمناخ الاعمال، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، صندوق الضمان المركزي، المرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وبنك المغرب، الغرف التجارية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والمراكز الجهوية للاستثمار.	• الإشراف والرقابة إلا أن الأدوار تتباين وفقاً لصلاحيات الجهة الاشرافية والرقابية المعنية.
موريتانيا	الوزارات والمؤسسات ذات الصلة.	• التسجيل، والإشراف، والرقابة.

المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.

نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

تشير التقديرات الدولية إلى أن حوالي 70 في المائة من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل لا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. في هذا الإطار، تُقدر الفجوة التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو 5.2 تريليون دولار أمريكي⁽⁵⁾ (حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشروعات بنحو 8.9 تريليون دولار، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل الحالية 3.7 تريليون دولار) أي أن الفجوة الحالية تمثل 1.4 ضعف مستويات التمويل الحالي. فيما ترتفع الفجوة إلى نحو 8.1 تريليون دولار إذا ما تم الأخذ في الاعتبار لاحتياجات التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية⁽⁶⁾.

تتعدد الجهات التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتعتمد الدول في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مصادر داخلية وخارجية. على مستوى المصادر الداخلية، تعتمد الدول في تقديم التمويل لهذه المشروعات على أنماط متعددة من مؤسسات التمويل تشمل:

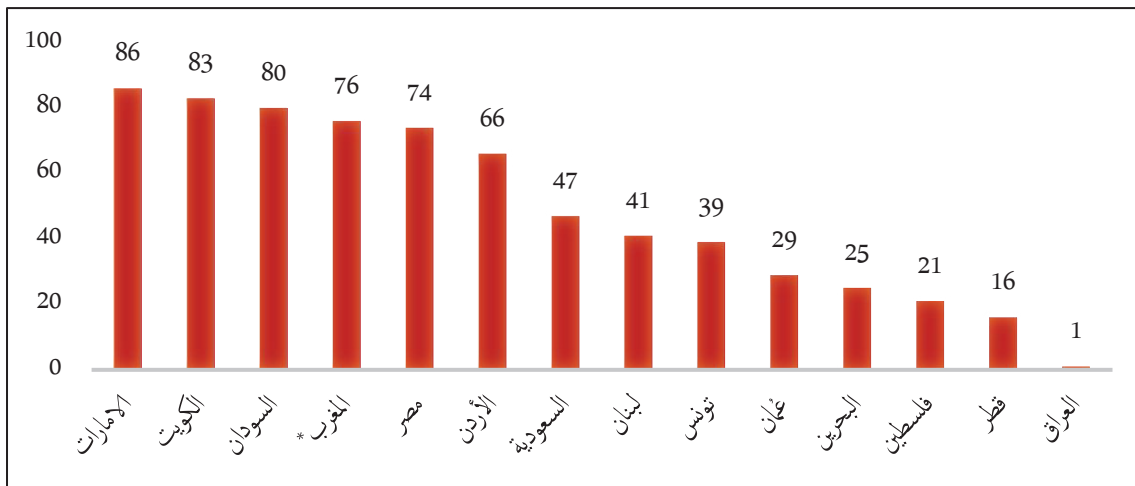
⁵ ذلك بما يشمل 128 دولة.

⁶ World Bank, IFC, SMEs Finance Forum, (2017). "MSMEs Finance Gap: Assessment of the shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets".

المؤسسات المصرفية، ومؤسسات التمويل الأصغر، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات التمويل التأجيرى، إضافة إلى شركات الاستثمار. تعتبر المؤسسات المصرفية من أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل الدول العربية.

بحسب الدول المتوفر عنها معلومات، يتراوح عدد المؤسسات المصرفية التي تقدم قروضاً لهذا القطاع بين مصرف واحد في العراق إلى 60 مصرفاً في الإمارات العربية المتحدة، بينما تقدم جميع المصارف التجارية في لبنان قروضاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، شكل (6). وتأتي في المرتبة الثانية مؤسسات التمويل الأخرى التي تشمل شركات التمويل التأجيرى، وشركات التمويل الأصغر، وجمعيات القروض الصغيرة والصناديق التي توفر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الكويت، والسودان، والمغرب، ومصر. إضافة إلى ذلك، تقدم جهات متخصصة في بعض الدول الضمان لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج كفالة الذي يقدمه صندوق التنمية الصناعية في السعودية، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وصندوق الضمان المركزي في المملكة المغربية، ووكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" في السودان، ومبادرة "الضمين" في قطر والتي أطلقها بنك قطر للتنمية.

شكل (6): إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (مؤسسة)



المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.
* بنك المغرب.

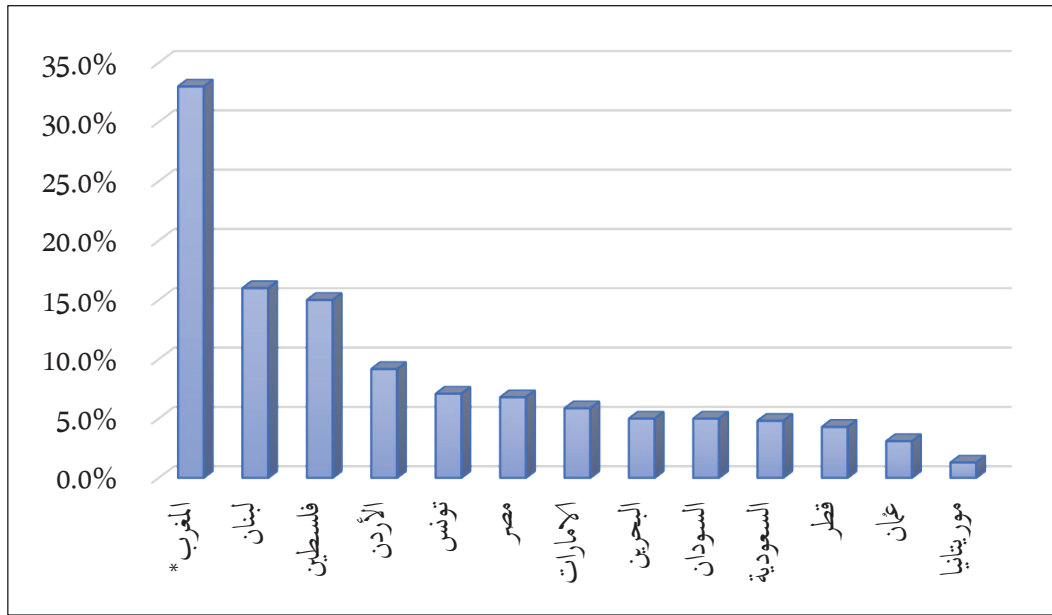
تمثل تحديات النفاذ إلى التمويل واحدة من أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا تتوفر لنحو 79 في المائة من هذه المشروعات في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الذي يضم بشكل رئيس الدول العربية إضافة إلى بعض الدول الأخرى) فرص النفاذ للتمويل في ظل فجوة تمويلية تقدر بما يتراوح بين 210 و240 مليار دولار⁽⁷⁾. في السياق ذاته، لا تمثل التسهيلات المصرفية المقدمة إلى القطاع سوى 9 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية وهو ما يقل بكثير مقارنة بمتوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ نحو 18 في المائة⁽⁸⁾.

⁷ Saleem Q. (2017). "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance", IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.

⁸ Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance, IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.

تجلت تطورات سوق التمويل وما يتم اتخاذه على مستوى الدول من تدابير وإجراءات لتسهيل الحصول على التمويل، في تفاوت مستوى نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من دولة لأخرى. تشير الإحصاءات المتوفرة إلى تفاوت نسبة الائتمان الممنوح للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي الائتمان المصرفي في الدول المشمولة في الاستبيان، حيث تتراوح هذه النسبة بين 1.3 في المائة من إجمالي القروض المصرفية في موريتانيا و33 في المائة لأعلى مستوى من الائتمان المصرفي ممنوح للقطاع ومسجل في المغرب، شكل (7).

شكل (7): نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات في عدد من الدول العربية وفق أحدث بيانات متاحة (%)



المصدر:

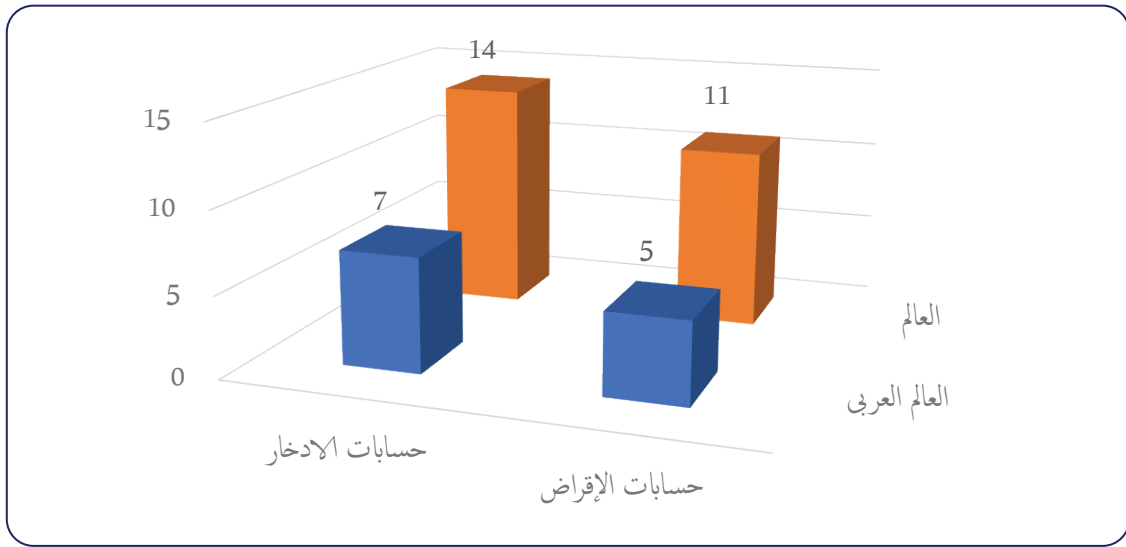
صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.
* بنك المغرب.

يلاحظ كذلك من واقع نتائج الاستبيان ضعف نسبة التمويل الموجه إلى المشروعات متناهية الصغر من مجمل التمويل الممنوح للقطاع وفي حدود لا تتجاوز 14 في المائة، ذلك على الرغم من الأهمية النسبية الكبيرة لهذه المشروعات من إجمالي هيكل القطاع، ودورها الكبير في خفض الفقر وتمكين المرأة وتوفير فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بشكل عام.

من ناحية أخرى، يؤثر نمط الإنفاق في العديد من الدول العربية على ثقافة الادخار باعتبارها ركيزة أساسية لحفز مصادر التمويل المحلية، وبالتالي يؤثر سلباً على موارد التمويل الداخلي التي يمكن توجيهها لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في هذا السياق، فإن 7 في المائة فقط من إجمالي السكان العرب البالغين يمتلكون حسابات ادخارية بهدف إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مقابل 14 في المائة للمتوسط العالمي، في حين أن 5 في المائة فقط من السكان العرب البالغين يمتلكون حسابات اقتراض من المؤسسات المالية لإدارة مشاريع صغيرة ومتوسطة مقابل 11 في المائة للمتوسط العالمي⁹.

⁹ World Bank (2018). "Findex Database".

شكل (8): نسبة حسابات الإقراض والادخار بغرض إنشاء مشروع صغير أو متوسط في الدول العربية (2017) (%)



المصدر: البنك الدولي (2018). "قاعدة بيانات Findex".

إدراكاً من الحكومات العربية لأهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اعتمد العديد منها رؤية مستقبلية واستراتيجيات تستهدف النهوض بهذا القطاع، تتضمن مستهدفات كمية لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل من خلال تبني العديد من السياسات والتدخلات الهادفة إلى تجاوز التحديات التي تواجه القطاع على عدد من الأصعدة، ولعل من أهمها تيسير نفاذه إلى التمويل. في هذا الإطار، تم إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية المخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان العربية بشروط تفضيلية تتلاءم مع احتياجات هذه المشاريع.

بالنظر إلى تواضع نسبة التسهيلات المصرفية المقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر بنحو 9 في المائة من مجمل الائتمان المصرفي كما سبق الإشارة إليه، تبنت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عدد من التدابير التحفيزية لتشجيع البنوك على تقديم المزيد من القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث شجعت البنوك المركزية في العديد من البلدان العربية البنوك على إنشاء وحدات متخصصة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتضطلع بمسؤولية جميع الأعمال ذات الصلة بها بما في ذلك الاستشارات والتمويل. علاوة على ذلك، سمحت بعض البنوك المركزية للمؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن نسب معينة. بينما اختارت بنوك مركزية أخرى ضخ كميات من السيولة لتحفيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك تبنت مصارف مركزية عربية برامج لحفز النشاط الاقتصادي بالتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها مصرف لبنان، الذي تبني سياسات تستهدف حفز المصارف على توفير التمويل لتلك المشروعات لاسيما الشركات العاملة في مجال الاقتصاد المعرفي في إطار حزم تحفيزية بلغ إجمالي قيمتها 5 مليارات دولار وتم في إطارها تأسيس 800 شركة جديدة وتوفير 6 آلاف فرصة عمل وزيادة في مستويات الدخل المحلي بنحو 1 مليار دولار⁽¹⁾.

كما سعت البنوك المركزية العربية إلى تشجيع القطاع المصرفي لرفع نسبة الائتمان الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مستويات تتراوح بين 12 و20 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية (مصر، والسودان). من ناحية أخرى، استهدفت بعض البنوك المركزية العربية تشجيع البنوك على إقراض

¹ AMF and BIS, (2017). "Central Bank Papers on Monetary Policy in the Arab Region", AMF-BIS Second Working Party Meeting on Monetary Policy in the Arab Region, Nov.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال خفض أوزان المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القروض إلى 75 في المائة في الإطار الخاص باحتساب نسبة كفاية رأس المال (الإمارات، وقطر، مصر، والكويت) إضافة إلى توجيه تمويل بأسعار فائدة محفزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية الهامة (مصر)، وتشجيع البنوك على تمويل الجمعيات والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر لإعادة اقراض المشروعات متناهية الصغر (مصر). كما شملت الحوافز المقدمة من البنوك المركزية كذلك تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنسبة محددة للبنوك التي تتوسع في إقراض هذه المشروعات، أو تسهيل فرص نفاذها إلى النوافذ الإقراضية للبنك المركزي (السودان). في حين لجأت بعض المصارف المركزية العربية إلى خفض سعر الفائدة المرتبط بإقراض هذه المشروعات إلى ما يساوي سعر فائدة السياسة النقدية، أو حتى دون هذا المستوى في دول عربية أخرى (مصر، والمغرب).

من جانب آخر، اهتمت المصارف المركزية العربية باستكشاف فرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في زيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، تم في المغرب إعداد مشروع قانون لتنظيم التمويل الجماعي، كما اتجه عدد من المصارف المركزية إلى تأسيس بيئات رقابية تجريبية (Regulatory Sandboxes) لتوفير البيئة الداعمة لنمو التقنيات المالية الحديثة لاسيما تلك المرتبطة بزيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل كما هو الحال في السعودية، والإمارات، والبحرين، والأردن، ولبنان، والكويت.

كذلك سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، إلى ضمان توفير بنية تحتية داعمة للقطاع المالي لتسهيل نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل من خلال توفير أنظمة الضمانات، وسجلات الأصول المنقولة، ونظم المعلومات الائتمانية، وتطوير قوانين الإفلاس، وتعزيز كفاءة نظم المدفوعات والتسوية.

إضافة إلى مصادر التمويل الداخلية، هناك دول عربية تعتمد على بعض المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من هذه المصادر، "الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" الذي تأسس بمبادرة أطلقها صاحب السمو أمير دولة الكويت خلال القمة العربية عام 2009 بهدف فتح نافذة تمويلية عربية لهذه النوعية من المشاريع يديرها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، استفادت منها بعض الدول العربية مثل: الأردن، وموريتانيا، والسودان. علاوة على خطوط تمويل أخرى لهذه المشروعات مقدمة من عدد من المنظمات الدولية والإقليمية تستفيد منها بعض الدول العربية.

أما فيما يتعلق بالآليات المتوفرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال، فإن محدودية الملاءة المالية والضمانات المتوفرة لهذه المشروعات تُعد من العوائق التي تحد من قدرتها على إصدار السندات والأسهم والحصول على تمويل من أسواق المال العربية. رغم ذلك وفي إطار سعيها لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ولوج أسواق المال، أطلقت عدد من الدول العربية منصات بديلة أو موازية لسوق المال الرئيس بشروط أكثر مرونة تستهدف الشركات المتوسطة والصغيرة. من النماذج البارزة في هذا المجال تجارب مصر، والسعودية، وتونس، والبحرين.

في مصر، تُدرج الشركات الصغيرة والمتوسطة في "بورصة النيل" التي تعد أول منصة أوراق مالية لقيد وتداول الشركات المتوسطة والصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقواعد للإدراج والتداول تتلاءم مع طبيعة هذه الشركات، ويصل عدد الشركات المسجلة فيها إلى حوالي 40 شركة. بيد أن تطور هذه التجربة يواجه بعض التحديات منها صعوبة إقناع ملاك الشركات بتسجيلها بسوق المال والاستجابة لمتطلبات الحوكمة والإفصاح بسبب ملكيتها العائلية. بالنسبة للسعودية، تم إنشاء السوق الموازي "نمو" تحت مظلة السوق المالية السعودية كمنصة بديلة للشركات الراغبة في الإدراج، بمتطلبات إدراج أقل ومعايير أكثر مرونة، مما يزيد من الأدوات والفرص الاستثمارية المطورة والمتنوعة لكافة المشاركين والمتعاملين في السوق المالية.

بالنسبة لتونس، أنشأت سوق بديلة بشروط ميسرة بهدف توفير تمويلات بكلفة منخفضة لتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة للالتحاق بالسوق المالية. كما يتيح سوق البحرين الاستثماري إطاراً تنظيمياً أكثر تيسيراً من حيث شروط الإدراج والإفصاح للشركات الناشئة بالمقارنة مع السوق الرئيس لبورصة البحرين.

من ناحية أخرى، هناك جهود مبذولة من عدد من الدول منها على سبيل المثال لبنان والسودان والعراق والمغرب والإمارات، وقطر لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة كذلك من موارد أسواق المال. تتمثل هذه الجهود في إجراء الدراسات المتعلقة بتفعيل دور الأسواق المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواءً من خلال المنصات الحالية القائمة أو من خلال تقييم إمكانية إنشاء منصات تداول إلكترونية لإدراج الشركات الناشئة والصناديق الاستثمارية وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الناجحة من طرح أسهمها للحصول على سيولة إضافية من أسواق المال، جدول (5).

جدول (5): تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال

الدول	الآليات المتوفرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال
الأردن	تعتبر السلطات في المملكة الأردنية الهاشمية، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات ملاءة و ضمانات مالية محدودة، الأمر الذي يحد من قدرتها على الاقتراض من أسواق الأموال.
الإمارات	تقوم هيئة الأوراق والسلع حالياً بالتعاون مع الصناديق الحكومية التي تمول مشاريع الشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بدراسة فكرة قيام هذه الصناديق بإصدار صكوك أو سندات او وحدات من محافظ استثمارية تستثمر في مثل هذه المشاريع وطرحها للجمهور العام على شكل أوراق مالية بالدرهم بقيم اسمية صغيرة ويتم تداولها في منصات خاصة في الأسواق المالية.
البحرين	سوق البحرين الاستثماري هو سوق أسهم مصمم للشركات النامية التي تبحث عن رأس المال للنمو والتوسع، مثل مشاريع ريادة الأعمال والشركات العائلية الراسخة. يوفر سوق البحرين الاستثماري إطاراً تنظيمياً أكثر يسراً وشروط إفصاح وإدراج سهلة بالمقارنة بالسوق الرئيس لبورصة البحرين.
السعودية	هناك سوق موازي "نمو" بإمكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإدراج فيه.
السودان	يسمح القانون لمؤسسات التمويل الأصغر التسجيل في سوق الأوراق المالية وفقاً لما هو منصوص عليه في أوامر تأسيسها، ويجري حالياً التنسيق مع سوق الخرطوم للأوراق المالية لدراسة التمويل من خلال السوق المالية.
قطر	يجري دراسة هذا المشروع (إقامة سوق أوراق مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة) من قبل بنك قطر للتنمية بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية.
الكويت	لا تتوفر لدى الكويت آلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أسواق المال.
لبنان	يجري العمل على دراسة عدة خيارات لتفعيل عمل الأسواق المالية، منها إنشاء منصة تداول إلكترونية لإدراج الشركات الناشئة والصناديق ولتمكين الشركات الناشئة من طرح أسهمها، لتأمين سيولة إضافية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
مصر	توجد بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويصل عدد الشركات المسجلة فيها إلى 40 شركة، وتواجه تحدي إقناع ملاك تلك الشركات، التي يتصف أغلبها بهيكل ملكية عائلي، للتسجيل والاستجابة لمتطلبات الحوكمة والإفصاح.
المغرب	تعمل المملكة المغربية على إنشاء سوق مخصصة للمشاريع المتوسطة ببورصة القيم مع تخفيف المتطلبات التنظيمية (شروط النفاذ والمتطلبات المالية ونشر البيانات المالية) والرقابية المرتبطة بهذه المشاريع والنص على امتيازات ضريبية.
موريتانيا	لا تتوفر آلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أسواق المال.

المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

بنية القطاع المالي الداعمة لنفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، إلى ضمان توفير بنية تحتية للقطاع المالي داعمة لتسهيل نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل من خلال توفير أنظمة الضمانات، وسجلات الأصول المنقولة، ونظم المعلومات الائتمانية، وتطوير قوانين الإفلاس، وتعزيز كفاءة نظم المدفوعات والتسوية.

تتفاوت مستويات تطور البنية التحتية التمويلية فيما بين الدول العربية من حيث توفر النظم والأدوات التمويلية والدعم القانوني والمؤسسي المتوفر لها، ومدى ملائمتها لخصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. نظراً للأهمية النسبية لهذه الجوانب في تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسوق التمويل، سيتم التركيز على أوجه تطورها بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات في الجزء التالي:

فيما يتعلق بضمان القروض، عملت العديد من الدول العربية على تطوير آليات ضمان القروض بما في ذلك تأسيس صناديق ووكالات ضمان القروض، وإصدار القوانين اللازمة لحماية حقوق المتعاملين في سوق الإقراض. نتيجة لهذه الجهود، وصل عدد الشركات العاملة في مجال ضمان القروض في المنطقة العربية إلى حوالي 12 شركة موزعة على عدد من الدول العربية. تباينت تجارب الدول العربية في مجال تطوير آليات الضمان والأطر القانونية المساندة لها. فبينما هناك دول تتوفر لديها صناديق أو شركات لضمان القروض، توجد لدى دول أخرى نماذج مختلفة للضمان تتمثل في كفالات مالية تقدمها الدولة لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تعتبر كل من الأردن، والسودان، والمغرب⁽¹¹⁾، وتونس، ومصر، وفلسطين من الدول التي تتوفر لديها صناديق أو شركات تعمل في مجال ضمان القروض، بينما تعتمد كل من السعودية ولبنان على كفالات مالية تقدمها شركة مساهمة مالية عامة أو حكومية لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الصدد، تبذل بعض الدول العربية جهوداً حثيثة لإرساء الإطار التشريعي اللازم لتطوير أنظمة الضمانات المادية والعينية من حيث التشريعات والتبعية التنظيمية، لتستوفي المبادئ والمعايير الدولية لصناديق الضمان الصادرة عن مبادرة البنك الدولي ومنتدى إصلاحات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جدول (6).

يستخدم عدد من الدول تشمل السعودية، والكويت، وفلسطين، وتونس، وموريتانيا، ومصر، والإمارات، والمغرب الأصول المنقولة كضمان لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يتوفر لدى هذه الدول تشريعات تسمح باستخدام الأصول المنقولة كضمان. بينما يُعزى عدم استخدام الأصول المنقولة في ضمان القروض في عدد من الدول العربية إلى عدم توفر القوانين والتشريعات المساندة إضافة إلى الحاجة لتطوير نظم تسجيل الضمانات المنقولة.

فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين، تبذل الدول جهوداً حثيثة لتطوير الأطر القانونية المطلوبة ولكن بمستويات متفاوتة من دولة لأخرى. فهناك دول أنهت إصدار قوانين استخدام ضمان الأصول المنقولة وتعكف على إعداد اللوائح التنفيذية وتطوير نظام تسجيل الضمانات منها الإمارات، ومصر، وفلسطين، وموريتانيا، والمغرب. بينما يعمل عدد من الدول منها الأردن، ولبنان، وتونس، والسودان على تطوير الأطر الداعمة لاستخدام الأصول المنقولة في ضمان القروض بما في ذلك القوانين واللوائح والسجلات الإلكترونية.

هناك دول تعتمد في هذا الجانب على تشريعات قائمة مرتبطة بعملية التمويل، منها على سبيل المثال، السعودية التي تتوفر لديها لائحة تنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل تنظم الأمور المتعلقة بالضمانات من حيث القبول وشروطها وحالات الاستثناء، والكويت التي تعتمد على قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنظيم قواعد التمويل وطريقة السداد التي من بينها اعتماد موجودات المشروع الثابتة والمنقولة كضمان للقروض، جدول (6).

¹¹ "بالنسبة للمملكة المغربية، إضافة إلى صندوق الضمان المركزي تتوفر جهة أخرى تقدم ضمانات قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسة "فينيا لتمويل المقاولات".

إن تطور الأطر القانونية والتنظيمية المساندة للمعاملات المشمولة بضمان لا زالت تشكل تحدياً لمنظومة الضمان في العديد من الدول العربية. يتجلى ذلك في أداء مؤشر قوة الحقوق القانونية¹² للعام 2019 الذي يصدره البنك الدولي ضمن تقريره السنوي لممارسة الأعمال، حيث سجل بالنسبة للدول العربية 2.27 نقطة في المتوسط من العدد الكلي البالغ 12 نقطة، أقل مما هو عليه في دول شرق آسيا (6.83 نقطة)، ودول الإتحاد الأوروبي (7.32 نقطة)¹³. وسجلت الدول العربية فرادى معدلات متدنية تراوحت بين 1 و 5 نقاط.

جدول (6): آليات ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقوانين المساندة لها

الدولة	الجهة التي تقدم ضمانات قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة	استخدام الأصول المنقولة كضمان للقروض	توفر قوانين ضمانات الأصول المنقولة
الأردن	شركة ضمان القروض.	لا تستخدم الأصول المنقولة كضمان.	الانتهاء من مسودة قانون خاص بالأموال المنقولة وهو حالياً بمجلس النواب.
الإمارات	شركة الإمارات لتسجيل الأصول المنقولة والمرهونة.	يجري الاعداد لاستخدام الأصول المنقولة.	صدر قانون لتنظيم الضمانات المنقولة وجارى الانتهاء من إصدار اللائحة.
البحرين	صندوق العمل "تمكين".	يضمن الصندوق نسبة 50 في المائة من مبلغ التمويل الذي يصل الى مليون دينار بحريني وبما لا يتجاوز 125 ألف دينار بحريني.	يتمثل الضمان الذي يقدمه الصندوق في مبلغ نقدي لا يتجاوز 125 ألف دينار بحريني كحد أقصى أو 50 في المائة من مبلغ التمويل الذي يصل إلى مليون دينار بحريني.
تونس	الشركة التونسية للضمان والصندوق الوطني للضمان.	تستخدم الأصول المنقولة كضمان.	بخصوص اعتماد الأصول المنقولة كضمان للقروض فهناك العديد من النصوص القانونية المتفرقة التي تخول ذلك.
السعودية	كفالات مالية يقدمها صندوق التنمية الصناعية. ويقوم برنامج ضمان التمويل "كفالة" بتغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة في حالة إخفاق النشاط المكفول عن سداد التمويل.	تستخدم الأصول المنقولة كضمان في حالة ارتباط التمويل بالأصل المنقول.	تتوفر لائحة تنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل تنظم الأمور المتعلقة بالضمانات من حيث القبول وشروطها وحالات الاستثناء.
السودان	توجد وكالة لضمان التمويل الأصغر بالجملة "تيسير" التي تمنح الضمانات لمؤسسات التمويل الأصغر حتى تتمكن من زيادة التمويل للمشروعات متناهية الصغر.	تمت دراسة إمكانية إنشاء نظام إلكتروني لتسجيل الضمانات المنقولة.	الشروع في إعداد قانون تسجيل الأصول المنقولة كضمان إضافة إلى عدد من الضمانات كوثيقة تأمين مشروعات التمويل الأصغر.
العراق	الشركة العراقية للكفالات المصرفية	75 في المائة من القرض أو حسب شروط القرض.	القروض قصيرة الاجل لتمويل رأس المال العامل (لمدة تقل عن سنة)
فلسطين	الصندوق الأوروبي الفلسطيني ومبادرة الشرق الاوسط للاستثمار.	يتم استخدام الأصول المنقولة.	صدر قانون ضمان الحقوق في المال المنقول الذي ينص على استخدام الأصول المنقولة كضمان للوفاء بالالتزامات.

¹² مؤشر قوة الحقوق القانونية هو أحد مكونات مؤشر ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. ويقاس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقرضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإفراض. ويتضمن هذا المؤشر عشرة جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات العينية، وجانبين في قانون الإفلاس لتصبح اثنتي عشرة سمة، وتُحسب نقطة واحدة لكل سمة من هذه السمات. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 12 نقطة، ويشير عدد النقاط الأعلى إلى أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع فرص الحصول على الائتمان.

¹³ البنك الدولي (2016)، "قاعدة بيانات تقرير ممارسة الأعمال".

قطر	بنك قطر للتنمية.	من خلال برنامج "الضمين" وهو أحد برامج البنك التي تستهدف مساعدة الشركات التي تمتلك الضمانات محدودة، حيث يدخل البنك كضامن لسداد القروض التجارية من خلال اتفاق يتم بين بنك قطر للتنمية والبنك الممول والعميل.
الكويت	الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	تحتسب الضمانات على أساس موجودات المشروع الثابتة والمنقولة وجواز رهنها ضماناً للدين. لا يوجد.
لبنان	شركة كفالات تعمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للحصول على تمويل مصرفي عن طريق منحها كفالات لقروض مصرفية بناء على دراسات جدوى وخطط عمل مقدمة من طالبي القروض تبرهن استدامة النشاط الاقتصادي الذي هو محور القرض.	لا تستخدم الأصول المنقولة كضمان.
مصر	توجد شركة لضمان مخاطر الائتمان.	يُجري الإعداد لاستخدام الأصول المنقولة كضمان.
المغرب	هناك عدد من الكيانات التي تهتم بتوفير الضمانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل صندوق الضمان المركزي. إضافة إلى شركة فينيا لتمويل المقاولات.	صدر قانون لتنظيم الضمانات المنقولة وتم إصدار اللائحة التنفيذية المكملة للقانون بتاريخ 15 ديسمبر 2016.
موريتانيا	لا يوجد صندوق لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	تمت المصادقة من طرف البرلمان على مشروع قانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة بتاريخ 4 أبريل 2019.
		تم إصدار مدونة حقوق عينية تسمح باستخدام الأصول المنقولة كضمان (إذا اتفقت الأطراف المتعاملة على ذلك).

المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

فيما يتعلق بنظم الاستعلام الائتماني، تتوفر لدى جميع الدول العربية المتوفرة عنها بيانات أنظمة للمعلومات الائتمانية. وتتباين تجارب الدول فيما يتعلق بالقوانين والأطر الإدارية التي تحكم عمل أجهزة توفير المعلومات الائتمانية. فهناك دول منها تونس، والسودان، وفلسطين، ولبنان، وموريتانيا، لديها شركات أو وكالات معلومات ائتمانية تتبع للمصرف المركزي. بينما في دول أخرى مثل الأردن، والسعودية، والكويت، والمغرب، ومصر تتوفر شركات أو مكاتب معلومات ائتمانية تملكها المؤسسات المصرفية، أو المالية، أو القطاع الخاص وتخضع للسلطات الإشرافية ورقابة المصارف المركزية ومؤسسات النقد.

أما في الإمارات فتتوفر شركة معلومات ائتمانية تعود ملكيتها للحكومة وتخضع لسلطة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الإشرافية والرقابية. تسمح القوانين في معظم الدول بترخيص شركات ومكاتب المعلومات والتصنيف الائتماني وفق قواعد تحدد طريقة عملها وتضبط عملية تبادل المعلومات والبيانات الائتمانية، جدول (7).

توفر أنظمة الائتمان بشكل عام المعلومات الائتمانية للمؤسسات المانحة للتمويل لكن بمستويات متفاوتة من دولة لأخرى استناداً إلى قدرتها في توزيع المعلومات الائتمانية التي تعكس السلوك الائتماني للأفراد والشركات على حدٍ سواء، والفترة الزمنية التي تغطيها، وحقوق الحصول والاطلاع عليها.

في هذا الصدد، يشير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية¹⁴ للعام 2019 الذي يصدره البنك الدولي، إلى تطور أداء أنظمة المعلومات الائتمانية في عدد من الدول العربية منها السعودية، ومصر، وفلسطين، والإمارات، والبحرين التي سجلت (8 نقاط من العدد الكلي البالغ 8 نقاط)، والمغرب وتونس التي سجلت (7 نقاط)، و(6 نقاط) لكل من الكويت، ولبنان، وعمان، بينما ينخفض أداء هذه الأنظمة نسبياً في موريتانيا (4 نقاط).

جدول (7): نظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية ومدى تغطيتها

الدولة	الجهة التي توفر المعلومات الائتمانية	الإطار القانوني والتنظيمي	مدى توفير المعلومات الائتمانية
الأردن	تتوفر شركات للمعلومات الائتمانية.	يوجد قانون نظام الشركات الائتمانية، وقانون المعلومات الائتمانية، ويسمح بموجبهما بتأسيس شركات خاصة للمعلومات الائتمانية تخضع لسلطة المصرف المركزي الرقابية.	تصدر تقارير معلومات عن الأفراد والشركات والهيئات المقترضة عند الطلب.
الإمارات	توجد شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية.	القانون الاتحادي رقم (6) لعام 2010 بشأن المعلومات الائتمانية. شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل من الحكومة الاتحادية وتخضع لسلطة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرقابية.	تصدر التقارير الائتمانية عن الأفراد والهيئات المقترضة عند الطلب.
تونس	يوجد نظام مركزي للمعلومات الائتمانية (CIBCT).	يتبع لمصرف تونس المركزي.	يوفر المعلومات الائتمانية للمستخدمين.
السعودية	توجد شركة المعلومات الائتمانية (الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة").	صدر مرسوم ملكي يسمح بموجب ترخيص شركات المعلومات الائتمانية. شركة مساهمة مقفلة تخضع لسلطة مؤسسة النقد العربي السعودي الرقابية.	تمد المؤسسات المانحة للتمويل بالمعلومات الائتمانية للأفراد والأعمال. تلزم أنظمة ولوائح التمويل شركات التمويل بالتحقق من السلوك الائتماني.
السودان	توجد وكالة الاستعلام الائتماني.	يوجد قانون لتنظيم الاستعلام الائتماني. تتبع وكالة الاستعلام الائتماني بنك السودان المركزي.	تندرج تحتها جميع مؤسسات التمويل الأصغر، وتوفر التقارير الائتمانية عن الأفراد والشركات والمنظمات حسب القانون.
العراق	البنك المركزي العراقي	الإطار القانوني الخاص بالبنك المركزي العراقي	للمصارف كافة
فلسطين	يوجد نظام مركزي للمعلومات الائتمانية (PMACR)	يتبع لسلطة النقد الفلسطينية.	يوفر معلومات شاملة عن المقترض، يتم استخراجها من قاعدة البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

¹⁴ مؤشر عمق المعلومات الائتمانية هو أحد مكونات مؤشر ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. ويقاس القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى ونطاق التغطية، وتوافر المعلومات الائتمانية في مراكز السجلات ومراكز المعلومات الائتمانية. وتُحسب نقطة واحدة لكل من السمات الثمانية التي تتصف بها هذه الأجهزة منها على سبيل المثال: توزيع بيانات عن الشركات والأفراد، وتوزيع المعلومات الإيجابية والسلبية، وتوزيع بيانات عن التاريخ الائتماني تغطي أكثر من عامين، ومدى مقدرة البنوك والمؤسسات المالية الحصول على المعلومات الائتمانية عبر الانترنت. تتراوح نقاط هذا المؤشر بين صفر وثمانية. ويشير عدد النقاط الأعلى إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق مراكز السجلات أو مراكز المعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض.

الكويت	يوجد نظام للاستعلام الائتماني لدى بنك الكويت المركزي، وكذلك شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net).	المادة (83) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. قانون رقم 2 لسنة 2001 في شأن إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط	يغطي نظام الاستعلام الائتماني لدى بنك الكويت المركزي القروض الممنوحة من البنوك والتي تفوق 15 ألف دينار، بينما توفر شركة شبكة المعلومات الائتمانية المعلومات الخاصة بالأفراد.
لبنان	توجد مصلحة مركزية للمخاطر.	تتبع مصلحة المخاطر المركزية لمصرف لبنان المركزي.	توفر المعلومات الائتمانية للمصارف.
مصر	يوجد نظام للاستعلام الائتماني يتمثل في الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) التابعة للقطاع المصرفي وكذلك الإدارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان المصرفي.	ينظم قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ترخيص شركات المعلومات والتصنيف الائتماني. يختص المصرف المركزي بالترخيص لشركات الاستعلام الائتماني وتخضع لسلطته الرقابية والإشرافية.	يوفر النظام معلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشمل: بيانات الشركة، وتفاصيل بيانات العميل المرتبطة بالشركة، وتفاصيل التسهيلات الائتمانية، وتفاصيل الدعاوى المرفوعة والشكاوى، والتاريخ الائتماني، عدد مرات الاستعلام.
المغرب	يوجد نظام للاستعلام الائتماني يتمثل في شركتين تعمل في إطار تفويض بنك المغرب.	يتم تسير مكتب الاستعلامات الائتمانية في إطار تفويض بنك المغرب لشركات خاصة. لغاية الآن تم التفويض لشركتين للاستعلام الائتماني.	تزويد مؤسسات الائتمان بجميع المعلومات الإيجابية والسلبية المتعلقة بالقروض الممنوحة للمشروعات طبقاً للقانون البنكي لسنة 2006 والذي تم تعديله سنة 2014. بلغ عدد السجلات الائتمانية المتوفرة نحو 13 ألف سجل بنهاية عام 2017.
موريتانيا	يوجد نظام للاستعلام الائتماني عبارة عن مركزية المخاطر بالبنك المركزي الموريتاني.	يتبع نظام الاستعلام الائتماني للبنك المركزي الموريتاني.	يقدم معلومات دقيقة عن حجم ائتمان كل عميل لدى المصارف، ولكنه يعاني من بعض التحديات التي تحد من كفاءته مثل عدم توفر أغلبية المؤسسات الصغيرة على وضعيات مالية مدققة ومعلومات عن الملاك والمديرين.

المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

استراتيجيات ورؤى النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تتبنى العديد من الدول العربية استراتيجيات ورؤى وخطط وطنية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي البلدان المصدرة للنفط يعتبر النهوض بالقطاع ركيزة أساسية يعول عليها لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي. في هذا الإطار تسعى "رؤية الإمارات 2021" إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر زيادة ناتج القطاع غير النفطي من خلال دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتيسير نفاذها إلى التمويل بما يساعد على رفع مساهمتها في القطاع غير النفطي إلى 70 في المائة عام 2021. كذلك تستهدف الرؤية رفع درجة تنافسية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وتحسين موقع الإمارات في الترتيب العالمي لمؤشر ريادة الأعمال الدولي.

في حين تهدف "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" إلى تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق المزيد من فرص العمل للسعوديين، ومن ثم زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 20 في المائة حالياً إلى 35 في المائة عام 2030. ويعتبر تسهيل النفاذ

إلى التمويل أحد أهداف الرؤية التي تستهدف رفع نسبة الائتمان المصرفي الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 20 في المائة من مجمل الائتمان المصرفي في عام 2030، وذلك مقابل 5 في المائة للنسبة الحالية.

بالنسبة لدولة قطر هناك عدد من المبادرات والخطط الاستراتيجية المتضمنة في "رؤية قطر 2030"، الهادفة إلى توفير بيئة ملائمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحجر زاوية للتنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص في قطر. تستهدف "رؤية قطر 2030" زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الرئيسية إلى 3.8 في المائة عام 2022 مقابل 2.1 حالياً، وزيادة درجة نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية من 37 في المائة حالياً إلى حوالي 50 في المائة بحلول 2022.

من جانبها تبنت دولة الكويت استراتيجية طويلة الأجل تتمثل في "رؤية كويت جديدة 2035" تم في إطارها وضع خطط وبرامج لحفز القطاع عبر تخصيص 2 مليار دينار كويتي للصندوق القومي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق هدفه الرامي إلى تنمية وتعزيز النمو المستدام للقطاع. كما تتضمن "رؤية البحرين الاقتصادية 2030" سياسات تهدف إلى تحسين نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. كذلك تستهدف استراتيجية تنمية القطاع الخاص (2014-2030) في العراق دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الآليات الرامية إلى تنشيط دور القطاع، فيما تضمنت الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020) ضخ ما يقارب 5 تريليون دينار في البنوك التجارية لتعزيز إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الأولوية.

من ناحية أخرى، تبنت الدول المستوردة للنفط مجموعة من الخطط الاستراتيجية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد على زيادة الانتاجية والتنافسية وحفز معدلات نمو الناتج. في هذا الإطار، هناك مجموعة من الخطط الاستراتيجية المصاحبة "الرؤية مصر 2030"، يركز معظمها على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار. أما في المغرب فقد تبنت الحكومة حزمة من الاستراتيجيات والإجراءات لدعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص عبر مواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي (2014-2020) الذي يهدف إلى بناء صناعة أكثر اندماجاً عبر إرساء نظم صناعية غايتها خلق ديناميكية وعلاقة بين الشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تفعيل الاستراتيجيات الحكومية بما فيها "استراتيجية التجارة" 2020، ومواصلة تنفيذ "مخطط المغرب الأخضر"، و"مخطط المغرب الرقمي 2020". كذلك يجري حالياً في السودان إعداد استراتيجية جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبناء على تقييم منجزات الخطة السابقة.

إضافةً إلى ما سبق، وفي إطار تحسين مؤشرات الشمول المالي، أطلقت مجموعة من الدول تشمل الأردن، والكويت، ولبنان، والسودان، والمغرب، وتونس، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا استراتيجيات وبرامج للشمول المالي تستهدف من بين أهم أولوياتها تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونشر وتعميق الثقافة المالية، ومحو الأمية المالية، وحماية المستهلك المالي، وتنفيذ المسوحات لقياس جانب الطلب على الخدمات المالية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز فرص الوصول للخدمات المالية، إضافة لتعزيز القدرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات التعليمية للمساهمة في نشر الثقافة المالية، جدول (8).

جدول (8): تطوير استراتيجيات وطنية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الدولة	مدى توفر إستراتيجية وطنية أو خطة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أو تعزيز الشمول المالي
الأردن	• الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
الإمارات	• "رؤية الإمارات 2021". • تتبنى الحكومة الإماراتية خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
البحرين	• "استراتيجية مجلس تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الخمسية".
تونس	• "استراتيجية دعم الشمول المالي للفترة (2018-2020)".
السعودية	• "رؤية المملكة العربية السعودية 2030".
السودان	• يجري العمل على تطوير استراتيجية للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشمول المالي.
العراق	• "استراتيجية تنمية القطاع الخاص (2014-2030)". • "الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020)".
فلسطين	• "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2019-2025)".
قطر	• "رؤية قطر 2022". • "الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة".
الكويت	• "رؤية الكويت 2035". • "استراتيجية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة".
لبنان	• "الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
مصر	• جاري إصدار "الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال".
المغرب	• تقترح الحكومة حزمة من الإستراتيجيات والإجراءات لدعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار خاصة في المشروعات الصغرى والمتوسطة، تتمثل في: - مواصلة تفعيل دعم مخطط التسريع الصناعي (2014-2020). - تفعيل استراتيجية التجارة 2020. - مواصلة تنفيذ مخطط المغرب الأخضر. - مواصلة استراتيجية هاليوتيس لقطاع الصيد البحري. - مواصلة مخطط المغرب الرقمي 2020.
موريتانيا	• استراتيجية الشمول المالي.

المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الممارسات الحكومية للنهوض بالقطاع التي ثبت نجاحها وتلك التي لم يثبت جدواها عملياً

يعرض هذا الجزء من الكتاب توصيفاً للممارسات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي ثبت نجاحها، وتلك التي لم يثبت نجاحها في الدول العربية من واقع ردود الدول المشمولة في الاستبيان. رغم خصوصية وضع القطاع في كل دولة عربية مقارنة بالأخرى، إلا أنه يمكن بشكل عام الوقوف على عدد من الممارسات الناجحة للنهوض بالقطاع وفق تجارب الدول المتضمنة وذلك على النحو التالي:

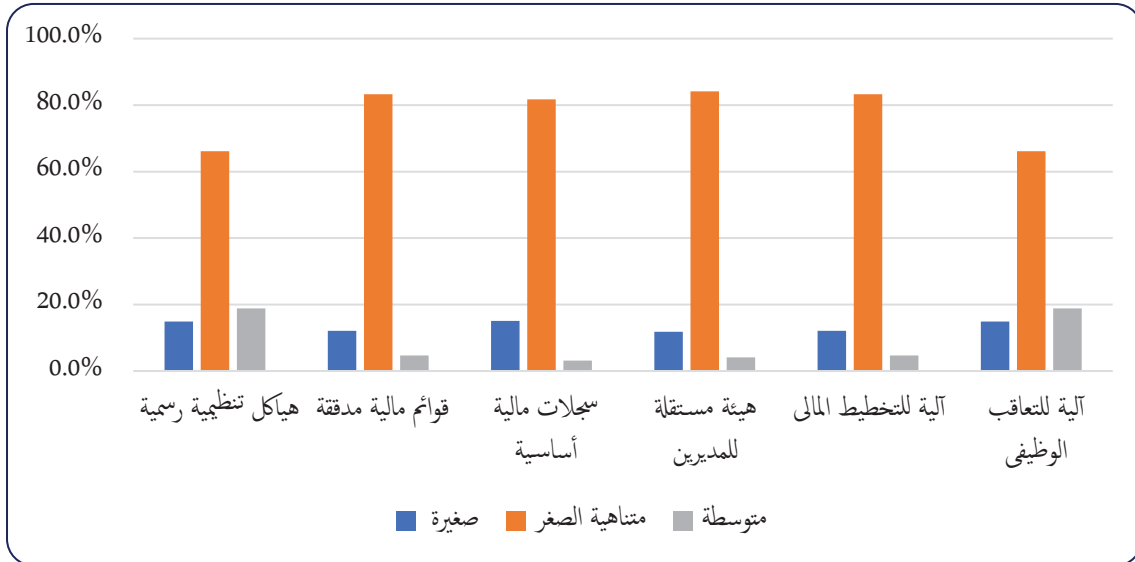
- تبني إطار قانوني قوي لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سن قانون مستقل مُنظم للقطاع.
- تشكيل لجان قانونية لدراسة القوانين التشريعية السابقة وإلغاء أو تعديل أية قوانين قد تحول دون النهوض بالقطاع.
- إنشاء جهة حكومية مختصة تُعنى بتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتندرج تحت مظلتها برامج الدعم الفني الحكومية المتعلقة بهذه المؤسسات وتتولى تطوير هذا القطاع والتنسيق لأجل دعمه وتطويره.
- تشجيع اندماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي بهدف تسهيل فرص حصولها على الائتمان والاستفادة من كافة سبل الدعم الحكومي.
- سماح الحكومة للشركات العاملة من المنازل بالتسجيل كخطوة مهمة للتحويل إلى القطاع الرسمي.
- إنشاء جهة مختصة بتوفير التمويل اللازم إلى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- توفير منظومة كاملة داعمة ومُحفزة للقطاع المصرفي على تمويل هذه المشروعات وذلك بما يشمل وجود مؤسسات لضمان مخاطر الائتمان الموجه للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونظم الاستعلام الائتماني، وسجلات للأصول المنقولة، وتطوير قوانين الإفلاس.
- قيام البنوك المركزية بمنح حوافز لتشجيع القطاع المصرفي على منح الائتمان لمشروعات القطاع.
- إنشاء إدارات متخصصة في البنوك تختص بتوفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- السماح للمصارف والمؤسسات المالية بتأسيس صناديق استثمار للمساهمة في رؤوس أموال المشاريع الناشئة وحاضنات الأعمال وفق ضوابط تحددها البنوك المركزية.
- تفعيل دور المؤسسات غير المصرفية في توفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تخصيص محافظ تمويلية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية.
- تقديم الحوافز المالية لمشروعات القطاع من خلال منحها إعفاءات من الرسوم وخفض الضرائب المفروضة عليها وتبسيط الإجراءات الحكومية.
- تخصيص نسبة لا تقل عن 10 في المائة من مشتريات ومناقصات الجهات الحكومية والشركات المنفذة للمشاريع الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام الكافي بتوفير التمويل متناهي الصغر بالبناء على التجارب الناجحة لكل من بنوك الأسرة والابداع لدعم المشاريع متناهية الصغر والمنزلية ورواد الأعمال بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- بناء القدرات لشركات القطاع من خلال صقل الخبرات في المجالات الاستراتيجية والتسويقية والتطويرية ودعم القدرات الابتكارية.
- التمييز في أوجه الدعم المُقدمة إلى هذه المشروعات حسب مراحل تطورها المختلفة حيث تتباين احتياجات الدعم حسب مستوى تطور هذه الشركات وذلك لضمان استدامتها.
- تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من النفاذ للأسواق الداخلية والخارجية من خلال عدد مختلف ومتنوع من الآليات والمبادرات التي تذلل الصعاب التي تواجه هذه النوعية من المشروعات لتسويق منتجاتها وخدماتها.

- الاهتمام بدعم التدريب المهني بشكل مرن ومتناسب مع احتياجات القطاع الخاص، ودعم مسرعات الأعمال التي تتعلق بقطاعات متخصصة كتقنية المعلومات.
 - دعم المشاركة في معارض ومؤتمرات اقليمية ودولية بما يساهم في اكتساب خبرات عالمية في مجالات فنية.
 - توفير تمويل و ضمان الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى الأسواق العالمية.
 - تبني آليات لدمج المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة مع الشركات الكبيرة بهدف زيادة مستويات الترابط الاقتصادي.
 - السماح لموظفي الجهات الحكومية بالحصول على إجازة تفرغ بدون راتب لتأسيس مشروعاتهم.
 - إطلاق عدد من الحاضنات، لدعم المشاريع الريادية في المجالات ذات الأولوية عبر توفير الدعم المالي، والتدريب، والإرشاد.
- في المقابل، تمثلت الممارسات الحكومية التي لم تثبت جدواها عملياً على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السياسات التالية:
- وجود أكثر من تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر وجود تعريفات متعددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً في سبيل توحيد جهود الارتقاء بهذا القطاع.
 - الاعتماد على قوانين سابقة للنهوض بالقطاع في ظل التعارض بين القوانين السابقة والتوجهات المستقبلية للحكومات العربية.
 - التأخر في إصدار القوانين التي يحتاجها القطاع للنمو والتوسع.
 - التركيز على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المصارف الحكومية والخاصة، حيث تعتبر شروط وسياسة الإقراض من المصارف الحكومية والخاصة غير ملائمة لهذه النوعية من المشروعات على ضوء إلزام المقترضين بتقديم كفالات ضامنة قد لا تتوفر لديهم في أغلب الأحوال.
 - الاعتماد على جهة واحدة حكومية فقط لتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث يجب كذلك تفعيل دور القطاع المالي في توجيه الائتمان لهذه المشروعات.
 - تبني نهج ضريبي موحد على كافة الشركات من خلال اعتماد شرائح موحدة للضرائب حيث تعد الرسوم والمعدلات الضريبية بمثابة عبئاً على هذه المشروعات.
 - الاعتماد في تنشيط صادرات القطاع على التركيز على دول محددة دون وجود تنويع كافي في الشركاء التجاريين، بما قد يزيد من حدة المخاطر التي تتعرض لها الشركات المصدرة.
 - عدم فاعلية الاعتماد على الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في تنمية صادرات القطاع بما قد يعطل نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الخارجية.
 - عدم ملائمة بيانات الأعمال الحكومية وتعدد وطول الفترة التي تستغرقها الإجراءات الحكومية التي يستلزمها تأسيس مشروعات جديدة وممارسة الأعمال وارتفاع كلفتها.

حوكمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

وفقاً لنتائج المسح الإحصائي، فإن القليل من الدول العربية أفاد بالتزام قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبادئ الحوكمة وما يستلزمه ذلك من وجود هياكل تنظيمية رسمية، ومدى الاحتفاظ بسجلات مالية أساسية، وما إذا كانت لدى المنشأة قوائم مالية مُدققة، وهل هناك هيئة مستقلة للمديرين، وضرورة وجود آلية للتخطيط المالي، ومدى وجود آلية للتعاقب الوظيفي. يعتبر عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة تحدي لبعض الدول العربية وذلك بما يعكس عدم استعداد المشروعات فيها للتحويل للعمل المؤسسي الدائم والانتقال الى الإدارة المهنية والحوكمة الحقيقية بالإضافة إلى عدم الإفصاح عن رأس مال الشركة لعوامل موروثة. في المقابل يلتزم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية مثل البحرين بمبادئ الحوكمة، حيث بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بسجلات مالية أساسية حوالي 44.04 ألف منشأة تشكل من بينها المشروعات متناهية الصغر نحو 81.7 في المائة.

شكل (9) التزام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين بمبادئ الحوكمة (%)



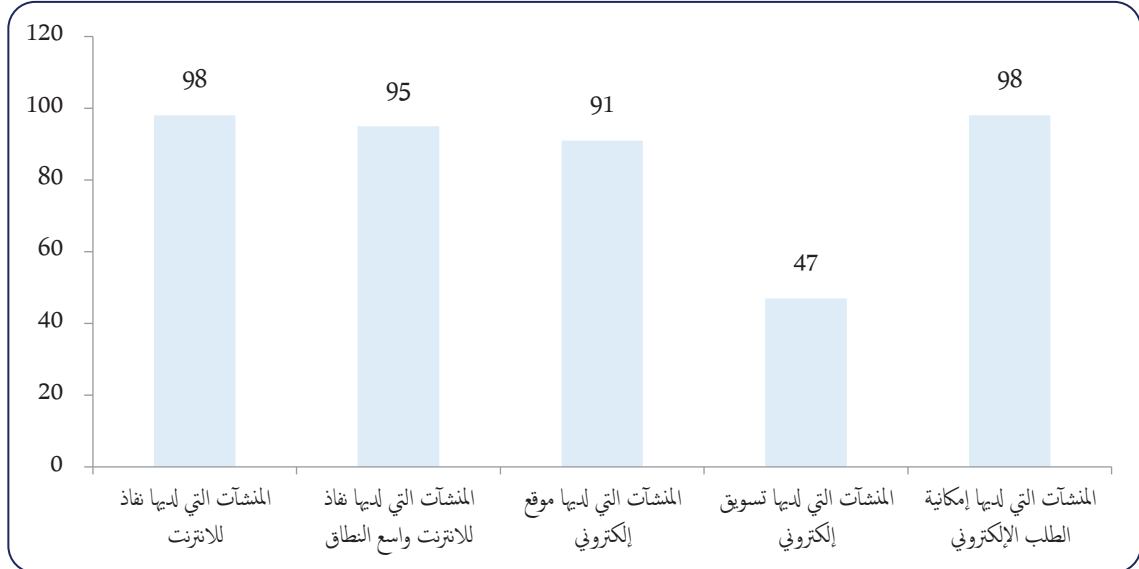
المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير".

التوجه نحو الابتكار واقتصاد المعرفة

في ظل مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو 82 في المائة من الابتكارات في الدول النامية، أشارت نتائج المسح إلى توجه عدد من الدول العربية مثل الإمارات، والسعودية، ولبنان ومصر إلى تحفيز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التوجه نحو الابتكار واقتصاد المعرفة. تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في هذا الشأن من خلال تبني برنامجاً على المستوى الاتحادي لدعم توجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو الابتكار. يستهدف البرنامج سد ثغرة التمويل على صعيد دعم مشاريع الابتكار، والعمل على تسريع تسويق المنتجات والخدمات الابتكارية الإماراتية على الصعيد التجاري في الأسواق العالمية وفي المنطقة، وتعزيز السمعة الطيبة التي تتمتع بها الدولة وترسيخ بصمتها في ساحة الابتكار العالمية، وتحسين مستويات التنافسية وتوسعة إمكانيات النمو الوطنية، والتحفيز على التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الابتكار.

كما أن هناك توجه من قبل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات نحو استخدام تقنيات الاتصالات وتقنيات المعلومات لدعم الابتكار والتوجه نحو اقتصاد المعرفة حيث بلغ حجم المشروعات التي لديها نفاذ للإنترنت حوالي 98 في المائة من مجمل هذه المشروعات في عام 2017، بينما بلغت نسبة المشروعات التي لديها نفاذ للإنترنت واسع النطاق 95 في المائة. أما المشروعات التي لديها موقع إلكتروني فقد بلغت نسبتها حوالي 91 في المائة من الإجمالي، فيما تستخدم نحو 47 في المائة من هذه المشروعات التسويق الإلكتروني لمنتجاتها، أما المشروعات التي لديها إمكانية الطلب عبر الإنترنت فقد بلغت 98 في المائة. في السودان كذلك يتم تنظيم برنامج مشروع بصورة سنوية، يهدف إلى تشجيع الشباب على الابتكار ورعايتها من قبل مؤسسات التمويل الداخلية والخارجية.

شكل (10) استخدام الإنترنت والتسويق الإلكتروني لمنتجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.

من ناحية أخرى، تعتبر السعودية أيضاً من الدول الرائدة في هذا المجال وتعتبر أن الابتكار هو أحد الركائز التي تعمل على تمكين وتحفيز وتفعيل المنظومة الابتكارية بما يخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة ورواد الأعمال ويفعل دورها من خلال مساعدتها في مواكبة وتطبيق مفهوم الابتكار في منشأتها ودعم تبنيها للابتكار لتسريع نموها وتطورها من خلال مراكز ابتكار داعمة وتفعيل مشاركة وتطبيق الأفكار بشكل جماعي وواقعي مما يحفز إطلاق الأفكار الجديدة والتطويرية للقطاعات المختلفة وتطبيقها عملياً.

كذلك قام البنك المركزي المصري بإطلاق صندوق دعم الابتكار برأس مال قدره مليار جنيه للمساهمة في رؤوس أموال المشروعات الابتكارية خلال عام 2018 بغرض تأسيس نظام مالي قوى في مصر كما يعمل البنك على التوسع في التقنيات المالية والرقمية كما سيقوم البنك المركزي المصري بتأسيس حاضنة لمشروعات التقنيات المالية "Fintech Hub" لاحتضان وتقديم الدعم المالي والفني للمشروعات ورواد الأعمال في مجال التقنية الرقمية.

نظرة مستقبلية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

توضح الدلائل الدولية تركيز الكثير من دول العالم بشكل أكبر على السياسات ذات الآثار قصيرة الأجل لتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز الاستثمارية والضريبية، وعدم تركيزها في المقابل على السياسات ذات الآثار طويلة الأجل التي تضمن استدامة النمو لهذه المنشآت واستمرارية بقائها، في حين أن أفضل الممارسات الحكومية لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتمثل بالأساس في السياسات التي تستهدف خفض كلفة ومخاطر الانتماء الموجه إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتيسير فرص نفاذه إلى الأسواق الداخلية والخارجية، وحفز مستويات إنتاجيته وتنافسيته، وتعزيز القدرات البشرية والتقنية للمشروعات العاملة في إطار هذا القطاع.

كذلك يعتبر توفر عدد من محفزات النمو من أهم العوامل المساعدة على بقاء واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف مراحل دورة حياة هذه المشروعات، حيث تختلف احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمرحل تطورها، ففي المراحل الأولى لتأسيس هذه المشروعات تكون بحاجة أكبر

للدعم الفني في مجال تعزيز القدرات الإدارية والإنتاجية، كما تكون معرضة بشكل أكبر لمخاطر الإفلاس، ولذا تتنامى حاجتها إلى النفاذ للائتمان وضمانات التمويل، ومع مضي المنشآت الصغيرة والمتوسطة قدماً وتطورها تكون بحاجة أكبر إلى المساعدة في مجال النفاذ للأسواق الخارجية ودعم قدراتها التنافسية والبشرية والتقنية.

هناك أهمية كذلك على صعيد عملية صنع السياسات لربط خطط النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي بالرؤى الاستراتيجية للدول العربية بهدف تحقيق النمو الشامل والمستدام، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، ودعم القدرة على المنافسة، والتكامل في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز التوجه نحو الابتكار. كما أن وفاء الدول العربية بغايات وأهداف التنمية المستدامة 2030 يستلزم المزيد من التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للشباب، والمرأة، والفئات الفقيرة والهشة، وقاطني المناطق الريفية وهو ما يجب أن تأخذه التدخلات الهادفة إلى النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بعين الاعتبار.

نظراً لكون قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع ديناميكي سريع التطور بالأساس، فلا بد وأن يواكب ذلك نقلة نوعية في طريقة تجاوب الحكومات العربية وخططها للنهوض بهذا القطاع، وبحيث تنسجم بالمرونة الكافية والكفاءة والابتكار فيما يتعلق بالتدخلات التي يتم تبنيها لدعم هذا القطاع.

من جانب آخر، يتطلب حفز التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تركيز البلدان العربية على آليات دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الاقتصاد الرسمي بهدف تيسير فرص نفاذ هذه المشروعات للائتمان، وكذلك على مواصلة جهودها لضمان وجود البنية الأساسية للقطاع المالي الداعمة لنفاذ هذه المشروعات إلى التمويل بما يشمل وجود أطر قانونية، وآليات خاصة بضمان الائتمان الموجه لها المشروعات، وسجلات للأصول المنقولة، وشركات للمعلومات الائتمانية، ونظم متطورة لأنظمة المدفوعات والتسوية، إضافة إلى تطوير قوانين الإفلاس.

رغم التقدم المحرز على صعيد تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هناك حاجة للمزيد من التركيز على توفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر التي لا تزال نسبتها من مجمل التمويل الممنوح للقطاع محدودة وفي إطار نسب متواضعة تتراوح بين 2 و14 في المائة في عدد من الدول العربية، وهو ما يستلزم النظر في آليات أكثر ملائمة لتمويل هذه النوعية من المشروعات، لا سيما على ضوء الارتباط الكبير بين تيسير نفاذ المشروعات متناهية الصغر التي تتضمن العديد من الفئات الهشة في المجتمع (المرأة، الشباب، الفقراء، قاطني المناطق الريفية) إلى التمويل بما يدعم قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الرامية إلى تحقيق النمو الاحتوائي، والوفاء بأهداف التنمية المستدامة.

كذلك هناك فرص كبيرة يتعين أن تعول عليها البلدان العربية للتوسع في تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فلعل ذلك يمكن أن يتم من خلال الاستفادة من الفرص التي توفرها أسواق الأوراق المالية في الدول العربية لحشد المدخرات المحلية وتوجيهها إلى تلك المشروعات سواء من خلال المنصات المتوفرة بالبورصات القائمة أو من خلال إنشاء منصات مخصصة لإدراج وتداول الأسهم الخاصة بمثل هذه المشروعات.

من جانب آخر، هناك فرص للاستفادة من تنامي سوق التمويل الإسلامي ومن تميز موقع الدول العربية وصادراتها لنشاط التمويل الإسلامي (60 في المائة من نشاط الصيرفة الإسلامية، و31 في المائة من إصدارات الصكوك على مستوى العالم)⁽¹⁵⁾ في تغطية جانباً من فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ضوء الطلب الكبير من قبل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة بنسبة تتراوح في الدول العربية ما بين 20 و90 في المائة من مجمل

¹⁵ IFSB, (2018). "Islamic Financial Services Stability Report".

المشروعات العاملة في هذا القطاع⁽¹⁾، فالتقديرات تشير إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في سد جانباً من فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقدر بما يتراوح بين 8.6 و13.2 مليار دولار⁽²⁾.

كذلك توفر التقنيات المالية الحديثة لا سيما تقنيات التمويل الجماعي التي يتوقع أن يبلغ حجم سوقها 140 مليار دولار عام 2022 على مستوى العالم فرصاً واعدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بما سوف يؤهلها إلى أن تكون من أهم مصادر تمويل هذه النوعية من المشروعات⁽³⁾. في هذا الصدد، توفر البيانات الرقابية التجريبية "Regulatory Sandboxes" فرصاً جيدة للسلطات الرقابية في الدول العربية لتطوير الأطر الداعمة لصناعة التقنيات المالية، وخاصة تلك التي تركز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. عليه، سوف يوفر سعي الحكومات العربية لتفعيل "برنامج عمل بالي" للتقنيات المالية الصادر عن كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين فرصاً لتفعيل دور التقنيات المالية الحديثة في دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

من جانب آخر، تبدو الحاجة ملحة لتشجيع مزودي الخدمات المالية على الاستفادة من استخدام بعض التقنيات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، على الأخص تقنيات البيانات الضخمة، والذكاء الصناعي، والبلوك تشين في التغلب على تحدي عدم تماثل المعلومات "Asymmetric Information Problem"، التي كانت تحول مسبقاً دون تمكن القطاع المصرفي من توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمكن هذه التقنيات مزودي الخدمات المالية من التقييم الدقيق لمخاطر انتمان هذه النوعية من المشروعات، بالتالي التوسع في منح الائتمان للمشروعات المؤهلة لذلك.

إن تحقيق البلدان العربية لغاياتها الاقتصادية المنشودة للوصول إلى النمو الشامل والمستدام والوفاء بأهداف التنمية المستدامة 2030 يستلزم سعي مكثف من الحكومات العربية للاستفادة من عدد من محفزات النمو الاقتصادي لعل من أهمها النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني نهج تشاركي وتعاوني يستهدف تحفيز الطاقات الكامنة لهذا القطاع وتسهيل نفاذه إلى التمويل بالاستفادة من الجهود المكثفة التي تبذلها العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، والبناء كذلك على مساعي المؤسسات الإقليمية والدولية لتقديم الدعم في هذا المجال بما يساعد على تعظيم الأثر المتوخى من هذه التدخلات.

دور صندوق النقد العربي في تعزيز فرص نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

في إطار سعيه لدعم جهود بلدانه الأعضاء الهادفة إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام، يركز صندوق النقد العربي بشكل خاص في إطار استراتيجيته الخمسية الحالية (2015 - 2020) على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية. تتضمن الاستراتيجية الحالية للصندوق عدة مبادرات وبرامج شاملة تهدف إلى تسهيل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتيسير فرص نفاذها إلى التمويل. في هذا السياق، أطلق صندوق النقد العربي في عام 2016 تسهيل "البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" بهدف دعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه هذه المشروعات في دعم النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل. تم في إطار هذا التسهيل دعم إصلاحات النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية مع التركيز على تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للشباب والإناث وسكان المناطق الريفية بهدف تحقيق النمو الاحتوائي وتمكين البلدان العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

¹ IFC, (2014). "Survey on Islamic Finance and SMEs". The International Finance Corporation, Washington D.C.

² IFC, (2017). "Islamic Banking Opportunities Across Small and Medium Enterprises in MENA", IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa, Washington D.C.

³ UNDP, (2017). "Financing Solutions for Sustainable Development".

إضافة إلى ذلك، وفي إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم الشمول المالي في المنطقة العربية، كوسيلة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي، والمساهمة في الاستقرار المالي، وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطلق صندوق النقد العربي المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية في عام 2017 التي تسعى من بين أهدافها إلى دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. في إطار هذه المبادرة، قدم الصندوق لبلدانه الأعضاء الدعم الفني على صعيد صياغة استراتيجيات الشمول المالي مع التركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما قدم الصندوق لبلدانه الأعضاء الدعم الفني على صعيد القيام بمسوحات تستهدف الوقوف على التحديات التي تحول دون الوصول للخدمات المالية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مسوحات جانب الطلب)، بما يساعد مستقبلاً على التقييم الدقيق لاحتياجات التمويل لهذا القطاع الحيوي وتبني السياسات اللازمة لرأب فجوات التمويل القائمة. من جانب آخر، أطلق صندوق النقد العربي مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة للدول العربية في عام 2018 بهدف الاستفادة من تطور التقنيات المالية ودورها في زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية وتيسير نفاذ الفئات غير المشمولة مالياً إلى التمويل ومن أهمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما يهتم الصندوق في إطار برامج بناء القدرات بتنظيم دورات تدريبية في مجال النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، تتطرق إلى سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وآليات تمويلها إضافة إلى أنواع الخدمات الكفيلة بتمويل وتطوير أعمال هذه المشروعات، وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي.

كما يعمل الصندوق ومن بين مساعيه في إطار مبادرة الإحصاءات العربية "عربسات" الرامية إلى رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر العربية لإنتاج إحصاءات اقتصادية ومالية واجتماعية شاملة وموثوقة ومنظمة حسب المنهجيات المعتمدة دولياً، على تقديم الدعم الفني لإنتاج ونشر الإحصاءات المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم القطاعات التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

المملكة الأردنية الهاشمية⁽¹⁾

نظرة عامة

يمثل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أحد الأعمدة الرئيسة في الاقتصاد الأردني، حيث يشكل النسبة الأكبر من إجمالي المشروعات في الدولة بما يمثل نحو 90 في المائة، فيما تُقدر مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي 40 في المائة، بينما قُدرت مساهمته في مستويات التشغيل بالقطاع الرسمي ما بين 40 إلى 60 في المائة، كذلك بلغت مساهمته في قيمة الصادرات، وإجمالي الاستثمارات المنفذة حوالي 30 في المائة.

هناك مجموعة من الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل القطاع وتختلف باختلاف النشاط الذي تتم مزاويلته مثل (قانون تشجيع الاستثمار الذي يمنح حوافز للاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة). إضافة إلى ذلك، هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كل حسب اختصاصاته وأهدافه مثال لذلك، البنك المركزي الأردني، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، والشركة الأردنية لضمان القروض، وغيرها من المؤسسات المعنية الأخرى.

توجد خيارات عدة في الأردن لنفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل، ويعتبر التمويل المحلي من خلال المصارف وبيوت التمويل المتخصصة والتمويل الخارجي من خلال القروض الممنوحة من المؤسسات الإقليمية والدولية من أبرز مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن. بلغ إجمالي التمويل المحلي الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 2.6 مليار دينار أردني وفقاً لأحدث التقديرات، بينما بلغ إجمالي التمويل الخارجي حوالي 170.2 مليون دينار.

تبنّت الحكومة الأردنية مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أبرزها إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) في ديسمبر 2017 والتي تقوم على عدد من المحاور الرئيسة منها محور تعزيز فرص وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي. على صعيد إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية هناك عدد من المبادرات الحكومية المُتبناة لتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حيث تم في عام 2018 إقرار كل من قانون ضمان الأموال المنقولة، وقانون الإعسار. كما أن هناك عدد من المبادرات الحكومية المُتبناة لتسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الائتمان مثل توفير تمويل ميسر للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التعاون مع جهات دولية وإقليمية.

تتمثل أهم التحديات التي لا تزال تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ للتمويل في نقص الضمانات المتوفرة لدى هذا القطاع، وعدم كفاية ودقة القوائم المالية التي تُمكنها من الحصول على التمويل من البنوك، وارتفاع كلفة التمويل نظراً للخطورة العالية المرتبطة بهذا القطاع، ونقص الخبرة والمعرفة في إدارة هذه المشاريع. تخطط الحكومة لتذليل تلك التحديات من خلال المضي قدماً في تنفيذ المبادرات والتدخلات المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020).

¹ صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

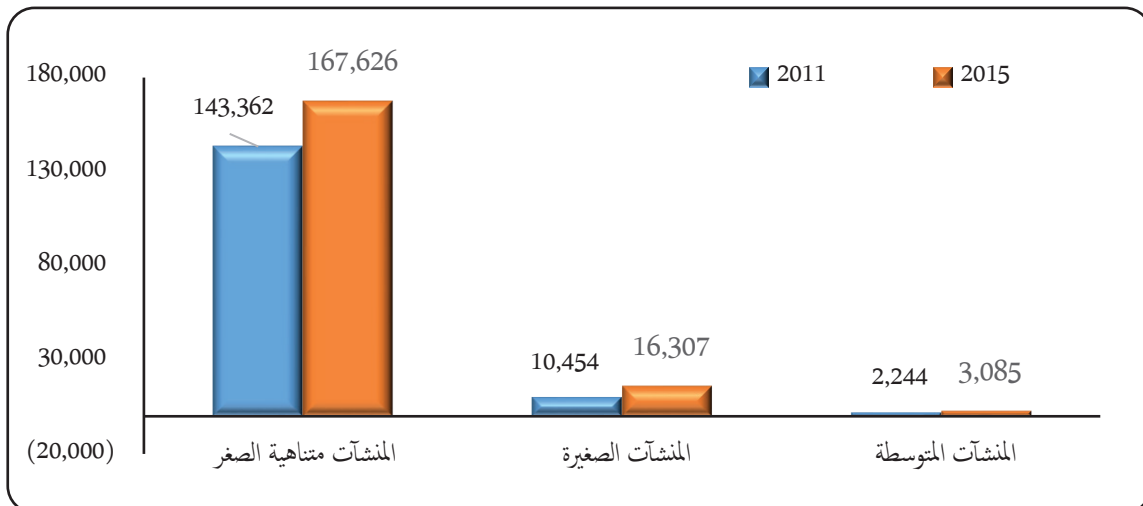
هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

هناك جهود حديثة من قبل الحكومة الأردنية لتبني تعريف وطني موحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من أجل ذلك تم تشكيل لجنة برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لوضع تعريف وطني موحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تعتمد اللجنة على عدد من المعايير يتم على أساسها تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من بينها حجم العمالة، وقيمة المبيعات أو الأرباح. فبالنسبة للمشروعات متناهية الصغر، لا يتجاوز عدد العمالة بها عن 5 عمال، ولا يتعدى حجم مبيعاتها 100 ألف دينار أردني. أما المشروعات الصغيرة فيتراوح حجم القوة العاملة فيها بين (5 إلى 20) عاملاً، بينما يتراوح حجم المبيعات بين 100 ألف إلى مليون دينار أردني. بالنسبة للمنشآت المتوسطة، فيتراوح حجم العمالة بين (21 إلى 100) عامل، ويحصر حجم مبيعاتها ما بين مليون إلى 3 ملايين دينار أردني.

يمثل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أحد الأعمدة الرئيسة في الاقتصاد الأردني، حيث تُقدر مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي 40 في المائة، بينما قُدرت مساهمته في مستويات التشغيل بالقطاع الرسمي ما بين 40 إلى 60 في المائة، كذلك بلغت مساهمته في قيمة الصادرات وإجمالي الاستثمارات المنفذة حوالي 30 في المائة. من ناحية أخرى، ارتفع عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن إلى نحو 187,645 منشأة في عام 2015 مقابل 156,728 منشأة في العام 2011 بزيادة قدرها 30,917 منشأة. سجل عدد المشروعات متناهية الصغر ارتفاعاً بنسبة 17 في المائة خلال تلك الفترة، بينما نما عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب تقارب 56 في المائة و38 في المائة على التوالي خلال نفس الفترة. يشكل قطاع المشروعات متناهية الصغر النسبة الأكبر من إجمالي المشروعات بما يمثل نحو 90 في المائة.

شكل (11)

عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2011 ، 2015) (مشروع)



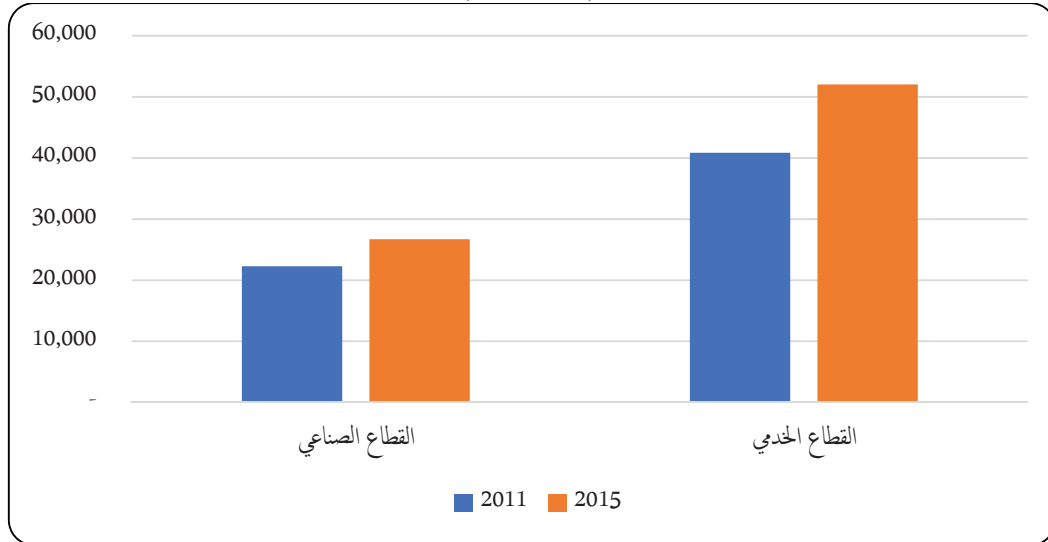
المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

من حيث التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بلغ إجمالي عدد المشروعات العاملة في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي حوالي 26,717 منشأة و52,038 منشأة على التوالي في عام 2015. وارتفع إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر العاملة في القطاع الصناعي من 19,057 منشأة عام 2011 إلى 22,126

منشأة عام 2015 بمعدل نمو سنوي بلغ 16.1 في المائة، كما زاد عدد المشروعات متناهية الصغر العاملة في القطاع الخدمي من 35,755 منشأة إلى 43,813 منشأة عام 2015 بمعدل نمو سنوي بلغ 22.5 في المائة.

ارتفع إجمالي عدد المشروعات الصغيرة العاملة في القطاع الصناعي من 2,631 منشأة عام 2011 إلى 3,533 منشأة عام 2015 بمعدل نمو بلغ 34.3 في المائة، كما زاد عدد المشروعات الصغيرة العاملة في القطاع الخدمي من 4,184 منشأة عام 2011 إلى 6,668 منشأة عام 2015 بمعدل زيادة بلغ 59.4 في المائة. في حين ارتفع إجمالي عدد المشروعات المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي من 603 عام 2011، إلى 840 منشأة عام 2015 بمعدل نمو بلغ 39.3 في المائة، وزاد عدد المشروعات المتوسطة العاملة في القطاع الخدمي إلى 1,305 منشأة عام 2015 مقارنة مع 914 عام 2011، بمعدل زيادة بلغ 42.8 في المائة.

شكل (12)
التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن
(2015:2011)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

رغم عدم توفر قانون مستقل ينظم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك مجموعة من الأطر القانونية والتنظيمية الأخرى التي تنظم عمل القطاع وتختلف باختلاف النشاط الذي تتم مزاويلته مثل (قانون تشجيع الاستثمار الذي يشجع الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة). في هذا الصدد، تم في عام 2018 إقرار قانون ضمان الأموال المنقولة وقانون الإعسار، حيث يعتبران من القوانين الهامة لتوفير بيئة قانونية مناسبة لدعم قطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرته على الوصول للتمويل. كما يوجد توجه لإعداد نظام للرقابة على الشركات المالية غير المصرفية، حيث يهدف هذا النظام إلى تمكين البنك المركزي من توسيع مظلة الرقابة لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لجهة رقابية محددة وذلك لتعزيز دورها في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كل حسب اختصاصاته وأهدافه، تتمثل في:

- **البنك المركزي الأردني:** يعمل على تشجيع وحث المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية على زيادة التمويل الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يعمل كوسيط لتقديم القروض الميسرة الموجهة لهذا القطاع من خلال مؤسسات التمويل المختلفة.
- **المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية:** تقوم بتطوير المشاريع الاقتصادية الناشئة والصغيرة والمتوسطة في المملكة ضمن القطاعات الصناعية والخدمية والصناعات الزراعية من خلال رعايتها ودعمها فنياً ومالياً.
- **الشركة الأردنية لضمان القروض:** تهدف إلى تحفيز البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة على توجيه المزيد من نشاطاتها نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الإنتاجية والمساهمة في خلق فرص العمل والحد من البطالة من خلال توفير الضمانات مقابل القروض الممنوحة لها، بالإضافة إلى دعم الصادرات الوطنية من خلال توفير الضمانات للمصدرين ضد مخاطر عدم الدفع من قبل المستوردين والمشتريين للمنتجات الأردنية.
- **برنامج "إرادة" التابع لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:** مسؤول عن تطوير البيئة الاستثمارية المحلية من خلال تحفيز المواطنين والهيئات على التوجه إلى تأسيس وتطوير مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة ومنزلية.
- **مركز تطوير الأعمال (Business Development Centre):** يعمل على توفير برامج تطوير فعالة ورعاية التطور الاقتصادي للمشاريع في الأردن والشرق الأوسط.

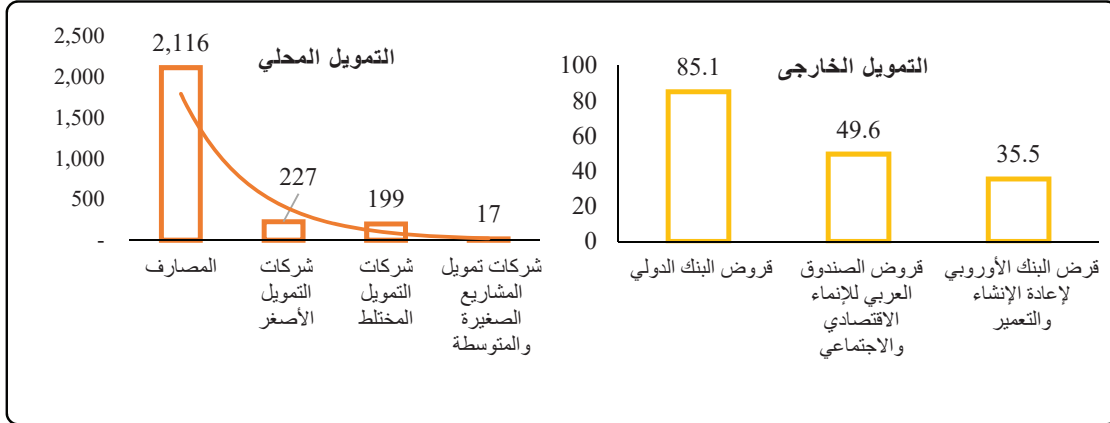
نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يعتبر التمويل المحلي من خلال المصارف وبيوت التمويل المتخصصة، والتمويل الخارجي من خلال القروض الممنوحة من المؤسسات الإقليمية والدولية من أبرز مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن. وفقاً لأحدث التقديرات، فقد بلغ إجمالي التمويل المحلي الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كما في نهاية 2017 حوالي 2.6 مليار دينار أردني، كانت تفاصيلها كالآتي: تمويل مصرفي (2.1 مليار دينار أردني)، تمويل ممنوح من قبل شركات التمويل الأصغر حوالي (227 مليون دينار أردني).

بالإضافة إلى التمويل المختلط⁽²⁰⁾ الذي بلغ حوالي 199 مليون دينار، وكذلك التمويل الممنوح من قبل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي بلغ حوالي 17 مليون دينار. بالنسبة للتمويل الخارجي الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فقد بلغ 170.2 مليون دينار في نهاية 2017، تفاصيلها كالآتي: القروض الممنوحة من البنك الدولي حوالي (85.1 مليون دينار)، قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (49.6 مليون دينار)، قروض البنك الأوروبي لإعادة الإنشاء والتعمير (35.5 مليون دينار).

²⁰ الشركات التي تقدم خدماتها لقطاعي الأفراد والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

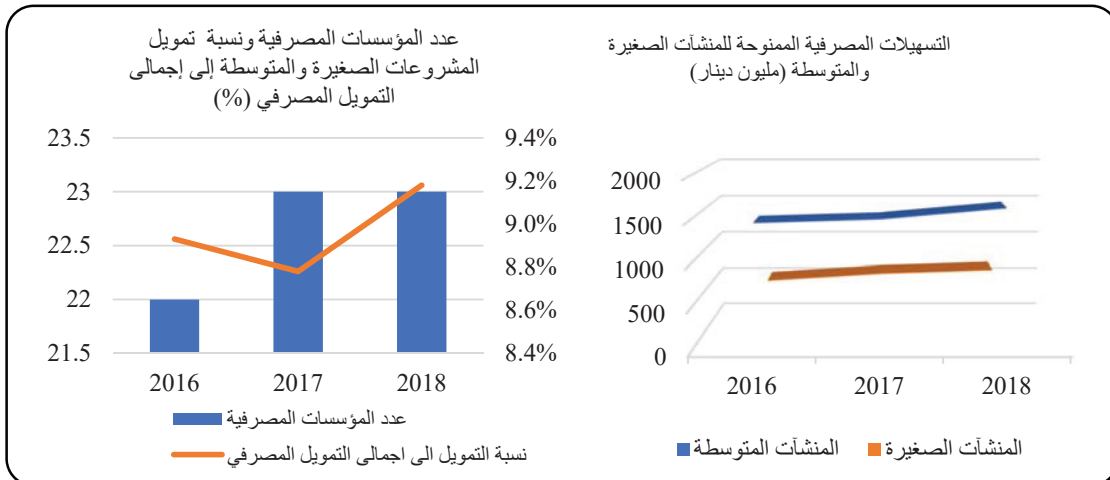
شكل (13)
إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2017)
(مليون دينار أردني)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير".

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية والمؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 23 و 43 مؤسسة على التوالي بنهاية عام 2018. انعكس ذلك على حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الذي ارتفعت نسبته من مجمل الائتمان المصرفي من 8.9 في المائة عام 2016 إلى 9.2 في المائة في عام 2018. تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتمثل في شركات التمويل الأصغر، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التمويل المختلط بالإضافة إلى الشركات المتخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف شروط التمويل وتكلفته بشكل كبير بين هذه الشركات.

شكل (14)
عدد المؤسسات المصرفية التي تقدم تسهيلات لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2016-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير".

بنية القطاع المالي الداعمة لنفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل

هناك عدد من المبادرات الحكومية المُتبناة لتوفير بنية القطاع المالي الملائمة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، تقدم الشركة الأردنية لضمان القروض برامج لضمان مخاطر القروض الإنتاجية، وبرامج ضمان ائتمان الصادرات، إضافة إلى ضمان القروض المُقدم من خلال برنامج المعونة الأمريكية لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم استخدام الأصول المنقولة كضمان للقروض وفقاً لسياسات الجهة المانحة للقرض. كما تتوفر أيضاً جهات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني مثل شركة "كريف الأردن" (Crif)، التي تعتبر شركة مساهمة عامة توفر المعلومات الائتمانية للأفراد والشركات.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

اهتمت الحكومة الأردنية بتوفير الإطار الداعم لعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في هذا السياق، تم في عام 2017 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) التي تركز من بين أهم أهدافها على تيسير فرص نفاذ شركات القطاع للتمويل. كذلك تبنت الحكومة الأردنية عدد من المبادرات لتسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الائتمان، مثل:

الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020)

تم في ديسمبر 2017 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تقوم على عدد من المحاور الرئيسة منها، محور تعزيز فرص وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي. في سبيل تحقيق ذلك تعمل الاستراتيجية على تحقيق عدد من الأهداف من أهمها:

- 1- زيادة حجم القروض الممنوحة لهذا القطاع.
- 2- توفير تمويل غير تقليدي (رأس المال المغامر) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- 3- تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لتعزيز فرص حصول الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل.
- 4- تهيئة البيئة الملائمة لتطوير أعمال الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- توفير تمويل ميسر للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من جهات دولية وإقليمية بحوالي 440 مليون دولار، أو خلال الحصول على تمويل ميسر من البنك المركزي لبعض القطاعات الاقتصادية الحيوية (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) بسقف يصل إلى 1.2 مليار دينار.
- تأسيس صندوق ضمان قروض المشاريع الصغيرة الناشئة بمبلغ 50 مليون دينار.
- تأسيس صندوق ضمان ائتمان الصادرات بمبلغ 100 مليون دينار.
- تأسيس صندوق الريادة الأردني بمبلغ 98 مليون دولار للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الابتكارية الناشئة.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

تتمثل أهم التحديات التي لا تزال تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ للتمويل، في نقص الضمانات المتوفرة لدى هذا القطاع، وعدم كفاية ودقة القوائم المالية التي تمكنها من الحصول على التمويل من البنوك، وارتفاع كلفة التمويل نظراً للخطورة العالية المرتبطة بهذا القطاع، ونقص الخبرة والمعرفة في إدارة هذه المشاريع. تخطط الحكومة لتذليل التحديات التي تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ إلى التمويل من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020).

كذلك تعمل الشركة الأردنية لضمان القروض على مواجهة هذه التحديات من خلال برامجها المختلفة، من خلال إعادة هيكلة الشركة، وتعديل نموذج أعمالها وزيادة رأسمالها مما يُمكن الشركة من توفير العديد من برامج ضمانات القروض الموجهة لهذا القطاع وخاصة الشركات الناشئة منها.

كما تعمل الحكومة أيضاً على تذليل العقبات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وإخضاع المؤسسات المالية غير المصرفية لرقابة البنك المركزي. كما يمثل انخفاض القوة التنافسية لهذا القطاع أحد التحديات التي تواجه القطاع. في هذا الصدد، تخطط الحكومة الأردنية إلى تنفيذ برامج ائتمان الصناديق الذي تقوم بتنفيذه الشركة الأردنية لضمان القروض بهدف زيادة تنافسية الشركات المتضمنة في القطاع.

دولة الإمارات العربية المتحدة (21)

نظرة عامة

تقوم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدور محوري في الاقتصاد الإماراتي حيث تشكل نحو 98 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في الدولة، وتساهم بنحو 49 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لأحدث بيان، وبجزء هام من إجمالي الصادرات يقدر بما يقرب من 70 في المائة من إجمالي الصادرات في بعض إمارات الدولة.

تتميز الإمارات بوجود إطار قانوني وتنظيمي مُحفز لعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يتوفر تعريف موحد لهذه المشروعات وقانون مستقل مُنظم لعمل القطاع تُمنح بموجبه تلك المشروعات العديد من الحوافز والتسهيلات. من الناحية التنظيمية تتشارك وتتكامل جهود عدد من المؤسسات الاتحادية فيما بينها وبين الجهات المحلية المعنية لتعزيز الدور الاقتصادي لهذا القطاع الحيوي.

يتوفر للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص للنفاذ إلى التمويل من خلال عدد كبير من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية يبلغ عددها 86 مؤسسة. تُقدر نسبة التمويل الممنوح للقطاع من مجمل التسهيلات المصرفية بحوالي 5.9 في المائة. يتوجه الجانب الأكبر من هذا التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فيما تعتبر التمويلات المصرفية الممنوحة للمنشآت متناهية الصغر متواضعة في ضوء الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات للنفاذ إلى التمويل من حيث افتقارها للمتطلبات الأساسية للحصول على الائتمان المصرفي وعدم امتلاكها للضمانات الكافية. بخلاف القطاع المصرفي، يتوفر كذلك للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص للحصول على التمويل من عدد من المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التسهيلات الائتمانية وتوزع في إمارات الدولة المختلفة.

في ضوء ما سبق، وبهدف تذليل الصعوبات التي تواجه هذه النوعية من المشروعات في الحصول على التمويل، اتجهت الدولة مؤخراً إلى تسهيل عملية إصدار ضمانات القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من المبادرات كان من بينها صدور القانون رقم (20) لعام 2016 لإنشاء سجل عام للأصول المنقولة والتي تُستخدم كرهونات لضمان الدين مما يشجع الدائنين على قبول هذه الأصول كرهونات. تم بموجب هذا القانون تأسيس "شركة الإمارات لتسجيل الأصول المنقولة والمرهونة" بنهاية عام 2017، وهو ما سيُذلل عدد من الصعوبات فيما يتعلق بنفاذ الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. إضافة لما سبق، تتوفر في الإمارات خدمات الاستعلام والتقييم الائتماني عن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من شركات متخصصة بمستوى للتغطية يصل إلى 100 في المائة.

هناك عدد كبير من المبادرات الحكومية المُتبناة على المستوى الاتحادي، أو على مستوى إمارات الدولة لدعم وبناء القدرات الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سواءً على صعيد تعزيز القدرات الاستراتيجية، أو التشغيلية، أو التسويقية، أو دعم التوجه نحو زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية، وتحفيز تلك المشروعات على الابتكار بما يساعدها على النمو والتطور والنفاذ للأسواق المحلية والخارجية.

(21) المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

تتسم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات بمستويات مرتفعة من الجاهزية الإلكترونية بما يؤهلها للمشاركة الفعالة في الاقتصاد المعرفي، وهو ما يتضح من ارتفاع مستويات نفاذها للإنترنت، ومن اتجاه نسبة مرتفعة منها إلى التسويق الإلكتروني، واهتمامها بتطوير مواقع إلكترونية خاصة بها بما يوفر لبعضها إمكانية تنفيذ طلبات الشراء إلكترونياً.

تتمثل أفضل الممارسات الحكومية الناجحة للنهوض بقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات في الاتجاه إلى تبني تعريف موحد للشركات العاملة في هذا القطاع، ووجود قانون مستقل منظم لعمل هذه المشروعات، إضافة إلى وجود جهة اتحادية مسؤولة عن تيسير نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل، والسعي المستمر نحو بناء القدرات لهذه المشروعات لزيادة فرص ولوجها إلى الأسواق الداخلية والخارجية من خلال التركيز على دعم الإنتاجية والتنافسية والابتكار وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للدولة النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحيث يساهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2021. لتحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية، تتبنى الحكومة خطة مستقلة على المستوى الوطني للنهوض بالقطاع اعتماداً على التوسع في تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية وفق آليات جديدة وسريعة، والتركيز على دعم الابتكار، إضافة إلى فتح أسواق خارجية جديدة للمنتجات الوطنية، وتعزيز تنافسية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عالمياً.

تدرس الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية بالتعاون مع الصناديق والمؤسسات لدعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والناشئة حالياً فكرة قيام هذه الصناديق بإصدار صكوك أو سندات أو وحدات من محافظ استثمارية تستثمر في مثل هذه المشاريع وطرحها للجمهور على شكل أوراق مالية بالدرهم بقيم إسمية صغيرة بحيث يتم تداولها في منصات خاصة في سوق الأوراق المالية.

تتمثل أبرز التحديات والفرص القائمة للمزيد من النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحاجة إلى المزيد من تيسير فرص نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل المصرفي، حيث تبذل الدولة جهوداً حثيثة حالياً لتذليل التحديات القائمة في هذا الصدد من خلال برنامج متكامل ينفذه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتسهيل استخدام الأصول المنقولة كضمانات، والسعي نحو وجود برنامج اتحادي لضمانات القروض الموجهة إلى تلك المشروعات. من جانب آخر، تسعى الدولة إلى تأسيس المزيد من المؤسسات التي تقدم قروضاً تفضيلية لمشاريع رواد الأعمال. في ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي واقع ونظرة مستقبلية للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات بالمزيد من التفصيل.

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يقوم مجلس المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد، الذي يمثل (15) جهة اتحادية ومحلية وممثلين عن القطاع الخاص في الإمارات، بمتابعة تطبيق التعريف الموحد للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء الموقر، وذلك اعتماداً على

معياريين أساسيين أو أكثر من المعايير التالية: 1. حجم العمالة، 2. حجم العوائد السنوية، 3. حجم رأس المال.

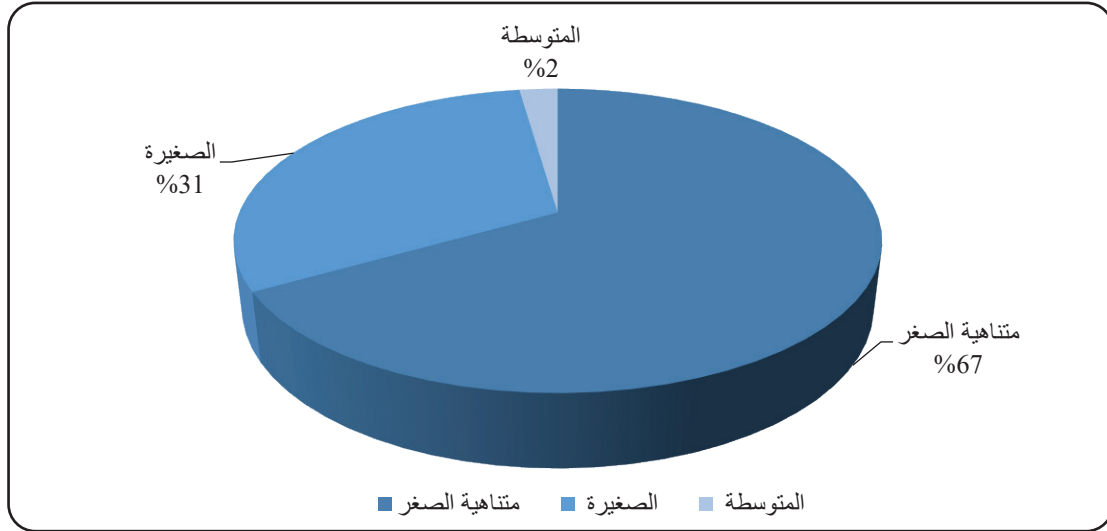
كما يمكن كذلك لمجلس الوزراء الموقر إضافة أي معيار آخر مناسب للمعايير السابقة بناءً على طبيعة ونوع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المشاريع. يتسم التعريف الموحد المتبنى بكونه يختلف حسب الأنشطة التي تمارسها هذه المشروعات. ففي قطاع التجارة، تُصنف المشروعات التي توظف أقل من 5 عمال أو تلك التي تقل عوائدها السنوية عن 3 ملايين درهم بكونها (منشآت متناهية الصغر)، فيما تُصنف المشروعات التي توظف ما بين 6 إلى 50 عاملاً، أو تلك التي تقل عوائدها السنوية عن 50 مليون درهم على كونها (منشآت صغيرة)، فيما تُصنف المشروعات التي يتراوح حجم العمالة بها بين 51 إلى 200 عامل، ولا يتجاوز حجم مبيعاتها 250 مليون درهم على كونها (منشآت متوسطة).

في حالة القطاع الصناعي، تُعرف المنشأة متناهية الصغر بأنها المنشأة التي لا يتجاوز عدد العمال فيها 9 عمال، أو تلك التي تقل عوائدها السنوية عن ثلاثة ملايين درهم، بينما تُعرف المشروعات الصغيرة في القطاع الصناعي بالمشروعات التي يتراوح حجم العمالة بها ما بين 10 و100 عامل، أو تلك التي تقل عوائدها السنوية عن 50 مليون درهم. أما المشروعات المتوسطة فيتراوح عدد العمال فيها ما بين 101 و250 عامل، أو تلك التي لا تتجاوز عوائدها السنوية 250 مليون درهم.

في قطاع الخدمات، تعتبر المنشأة متناهية الصغر إذا لم يتجاوز عدد العمال فيها 5 عمال، أو تجاوز عوائدها السنوية مبلغ 2 مليون درهم، فيما تعتبر صغيرة حال تراوح عدد العمال بها ما بين 6 و50 عامل، أو انخفاض عوائدها السنوية دون 20 مليون درهم. في حين تُصنف المشروعات التي توظف عمالة يتراوح عددها ما بين 51 و200 عامل أو تلك التي لا تتجاوز عائداتها السنوية 200 مليون درهم في القطاع الصناعي بكونها منشأة متوسطة.

بلغ إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات 314,277 منشأة موزعة كالآتي: منشآت متناهية الصغر: 209,980 منشأة (بواقع 66.1 في المائة)، منشآت صغيرة: 97,124 منشأة (بواقع 30.6 في المائة)، منشآت متوسطة: 7,173 منشأة (بواقع 2.3 في المائة). وقد شكل عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 98.9 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في الدولة عام 2016 البالغ 317,465 منشأة. حسب الهيكل القانوني لهذه المشروعات، فإن غالبية الشركات متناهية الصغر هي شركات فردية بنسبة تقارب 70 في المائة، في حين يتوزع معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين شركات فردية أو شركات التوصية البسيطة بما يمثل نحو 98 في المائة.

شكل (15)
هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات (2016) (%)



المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء الإماراتية، التقرير الاقتصادي، مايو 2017.

الدور الاقتصادي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يساهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بجانب مهم من الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وتدفقات التجارة الدولية. فعلى صعيد المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بلغ إجمالي مساهمته نحو 49 في المائة من إجمالي الناتج المسجل عام 2016. بشكل عام يتوجه الجزء الأكبر من مبيعات المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة إلى السوق المحلي، بيد أن جانباً مهماً كذلك من مبيعات القطاع تتوجه للأسواق الخارجية، لاسيما فيما يتعلق بالشركات المتوسطة وهو ما يجعل القطاع يساهم كذلك بنسبة مهمة من إجمالي التجارة الخارجية لبعض إمارات الدولة.

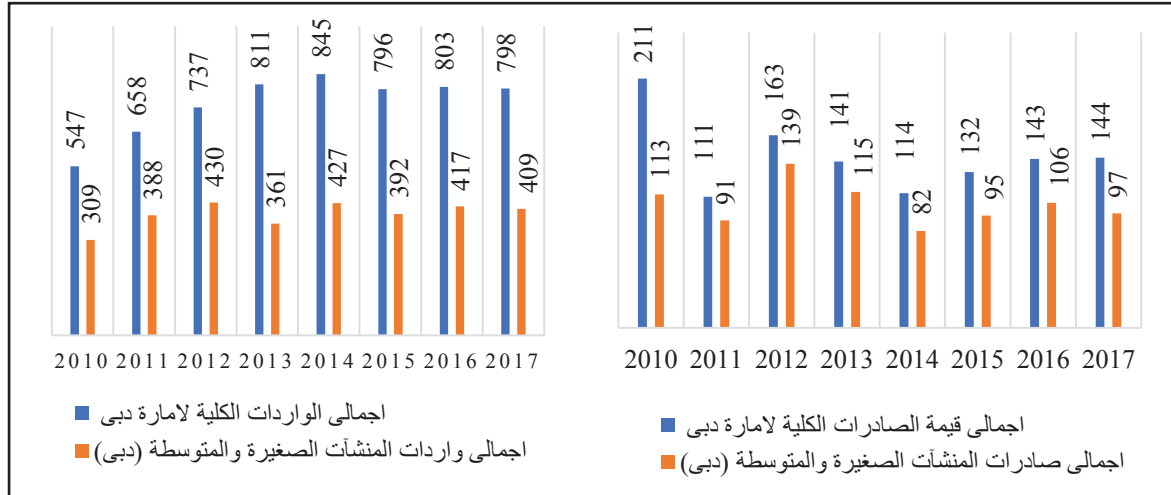
فعلى سبيل المثال، ساهم القطاع بنحو 67.4 في المائة من مجمل الصادرات الكلية لإمارة دبي في عام 2017، في حين مثلت وارداته نحو 51.2 في المائة من مجمل واردات الإمارة في نفس العام، ومن ثم انخفض عجز الميزان التجاري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لإجمالي العجز الكلي لإمارة دبي من 58 في المائة عام 2010 إلى 48 في المائة عام 2017 (22).

(22) دائرة التنمية الاقتصادية، إمارة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل (16)

مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية لإمارة دبي (2016)

(مليار درهم)



المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية، إمارة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تتميز الإمارات بوجود قانون مستقل مُنظم لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، متمثلاً في القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2014، تتمثل أهم ملامح القانون بشكل عام فيما يلي⁽²³⁾:

- تطوير المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الدولة.
- نشر وتشجيع ثقافة البحث والتطوير والإبداع والابتكار وريادة الأعمال التي تحقق طموحات الدولة الاقتصادية.
- تنسيق جهود الجهات المعنية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير فرص العمل لصالح الاقتصاد الوطني.
- تطوير البرامج والمبادرات الرامية إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تحفيز ودعم المواطنين لدخول سوق العمل في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز مكانة الدولة كمركز لريادة الأعمال وإقامة المشاريع والمشروعات.

⁽²³⁾ القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2014 بشأن المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفقاً لهذا القانون تُمنح المشاريع العاملة في هذا القطاع العديد من الامتيازات من بينها:

أبرز ملامح الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع

- قانون مستقل ولأحة تنفيذية وقرارات وزارية منظمة لعمل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تتمثل أهم أهداف القانون في تحفيز المواطنين إلى دخول مجال ريادة الأعمال وتعزيز تنافسية القطاع ودعم مكانة الدولة كمركز لريادة الأعمال.
- من أهم الامتيازات وفق هذا القانون أنه يتيح نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وبمنحها امتيازات لتسهيل نفاذها إلى الأسواق المحلية والخارجية.
- تقود وزارة الاقتصاد هذا القطاع على المستوى الاتحادي بالتنسيق مع خمس جهات رئيسة اتحادية منظمة لعمل القطاع تتكامل فيما بينها من حيث الأهداف.

- النفاذ المباشر للتمويل من قبل مصرف الإمارات للتنمية.
- التزام الجهات الاتحادية بتخصيص نسبة لا تقل عن 10 في المائة من مجمل المشتريات والخدمات الحكومية لتلبية احتياجاتها الشرائية والخدمية والاستشارية إلى المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- التزام الشركات التي تملك الحكومة الاتحادية نسبة لا تقل عن 25 في المائة من رأس مالها بالتعاقد مع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة لا تقل عن 5 في المائة من مجمل العقود المخصصة لتلبية احتياجاتها الشرائية والخدمية والاستشارية.
- تبسيط الإجراءات وتخفيض رسوم الترخيص والانتفاع بالأراضي لأغراض صناعية أو زراعية من قبل أصحاب المشاريع والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفقاً للتشريعات السارية وبالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تخصيص مساحة مناسبة في المعارض التي تشارك بها الدولة في الخارج لعرض المنتجات الوطنية التي يشارك بها أصحاب المشاريع والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

إضافة إلى القانون السابق، هناك قرار وزاري مُنظم لعمل القطاع، كما يتكامل مع ذلك أيضاً وجود عدد من الأطر القانونية الأخرى المساندة لعمل القطاع ومن بينها وجود قانون للاستثمار يشجع على الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوفر قانون للتحكيم وآليات لفض النزاعات، وقانون للإفلاس، فيما لا تتوفر محاكم أو نيابات متخصصة للقطاعات الاقتصادية.

على صعيد الإطار التنظيمي، هناك خمس جهات تشترك وتتكامل فيما بينها في تنظيم عمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المستوى الاتحادي في الإمارات، ذلك على النحو التالي:

1. **وزارة الاقتصاد:** تعمل الوزارة وفق أهداف القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2014 بشأن المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على دعم وتطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى تكون داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الدولة من خلال تبني عدد من الآليات التي نص عليها قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما سبق الإشارة.

2. **مجلس المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** يتبع وزارة الاقتصاد، ويشمل في عضويته (15) جهة اتحادية ومحلية وممثلين من القطاع الخاص. يختص المجلس بوضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشاريع والمشروعات، ووضع الضوابط، والقواعد اللازمة للتنسيق بين الجهات المعنية، والمراجعة الدورية للتعريف الموحد ومعايير التصنيف للمشاريع والمشروعات، واقتراح التعديلات ورفعها إلى مجلس الوزراء، إضافة إلى وضع الشروط والمعايير لعضوية البرنامج الوطني للمشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يتبع المجلس البرنامج الوطني للمشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يقوم بمهام الأمانة العامة والجهاز التنفيذي لمجلس المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويستهدف التنسيق مع الجهات المعنية في رسم الخطوط العامة المتعلقة بتوفير الخبرات والمعونات الفنية والإدارية والتدريبية في مختلف المجالات لدعم وتطوير المشروعات العاملة بالقطاع، وإعداد تقييم دوري عنها ورفعها للمجلس متضمناً التحديات والحلول المناسبة لها، إضافة إلى تسهيل تسويق منتجات القطاع وتوفير مزايا وحوافز للاستثمار في القطاع وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالقطاع.
3. **وزارة الموارد البشرية والتوطين:** تعمل على تنظيم سوق العمل للشركات والأفراد في القطاع الخاص وتقديم التسهيلات والحوافز لرواد الأعمال المواطنين.
4. **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:** يقوم المصرف بالتنسيق مع مجلس المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لوضع آليات لتقديم التسهيلات الائتمانية وتمويل أنشطة القطاع، إضافة إلى التنسيق مع المصارف العاملة بالدولة لتسهيل تمويل المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.
5. **مصرف الإمارات للتنمية:** تم تأسيس مصرف الإمارات للتنمية لدعم أجندة الحكومة الوطنية لتطوير وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر اتباع نهجاً شاملاً لدعم وتنمية الشركات المملوكة والمُدارة من قبل المواطنين الإماراتيين، من خلال توفير مجموعة واسعة من الحلول المصرفية، تشمل ما يلي: تمويل الأصول الثابتة، تمويل المشتريات والاعطاءات (تمويل ما قبل البيع)، تمويل المبيعات والفواتير (تمويل ما بعد البيع)، توسعة الأعمال وتمويل المشاريع. وقد بلغ إجمالي قيمة التمويل المُقدم من قبل مصرف الإمارات للتنمية للمشاريع الصغيرة نحو 379.9 مليون درهم في عام 2018.

جدول رقم (9) القروض المقدمة من قبل مصرف الإمارات للتنمية

شروط التمويل	تأسيس المشروعات (Start ups)	مشروعات صغيرة	مشروعات متوسطة
مملوكة لمواطنين بنسبة تزيد عن 51 في المائة			
قنوات التمويل	- تمويل مضمون بالأصول. - تمويل أعمال / توسعات.	- تمويل مضمون بالأصول. - تمويل أعمال / توسعات. - تمويل رأس المال العامل.	- تمويل مضمون بالأصول. - تمويل قروض لأجل. - خصم فواتير. - تمويل التجارة. - تمويل رأس المال العامل.
حجم القروض	- 300 ألف درهم-2 مليون درهم.	- 1-5 مليون درهم.	- متوسط (5-30 مليون). - كبير (أكبر من 30 مليون).
آجال القروض	- حتى 72 شهراً للقروض المضمونة بأصول جديدة لتمويل مشروعات / أعمال / توسعات. - حتى 60 شهراً للقروض غير المضمونة / قروض مضمونة بأصول مستعملة لتمويل / أعمال / توسعات. - قروض رأس المال العامل: تجدد سنوياً.	- قروض رأس المال العامل: تجدد سنوياً.	- قروض المضمونة بأصول: حتى 8 سنوات. - قروض تمويل: حتى 12 سنة.
سعر الفائدة	- تمويل مضمون (8-10) في المائة. - تمويل غير مضمون (9-12) في المائة.	- تمويل مضمون بأصول (6-8) في المائة. - تمويل / توسعات (8-10 في المائة). - تمويل رأس المال العامل (7-9 في المائة).	- تمويل مضمون بأصول (5-7 في المائة). - تمويل / توسعات (5-8 في المائة). - تمويل رأس المال العامل (5-8 في المائة).
قيمة التمويلات الممنوحة	- مرحلة تجريبية	- 25.9 مليون درهم	- 354 مليون درهم
التوزيع القطاعي للقروض		- الخدمات: 75 في المائة. - الصناعة: 10 في المائة. - النقل: 15 في المائة.	- البنية الأساسية للحكومة: 56 في المائة. - الصناعة: 27 في المائة. - التعليم: 8 في المائة. - الزراعة: 8 في المائة.

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

تعد المصارف التجارية، والشراكة بين رواد الأعمال، والدعم العائلي من أبرز مصادر التمويل الداخلي والخارجي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات. بشكل عام يتوفر للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ إلى التمويل من خلال عدد كبير من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والتي يبلغ عددها 86 مؤسسة بواقع 60 مؤسسة مصرفية و26 مؤسسة غير مصرفية.

يتبنى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عدد من السياسات الهادفة إلى تشجيع المصارف على توجيه الائتمان إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من بينها خفض أوزان مخاطر القروض في إطار احتساب متطلبات كفاية رأس المال للقروض الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 75 في المائة وفي إطار حدود للتعرضات بواقع 4 ملايين درهم للمشاريع المملوكة للمواطنين، و2 مليون درهم للمشاريع المملوكة لغير المواطنين. كما يلزم المصرف المركزي البنوك بضرورة إنشاء وحدة خاصة في كل بنك لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودمج هذا النوع من التمويل في نموذج أعمال البنك، وكذلك مد العملاء الذين يتم رفض طلباتهم للحصول على الائتمان بمعلومات وافية عن أسباب الرفض حتى يتمكنوا من تلافي هذه المبررات مستقبلاً.

يتوجه الجانب الأهم من مجمل الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين تحصل المشروعات متناهية الصغر على نسبة متواضعة من التسهيلات المصرفية بما يعكس طبيعة التحديات المتعلقة بهذه النوعية من المشروعات التي تجعل من الصعب عليها النفاذ للتمويل حيث يفتقر الكثير منها للمتطلبات والشروط الأساسية التي تؤهلها للاقتراض من البنوك. فوق البيانات المتوافرة عن عام 2018⁽²⁴⁾، توزع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع ما بين 13.2 في المائة للمنشآت متناهية الصغر، و34.2 في المائة للمنشآت الصغيرة، و52.7 في المائة للمنشآت المتوسطة.

شكلت نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الائتمان المصرفي ما يقارب نحو 5.9 في المائة من مجمل التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2018، مقارنة مع نحو 6.3 في المائة للنسبة المماثلة في عام 2017.

تتصدر أبرز المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في صندوق خليفة لتطوير المشاريع (إمارة أبو ظبي)، ومؤسسة محمد بن راشد للتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (إمارة دبي)، ومؤسسة الشارقة للأعمال الريادية (رواد) (إمارة الشارقة)، وتقدم هذه المؤسسات التمويل للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة لمواطنين بنسبة ملكية تزيد عن 51 في المائة، فيما يلي نبذة عن كل من هذه الهيئات.

(24) حتى نهاية شهر سبتمبر 2018.

صندوق خليفة لتطوير المشاريع

يعتبر صندوق خليفة لتطوير المشاريع الذي تأسس في عام 2007، هيئة حكومية غير ربحية مستقلة مالياً وإدارياً تتبع حكومة أبوظبي، تهدف إلى تطوير المشاريع المحلية ودعم ريادة الأعمال في الإمارات. يعمل الصندوق منذ تأسيسه على دعم رواد الأعمال الإماراتيين من خلال خلق بيئة أعمال ملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغرس وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال في صفوف المواطنين الشباب. ويوفر صندوق خليفة حزمة من البرامج الشاملة والمتكاملة الرامية لتلبية احتياجات ومتطلبات رواد الأعمال المحليين الساعين لتأسيس وتوسعة مشاريعهم.

بدأ صندوق خليفة لتطوير المشاريع نشاطه، برأسمال إجمالي قدره 300 مليون درهم، ليرتفع رأسماله اليوم إلى ملياري درهم ويشمل كافة إمارات الدولة، حيث يوفر منظومة متكاملة من الدعم المالي وغير المالي، تعمل على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة. يسعى الصندوق إلى نقل تجربة صندوق خليفة الناجحة في مجال نشر وتنمية ريادة الأعمال إلى بعض الدول الشقيقة والصديقة، وبأشر الصندوق في العام 2014 جهوده لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل من مصر، واليمن، والشيشان وبيلاروسيا، بهدف تكرار نموذج الناجح ونقل تجربته الريادية إلى هذه الدول.

وافق صندوق خليفة منذ تأسيسه حتى اليوم على منح قروض مالية لـ 1364 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً، بقيمة إجمالية بلغت 1.6 مليار درهم إماراتي، في حين تجاوز عدد المشاريع المستفيدة من "برنامج العضوية" في صندوق خليفة، الألف مشروع، حيث تستفيد هذه المشاريع من كامل الخدمات التي يقدمها الصندوق باستثناء القروض. ويقدم الصندوق برامج تمويلية مختلفة تخدم رواد الأعمال، إضافة إلى خدمات دعم المشاريع التي تمت الموافقة على تمويلها، كما يوفر الصندوق حزمة متنوعة من البرامج التدريبية وخدمات التوجيه التي تستهدف تزويد رواد الأعمال بالمهارات اللازمة والمعرفة بكيفية تأسيس وإدارة وتطوير المشاريع، فضلاً عن حرصه الدائم على تطوير استراتيجيات خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق بيئة أعمال مبتكرة بالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين المحليين والدوليين.

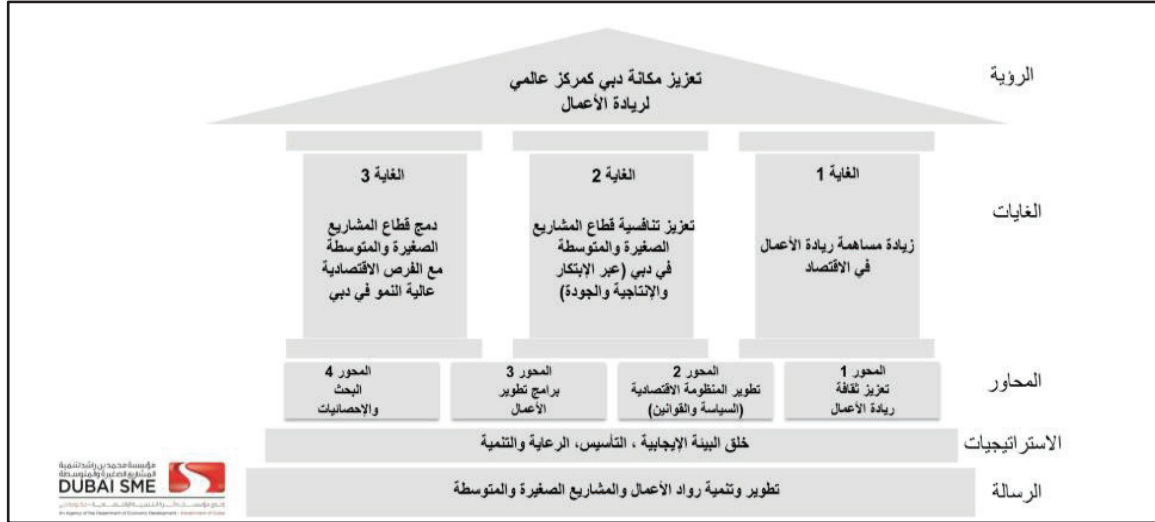
مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تأسست مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2002 كقطاع مستقل ومتكامل الخدمات منبثق عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي. وقد جاء تأسيسها لكي تصبح رافداً حيوياً يوفر الدعم والمعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة. تدرك مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن أصعب جزء خلال مراحل تأسيس الأعمال يكمن في بدايته، وما يصاحب ذلك من أمور تتمثل في مكان وطريقة إطلاق الأعمال. لذلك تقدم المؤسسة الدعم والتمكين لرواد الأعمال في جميع المراحل، بما يعدّ محوراً هاماً من محاور نجاح إمارة دبي على الصعيد الاقتصادي.

من أهم الأهداف لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تعزيز روح الابتكار والقيادة في جميع قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم اللازم للمواطنين في جميع خطوات تأسيس أعمالهم بدءاً من التخطيط للموارد المالية، وتبسيط الإجراءات الرسمية، وصولاً إلى مساعدتهم في تأسيس أعمالهم من البداية حتى اكتمال المشروع. ويأتي ذلك من منطلق أن المؤسسة تعتبر نفسها شريكاً لهم في تطوير أعمالهم، ما يجعلها لا تدخر جهداً في توفير النصح والإرشاد في كافة الخطوات التي من شأنها إطلاق أعمالهم.

شكل (17)

مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الرؤية، الغايات، المحاور، الاستراتيجيات، الرسالة



المصدر: مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مؤسسة الشارقة للأعمال الريادية (رواد)

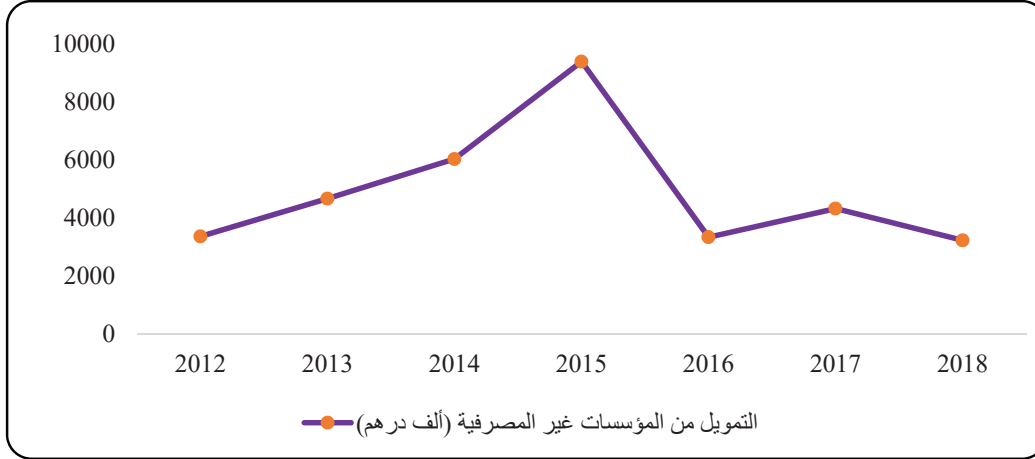
تأسست مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد" بموجب القانون رقم (2) لسنة 2005، بغرض دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة الشارقة من خلال تقديم الدعم المالي والفني وتهيئة البيئة الملائمة لإنشاء وتطور هذه المشاريع، والعمل على خلق مناخ تحفيزي للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة للإماراتيين من كلا الجنسين، من خلال العمل بروح الابتكار والريادة في التنمية الإيجابية في المشاريع.

يقوم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في تنويع الإيرادات الاقتصادية في إمارة الشارقة وتوفير فرص العمل المختلفة في السوق المحلي، والمساهمة في تعزيز إيرادات الإمارة ومنتجاتها، لذلك تحرص "رواد" على المشاركة في تقديم التسهيلات المالية والحوافز والقروض لرواد الأعمال المواطنين، وتمويل شركاتهم ومشاريعهم الصغيرة والمتوسطة الجديدة منها والقائمة، حيث توفر المؤسسة العديد من المزايا التفضيلية عن طريق برامج التمويل المباشر والتمويل غير المباشر من خلال المصارف. يجب أن يستوفي المستفيدين من برامج التمويل متطلبات من بينها أن يكون المشروع مملوكاً بالكامل للمواطنين وأن يكون مقره في إمارة الشارقة، وأن يشارك مقدم الطلب في تمويل المشروع بنسبة لا تقل عن 20 في المائة من إجمالي تكاليف الاستثمار في المشروع. بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القطاع غير المصرفي 800 ألف درهم عام 2018 مقارنة بنحو 120 ألف درهم عام 2015.

على غرار النمط السابق على المستوى الاتحادي، تمثل كذلك التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع على مستوى إمارات الدولة المختلفة. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القطاع غير المصرفي في إمارة الفجيرة حوالي 34.4 مليون درهم

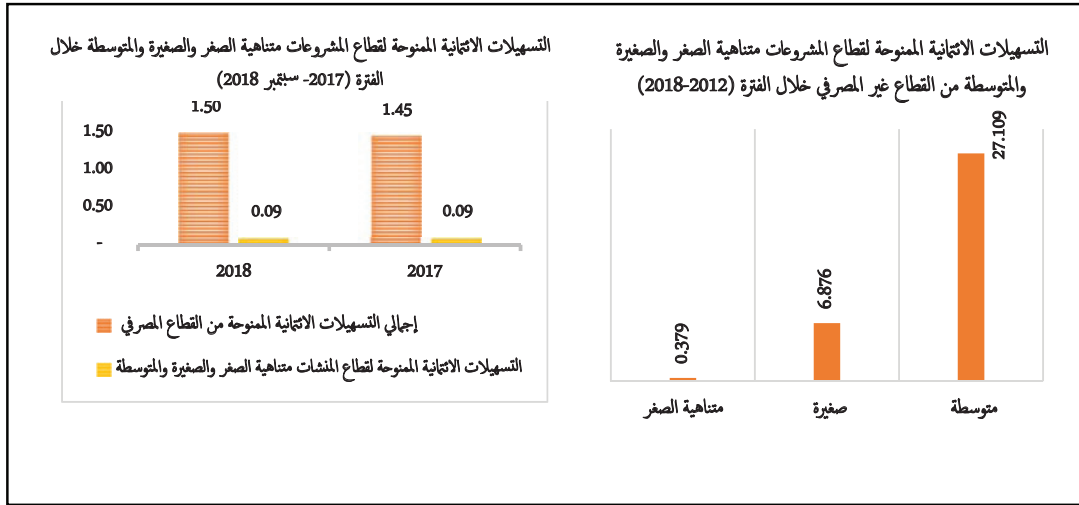
خلال الفترة (2012 – 2018) كان توزيعها بواقع 379 ألف درهم للمنشآت متناهية الصغر، و6.9 مليون درهم للمنشآت الصغيرة، وحوالي 27.1 مليون درهم للمنشآت المتوسطة⁽²⁵⁾.

شكل (18)
التمويل الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات غير المصرفية
في إمارة الفجيرة خلال الفترة (2012 - 2018) (ألف درهم)



المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية، إمارة الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل (19)
الائتمان الممنوح للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
في إمارة الفجيرة (مليون درهم)



المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية، إمارة الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

⁽²⁵⁾ دائرة التنمية الاقتصادية، إمارة الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يتعلق بضمان القروض الموجهة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تجدر الإشارة إلى أنه قد صدر خلال عام 2016 القانون رقم (20) لإنشاء سجل عام للأصول المنقولة والتي تستخدم كرهونات لضمان الدين. يهدف القانون إلى وضع إطار قانوني لاستخدام الأصول المنقولة كضمانات للدين مما يشجع الدائنين على قبول هذه الأصول كرهونات. بالتالي فرص أكبر للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل. ينظم القانون عملية تسجيل الأصول المنقولة، وإشهار حقوق الدائنين وعمليات فك وانتقال الرهونات والعقوبات والتعويضات. ويحق للراهن والمرتهن وأي جهة ذات علاقة بالاطلاع على المعلومات التي يتم إشهارها في السجل. تم تكليف مصرف الإمارات للتنمية بمهمة القيام بإنشاء وتصميم وإدارة السجل الإلكتروني بحيث يكون المصرف الجهة الاتحادية التي ستقوم بتطبيق اللائحة التنفيذية للقانون.

تم بموجب هذا القانون تأسيس شركة الإمارات لتسجيل الأصول المنقولة والمرهونة بنهاية عام 2017، ومنذ تاريخ تأسيسها تم تسجيل نحو 25 ألف رهن في إطار سجل إلكتروني يستخدم من قبل مائة بنك وشركة تمويل وخدمات قانونية.

هناك جهود حكومية مكثفة لاستحداث آليات/مؤسسات لضمان التمويل المقدم لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يقوم بها مجلس المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد حيث تم عقد العديد من الاجتماعات مع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالإضافة إلى القطاع الخاص لدراسة هذا الأمر ومن المتوقع الوصول إلى نتائج في هذا الصدد خلال النصف الثاني من عام 2019.

من جانب آخر، هناك عدد من المؤسسات التي تقدم آلية ضمان التمويل المقدم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل:

1. صندوق خليفة لتطوير المشاريع: يقوم بتمويل المشاريع متناهية الصغر إلى 50,000 درهم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البيوت "خطوة" إلى 250,000 درهم. إضافة إلى تقديم الضمان بنسبة 70 في المائة من قيمة القرض بقيمة إجمالية قدرها 31.2 مليون درهم وفقاً لقانون رهن الأموال المنقولة ضماناً للدين (قانون اتحادي رقم (20) لسنة 2016).

2. صندوق محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يوفر ضمان بنكي أو رهن أحد الأصول مقابل حصول المنشأة على التمويل.

3. مؤسسة رواد الشارقة: تقدم ضمان بحدود 25 في المائة من إجمالي القرض من خلال استخدام الودائع الخاصة بالمؤسسة في إطار اتفاقية التمويل مع مصرف الشارقة الإسلامي التي حددت توقيع المؤسسة على ضمان القرض طبقاً للشروط المقررة.

نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

- تعد المصارف التجارية، والشراكة بين رواد الأعمال، والدعم العائلي والتمويل من خلال الصناديق المتخصصة من أبرز مصادر التمويل الداخلي والخارجي.
- تشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع نحو 6 في المائة من مجمل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي.
- تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الأهم من التمويل في مقابل نصيب متواضع للمنشآت متناهية الصغر.
- هناك عدد من المؤسسات غير المصرفية التي تهتم بتسهيل نفاذ القطاع للتمويل وتقديم ضمانات القروض الموجهة للقطاع.
- هناك شركة متخصصة للاستعلام الائتماني.
- هناك اتجاه لإنشاء منصات متخصصة لتداول أسهم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع.

فيما يتعلق بتقديم خدمات الاستعلام والتقييم الائتماني، تأسست شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل من الحكومة الاتحادية بموجب القانون الاتحادي رقم (6) لعام 2010 بشأن المعلومات الائتمانية. تتولى الشركة جمع المعلومات الائتمانية من المؤسسات المالية وغير المالية في الدولة. وتقوم بتحليل وتبويب هذه المعلومات واستخدامها لإصدار التقارير الائتمانية وتقارير التقييم الائتماني للأفراد والشركات في الدولة. أطلقت شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية خدمة إصدار التقييم الائتماني للشركات والمؤسسات في الدولة، يتراوح التقييم الائتماني بين 300 و900 نقطة. ويستخدم كمؤشر لقياس مدى إمكانية التزام الشركات والمؤسسات بدفع مستحقاتها المالية للأشهر الاثني عشر التالية. يتم احتساب التقييم الائتماني باستخدام معلومات من عدة مصادر مثل البنوك وشركات التمويل والاتصالات.

يسهم إطلاق خدمة التقييم الائتماني للشركات والمؤسسات البنوك وجهات التمويل التجاري في دراسة المخاطر من بداية طلب التسهيل الائتماني وخلال العلاقة البنكية المتواصلة مع العميل. وتبين أفضل الممارسات العالمية أن التقييم الائتماني الجيد يتيح المجال للشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على تسهيلات ائتمانية نظراً لما يوفره التقييم من تحليل وتنبؤ للإدارة المالية للشركة ومدى قابلية تعرضها للمخاطر والتعثر في المستقبل.

يتوفر لدى الشركة حزمة واسعة من البيانات الخاصة بالاستعلام الائتماني بما يشمل الاستعلام عن بيانات ديموغرافية، بيانات ائتمانية، شبكات مرتجعة، بيانات الخصم المباشر، لسلسلة زمنية تمتد إلى خمس سنوات. وتتسم بيانات شركات الاستعلام الائتماني بنطاق واسع من التغطية يصل إلى 100 في المائة ومستوى جودة تقارب 98 في المائة بناءً على البيانات الشهرية التي يتم استلامها من المؤسسات المالية. تضم سجلات الاستعلام الائتماني للشركات بيانات لنحو 150 ألف قرضاً و790 ألف تسهيل ائتماني. أما على صعيد الأفراد فتضم بيانات نشطة لنحو 2.7 مليون مقترض، و6.7 مليون تسهيل ائتماني²⁶.

على الرغم من عدم وجود سوق للأوراق المالية مخصصة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك جهود حثيثة من قبل هيئة الأوراق والسلع حالياً بالتعاون مع الصناديق الحكومية المحلية التي تمول مشاريع رواد الأعمال، والشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة لدراسة فكرة قيام هذه الصناديق بإصدار صكوك أو سندات أو وحدات من محافظ استثمارية تستثمر في مثل هذه المشاريع وطرحها للجمهور على شكل أوراق مالية بالدرهم بقيم إسمية صغيرة، بحيث يتم تداولها في منصات خاصة في سوق الأوراق المالية.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تم اعتماد مستهدفات على المستوى الوطني خاصة بتقديم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تم تضمينها في الرؤى والخطط الاستراتيجية للدولة متمثلة في السعي إلى رفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2021 إلى نحو 60 في المائة. لتحقيق هذه الرؤى الاستراتيجية تتبنى الحكومة الإماراتية خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تتمثل أبرز ملامحها في تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية وفق آليات جديدة

²⁶ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وسريعة، والتركيز على الابتكار في الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى فتح أسواق خارجية للمنتجات الوطنية، وتعزيز تنافسية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عالمياً.

فيما يتعلق بالمبادرات الحكومية الخاصة بتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة تسعى الحكومة إلى الاستمرار في دعم وتعزيز مساهمة القطاع الاقتصادية من خلال تبني عدد من الآليات والبرامج المختلفة في نطاق عمل كل من مجلس المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني للمشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من حيث النفاذ إلى التمويل، يجري العمل حالياً على وضع سياسات فعالة من قبل المصرف المركزي مع البنوك التجارية لتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية، إضافة إلى تقييم آليات التمويل القائمة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف تحديد أهم التحديات والسعي إلى تطوير حلول عملية.

في مجال التخطيط الاستراتيجي والتسويق، تبنت الحكومة الإماراتية عدد من المبادرات المتمثلة في:

- تنظيم دورات متخصصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التخطيط الاستراتيجي والمالي والاستثماري والتسويق والتصدير وعقد مؤتمرات تخصصية لهذه الشركات.
 - إصدار الكتب والدراسات لتوعية وتنقيف رواد الأعمال.
 - دعم مشاركة شركات القطاع في الوفود الدولية إلى الدول الأخرى للمشاركة في المعارض والمؤتمرات التجارية.
 - دعوة خبراء دوليين لتقديم الخبرات والاستشارات.
- من جانب آخر، تعمل الحكومة من خلال عدد من المبادرات /الآليات الحكومية المُتبناة لتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة من خلال:
- تقديم الدورات التدريبية المتخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على دعم الإنتاجية والتنافسية والاستثمار في رأس المال البشري.
 - عقد برامج تدريب متخصصة في دول أخرى مثل كوريا الجنوبية، وكندا، والاتحاد الأوروبي.
 - مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتقال إلى تطبيق الابتكار.

كذلك هناك عدد من المبادرات /الآليات الحكومية المُتبناة لتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة من بينها:

أولاً: النفاذ إلى الأسواق المحلية

أفضل الممارسات الحكومية المتبناة على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

- صدور قانون حديث للمشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
- تخصيص جهة حكومية اتحادية تعنى بتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، إضافة إلى عدد من المؤسسات الأخرى.
- تقديم دورات تخصصية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- دعوة شركات القطاع للمشاركة في الوفود الرسمية للدولة في المعارض والمؤتمرات التجارية الدولية.
- دعوة الخبراء في المجالات المختلفة لتدريب وتثقيف الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أحدث الابتكارات.
- تشجيع الشركات الكبيرة على التعاون ومنح الفرص للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- عقد شراكات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الامارات مع جمعيات رجال الأعمال والمجالس التجارية في الدول الأخرى.
- توقيع اتفاقيات مع الدول الأخرى تضمن دخول المنتجات الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع الشركات الكبيرة على التعاون ومنح الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم تسهيلات للشركات التي تدعم وتساهم في تسهيل عملية دخول منتجات الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المحلية.

ثانياً: النفاذ إلى الأسواق الخارجية

- توقيع اتفاقيات مع الدول الأخرى تضمن دخول المنتجات الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- عقد شراكات بين الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع جمعيات رجال الأعمال والمجالس التجارية في الدول الأخرى.

أفضل الممارسات الحكومية المتبناة على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتلك التي لم يثبت جدواها

تشير تجربة الإمارات إلى عدد من الممارسات الحكومية الناجحة على صعيد تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذلك بما يشمل وجود إطار قانوني قوي من خلال صدور قانون مستقل خاص منظم للقطاع، وكذلك أهمية تيسير فرص نفاذ مشروعات

القطاع إلى التمويل من خلال تخصيص جهة حكومية اتحادية مختصة بالتمويل إضافة إلى وجود عدد من الصناديق والمؤسسات الأخرى المعنية بتقديم التسهيلات الائتمانية وضمانات القروض لهذه المشروعات.

كذلك تتضمن أفضل الممارسات وفق التجربة الإماراتية التركيز على بناء القدرات لشركات القطاع من خلال صقل الخبرات في المجالات الاستراتيجية والتسويقية والتطويرية ودعم القدرات الابتكارية. إضافة إلى تمكين هذه المشروعات من النفاذ للأسواق الداخلية والخارجية من خلال عدد مختلف ومتنوع من الآليات والمبادرات التي تذلل الصعاب التي تواجه هذه النوعية من المشروعات لتسويق منتجاتها وخدماتها.

في المقابل، تمثلت الممارسات الحكومية التي لم تثبت جدواها عملياً على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاعتماد على جهة واحدة حكومية فقط لتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث يتعين تحفيز التمويل الممنوح لهذه الشركات من القطاع المصرفي، كذلك يسهم التمويل الموجه للقطاع من خلال المؤسسات غير المالية بدور مهم في تطوير القطاع وتقديم ضمانات القروض اللازمة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة له.

التوجه نحو الابتكار واقتصاد المعرفة

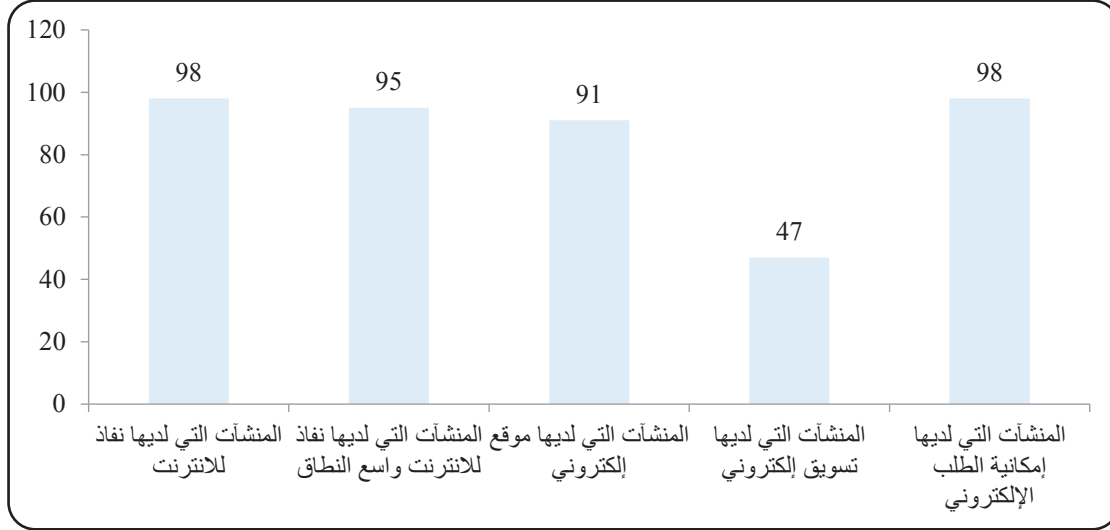
تسعى الحكومة إلى تعزيز توجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الابتكار، حيث تعد تلك المشروعات مسؤولة عن نحو 82 في المائة من الابتكارات في الدول المتقدمة من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تتبنى الدولة برنامجاً على المستوى الاتحادي لدعم توجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو الابتكار. حيث تم إنشاء صندوق محمد بن راشد للابتكار كمبادرة من الحكومة الاتحادية ممثلة ومدعومة من وزارة المالية بهدف مساندة المبتكرين في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم من خلال تزويدهم بضمانات مدعومة من الحكومة. تم إطلاق الصندوق بقيمة 2 مليار درهم إماراتي في شهر نوفمبر من العام 2015 أثناء أسبوع الإمارات للابتكار، الذي يتم فيه تقديم عدد من المبادرات المبتكرة على المستوى الاتحادي والمحلي والقطاع الخاص. يقوم الصندوق بتوفير ضمانات مدعومة من الحكومة بهدف تحفيز المقرضين على توفير التمويل المطلوب بتكاليف منخفضة لدعم الابتكار.

يستهدف البرنامج سد ثغرة التمويل على صعيد مشاريع الابتكار، العمل على تسريع تسويق المنتجات والخدمات الابتكارية الإماراتية على الصعيد التجاري في الأسواق العالمية وفي المنطقة، وتعزيز السمعة الطيبة التي تتمتع بها الدولة وترسيخ بصمتها في ساحة الابتكار العالمية، وتحسين مستويات التنافسية وتوسعة إمكانيات النمو الوطنية، والتحفيز على التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الابتكار.

هناك توجه من قبل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو الابتكار واقتصاد المعرفة حيث بلغ حجم المشروعات التي لديها نفاذ للإنترنت حوالي 98 في المائة من مجمل هذه المشروعات في عام 2017، بينما بلغت نسبة المشروعات التي لديها نفاذ للإنترنت واسع النطاق 95 في المائة. أما المشروعات التي لديها موقع إلكتروني فقد بلغت نسبتها حوالي 91 في المائة من الإجمالي، فيما تستخدم نحو 47 في المائة من هذه المشروعات التسويق الإلكتروني لمنتجاتها، أما المشروعات التي لديها إمكانية الطلب عبر الإنترنت فقد بلغت 98 في المائة.

شكل (20)

استخدام الانترنت والتسويق الإلكتروني لمنتجات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الامارات
(نسبة من إجمالي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

من أهم التحديات التي لا تزال تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ إلى التمويل، الشروط المتزايدة للبنوك في تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عدم توفر البيانات المالية الموثوق بها وفق المعايير المعتمدة دولياً لدى هذه النوعية من الشركات حسب متطلبات البنوك، فضلاً عن صعوبة تواصل هذه المشروعات مع قوى السوق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

بناء على ما سبق، هناك جهود حكومية تبذل حالياً لتذليل هذه التحديات من خلال إنشاء لجنة عالية المستوى في يوليو 2018، ومجموعة عمل لتطوير القطاع تختص بتقديم حزمة مبادرات متكاملة وشاملة، وتعيين الشركاء الرئيسيين المسؤولين عن التنفيذ والمتابعة. كما يعمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على التنسيق مع الشركاء الرئيسيين لإيجاد برنامج متكامل يستجيب لمتطلبات البنوك، ويتيح استعمال الأصول المنقولة كرهن، وتوفير برنامج ضمان القروض بما يستلزمه ذلك من إطار مؤسسي داعم له.

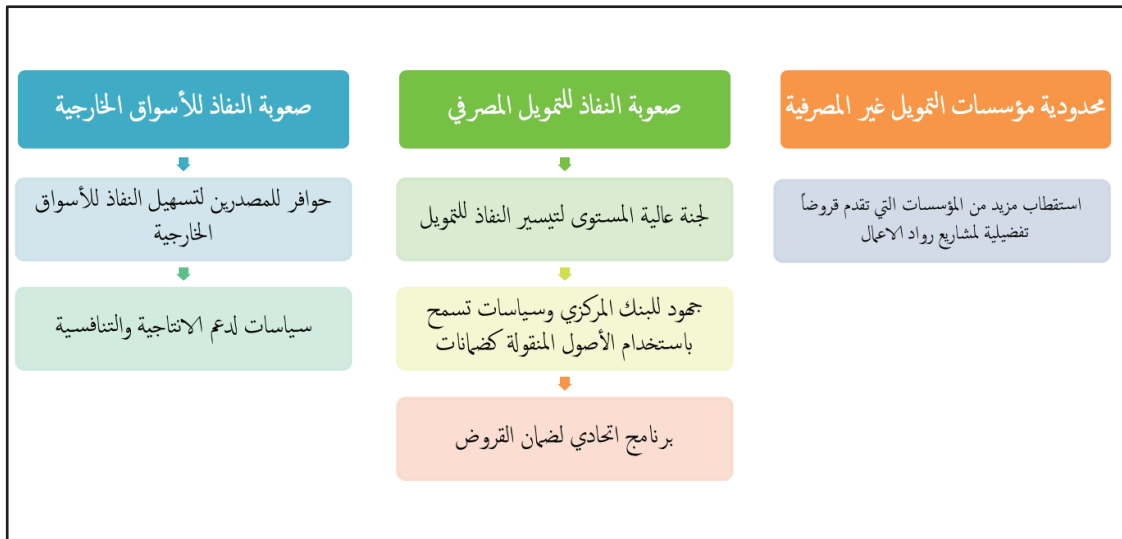
من جانب آخر، يعتبر عدم وجود برنامج اتحادي لضمان القروض "SMEs Federal Credit Guarantee Scheme"، من التحديات التي تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل. يعتبر إنشاء برنامج اتحادي لضمان القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أحد الحلول التي تسعى الدولة إلى استخدامها لتذليل هذا التحدي. الاتجاه ذاته متبنى أيضاً على صعيد بعض إمارات الدولة، فعلى سبيل المثال

تعمل حكومة إمارة الفجيرة على إنشاء مؤسسات ضمان مناسبة لتمويل مشاريع ريادة الأعمال وبتكاليف مناسبة كآلية لتذليل التحديات التي تواجه القطاع في هذا الصدد⁽²⁷⁾.

على صعيد التحديات التي تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنفوذ إلى الأسواق الخارجية، يمثل عدم معرفة رواد الأعمال بالفرص المتوفرة في الأسواق الخارجية أهم التحديات، إضافة إلى ارتفاع مستويات المنافسة في الأسواق الخارجية، وارتفاع تكاليف النفوذ لهذه الأسواق. تخطط الحكومة حالياً لتذليل هذه التحديات من خلال نشر التوعية والتثقيف عن الأسواق الخارجية الواعدة والفرص المتوفرة بها وتقديم تسهيلات وحوافز للمصدرين المبتدئين. فضلاً عن تنظيم دورات تخصصية لمساعدة تلك الشركات على رفع مستويات تنافسية منتجاتهم وخدماتهم للوصول إلى الأسواق الخارجية.

شكل (21)

قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: الفرص والتحديات



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

27 دائرة التنمية الاقتصادية، إمارة الفجيرة، (2018).

مملكة البحرين (28)

نظرة عامة

يأتي النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم الأولويات التي تعمل عليها حكومة مملكة البحرين. تستهدف استراتيجية مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 40 في المائة، ورفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير إلى 20 في المائة، وزيادة أعداد البحرينيين العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 43,000 موظف. في هذا الإطار تم إنشاء مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر خطوة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في مملكة البحرين.

تعكف البحرين في الوقت الراهن على دراسة إمكانية إصدار قانون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المبادرات الاستراتيجية التي يعمل عليها مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017-2021). في هذا الإطار، تعمل إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة على دراسة أفضل الممارسات المتبعة في تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتضمينها في مسودة القانون المقترح.

من حيث النفاذ للتمويل، يعتمد قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين على مصادر التمويل المحلي المتمثلة في بنك البحرين للتنمية، وبنك الإبداع، وبنك الاسرة، إضافة إلى التمويل من خلال بنوك التجزئة، والتمويل الممنوح من خلال برنامج "تمويل" الذي يمثل إحدى الآليات المقدمة من صندوق العمل "تمكين" لمساعدة القطاع الخاص على تحسين وتطوير إنتاجيته.

بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع حوالي 25 مؤسسة، فيما بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حوالي 9.3 مليار دينار بحريني عام 2018، بذلك بلغت نسبة التمويل المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي نحو 5 في المائة. من ناحية أخرى بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع من القطاع غير المصرفي 474 مليون دينار بحريني عام 2018 بمعدل نمو بلغ 9 في المائة مقارنة بعام 2017 الذي مُنحت فيه تسهيلات ائتمانية غير مصرفية بنحو 436 مليون دينار بحريني.

ما يميز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين هو التزام الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبادئ الحوكمة من خلال اعتماد هياكل تنظيمية رسمية، والاحتفاظ بسجلات وقوائم مالية مُدققة من مراجع خارجي معتمد. كما يعتبر وجود هيئة مستقلة للمديرين، وتوفير آلية للتخطيط من مبادئ الحوكمة التي تتحلّى بها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين. وتعتبر المشروعات متناهية الصغر هي الأكثر التزاماً بمبادئ الحوكمة مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الصدد، شكل عدد المشروعات متناهية الصغر نحو 66.1 في المائة من إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لديها هياكل تنظيمية معتمدة.

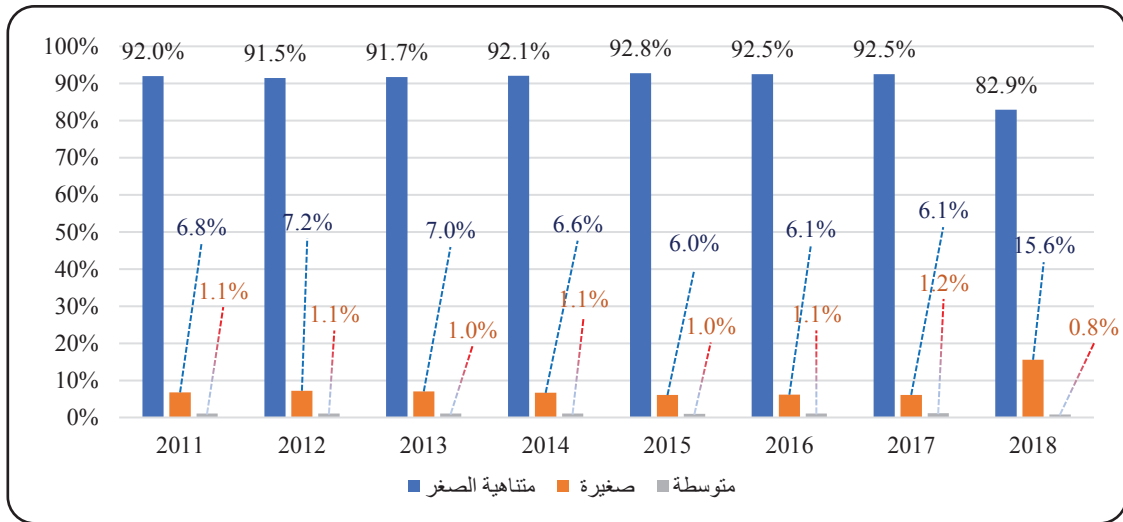
(28) المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين

تعتمد مملكة البحرين على معيارين في تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هما عدد العمال وحجم المبيعات السنوية وتختلف التصنيفات باختلاف نوع المنشأة. تم في عام 2017 اعتماد تعريفاً جديداً للقطاع. فبالنسبة للمنشآت متناهية الصغر لا يتجاوز حجم العمالة 5 عمال وينحصر حجم المبيعات السنوية ما بين واحد دينار الى 50,000 دينار بحريني. فيما تعتبر المنشأة صغيرة عندما يتراوح عدد العمال بين 6 الى 50 عامل، بينما يتراوح حجم المبيعات السنوية ما بين 50,001 دينار ومليون دينار بحريني. أما المشروعات المتوسطة فهي التي يتراوح عدد عمالها بين 51 الى 100 عامل ومبيعاتها السنوية بين مليون دينار و3 ملايين دينار.

تشكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من إجمالي المنشآت في البحرين بنسبة تقدر بنحو 99 في المائة. تشكل المشروعات متناهية الصغر الغالبية العظمى في هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث مثلت حوالي 82.9 في المائة في المتوسط من إجمالي عدد المشروعات العاملة في القطاع عام 2018، تليها المشروعات الصغيرة التي شكلت 15.6 في المائة، ومثلت المشروعات المتوسطة نسبة متواضعة من إجمالي المشروعات بلغ 0.8 في المائة.

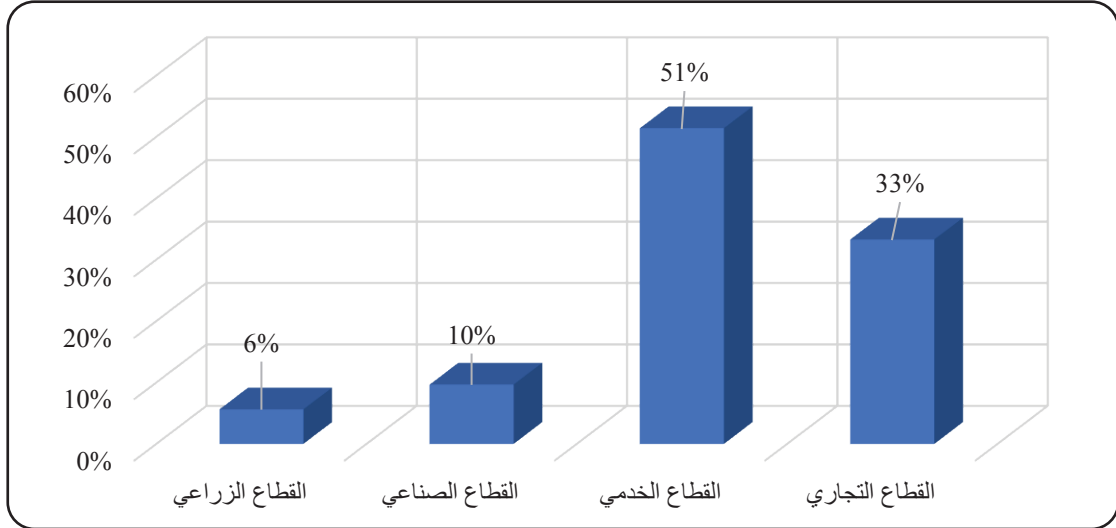
شكل (22)
التوزيع النسبي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين
(%) (2011-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" فبراير.

يستحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة الذي وصل إلى حوالي 44,970 منشأة في عام 2018 بنسبة 51 في المائة من الإجمالي، يليه القطاع التجاري بعدد 29,120 منشأة (33 في المائة)، في حين يتواجد حوالي 8,457 منشأة تعمل في القطاع الصناعي (10 في المائة)، و4,923 منشأة تعمل في القطاع الزراعي (6 في المائة). ولا يختلف الحال كثيراً في حالة التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كل على حده، ذلك نظراً لأن القطاع الخدمي يستقطب أكبر عدد من هذه المشروعات.

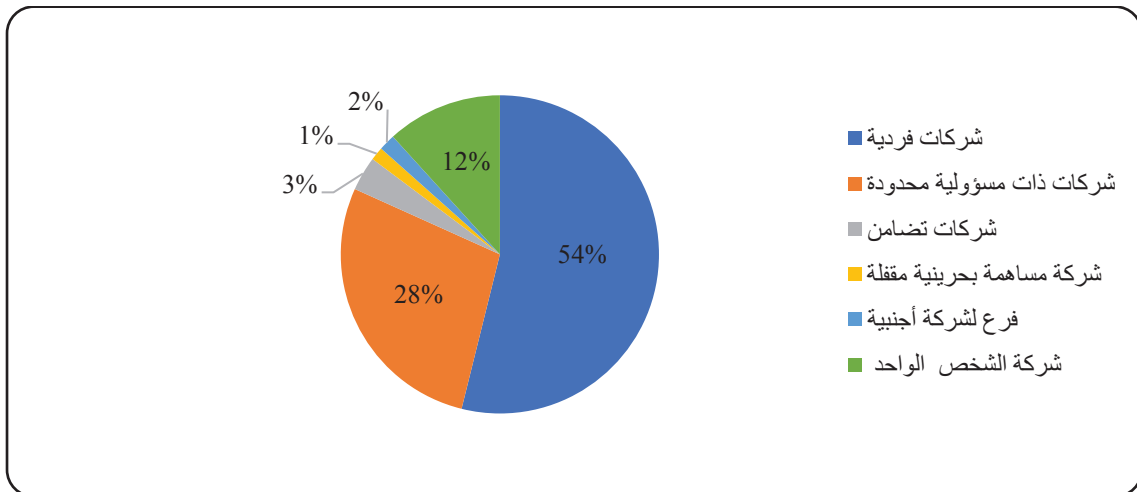
شكل (23)
التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين (2018) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" فبراير.

فيما يتعلق بهيكل الملكية القانونية في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإن حوالي 54 في المائة من إجمالي الشركات مسجلة كشركة فردية، فيما بلغت شركات المسؤولية المحدودة حوالي 28 في المائة من الإجمالي بينما مثلت أشكال الملكية القانونية الأخرى أهمية نسبية ضئيلة مثل شركات التضامن (3 في المائة)، شركات مساهمة مغلقة 1 في المائة، فرع لشركة أجنبية 2 في المائة وشركة الشخص الواحد 12 في المائة.

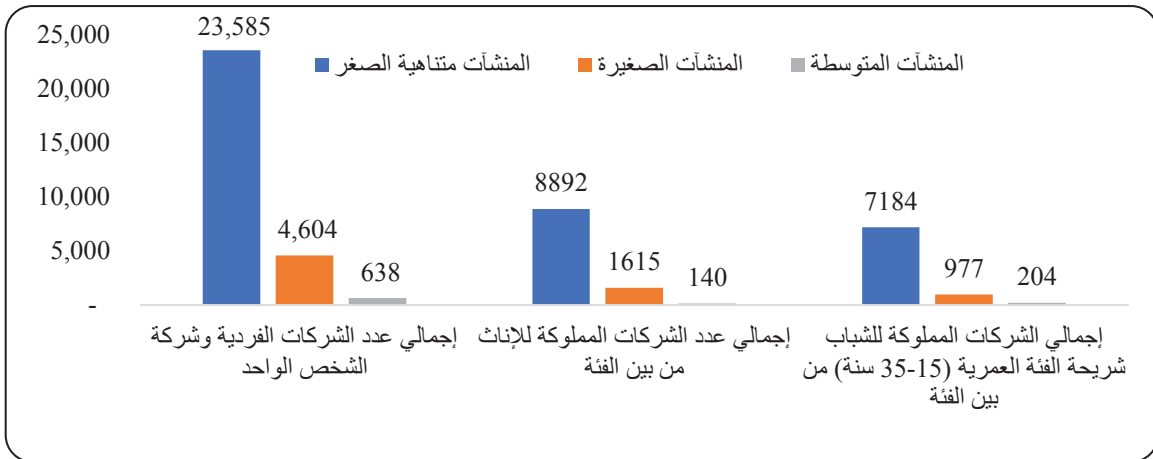
شكل (24)
هيكل الملكية القانونية في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين (2018) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

من حيث توزيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب النوع، يوجد حوالي 10.6 ألف منشأة مملوكة كلياً للنساء "من نوع مؤسسة فردية وشركة الشخص الواحد" بنسبة 37 في المائة من إجمالي الشركات المتضمنة في هذه الفئة. بينما يبلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للشباب "شريحة الفئة العمرية (15-35 سنة) حوالي 8.4 ألف منشأة بما يمثل نحو 29 في المائة من إجمالي المشروعات في هذه الفئة.

شكل (25) توزيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب النوع والعمر
(فئة الشركات الفردية وشركة الشخص الواحد) (منشأة)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعد إصدار قانون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المبادرات المعني بها استراتيجية مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017-2021). وتعمل إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة على دراسة أفضل الممارسات المتبعة في تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتضمينها في مسودة القانون المقترح. تتمثل الخطوات المتخذة في هذا الصدد في الاطلاع على قوانين الدول العربية ودراساتها، ومقارنة نصوص تلك القوانين تمهيداً لإعداد مسودة القانون. وكذلك المشاركة في عدد من ورش العمل والندوات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من القرارات الوزارية لتنظيم عمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لحين إصدار القانون. تتمثل في القرار رقم (84) لسنة 2017 بشأن تنظيم نشاط حاضنات ومسرّعات الأعمال. إضافة إلى القرار رقم (229) لسنة 2017 الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بشأن تصنيف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قرارات وزاريتين بشأن تنظيم نشاط حاضنات ومسرّعات الأعمال.

علاوة على ذلك، صدر قانون رقم (22) لسنة 2018 حول إعادة التنظيم والإفلاس حيث ينظم حالات العجز عن الوفاء بالالتزامات المالية، وإجراءات إعادة التنظيم. كما يجري العمل حالياً على إصدار قانون المعاملات الآمنة لتشجيع استخدام الأصول المنقولة كضمان للقروض بما يشمل الودائع المصرفية، والمعدات، والأسهم، وحقوق الملكية الفكرية. ويتطلب تفعيل العمل بالقانون إنشاء سجل إلكتروني للضمانات المادية والعينية.

فيما يتعلق بقانون التحكيم وآليات فض المنازعات، فهناك قانون رقم 9 لسنة 1994 بإصدار قانون التحكيم التجاري الدولي الذي استند على القانون النموذجي للتحكيم، وتختص غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية بالتحكيم الإقليمي والدولي وخدمات الوساطة.

أما فيما يتعلق بالإطار التنظيمي، فهناك عدد من الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفق الأدوار والمسؤوليات التالية:

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة: تشرف الوزارة على أهم القطاعات الحيوية في مملكة البحرين ممثلة في قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع السياحة، كما تستمد وزارة الصناعة والتجارة والسياحة رؤيتها من الاستراتيجية الحكومية والرؤية الاقتصادية 2030، لذا فهي تعمل مع الجهات المعنية لتطوير القطاع الاقتصادي في مملكة البحرين، مركزة في مبادراتها على القطاع الخاص، وبالأدوات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التطلعات المستقبلية المتمثلة في وجود قطاع خاص يتسم بمنافسة عالمية ويسعى في الاستمرارية ويعتمد على التنوع والمعرفة، ويكون نموذجاً متقدماً لخدمة أبناء البحرين، مع توجيه تركيز الوزارة من دور المشغل الى دور المنظم. كما تتلخص رسالة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في القيام بدور فاعل في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك بتشجيع وترويج واستقطاب الاستثمارات الوطنية والخارجية وتوفير البيئة المناسبة من خدمات عالية الجودة مع الالتزام بالمعاهدات متعددة الأطراف والمواصفات الدولية ومن خلال أفضل الممارسات بكافة القطاعات التي تشرف عليها الوزارة.

مجلس التنمية الاقتصادية: الهيئة المسؤولة عن استقطاب الاستثمارات إلى مملكة البحرين، ودعم المبادرات التي من شأنها تعزيز بيئة الاستثمار في المملكة. يحرص المجلس على جعل البحرين بيئة استثمار جاذبة، من خلال العمل جنباً إلى جنب مع الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين لتسليط الضوء على دعائم الاقتصاد في المملكة وتحديد الفرص الاستثمارية لتنميتها. يركز مجلس التنمية الاقتصادية على تنمية عدد من القطاعات الاقتصادية التي تعتبر هي الأعلى تنافسية في المملكة وتوفر فرصاً استثمارية مهمة وهي قطاعات الخدمات المالية، والصناعة التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات اللوجستية وخدمات النقل. ويندرج تحت هذه القطاعات الرئيسية، قطاعات فرعية أخرى.

صندوق العمل (تمكين): تتمثل أهداف الصندوق في المساهمة في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني والمساهمة في تطوير القطاع الخاص لجعله محركاً للنمو الاقتصادي في المملكة. يسعى الصندوق لجعل العمالة البحرينية الخيار الأفضل للتوظيف من قبل أصحاب الأعمال من خلال رفع كفاءتهم ومقدرتهم الإنتاجية وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل بتوفير البيئة المناسبة. تتضمن أنشطة الصندوق العديد من المبادرات والأنشطة التي من شأنها دعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض الميسرة للمواطنين وفق أحكام الشريعة الإسلامية لإنشاء وتمويل المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، ودعم وتمويل المشروعات التي من شأنها زيادة توظيف العمالة البحرينية، وبوجه خاص المشروعات ذات القيمة المضافة، إلى جانب دعم وتقديم الخدمات الاستشارية والمالية لأصحاب الأعمال لرفع كفاءة وإنتاجية العمال.

بنك البحرين للتنمية: يقوم البنك بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعزيز أطر التعاون مع البنوك المتخصصة في تمويل المشروعات متناهية الصغر مثل بنك الإبداع، وبنك الأسرة، وتقديم المساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة الاحتياجات للخدمات التي سيقدمها المشروع من أجل الوصول إلى المعلومات التقديرية عن الطلب المتوقع في السوق المستهدفة، التي من خلالها يتم تحديد الأنشطة التي سيزاولها المشروع والخدمات التي

سيقدمها. إضافة إلى ما سبق، يسهم البنك – بالتعاون مع العديد من الجهات الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – مثل "تمكين"، والمجلس الأعلى للمرأة، في تقديم مجموعة من البرامج التمويلية المتخصصة والخدمات الفنية.

ولا يقتصر دور بنك البحرين للتنمية على تقديم الدعم التمويلي فحسب، بل يتخطى ذلك الدور ليشمل خدمات الاحتضان للمشاريع عبر تأسيسه مراكز متخصصة في ذلك مثل (مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة، مجمع "ريادات"، سوق المزارعين البحرينيين)، هذا فضلاً عن المزايا التي يقدمها فريق "رؤاد" بالبنك القائمة على تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية والتأهيلية، حيث تسهم بدورها في استقطاب الأفكار الشبابية المبتكرة وتعزيز التطلعات الإبداعية.

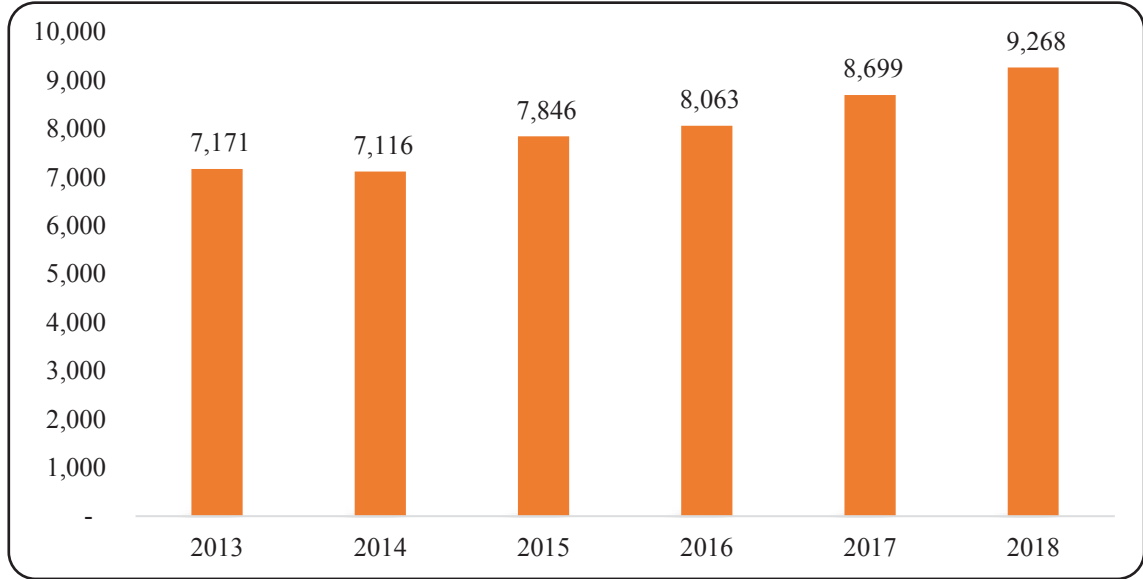
غرفة تجارة وصناعة البحرين: تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيس للقطاع الخاص البحريني ومجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة. تعمل الغرفة على تسهيل التمويل والربط المالي للمشاريع عن طريق شركاء مركز دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز حضور الشركات البحرينية في كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي.

نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يعتمد قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحرين بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلي المتمثلة في بنك البحرين للتنمية، وبنك الابداع، وبنك الاسرة، يعتمد أيضاً على بنوك التجزئة كأحد مصادر التمويل المحلي. يعتبر برنامج "تمويل" إحدى الآليات المقدمة من صندوق العمل "تمكين" الذي من ضمن أهدافه مساعدة القطاع الخاص على تحسين وتطوير إنتاجيته ونموه من خلال المساهمة في توفير التسهيلات التمويلية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المؤسسات المصرفية في البحرين. بلغ عدد إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تقدم التمويل إلى القطاع حوالي 25 مؤسسة والتي تمثلها مصارف قطاع التجزئة.

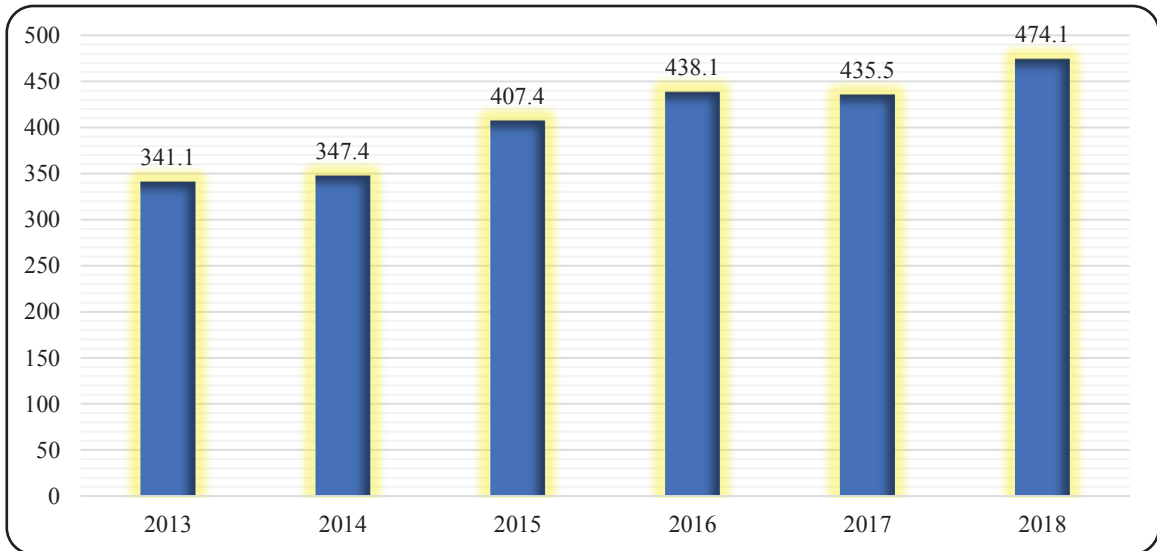
بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حوالي 9.3 مليار دينار بحريني عام 2018 في حين بلغت نسبة التمويل المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي نحو 5 في المائة. من ناحية أخرى، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع غير المصرفي 474.1 ألف دينار بحريني عام 2018 بمعدل نمو 9 في المائة عن العام 2017 الذي مُنحت فيه تسهيلات ائتمانية غير مصرفية بقيمة 435.5 ألف دينار بحريني.

شكل (26): إجمالي التسهيلات الائتمانية المصرفية المقدمة من مصارف التجزئة
(مليون دينار بحريني) (2013-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شكل (27): إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المصرفية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
(ألف دينار بحريني) (2013-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شروط أهلية انضمام الشركة لسوق البحرين الاستثماري للأوراق المالية،

- (1) أن يكون الحد الأدنى لرأس المال ألف دينار بحريني.
- (2) أن تكون الشركة مسجلة كشركة مساهمة مغلقة في البحرين أو ما يعادل ذلك ضمن نطاق الأنظمة القانونية الأخرى.
- (3) أن يتم تعيين شركة استشارية متخصصة معتمدة من قبل بورصة البحرين تمتلك مكتباً فعلياً في البحرين وتستبقي خدماتها لفترة لا تقل عن 3 سنوات.
- (4) أن تمتلك رأس المال العامل يكفي لمدة 12 شهراً.
- (5) أن يكون عدد الأسهم المملوكة والقابلة للتداول العام الحر من قبل المساهمين لا يقل عن 10 في المائة من إجمالي عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة للشركة.
- (6) وأن يكون عدد المساهمين لا يقل عن 3 مساهمين على الأقل.

فيما يتعلق بتوفر خدمة الضمانات، يضمن صندوق العمل "تمكين" الانتماء الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتقديم ضمانات بحدود نسبة 50 في المائة من مبلغ التمويل الذي يصل إلى مليون دينار بحريني بما لا يتجاوز 125 ألف دينار بحريني. يستفيد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البحرين من وجود سوق للأوراق المالية مخصص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة متمثل في سوق البحرين الاستثماري هو سوق أسهم مصمم خصيصاً للشركات الناشئة التي تبحث عن رأس المال للنمو والتوسع، مثل مشاريع ريادة الأعمال والشركات العائلية الراسخة. يوفر سوق البحرين الاستثماري إطاراً تنظيمياً أكثر يسراً وشروط إفصاح وإدراج ملائمة لطبيعة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالسوق الرئيس

لبورصة البحرين. توفر الشركات الاستشارية المتخصصة المعتمدة من قبل سوق البحرين الاستثماري خدمات الدعم والإرشاد للشركات المصدرة للأوراق المالية لضمان استيفائها شروط الإدراج والإفصاح الخاصة بالسوق.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعمل مجلس تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة عمل على مدى خمس سنوات تتضمن 17 مبادرة/ برنامج تم تحديد أولوياتها بحسب خمسة محاور استراتيجية تعزيز الابتكار وتعزيز تطوير المهارات وتبسيط بيئة العمل والوصول إلى السوق والوصول على التمويل. تستهدف الاستراتيجية المذكورة بناء قدرات الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وتعزيز بيئة تنظيم المشاريع.

تستهدف استراتيجية مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 40 في المائة وزيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير إلى 20 في المائة وزيادة أعداد البحرينيين العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 43,000 موظف.

لتسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الانتماء قام مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديد أبرز التحديات المتعلقة بالتمويل والتي تمثلت في توفر الموارد المالية، والأدوات الائتمانية الأخرى، والحصول على رؤوس الأموال والقروض، والإدارة المالية. إثر ذلك تم طرح مجموعة من المبادرات والحوافز المتمثلة في:

- تقديم حوافز ودعم للشركات في مراحلها التأسيسية الأولى (الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) عبر توفير حوافز حكومية ومنح ومساعدات من أجل تطوير الابتكار والملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
- دعم السجلات التجارية الافتراضية "سجل-جلي": سعيًا من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة لدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة للأفراد واعطائها الصفة القانونية لمزاولة أعمالها ولتبسيط إجراءات تأسيس بعض المنشآت (لأصحاب الأعمال الحرة مثل المصورين والمترجمين والمدرسين والمستشارين وغيرهم) ورغبتها في تقديم نموذج جديد لممارسة بعض الأنشطة التجارية، فقد بادرت الوزارة بإصدار قرار بالسماح بمزاولة بعض الأنشطة التجارية - عددها 39 نشاط- دون الحاجة لتسجيل المنشأة على عنوان مكتب أو مقر.
- صندوق الصناديق: محفظة استثمارية تدار من قبل مدراء من طرف ثالث من ذوي الخبرة في مجال الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتنوع التمويل المقدم من قبل الصندوق لبدء الأعمال وتنميتها وكذلك لتوسعتها بناءً على المراحل التي تمر بها وتمركزها الجغرافي، ويبلغ مقدار المبلغ المخصص لذلك 100 مليون دولار.

مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار الجهود المتواصلة لمملكة البحرين لتطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تم تأسيس مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العام 2017 للتنسيق بين السلطات الوطنية الممثلة في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومجلس التنمية الاقتصادية، وصندوق العمل "تمكين"، وبنك البحرين للتنمية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

يسعى المجلس إلى تعزيز نمو المؤسسات الناشئة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتالي خلق مزيد من فرص العمل وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الصدد تم وضع خطة متكاملة لمهام المجلس خلال الخمس سنوات القادمة تهدف إلى تيسير التمويل، وتسهيل الدخول في الأسواق، وتبسيط إجراءات تأسيس الأعمال، تطوير المهارات، تعزيز الابتكارات.

- سوق البحرين الاستثماري: مصمم خصيصاً لدعم الشركات سريعة النمو في المنطقة بوسائل بديلة وفعالة من حيث التكلفة والوقت من أجل زيادة رأس المال.
- خطط دعم الاستدامة: دراسة مجموعة من الخيارات لضمان استدامة المشروعات من خلال دعم رسوم الاستشارات والتطوير التكنولوجي، وإدارة الحسابات.

بهدف تمكين المشروعات العاملة في القطاع تعمل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة على تنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي نص على الموافقة على تخصيص حصة نسبتها 20 في المائة من قيمة مشتريات ومناقصات الحكومة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إعطاء تلك المؤسسات أفضلية بنسبة 10 في المائة في مشتريات الجهات الحكومية، فيما تكلف وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بالتنسيق مع مجلس المناقصات والمزايدات وهيئة تنظيم سوق العمل والجهات الأخرى ذات العلاقة بوضع المعايير والآليات التنفيذية لتقييم وتأهيل هذه المؤسسات للدخول في تلك المناقصات والمشتريات". وقد قامت الوزارة بدورها بالتنسيق مع الجهات المذكورة لتشكيل فريق عمل لتنفيذ القرار المذكور أعلاه.

كما قامت الوزارة بتنظيم ورش عمل بالتعاون مع برنامج تنمية القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية بحضور فريق العمل ومجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناقشة البرنامج والتوصل إلى التوصيات اللازمة لتطبيقه. وكان من أهم التوصيات التي وافق عليها فريق العمل ومجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يترأسه وزير الصناعة والتجارة والسياحة، ما يلي:

1. وضع آلية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر المعني بالمشتريات الحكومية.
2. تحديد المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستفادة من دعم المشتريات الحكومية.
3. تدشين نظام إلكتروني لتسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تطبيق القرار على ثلاث جهات حكومية كمرحلة أولى.

تم إنجاز كل من التوصيتين الأولى والثانية، وسيتم البدء بإعداد النظام الإلكتروني لتسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2019 استعداداً لتطبيق المرحلة الأولى من البرنامج. كما يجري العمل على تعزيز التعاون الخاص بدعم المشاريع الإبداعية في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات، والاستفادة من البرامج التي تقدمها الشركات المتميزة لقطاع الأعمال مثل "تمكين" و "بتلكو" و "هيئة الحكومة الإلكترونية" في عملية تبني ودعم المشروعات المبتكرة القائمة على التقنية الحديثة.

كذلك تنتهج الحكومة عدد من السياسات لزيادة مستويات نفاذ شركات القطاع إلى الأسواق الخارجية، حيث قامت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بدراسة أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تبين أن كثيراً منها تفتقر لمصادر المعلومات حول الأسواق أو الفرص خارج محيطها المباشر. علاوة على ذلك، لوحظ إن جزءاً منها يفتقد المعرفة حول أساليب الترويج، كطرق تغليف وعرض المنتجات. بناءً عليه تم اقتراح المبادرات الآتية:

- مبادرة صادرات البحرين: لمساعدة الشركات على معرفة وتطوير فرص التصدير.
- مبادرة بناء للقدرات: التي تتم فيها إجراءات التوفيق ما بين المشتري والموردين لزيادة حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في السوق من إجمالي الطلب الوطني على أي مواد أو منتجات أو خدمات صناعية، وتسهيل عمليات التوفيق والترابط ما بين الموردين والمشتريين.

دعم التوجه نحو الابتكار واقتصاد المعرفة

تتبنى البحرين العديد من المبادرات لدعم توجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو الابتكار، ففي هذا الصدد، تم طرح برنامج الاستثمار في المرحلة الأولى من المشاريع الناشئة الذي هو عبارة عن برنامج مُصمَّم خصيصاً لدعم المراحل المبكرة للمشاريع الناشئة المبتكرة بداية من مرحلة تصميم الفكرة، وتطويرها، وصولاً لمرحلة التنفيذ. يقوم البرنامج على عملية الاستثمار أو المشاركة في المشروع من قبل بنك البحرين للتنمية بمبلغ لا يتجاوز 25 ألف دينار بحريني بحدود نسبة للمساهمة لا تتجاوز 19.9 في المائة، إلى جانب تقديم خدمات التدريب والتوجيه والربط بالمؤسسات الداعمة الأخرى.

كذلك يتضمن المحور الرابع من استراتيجية مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفيذ برامج تطوير المهارات من خلال تشجيع الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى على تطوير مناهج التدريب المتعلقة بمهارات ريادة الأعمال والإدارة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في تنمية المهارات. ومن أبرز المبادرات التي يعمل المجلس على تنفيذها:

- تطوير المهارات التقنية: بهدف رَأب الفجوة الحالية في المهارات التقنية التي تعاني منها الشركات البحرينية لتطوير خيارات التدريب المهني ومعالجة تلك الفجوات والاستفادة من التوجهات الحديثة كالحوسبة السحابية والأمن الإلكتروني وغيرها بهدف جعل البحرين مركز جذب لمحترفي التقنيات.
- توفير خدمات استشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.
- الحاضنات والمسرعات: هي شركات تستهدف تنمية وتطوير وتسريع نمو الشركات الناشئة ذات الطابع الابتكاري، وكذلك تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات والمرافق وآليات الدعم والاستشارات، وفق إطار زمني محدد، من أجل تخفيف التحديات والصعوبات التي تواجه الشركات في مرحلتها التشغيلية الأولى.

أفضل الممارسات الحكومية المتبناة على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تضمنت أفضل الممارسات الحكومية لدعم القطاع في الحرص على تسهيل النفاذ للتمويل وضمان الائتمان من خلال قيام مصرف البحرين المركزي بتشجيع المصارف لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دعم نسبة الربح السنوي وضمان جزء من مبلغ التمويل. وأيضاً القيام بتخصيص محافظ تمويلية لقطاعات معينة كالمواصلات والزراعة والثروة السمكية. إضافة الى توفير التمويل متناهي الصغر بالتعاون مع بنك الأسرة وبنك الابداع لدعم المشاريع متناهية الصغر والمنزلية. كما يعمل أيضاً على تخصيص محفظة لتمويل المرأة البحرينية وذلك لتشجيعها على دخول مجال ريادة الأعمال.

وفي إطار حرص مصرف البحرين المركزي على تشجيع استخدام التقنيات المالية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء منصة اختبار الحلول التجريبية كمبادرة مكملية لإنشاء "الشبكة العالمية للابتكار المالي"⁽¹⁾ التي تعمل على خلق بيئة تسمح للشركات المبتكرة تجربة التقنيات الجديدة عبر بلدان متعددة في الوقت ذاته، بالإضافة الى النظر في كيفية عمل المنتج أو الخدمة في السوق، مع ضمان إجراءات حماية المستهلك المناسبة. وتمثل هذه المبادرة جهود ومساعي المصرف نحو تفعيل مسيرة التحول الرقمي والابتكار في مملكة البحرين، كما تدل على تطوير التعاون في مجال التقنية المالية مع أبرز المراكز المالية العالمية لإنشاء بيئة مناسبة للشركات المبتكرة الرائدة في توفير الخدمات المالية المبتكرة. وتأتي هذه المبادرة بناءً على نجاح تجربة المصرف مع البيئة الرقابية التجريبية في مملكة البحرين منذ إطلاقها في منتصف العام 2017⁽²⁾.

لتعزيز القدرات الفنية هناك عدد من المبادرات التي ثبت جدواها من بينها الاهتمام بدعم التدريب المهني بشكل مرن ومتناسب مع احتياجات القطاع الخاص، ودعم مسرعات الأعمال التي تتعلق بقطاعات متخصصة كتقنية المعلومات. بالإضافة الى دعم المشاركة في معارض ومؤتمرات اقليمية ودولية بما يساهم في اكتساب خبرات عالمية في مجالات فنية.

على صعيد زيادة مستويات تنافسية وإنتاجية ودعم رأس المال البشري ثبت جدوى تبني برنامج دعم المؤسسات الذي يساهم في التنافسية والإنتاجية من حيث تركيزه على دعم شراء الاجهزة والمعدات بالإضافة الى دعم الاحتياجات التسويقية والاستشارية والحوسبة السحابية والمشاركة في المعارض. بالإضافة الى تبني برنامج تجريبي لدعم الطاقة المتجددة، ومجال كفاءة الطاقة، ودعم رأس المال البشري من خلال برامج تخدم

¹ هي مجموعة تضم 29 جهة رقابية دولية تعهدت بالقيام بعمل مشترك في الابتكار المالي مع مراعاة حماية المستهلك.

² مصرف البحرين المركزي، التكنولوجيا المالية، فبراير 2019.

عدة فئات منها الطلبة (من خلال تعزيز المهارات الاساسية)، والموظفين (من خلال برامج تدريبية وشهادات احترافية وفنية). ومبادرات أخرى تستهدف تشجيع التنافسية والانتاجية من خلال برامج التمويل المختلفة ودعم حاضنات ومسرعات الأعمال بما يساهم في خفض التكاليف التشغيلية للمنشآت بالإضافة الى خفض نسبة المخاطر التي تواجهها.

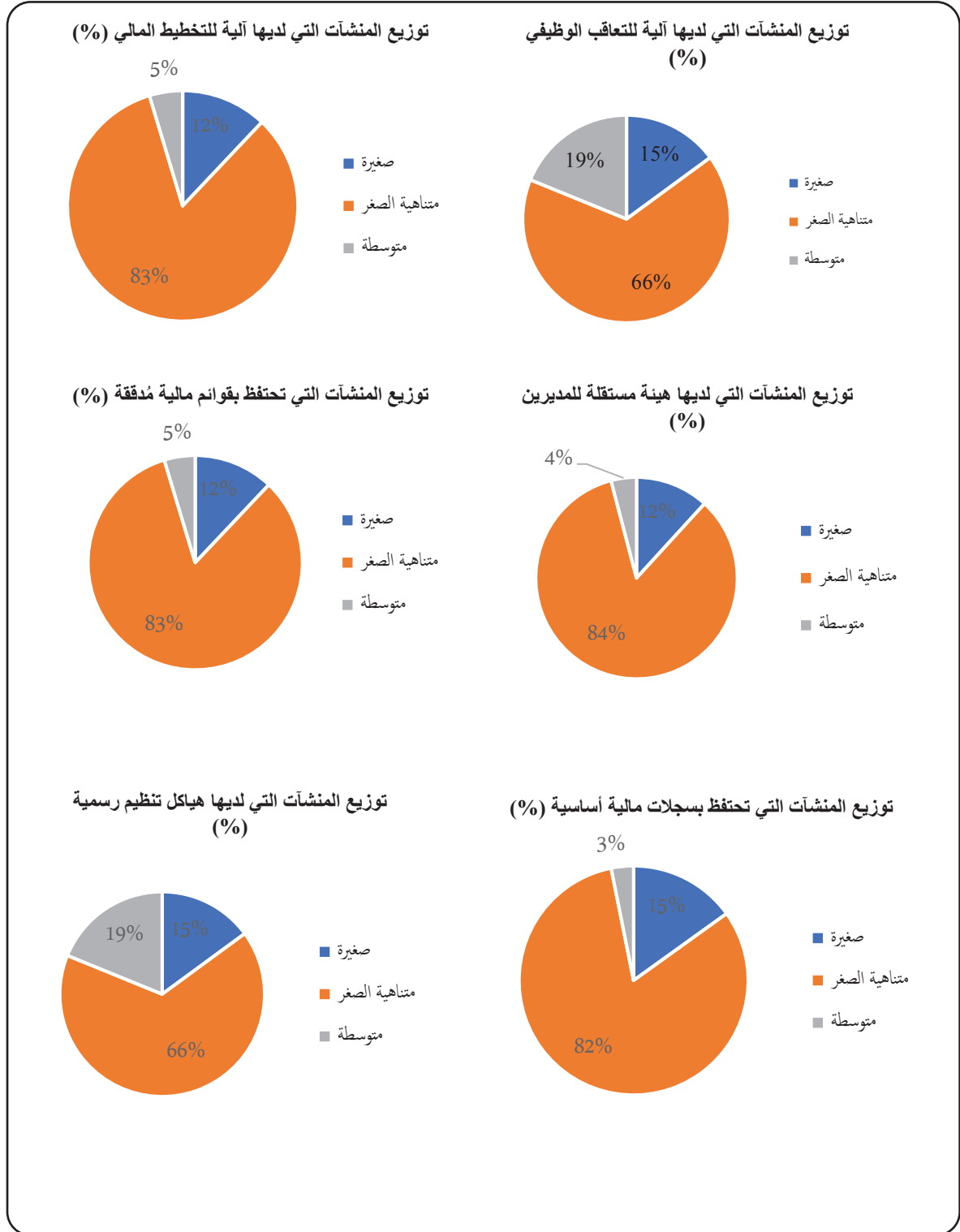
في مجال النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية تقدم مبادرة "صادرات البحرين" عدد من الحلول لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في الآتي:

- تمويل الصادرات: دعم تمويل الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى الأسواق العالمية.
- تأمين ائتمان الصادرات: ضمان ائتمان الصادرات للحماية من الخسائر الناشئة عن عدم سداد المدين.
- التدريب في مجال التصدير: دعم الدورات التدريبية اللازمة التي تتيح للمؤسسات الحصول على المعرفة المتخصصة واكتساب المهارات اللازمة.
- ورش عمل التصدير: تقديم ورش عمل متخصصة في التصدير وخدمات استشارية منتظمة بهدف تبادل المعرفة حول فرص النمو وإمكانيات العمل وزيادة الوعي بأمور التصدير الهامة.
- يتم العمل حالياً على جمع البيانات المتعلقة بصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مشروع قاعدة البيانات.

حوكمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

ما يميز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين هو التزام الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبادئ الحوكمة مثل الالتزام باعتماد هياكل تنظيمية واضحة، والاحتفاظ بسجلات وقوائم مالية مدققة من مراجع خارجي معتمد. كما يعتبر وجود هيئة مستقلة للمديرين وتوفر آلية للتخطيط المالي من أهم مبادئ الحوكمة التي تتحلى بها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين. في هذا الصدد شكّل عدد المشروعات متناهية الصغر حوالي 66.1 في المائة من إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تمتلك هيكل تنظيمية واضحة.

شكل (28): التزام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ببعض مبادئ الحوكمة



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

تستهدف البحرين مواصلة العمل على تهيئة البيئة المحفزة لنمو قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ففي مجال توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة سوف تواصل مملكة البحرين الجهود لتعزيز بيئتها الداعمة والمحفزة للاستثمار من خلال الشروع في تطبيق أربعة قوانين جديدة تتعلق بعددٍ من القطاعات المهمة سيكون لها تأثير إيجابي على اقتصاد المملكة والبيئة الداعمة للمؤسسات الناشئة.

تأتي هذه القوانين ضمن مساعٍ تطويرية وشاملة تهدف لتعزيز وتيرة خلق الفرص الجديدة للمستثمرين الساعين إلى الوصول إلى الفرص الاستثمارية التي توفرها البحرين، ليضيف ذلك إلى ما حققته التشريعات التي تم تطويرها خلال السنوات الأخيرة في تحقيق نمو قوي في الاستثمارات المباشرة. تتضمن هذه القوانين قواني لتشجيع وحماية المنافسة، وإعادة التنظيم والإفلاس، وقانون حماية البيانات الشخصية، وقانون التأمين الصحي، وتعكس هذه القوانين الجهود التي بذلها فريق البحرين الحكومي بالتعاون مع الشركاء في القطاع الخاص.

كذلك سوف يستمر التنسيق المستمر ما بين وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مع غرفة تجارة وصناعة البحرين عبر اللجنة العليا المشتركة بينهما، مما يتيح الفرصة لتناول أي مستجدات أو تطورات في القطاع الخاص. كما سيتم مواصلة العمل على مراجعة القوانين التي تخص شؤون الصناعة والتجارة، وتحديثها.

ولما كان النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يستلزم اندماج منشآت القطاع في الاقتصاد الرسمي، ستواصل حكومة البحرين إلى زيادة مستويات اندماج قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي من خلال مشروع "المشتريات الحكومية" الذي يعد أحد مبادرات مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى الحكومة من خلاله لاندماج ذلك القطاع الحيوي بالجهات الحكومية، وفق قرار مجلس الوزراء السابق بالإشارة.

الجمهورية التونسية(1)

نظرة عامة

تمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أحد أهم المحركات الرئيسة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أغلب الدول وذلك للدور الريادي الذي تلعبه لتوفير فرص العمل ومواجهة معضلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. من هذا المنطلق، يُعد التمويل من أهم المتطلبات لتطوير عمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وضمان استمراريتها وتنافسيتها. عملت تونس، على غرار عديد من الدول الأخرى، على دعم المبادرات الرامية للنهوض بهذه الشريحة من المؤسسات وتوفير الأطر القانونية والتنظيمية وخلق هياكل تدعم منظومة التمويل، خاصة وأن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تشكل ما يفوق 95 في المائة من النسيج الاقتصادي الوطني(2).

تعتمد الجمهورية التونسية في تعريفها للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تعريف المعهد الوطني للإحصاء الذي يشير إلى أن المنشأة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي التي يصل العمالة بها حتى 200 عاملاً، حيث تشير آخر الإحصاءات إلى نمو عدد هذا النوع من المنشآت خلال الفترة (2010-2017)، بما ساهم في ارتفاع نسبة مساهمتها إلى إجمالي عدد المنشآت العاملة في الدولة إلى حوالي 99.89 في المائة عام 2017. جدير بالذكر، أن التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يميل لصالح القطاع الخدمي بما يمثل 88 في المائة من إجمالي المنشآت، فيما يتوزع نشاط باقي منشآت القطاع فقد توزع نشاطها ما بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بنسبة 11.5 و 0.5 في المائة على التوالي.

هناك عدد من السلطات الوطنية التي تنظم عمل القطاع، حيث تقوم بدور اشرافي فيما يتعلق بتنظيم عمل قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ووزارة المالية، ورئاسة الحكومة. فيما يتعلق بالتمويل، بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 23 مؤسسة في عام 2018، في حين بلغ إجمالي عدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع حوالي 306 مؤسسة غير مصرفية.

لا تزال هناك عدد من التحديات تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ إلى التمويل مما يؤدي إلى عزوف البنوك عن تمويل هذه الفئة من المؤسسات، وغالباً ما يُعزى ذلك إلى نقص الضمانات العينية، والمخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة إلى مثل هذه النوعية من المنشآت مثل مخاطر التعثر. لتدليل هذه التحديات، تم اقتراح مشاريع قوانين لمراجعة نسبة الفائدة المشروطة، ونظم الضمانات المنقولة، والتمويل الجماعي، وإنشاء شركات الاستعلام الائتماني.

تتبنى الجمهورية التونسية عدد من المبادرات والخطط الاستراتيجية للنهوض بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث خصت الحكومة التونسية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنحته قدراً من الاهتمام في خططها وبرامجها الإصلاحية، حيث أوكلت مهمة الإشراف على القطاع لوزارة الصناعة في

¹ المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

² بريد الصناعة، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، مايو 2016.

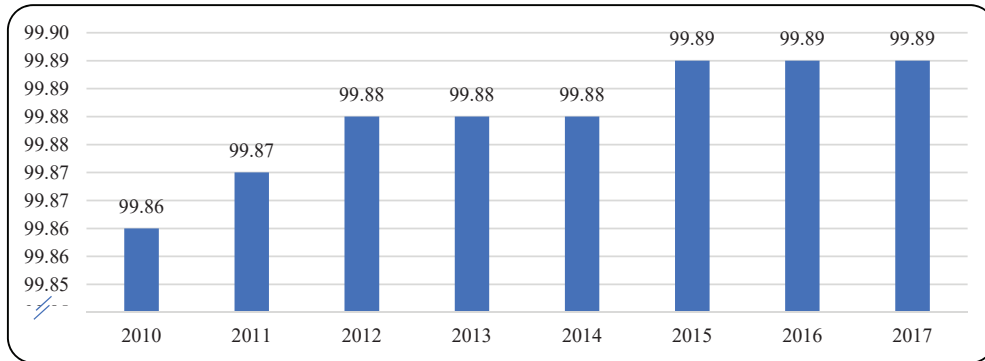
الدولة. كما وضعت العديد من الآليات لدعم القطاع من الناحية المالية والفنية. كما وضعت الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي (الشمول المالي) (2018 - 2022) التي تهدف إلى ضمان نفاذ المتعاملين الاقتصاديين إلى خدمات مالية سهلة الاستخدام وبأسعار معقولة وخاصة بالنسبة للشباب والنساء وسكان الريف والشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة التونسية مبادرات أخرى ووفقاً للمحاور المختلفة ذات الصلة بعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل ضمان الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة لعمل القطاع، وتسهيل النفاذ إلى التمويل، وتقديم طبيعة الحوافز المالية، وتعزيز القدرات الفنية، بهدف زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية ودعم رأس المال البشري، وتمكين هذه المشروعات من النفاذ إلى الأسواق الداخلية الخارجية.

هيكـل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

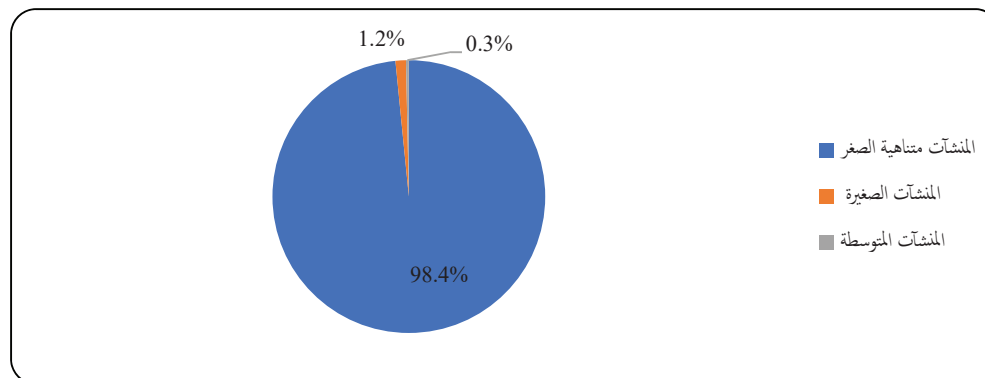
تعتمد تونس في تعريفها للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تعريف المعهد الوطني للإحصاء الذي يشير إلى أن المنشأة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي التي يقل بها عدد العمالة عن 200 عاملاً، غير أن ذلك يختلف وفقاً لحجم المنشأة. بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر يتراوح عدد العمال بها بين 1 إلى 6 عمال، أما المنشآت الصغيرة فيتراوح عدد العمال فيها بين 6 إلى 49 عاملاً، في حين يبلغ عدد العمال في المنشآت المتوسطة بين 50 إلى 199 عاملاً.

شكل (29): نسبة أعداد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المنشآت في تونس (2010-2017) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شكل (30): هيكـل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس (2017) (%)



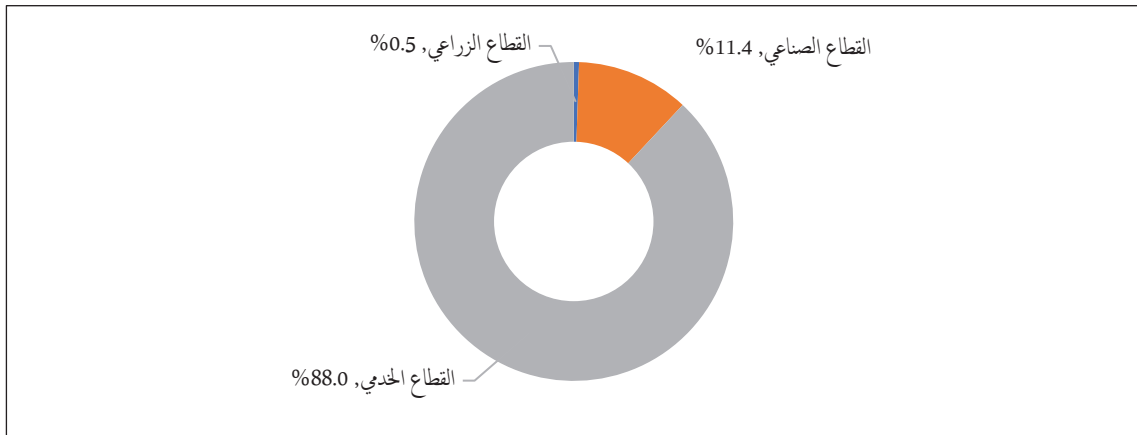
المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

تشير الإحصاءات الى نمو عدد هذا النوع من المنشآت في تونس خلال الفترة (2010-2017)، حيث ارتفع عددها من 598 ألف منشأة عام 2010 إلى حوالي 771 ألف منشأة عام 2017. الجدير بالذكر أن المنشآت متناهية الصغر تحتل حيزاً كبيراً في هيكل قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ الوزن النسبي لها حوالي 98.4 في المائة من إجمالي عدد المنشآت العاملة في القطاع، في حين بلغ الوزن النسبي للمنشآت الصغيرة حوالي 1.2 في المائة، أما المنشآت المتوسطة نحو 0.3 في المائة فقط من إجمالي عدد هذه المنشآت.

من حيث التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتركز الغالبية العظمى من منشآت القطاع في القطاع الخدمي بما يمثل 88 في المائة من إجمالي منشآت القطاع. أما باقي منشآت القطاع فقد توزع نشاطها ما بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بنسبة 11.4 و 0.5 في المائة على التوالي.

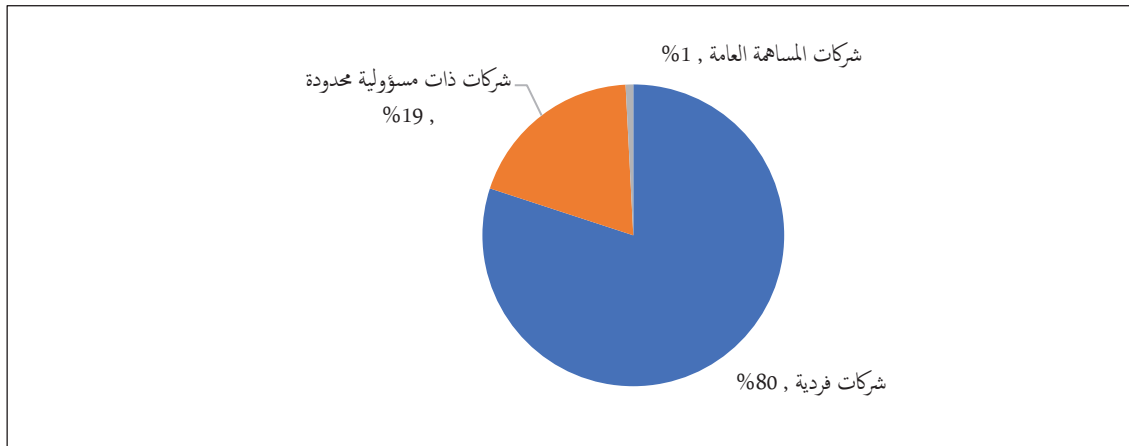
فيما يتعلق بهيكل الملكية القانونية لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فقد بلغ عدد المنشآت المسجلة كشركات فردية حوالي 80 في المائة من إجمالي منشآت القطاع، بينما بلغ عدد المنشآت التي تأخذ طابع الشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 19 في المائة، أما شركات المساهمة العامة في القطاع فقد بلغت نسبتها حوالي 1 في المائة فقط من الإجمالي.

الشكل (31): التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس (2017) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الشكل (32): توزيع هيكل الملكية القانونية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس (2017) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الإطار القانوني والتنظيمي

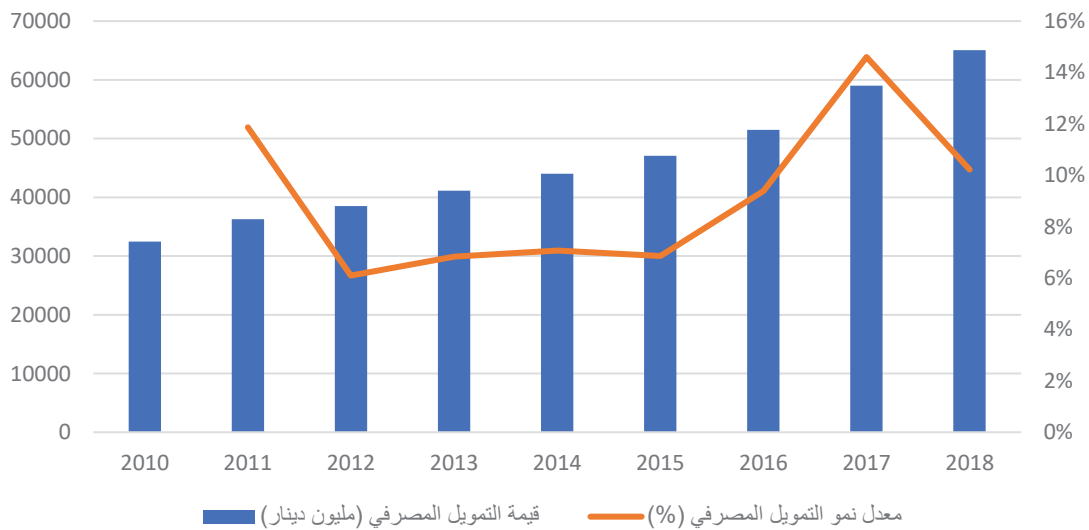
على الرغم من عدم وجود قوانين ولوائح منظمة لعمل قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تمثل أغلب النسيج الاقتصادي التونسي وهي مشمولة بالقوانين العامة كغيرها من المنشآت الاقتصادية، في هذا الشأن تم تخصيص بعض الامتيازات لهذه الفئة من المؤسسات على غرار إسناد نسبة ثابتة من الصفقات العمومية لهذه الفئة. تشمل القوانين واللوائح المنظمة لعمل قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس على توفر قانون للتحكيم وآليات فض النزاعات، بالإضافة الى وجود قانون لتشجيع الاستثمار في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للإطار التنظيمي لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هناك عدد من السلطات الوطنية التي تنظم عمل القطاع، حيث تقوم بدور إشرافي فيما يتعلق بتنظيم عمل القطاع مثل: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ووزارة المالية، ورئاسة الحكومة.

النفاذ إلى التمويل

تتمثل أبرز مصادر التمويل الداخلي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات وجمعيات التمويل الأصغر وخطوط التمويل من واقع الموازنة العامة للدولة وشركات وصناديق الاستثمار في رأس مال التنمية الى جانب التمويل الذاتي. كذلك يعتبر التمويل الخارجي أحد أهم مصادر تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس والمتمثلة في خطوط تمويل خارجية من مؤسسات دولية.

بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 23 مؤسسة في عام 2018، في حين بلغ إجمالي عدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع حوالي 306 مؤسسة غير مصرفية موزعة كالتالي: 8 مؤسسات للإيجار المالي، 2 مؤسسة للفوترة، 7 مؤسسات للتمويل الأصغر، الى جانب عدد كبير من جمعيات التمويل الأصغر البالغ عددها 289 جمعية.

الشكل (33): قيمة ومعدل نمو التمويل المصرفي الممنوح لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (2011-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القطاع المصرفي حوالى 65,024 مليون دينار تونسي في عام 2018 مقابل 58,994 مليون دينار تونسي في 2017 بمعدل نمو بلغ 10 في المائة، جدير بالذكر إن أعلى معدل نمو للتمويل المصرفي الموجه لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2018) قد بلغ حوالى 15 في المائة في عام 2017 عندما ارتفعت قيمة التمويل المصرفي من 51,478 مليون دينار تونسي عام 2016 إلى 58,994 مليون دينار تونسي عام 2017 بما يشير الى تنامي الاهتمام بدعم التمويل الموجه لهذا القطاع، في حين بلغ أدنى معدل نمو خلال نفس الفترة 6 في المائة عام 2012 متأثراً بالظروف الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد التونسي خلال تلك الفترة. في ذات السياق، ارتفع التمويل المصرفي الموجه إلى القطاع بمعدل 100.4 في المائة خلال الفترة ما بين 2010 و2018.

تقوم المؤسسات المحلية غير المصرفية بتمويل القطاع وفقاً لعدد من الشروط. فعلى سبيل المثال تمنح مؤسسات التمويل تمويل بحد أقصى 40 ألف دينار بسعر فائدة محدد، في حين يبلغ الحد الأقصى للتمويل الممنوح من قبل جمعيات التمويل 10 ألف دينار بنسبة فائدة 5 في المائة.

أما شركات الاستثمار ذات رأس مال التنموي، فتشترط المساهمة في هذه المشروعات في حدود 49 في المائة من رأس مال المشروعات التي يتم تمويلها. بالنسبة إلى الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى، يتم إسناد قرض شخصي لصاحب المشروع دون نسبة فائدة بالنسبة للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها الاجمالية عن مبلغ 150 ألف دينار تونسي وتنشط في قطاعات الصناعات التقليدية والمهن الصغرى.

جدول (10): شروط الاستفادة من التمويل الممنوح من قبل المؤسسات المحلية غير المصرفية لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	شروط الاستفادة من هذه التمويلات
مؤسسات التمويل الصغير	المبلغ الأقصى للقرض 40 ألف دينار نسبة الفائدة محرة
جمعيات التمويل الصغير	المبلغ الأقصى للقرض 10 آلاف دينار نسبة الفائدة 5 في المائة.
شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية	المساهمة في رأس المال في حدود 49 في المائة من رأس المال
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	إسناد قرض شخصي لصاحب المشروع دون نسبة فائدة بالنسبة للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 150 ألف دينار وتنشط في قطاعات الصناعات التقليدية والمهن الصغرى

المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

من جانب آخر، تتوفر في تونس مؤسسات وآليات لضمان الانتماء الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تتباين آلية الدعم، ومدى توفر إمكانية استخدام الأصول المنقولة كضمان للقروض، ومدى توفر قوانين ضمانات الأصول المنقولة، وفقاً للجهة التي تقدم ضمانات القروض. وذلك على النحو التالي:

الشركة التونسية للضمان: تعتمد على آلية دعم تغطي جزء من المخاطر المتعلقة بالقروض المسندة ومساهمات شركات الاستثمار ذات رأس مال مخاطر. حيث ان هناك بعض الأصول المنقولة التي يمكن استعمالها كضمان للقروض على غرار الأصول التجارية، كما ان هناك مشروع قانون يتعلق بالضمانات المنقولة معروض على مجلس نواب الشعب.

الصندوق الوطني للضمان: تقوم بضمان القروض قصيرة الأجل المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والقروض المسندة من طرف جمعيات التمويل الصغير والقروض المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية: تقوم بضمان التمويلات الممنوحة بغرض التصدير على غرار خط "ضمان تمويل".

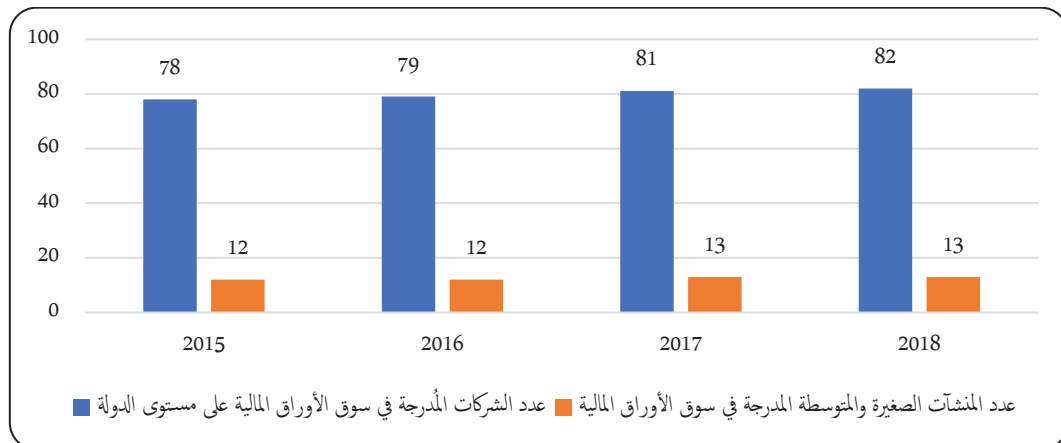
أما فيما يتعلق بشركات الاستعلام الائتماني، فلم تتم المصادقة بعد على الإطار القانوني لهذه الشركات حتى يتسنى لها القيام بالدور المنوط بها. في الوقت الراهن يتم تغطية المعلومات الائتمانية وتنظيمها بواسطة البنك المركزي التونسي، وهيئة الرقابة على التمويل الأصغر.

البنك المركزي التونسي: تقوم وحدة مركزية المعلومات بالبنك المركزي، بتوفير المعلومات الخاصة بجميع أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بغض النظر عن مبلغ القرض وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة مثل قانون النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016 ، ومنشور البنك المركزي للبنوك التجارية الصادر عام 2008.

هيئة الرقابة على التمويل الصغير: تعتمد الهيئة في تغطيتها للمعلومات الائتمانية على المرسوم الصادر عام 2011، المتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير.

من جانب آخر، تتوفر في تونس منصة للأوراق المالية مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مدرج بها 13 منشأة عام 2018، بما يشكل نحو 16 في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية البالغ عددها حوالي 82 منشأة في عام 2018.

الشكل (34): عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية على مستوى الدولة
(2010-2018) (شركة)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تتبنى تونس عدد من المبادرات والخطط الاستراتيجية للنهوض بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث خصت الحكومة التونسية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنحته قدراً من الاهتمام في خططها وبرامجها الإصلاحية، حيث أولكت مهمة الاشراف على القطاع لوزارة الصناعة في الدولة. كما وضعت العديد من الآليات لدعم القطاع من الناحية المالية والفنية. كما وضعت الإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي (الشمول المالي) (2018-2022) التي تهدف إلى ضمان نفاذ المتعاملين الاقتصاديين إلى خدمات مالية سهلة الاستخدام وبأسعار معقولة وخاصة بالنسبة للشباب والنساء وسكان الريف والشركات الصغيرة والمتوسطة. تعتمد هذه الاستراتيجية على خمس ركائز أساسية تتمثل في (1) تطوير المالية الرقمية، (2) تأمين القروض الصغيرة، (3) وضع إطار فعال لإعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغير، (4) تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، (5) التثقيف المالي. وفي هذا الصدد، تضع الحكومة التونسية مستهدفات كمية وكيفية في إطار عمل الاستراتيجية، حيث تسعى الحكومة إلى تحسين مساهمة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والتصدير والتشغيل.

بالإضافة الى ذلك، تبنت الحكومة التونسية مبادرات أخرى وفقاً للمحاور المختلفة ذات الصلة بعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لضمان توفر الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة لعمل القطاع، وتسهيل النفاذ الى التمويل، وتقديم الحوافز المالية، وتعزيز القدرات الفنية، لزيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية ودعم راس المال البشري، وتعزيز فرص نفاذ هذه المشروعات الى الأسواق الداخلية الخارجية.

وفيما يتعلق بتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة التونسية باقتراح عدد من القوانين لتحسين مناخ الاستثمار بهدف تحسين ترتيب تونس في مؤشر بيئة الأعمال (Doing Business Index).

أما المبادرات والآليات الحكومية المُتبناة لتسهيل نفاذ المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الائتمان، فقد تمثلت في عدد من المبادرات خلال الفترة (1995 – 2019). كما تم إنشاء البنك التونسي للتضامن في عام 1996 كبنك متخصص في تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، وفي عام 2002 تم إنشاء الشركة التونسية للضمان، لنقوم بمهمة ضمان القروض المصرفية ومساهمات شركات الاستثمار في المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وفي العام 2005 تم إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وهو بنك متخصص في تمويل هذه الفئة من المؤسسات ولا يطلب ضمانات خارج المشروع، كما تم إنشاء "بنك الجهات" بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 برأس مال يبلغ 400 مليون دينار تونسي وسيتم في إطار هذا البنك دمج كل من بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة و"الشركة التونسية للضمان".

فيما يتعلق بالحوافز المالية (حوافز ضريبية، حوافز استثمارية، نسبة في المناقصات الحكومية،... إلخ) الممنوحة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هناك عدد من الحوافز الضريبية على الدخل والأرباح المعاد استثمارها، إضافة الى حوافز مالية عند التحديث أو التوسعة، وتخصيص نسبة من الصفقات العمومية لفائدة الشركات الصغرى والمتوسطة، بالإضافة الى تخصيص خطوط تمويل من واقع موارد ميزانية الدولة لإعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ولتعزيز القدرات الفنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة (التخطيط الاستراتيجي، الإدارة، التسويق،... إلخ)، تم تبني عدد من المبادرات المتمثلة في إنشاء مراكز فنية قطاعية مختصة تحت إشراف وزارة الصناعة تقدم خدمات فنية للشركات، كما تم إنشاء محاضن مؤسسات تقدم خدمات لوجستية مجمعة للمؤسسات الصغرى

والمتوسطة حديثة الانشاء، أقطاب تكنولوجية قطاعية متخصصة، بالإضافة الى إنشاء مراكز أعمال متخصصة في هذا الشأن.

كذلك تبنت تونس عدد من المبادرات من أجل تمكين المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية ودعم رأس المال البشري مثل إسناد امتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين المنتدبين لأول مرة وبصفة قارة، بالإضافة الى تكفل الدولة بنسبة من الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين حسب مستوى التأطير، وإسناد منحة بعنوان الأداء الاقتصادي في مجال تكوين الأعوان الذي يؤدي إلى المصادقة على الكفاءات. من ناحية أخرى، بهدف تمكين المنشآت متناهية الصغر والصغيرة من النفاذ للأسواق المحلية والخارجية. أنشأت الحكومة التونسية مركز النهوض بالصادرات وتتمثل مهمته الرئيسية في البحث عن أسواق خارجية جديدة والترويج للمنتج التونسي ووضع برامج بناء القدرات في مجال التجارة الخارجية. كما قامت بإنشاء خطوط تمويل من واقع ميزانية الدولة لمساندة المؤسسات المصدرة.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

هناك عدد من التحديات لا تزال تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ إلى التمويل مما يؤدي الى عزوف البنوك عن تمويل هذه الفئة من المؤسسات، وغالباً ما يعزى ذلك الى نقص الضمانات العينية، والمخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة لهذه المشروعات مثل مخاطر التعثر. ولتذليل هذه التحديات، تم اقتراح مشاريع قوانين لمراجعة نسبة الفائدة المشروطة، وتعديل نظم الضمانات المنقولة، وسن مشروع قانون للتمويل الجماعي، وإنشاء شركات الاستعلام الائتماني بهدف حفز التمويل الموجه الى هذه المشروعات.

كذلك هناك تحديات تواجه قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، متمثلة في نقص الضمانات العينية لهذه الفئة من المؤسسات -وصعوبة استعمال الضمانات المنقولة. وتعمل الحكومة جاهدة لتذليل هذا التحدي بإعداد مشروع قانون حول الضمانات المنقولة وسيتم عرضه على مجلس نواب الشعب للمصادقة. بالإضافة الى توفير خطوط تمويل من الميزانية الدولة لضمان التمويلات المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فضلاً عن تطوير آلية تأمين القروض.

هناك أيضاً تحديات لا تزال تواجه قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ للأسواق الخارجية، مثل: الارتقاء بجودة المنتجات التونسية والتعريف بها، بناء عليه تحرص الحكومة التونسية على تعزيز الآليات الحالية لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مالياً وفنياً لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

أما على صعيد تعزيز الإنتاجية والتنافسية ودعم رأس المال البشري، فيعاني القطاع من صعوبة الموازنة بين بناء القدرات واحتياجات المؤسسات. وتسعى الحكومة الى إصلاح منظومة التعليم والتدريب لتذليل هذا التحدي. كما تخطط الحكومة لزيادة مستويات اندماج قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي من خلال وضع حوافز ضريبية لتشجيع المؤسسات على الانضمام للقطاع الرسمي، والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكتروني، بالإضافة الى الحد من المعاملات نقداً.

المملكة العربية السعودية (33)

نظرة عامة

ساهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر بنحو 21.9 في المائة من إجمالي الناتج المسجل عام 2016 ارتفعت الى 22 في المائة عام 2017، في حين بلغت مساهمته في التوظيف في القطاع الخاص حوالي 64 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هيكل الميزان التجاري بأكثر من 5 في المائة من إجمالي الصادرات الكلية.

تم إنشاء هيئة معنية بالقطاع وهي الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها قامت باعتماد تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما ينص تنظيم الهيئة على أن تعمل على اقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بتنمية ودعم المشروعات، ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها. ومن أدوارها مراجعة الأنظمة والقوانين وتمثيل القطاع لدى كافة الجهات الحكومية.

إن عملية توفير أطر قانونية وتنظيمية ملائمة يمثل أحد أهم المحاور التي يركز عليها نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة سواء كان ذلك من حيث الجهات المنظمة لعمل القطاع أو من حيث القانون الذي يحكم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حالياً يتوفر عدد من الجهات المنظمة لعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

يمثل التمويل الذاتي ورأس المال العامل أهم مصادر التمويل المحلي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التمويل الممنوح من المصارف التجارية، والصناديق الاستثمارية، والصناديق الحكومية، وشركات التمويل. في هذا الإطار، بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 34 مؤسسة منها 13 مؤسسة مصرفية، و21 مؤسسة غير مصرفية. بلغ إجمالي الائتمان الممنوح لشركات القطاع نحو 93 مليار ريال عام 2018 تمثل 5 في المائة من مجمل التسهيلات المصرفية، ويعتبر النفاذ إلى التمويل من أهم مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تستهدف تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتوفر في المملكة مؤسسات وآليات لضمان الائتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل "برنامج كفالة" الذي يقوم بضمان التمويل المصرفي، وتتوفر لديه إمكانية استخدام الأصول المنقولة كضمانات للقروض. كما تتوفر أيضاً خدمات الاستعلام الائتماني التي يتم تقديمها بواسطة جهات متخصصة مثل "شركة سمة" التي تقدم خدمة الاستعلام الائتماني للأفراد والشركات، و"شركة بيان" المتخصصة في خدمات الاستعلام الائتماني للمنشآت.

(33) يعتمد هذا الجزء بالأساس على نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي في شهر سبتمبر 2018 لغرض إعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتم استيفائه من السعودية من قبل مؤسسة النقد العربية السعودي.

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

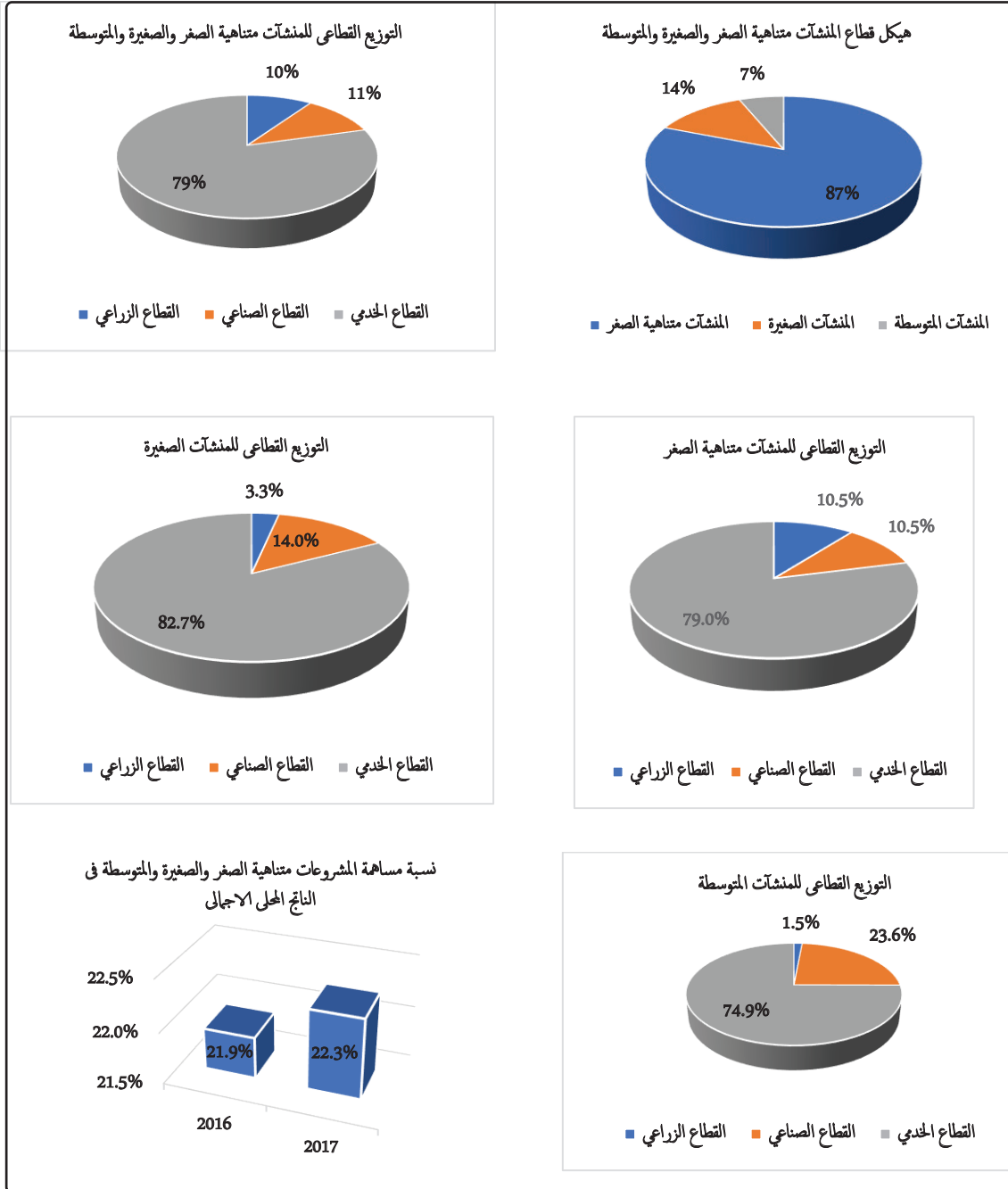
تعتمد الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعريفاً لمشروعات القطاع يستند إلى معيارين أساسيين وهما (حجم العمالة، وقيمة المبيعات السنوية) للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة. تُصنف المشروعات التي توظف أقل من 5 عمال، أو تلك التي تبلغ مبيعاتها أقل من 3 مليون ريال سعودي كمنشآت متناهية الصغر، فيما تصنف المشروعات التي توظف ما بين 6 إلى 49 عاملاً، أو تلك التي تتراوح مبيعاتها السنوية ما بين 3 مليون إلى 40 مليون ريال سعودي على كونها (منشآت صغيرة)، أما المشروعات المتوسطة فهي تلك التي يتراوح حجم العمالة بها بين 50 إلى 249 عاملاً، وتتراوح مبيعاتها السنوية بين 40 مليون وأقل من 200 مليون ريال سعودي. وفقاً للتعريف المعتمد، فإن أكثر من 99 في المائة من المنشآت في المملكة تصنف كمنشآت صغيرة ومتوسطة.

الدور الاقتصادي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

ساهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بجانب مهم من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ إجمالي مساهمته نحو 21.9 في المائة من إجمالي الناتج المسجل عام 2016 ارتفعت إلى 22.3 في المائة عام 2017. في حين بلغت مساهمته في التوظيف في القطاع الخاص حوالي 64 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هيكل الميزان التجاري بأكثر من 5 في المائة من إجمالي الصادرات الكلية.

على المستوى القطاعي استحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والذي بلغ 776.3 ألف منشأة بنسبة 79 في المائة من إجمالي هذه المشروعات، تلاه القطاع الصناعي بعدد 107.3 ألف منشأة ما يعادل 11 في المائة، بينما بلغ عدد المشروعات العاملة في القطاع الزراعي حوالي 93.9 ألف منشأة بنسبة 10 في المائة من إجمالي القطاعات الأخرى.

شكل (35): الهيكل والمساهمة الاقتصادية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الإطار القانوني والتنظيمي

إن عملية توفير أطر قانونية وتنظيمية ملائمة يمثل أحد أهم المحاور التي يركز عليها نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة سواء كان ذلك من حيث الجهات المنظمة لعمل القطاع أو من حيث القانون الذي يحكم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل:

- **وزارة التجارة والاستثمار:** الجهة المعنية بتسجيل المشروعات وترتبط بها الأنظمة واللوائح المتعلقة بالسجل التجاري والشركات والعلامات التجارية وغيره.
- **وزارة العمل والتنمية الاجتماعية:** الجهة المصدرة للتأشيرات اللازمة للعمالة الأجنبية وهي أيضاً الجهة المسؤولة عن فرض ومراقبة نسب التوطين حسب القطاع والحجم.
- **الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:** الجهة المرخصة والمنظمة لحاضنات ومسرعات الأعمال وتقديم برامج دعم تغطي مختلف احتياجات المشروعات ورواد الأعمال بما يشمل الدعم المادي والتدريب والتأهيل وتسهيل الأعمال.
- **صندوق الموارد البشرية:** الجهة الداعمة للتوظيف ولديها برامج لدعم توظيف المواطنين ومن الممكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذا الدعم.
- **وزارة الشؤون البلدية والقروية:** الوزارة المعنية بإصدار تراخيص البلدية المكانية المُمكنة لممارسة الأعمال.

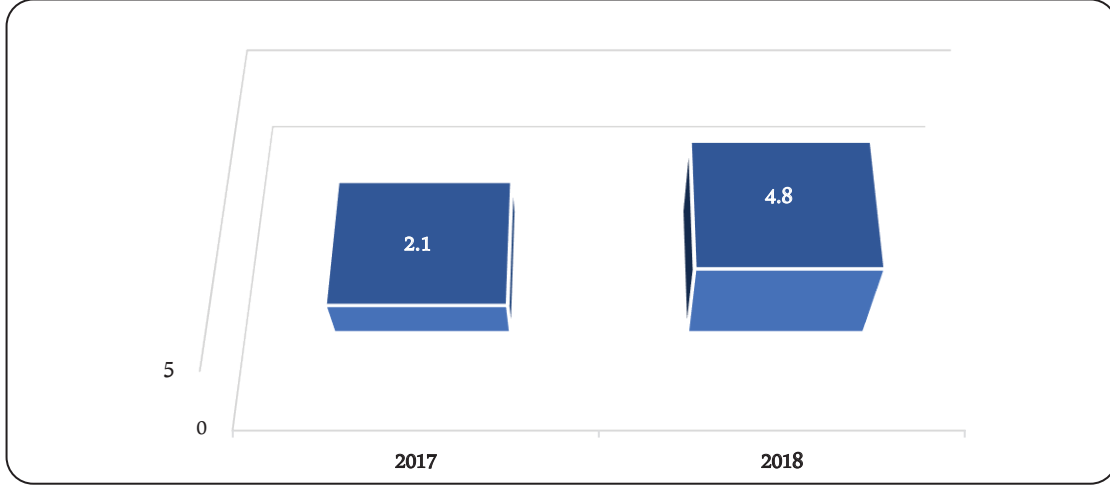
نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يمثل التمويل الذاتي ورأس المال العامل أحد أهم مصادر التمويل الداخلي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التمويل الخارجي المتمثل في المصارف التجارية والصناديق الاستثمارية والصناديق الحكومية وشركات التمويل. بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للمنشأة الصغيرة والمتوسطة حوالي 34 مؤسسة منها 13 مؤسسة مصرفية وعدد 21 مؤسسة غير مصرفية.

في هذا الإطار بلغ إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاع 93,601 مليون ريال سعودي منها حوالي 3,685 مليون ريال موجهة للمنشآت متناهية الصغر و20,821 مليون ريال موجهة للمنشآت الصغيرة بينما وجه نحو 69,095 مليون ريال إلى المشروعات المتوسطة. الجدير بالذكر أن نسبة التمويل المقدم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي بلغت 4.81 في المائة عام 2018. يعتبر تسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل أحد الآليات المتضمنة في "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" للنهوض بالمشروعات العاملة في القطاع، حيث تستهدف الرؤية رفع نسبة الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاع من 5 في المائة للنسبة الحالية إلى حوالي 20 في المائة في عام 2030⁽³⁴⁾.

³⁴ "رؤية المملكة العربية السعودية 2030".

شكل (36): نسبة التمويل المصرفي الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المصرفي (2017-2018) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

يوجد عدد من المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتختلف شروط الاستفادة من التمويل من مؤسسة لأخرى. حيث يشترط بنك التنمية الاجتماعية، وصندوق التنمية الاجتماعية الحصول على سجل تجاري وتصريح من الجهات المعنية مع ضرورة أن يحمل طالب التمويل الجنسية السعودية من أجل الحصول على التمويل. أما صندوق التنمية الزراعية فيشترط استخدام مبلغ التمويل في تنمية القطاع الزراعي. ويعتبر "برنامج الإقراض غير المباشر" أحد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم تمويلاً للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشروط محددة من ضمنها أن تكون المنشأة المتقدمة بطلب التمويل تمارس نشاطها لمدة سنة بحد أدنى مع ضرورة استيفاء كافة المتطلبات والشروط التي تؤهلها للحصول على التمويل. يجب أيضاً على المنشأة طالبة التمويل اجتياز التقييم الائتماني المعمول به لدى شركة التمويل.

لتسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الائتمان، قامت حكومة المملكة بعدد من المبادرات في هذا الجانب على سبيل المثال:

- تطوير وتنفيذ برامج الملكية الخاصة ورأس المال الجريء: تهتم المبادرة بتطوير البرامج والتطبيقات اللازمة لتحفيز رأس المال من خلال صندوق الاستثمار الجريء الحكومي الذي تم تأسيسه للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير الحلول التمويلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعمل المبادرة على إيجاد حلول تمويلية جديدة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الأذرع التمويلية الحكومية والبنوك التجارية والقطاع الخاص، ومن ذلك الإقراض غير المباشر عبر شركات التمويل غير المصرفي، بنك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس منظومة للتمويل البديل والتمويل الجماعي.
- تمويل الشركات الناشئة: مبادرة يتم من خلالها تقديم ضمانات ائتمانية تستفيد منها الشركات الناشئة، وقد تم رصد وتخصيص مبلغ 109 ملايين ريال سعودي لهذه المبادرة من قبل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- **رأس المال العامل:** ضمانات ائتمانية تستفيد منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمويل رأس المال العامل. وقد تم رصد مبلغ 105 ملايين ريال سعودي لهذه المبادرة من قبل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

من جانب آخر يهدف برنامج "كفالة" إلى التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مقومات النجاح ولكنها لا تمتلك الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وذلك من خلال تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة في حالة إخفاق النشاط المكفول عن سداد التمويل أو جزء منه ولتشجيع المصارف والبنوك على تمويل أي نشاط ربحي صغير أو متوسط مؤسس وفقاً للأنظمة السارية بالمملكة ومتوافق مع تعريف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، شريطة أن يكون للمنشأة كيان قانوني، وأن يكون النشاط ذو جدوى اقتصادية ومالية وفنية وإدارية بناءً على وجهة نظر الجهة مقدمة التمويل والبرنامج، وأن يساهم المشروع بشكل إيجابي في دعم الاقتصاد الوطني من حيث توظيف وتدريب المواطنين السعوديين، ويسهم في إنتاج السلع والخدمات المبتكرة وذات الجودة العالية. كذلك يقوم البرنامج بضمان التمويل المصرفي الممنوح لهذه المشاريع وتوفر لديه إمكانية استخدام الأصول المنقولة كضمان للقروض. تم خلال عام 2017 رفع رأس مال برنامج ضمان التمويل "كفالة" إلى 800 مليون ريال كجزء من خطة الحكومة لتحفيز القطاع الخاص.

كما تتوفر أيضاً خدمات الاستعلام الائتماني التي يتم تقديمها بواسطة جهات متخصصة تتبع للقطاع الخاص مثل "شركة سمة" التي تقدم خدمة الاستعلام الائتماني للأفراد والشركات، و"شركة بيان" المتخصصة في خدمات الاستعلام الائتماني للمنشآت. في هذا السياق، صدر نظام المعلومات الائتمانية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/37 في 8 يوليو 2008، ومن ثم أقرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) اللائحة التنفيذية لنظام المعلومات الائتمانية في عام 2011. وتعد (ساما) هي الجهة الإشرافية والرقابية على كافة أعمال سمة. حيث توفر سمة المعلومات الائتمانية بشقيها السلبي والإيجابي لقطاع الأفراد وقطاع الشركات بالكامل.

إطار رقم (1) الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)

تم تأسيس الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) في عام 2002 بملكية 10 مصارف سعودية حينذاك كجهة حاضنة للبيانات والمعلومات الائتمانية من كافة الأطراف ذات العلاقة ليتم تبادلها فيما بينها لتطوير سوق الائتمان وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية الاستراتيجية تحت إشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي (سمة). توفر شركة سمة معلوماتها الائتمانية عن قطاع الأفراد وقطاع الشركات، وتقدم كافة المعلومات الائتمانية السلبية والإيجابية. في 14 أغسطس 2004 تم إرساء سمة تقنياً ونظامياً وتم تحديد كافة العمليات الخاصة بها، وكانت البداية مع المصارف المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية. يناهز عدد أعضاء سمة 319 عضواً حتى نهاية الربع الأول 2019، بما يغطي بالكامل القطاع المصرفي، وقطاع الخدمات (الاتصالات والمياه والغاز)، وقطاع التأمين، والصناديق الحكومية، والجهات الحكومية كوزارة الإسكان، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة العامة للاستثمار، وأرامكو، علاوة على تقديم خدماتها لقطاع التمويل والتأجير، وقطاع السيارات، والقطاع العقاري. وفي 4 مارس 2014، حينما صدر قرار معالي وزير التجارة والصناعة القاضي بالموافقة على الترخيص بتحول الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى (شركة مساهمة مغلقة) برأسمال قدره (50) مليون ريال سعودي مقسم إلى (5) مليون سهم تبلغ القيمة الاسمية للسهم (10) عشرة ريالاً سعودية اكتتب الشركاء في جميع أسهم الشركة.

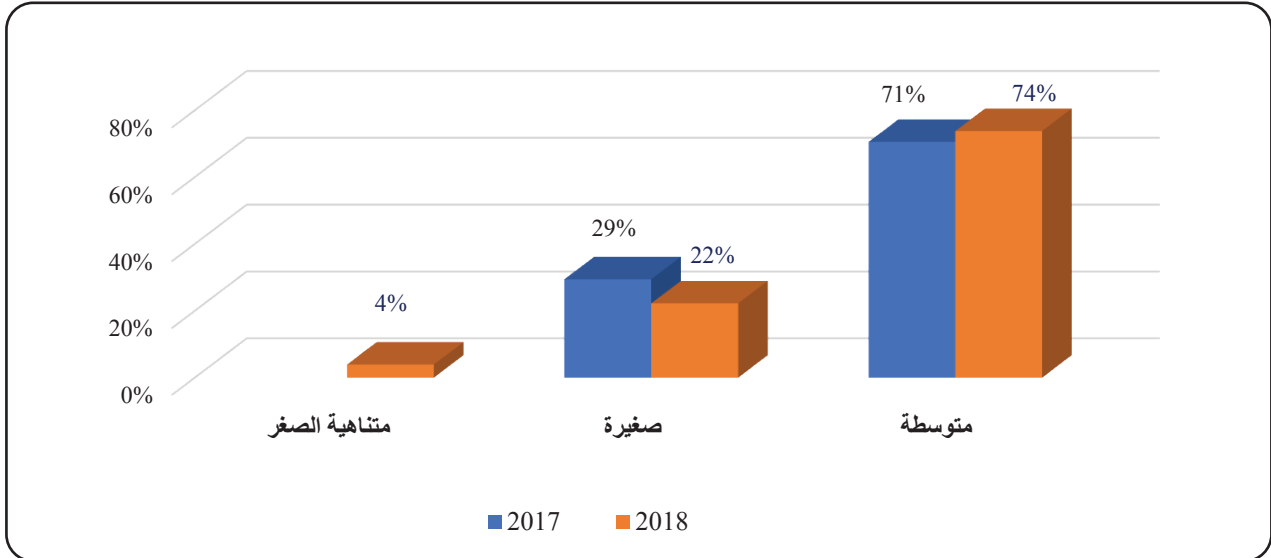
بلغ إجمالي عدد التقارير الائتمانية التي أصدرتها عام (2004 - 2018) 82.5 مليون تقرير ائتماني للسوق السعودية، فيما يبلغ إجمالي عدد التقارير الائتمانية لقطاع الأفراد والشركات في قواعد سمة للبيانات 14.9 مليون تقرير ائتماني. أما إجمالي عدد الحسابات الائتمانية في قواعد بيانات سمة فقد بلغ 47.05 مليون حساب حتى نهاية عام 2018، كما بلغ إجمالي عدد التقييمات الائتمانية في سمة حوالي 8 مليون تقييم ائتماني حتى نهاية عام 2018. تعمل سمة لتوفير بنية أساسية مالية فعالة يمكن الاعتماد عليها لضمان النمو الاقتصادي المستدام، وتدعم البنية الأساسية المالية لضمان نمو ومساهمة القطاع الخاص، وتعمل على زيادة ثقة المقرضين والمستثمرين والحد من حالة عدم التأكد عند تحسن القدرة على تقييم وإدارة المخاطر، علاوة على توفير المعلومات

الائتمانية اللازمة للوصول إلى صورة واضحة للمقترض تساعد عملية اتخاذ القرار لتحسن القدرة على تحليل مخاطر الائتمان وتقييم الملاءة المالية للمقترض بناء على المعلومات الائتمانية.

كما تعمل سمة تحت إشراف ساما على جمع وتحليل المعلومات الديموغرافية، والمتغيرات المالية وغير المالية الأخرى المتوفرة في التقارير الائتمانية لمساعدة مانحي التمويل أو الجهات ذات العلاقة على استقراء سلوكيات المقترضين الائتمانية بالاعتماد على نماذج رياضية معقدة تستخدم متغيرات وبيانات التقرير الائتماني كمدخلات رئيسة لمساعدة قرار الإقراض، والحد من تفاوت المعلومات الائتمانية، وتقليل نسبة القروض المتعثرة وزيادة نسب التحصيل بجانب تسهيل الحصول على التمويل بتكلفة تتضمن تسعير المخاطرة بدقة كبيرة. كما تولي سمة اهتماماً كبيراً بدعم السياسة النقدية وأدواتها، حيث أن قدرة المقرضين على تسعير تكلفة المخاطرة بشكل ديناميكي دقيق ومتفاوت تبعاً لاحتمال تعثر المقترض يسمح لإحدى أهم أدوات السياسة النقدية وهي أسعار الفائدة بأن تؤثر مباشرة في السلوك الاقتصادي كمعدلات الاقتراض والاستثمار والاستهلاك.

رغم عدم توفر سوق أو منصة للأوراق المالية مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه قد تم إنشاء منصة السوق الموازي "نمو" بإمكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة إدراج وتداول أسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

شكل (37): التوزيع النسبي للتمويل المصرفي حسب نوع المنشأة (2017-2018) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

هناك خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار "رؤية المملكة 2030" تُشكل دعماً نوعياً نحو تحقيق هدف تنويع الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وإدارية كبرى. في هذا الإطار تم إنجاز الاستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 2030 التي تهدف إلى النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمه في جميع مناطق المملكة بمختلف الأنشطة ذات القدرة التنافسية. كما تهدف الرؤية إلى رفع نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المائة إلى 35 في المائة بحلول 2030 لتصل مساهمتها إلى 2.2 تريليون ريال من مجمل الناتج المتوقع عام 2030 البالغ 6.3 تريليون دولار.

في الأجل القصير، تهدف الاستراتيجية إلى تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين إمكانية حصولها على التمويل في جميع المراحل وتسهيل ممارسة الأعمال وتبنيها للتقنية والابتكار. وفي الأجل الطويل تعمل الاستراتيجية على بناء منظومة توفر دعم الأعمال، وتعزز روح ومهارات وثقافة ريادة الأعمال.

تطمح رؤية المملكة 2030 والاستراتيجية الوطنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدد من المستهدفات الكمية بحلول عام 2030 مثل:

- 1- رفع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20 في المائة إلى 35 في المائة.
- 2- زيادة حجم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 0.5 تريليون ريال سعودي عام 2017 إلى 2.2 تريليون ريال سعودي عام 2030.
- 3- رفع معدل النمو السنوي المركب لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 4.9 في المائة عام 2017 إلى 11.6 في المائة في عام 2030.
- 4- رفع إجمالي الوظائف التي يوفرها القطاع من 6 مليون وظيفة عام 2017 إلى 9.8 مليون وظيفي في عام 2018.
- 5- زيادة عدد الوظائف التي يوفرها القطاع للمواطنين السعوديين من 1 مليون وظيفة عام 2017 إلى 3.4 مليون وظيفة عام 2030.

تسعى الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى معالجة التحديات الحالية ورسم ملامح طموحة للقطاع بطريقة منهجية للنهوض بالقطاع بالتعاون مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. بناءً على ما سبق تم التوصل إلى إطار عمل محدد يحكم عمل الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشروعات. يتكون إطار عمل الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشروعات من سبعة ركائز تتمثل في تعزيز الطلب، وسهولة ممارسة الأعمال، والوصول إلى التمويل، والابتكار، وتبني التقنية، والتعليم وتطوير المهارات، والثقافة المجتمعية ذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بتحفيز الطلب على الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي والدولي، تم التركيز على عدد من المؤشرات يمكن استخدامها لمراقبة أداء قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل المشتريات الحكومية، ومشتريات القطاع الخاص من الشركات الصغيرة والمتوسطة،

وتكلفة التصدير، ونسبة صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات، إضافة إلى عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثاً في القطاعات ذات الأولوية.

تعد ركيزة تعزيز الطلب أحد أهم عناصر تطوير منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن تشهد السعودية نمواً كبيراً في فرص الطلب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب العوامل التي أثمرت عنها "رؤية المملكة 2030" للدفع بذلك بشكل أساسي، من بينها الخصخصة، التوجه نحو زيادة المحتوى المحلي، تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لمشروعات القطاع، اندماج المملكة في سلاسل الإمداد، والرقمنة وغيرها من محفزات الطلب الكلي. من المتوقع أن تتركز غالبية فرص الطلب هذه في عشر قطاعات ذات أولوية.

في جانب سهولة الأعمال، تم التركيز على إزالة العقبات المتعلقة بالأنظمة وتحسين اللوائح الحكومية اللازمة بهدف تسهيل قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأعمالها. يتم قياس التقدم فيما يتعلق بهذه الركيزة من خلال تتبع ترتيب المملكة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال. أما مؤشر سهولة النفوذ للتمويل، فيركز على إنشاء نظام شامل يُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل في جميع مراحل العمل

عبر مجموعة من الأدوات المالية. ويمكن قياسها من خلال عدد من المؤشرات من بينها نسبة وقيمة الإقراض الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقيمة التكوين الرأسمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى سهولة الحصول على التمويل.

مبادرات حكومية لتوفير بيئة قانونية ملائمة:

- مبادرة حصر الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالقطاع والتوصية بتعديلها.
- مبادرة الترخيص للحاضنات والمسرعات وأماكن العمل المشتركة.
- مبادرة تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- مراجعة الأنظمة المتعلقة بالمشروعات وتطويرها.
- مركز الخدمة الشاملة.
- التحكيم والتسوية القضائية.
- حوافز تنظيمية لتشجيع الشركات الناشئة.
- معالجة التستر التجاري.
- التوعية بالتغييرات التنظيمية ونشرها.
- دعم الجهات الممكنة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بركيزة دعم الأعمال، فتشمل مبادرات الحكومة والقطاع الخاص لتوفير الدعم اللازم للبنية التحتية والخدمات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. يتم قياس هذه الركيزة عن طريق عدد الشركات المتخرجة من حاضنات ومسرعات الأعمال، إضافة إلى المرصد العالمي لريادة الأعمال الذي يقيس جودة البنية التحتية في المملكة بالمقارنة مع 65 دولة أخرى. فيما تهتم ركيزة التعليم وتطوير المهارات بتطوير التعليم ومهارات القوى العاملة الحالية والمستقبلية من خلال تضمين مواد ريادة الأعمال في التعليم العالي. يمكن قياس مدى تقدم هذه الركيزة من خلال قياس عدد الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرامج التدريبية كل عام المخصصة لذلك، كما يتم أيضاً

استخدام مؤشر رأس المال البشري. من جانب آخر، تهدف ركيزة الثقافة المجتمعية إلى بناء الثقافة المجتمعية التي تحفز ريادة الأعمال والابتكار والعمل على تشجيعها، يمكن قياسها بنسبة الأشخاص الذين يمتنعون عن البدء في العمل التجاري بسبب هاجس الفشل الذي يلزمهم. إضافة إلى مؤشر الرغبة في بدء الأعمال وهو النسبة المئوية للأشخاص الذين يرغبون ببدء عمل تجاري في السنوات الثلاث القادمة، إضافة إلى مدى تشجيع المعايير الثقافية والاجتماعية لريادة الأعمال.

أما ركيزة الابتكار، فتهدف إلى تبني التقنية وتعزيز الابتكار بين رواد الأعمال والمشروعات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تشجيع الاعتماد على التقنية لتعزيز الإنتاجية من خلال الأبحاث التطبيقية.

بجانب المبادرات سابقة الذكر، تتبنى الحكومة عدد من المبادرات الأخرى لدعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على عدد من المسارات كالتالي:

أولاً: مسار استرداد الرسوم الحكومية

حيث تم إطلاق مبادرة في بداية عام 2018 دعماً للمنشآت الجديدة والناشئة وتمكيناً لها وتخفيفاً للأعباء والالتزامات المترتبة عليها، حيث يتم من خلالها استرداد مبالغ الرسوم الحكومية للشركات الجديدة والناشئة المستحقة بما يشمل رسوم العمالة الوافدة، السجلات التجارية، اشتراكات الغرف التجارية، رخص البلدية، اشتراكات البريد السعودي، وغيرها من الرسوم الحكومية الأخرى.

ثانياً: مسار المشتريات الحكومية

تعمل مؤسسة "منشآت" مع وزارة المالية على مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد الذي سيدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم حالياً "منشآت" بالمشاركة في إعداد اللائحة الخاص بهذا النظام بالتعاون مع وزارة المالية والجهات ذات العلاقة وبحيث يتم من خلال هذه المسار تفضيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية في الأعمال والمشتريات الحكومية بما في ذلك نسبة أفضلية في تقديم العروض أو نطاق سعر محدد أو نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للعقد، بما يحقق تنمية أعمالها، والوصول للاستقرار والنمو وفتح أسواق جديدة.

ثالثاً: مسار تعزيز القدرات الفنية

لتعزيز القدرات الفنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة قامت المملكة بإنشاء عدد من المراكز والخدمات مثل:

● فنار للإرشاد:

هو منصة اجتماعية لرواد الأعمال تلعب دوراً مهماً في دعم وتمكين رواد الأعمال وذلك عن طريق توفير بيئة للتواصل السهل والسريع، من خلال استهداف رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم خدمات التواصل مع المرشدين من ذوي الخبرات الذين يقدمون المشورة، كما يقوم بربط رواد الأعمال مع بعضهم البعض للنقاش في مختلف المواضيع التي تخص مشاريعهم ومنشآتهم والأمور المستحدثة في المجالات المختلفة.

● **مركز دعم المشروعات:** مركز موحد يقدم حزمة من البرامج بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير قدرات رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف بناء منظومة اقتصادية تنافسية تضمن الاستدامة والازدهار لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. يقدم المركز عدد من الخدمات تتعلق بدعم الأعمال والتدريب والاستشارات والإرشاد.

● **خدمة دعم الأعمال:** يقوم من خلالها فريق مختص بتحديد احتياج المشروعات ورواد الأعمال، وتوجيههم للبرامج المناسبة، وتوثيق التحديات والمخاطر التي تمر بها المشروعات أو القطاعات وتحويلها للجهات ذات الاختصاص في "منشآت"، إضافة للوصول إلى خدمات تسجيل الشركات، وبرامج التمويل، وبرامج الحاضنات، ومعلومات السوق.

● **التدريب:** يقدم مركز دعم المشروعات برامج تدريبية مختلفة تهدف للتأهيل الشامل لبناء قدرات رواد الأعمال الطموحين والملاك والتنفيذيين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تطوير البرامج التدريبية بما يتماشى مع كل مراحل رواد الأعمال، وبحيث تبدأ من بلورة الفكرة وتحويلها إلى واقع على الأرض وصولاً إلى تطوير المنشأة والوصول إلى أسواق جديدة.

● **الاستشارات:** يقدم البرنامج خدمة استشارات مجانية مع نخبة من المستشارين أصحاب التخصص في المجالات المتنوعة بما يساعد المشروعات في حل بعض التعثرات أو تطوير الأعمال والنمو والاستدامة والشراقات.

- **الإرشاد:** يهدف البرنامج لتقديم التجارب العملية ونقل الخبرة بين أصحاب المشروعات الذي بدوره يرفع من نسب نجاح المشاريع وابتكار مشاريع جديدة ذات ميزة تنافسية، من خلال جلسات فردية، نقاشات جماعية، فعاليات قصص النجاح والإصرار.

رابعاً: مسار تعزيز نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المحلية

بهدف تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى الأسواق المحلية تم إنشاء مؤسسة "منشآت" وهي مؤسسة حكومية تعمل على دعم وتنمية ورعاية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية عن طريق تنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتتويع مصادر الدعم المالي للمنشآت. تحرص منشآت على إيجاد فرص عديدة عن طريق بناء الخطط القطاعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم المشروعات في سلاسل الإمداد، كذلك زيادة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحتوى المحلي، وتفعيل الامتياز التجاري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ جاءت الإنجازات على النحو التالي:

- **تدشين منصة الامتياز التجاري:** منصة إلكترونية تم إطلاقها لرواد الأعمال وأصحاب العلامات التجارية، تحوي مواداً توعوية ونماذج عقود امتياز تجاري وفرص استثمارية للامتياز التجاري، بغرض تسهيل وصول رواد الأعمال إلى الفرص المتاحة ومساعدة أصحاب العلامات على عرض علاماتهم للمستثمر.
- **تدشين منصة الفرص الاستثمارية:** تُعد منصة الفرص الاستثمارية أحد مبادرات "منشآت" لحصر الفرص الاستثمارية في القطاع الحكومي والخاص، وترويجها في منصة إلكترونية متاحة للمهتمين بالاستثمار في هذه الفرص. تستهدف المنصة تسهيل وصول رواد الأعمال إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في مناطق المملكة، وزيادة كفاءة التواصل بين مجتمع ريادة الأعمال والقطاعين الحكومي والخاص للاستفادة من الفرص المتاحة، كذلك تحفيز وتسريع التنمية الاقتصادية في مناطق المملكة، وتشجيع الاستثمار في المحتوى وتوطين الصناعات، إلى جانب تعزيز الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية التي نركز عليها استراتيجية "منشآت".
- **إصدار الدليل الإلكتروني للجهات الداعمة للمنشآت:** يتضمن الدليل قاعدة بيانات تشتمل على 302 جهة حكومية وخاصة وغير ربحية بهدف تسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال لمقدمي الخدمات وتطوير ورفع كفاءة المشروعات، كما تم تصنيف الجهات حسب مجالها كالتمويل والإرشاد وغيرها.
- **دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مشتريات القطاع الخاص:** تماشياً مع مهام "منشآت" وتنفيذاً لمستهدفات استراتيجيتها، تأتي مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مشتريات القطاع الخاص بهدف تمكينها من الوصول إلى مشتريات الشركات الكبرى كأحد البرامج الداعمة للمنشآت، والعمل على زيادة فرص النمو والتوسع في كافة القطاعات بالتعاون مع الشركات الرائدة الكبرى بغرض زيادة مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي، ويستهدف البرنامج تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على نسبة من مشتريات الشركات الكبرى لجميع في كافة القطاعات.

التوجه نحو الابتكار واقتصاد المعرفة

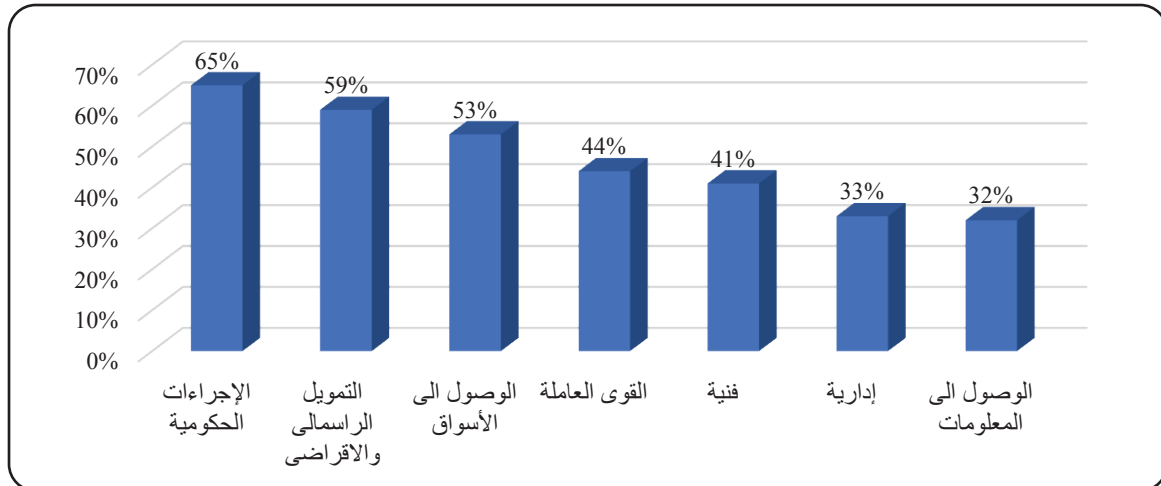
تسعى المملكة إلى دعم توجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الابتكار حيث تعمل "منشآت" على تمكين وتحفيز وتفعيل المنظومة الابتكارية بما يخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة ورواد ويفعل دورها من خلال مساعدتها في مواكبة وتطبيق مفهوم الابتكار في منشآتها ودعم تبنيها للابتكار لدعم نموها وتطورها من خلال مراكز ابتكار داعمة وتفعيل مشاركة وتطبيق الأفكار بشكل جماعي وواقعي مما يحفز إطلاق الأفكار الجديدة والتطويرية للقطاعات المختلفة وتطبيقها عملياً.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

تشير تقارير الغرف التجارية في المملكة إلى أن الحاجة إلى تبسيط الإجراءات الحكومية واستقرار الأطر القانونية والتنظيمية يعد من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة يليها صعوبات النفاذ إلى التمويل، ثم التحديات المرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق وذلك إضافة إلى ضعف الوعي القانوني والإداري لدى هذه المشروعات مما يصعب عليها سرعة التأقلم للمتغيرات، وجود منافسة كبيرة من اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي لهذه المشروعات وذلك لغياب قانون أو نظام يحكم مثل هذه الممارسات.

شكل (38)

التحديات التي تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السعودية



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

من أجل مواجهة هذه التحديات والنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء هيئة معنية بالقطاع وهي "الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" والتي قامت بدورها باعتماد تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما ينص تنظيم الهيئة على أن تعمل على اقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بتنمية ودعم المشروعات، ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها. ومن أدوارها كذلك مراجعة الأنظمة والقوانين وتمثيل القطاع لدى كافة الجهات الحكومية.

تم تحديد عدد من البرامج التنفيذية التي سوف تعمل عليها الهيئة مستقبلاً تحت كل ركيزة من أبرزها برنامج دعم التصدير، ومراكز الخدمة الشاملة، وبرامج تطوير البيئة التنظيمية، وبرامج التمويل الاقراضي والرأسمالي، وسياسات حماية الملكية الفكرية، مجمعات وحاضنات ومسرعات الاعمال. سيتم تنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع مختلف الجهات في القطاع الحكومي والخاص والغير ربحي .

جمهورية السودان (35)

نظرة عامة

يمثل قطاع المشروعات متناهية الصغر أهمية كبيرة للاقتصاد السوداني حيث بلغ إجمالي عددها 22,460 منشأة، بما يمثل نحو 93.1 في المائة من إجمالي عدد المشروعات بالدولة البالغ عددها 24,114، وفقاً لأحدث تقديرات المسح الإحصائي الصناعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء.

على الرغم من عدم وجود قانون مستقل ينظم عمل هذه المشروعات، إلا أن هناك مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم عمل القطاع وتختلف باختلاف النشاط الذي يتم مزاويلته. كما أن هناك "لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2011" التي أصدرها بنك السودان المركزي التي تهتم بوضع ضوابط تمويلية محددة لمؤسسات التمويل الأصغر.

تعتمد المشروعات متناهية الصغر في السودان على مجموعة من مصادر التمويل، فيما يعتبر التمويل المحلي (الموارد الذاتية والائتمان الممنوح من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية ووزارة المالية)، أهم هذه المصادر، كما أن هناك عدد من المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع مثل مؤسسات التمويل الأصغر، التي تربط ما بين منح التمويل لهذه المشروعات، وأهداف الدولة الرامية إلى زيادة الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك يستفيد القطاع من فرص التمويل الخارجي (عبر الموارد المالية المقدمة من قبل المانحين من المنظمات الإقليمية والدولية).

ارتفع عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للقطاع من 35 مؤسسة عام 2010 إلى 37 مؤسسة عام 2018، كما زاد عدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع بشكل ملموس ليصل إلى 43 مؤسسة عام 2018 مقارنة بعدد 12 مؤسسة عام 2010. بلغ إجمالي التمويل المصرفي الممنوح لقطاع التمويل الأصغر حوالي 6.5 مليار جنيه في 2018، ما يعادل 5 في المائة من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح.

بههدف تشجيع القطاع المصرفي على منح المزيد من الائتمان لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عمل البنك المركزي على موائمة الإجراءات الخاصة بتيسير اجراءات منح التمويل للعملاء وذلك بإصدار تعميم يسمح للبنوك بقبول الضمانات غير التقليدية. كما تم تأسيس وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" عام 2016 بمساهمة من البنك المركزي ووزارة المالية لضمان مؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها من قبل البنك المركزي. من جانب آخر، تم تأسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني وفقاً لقانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لعام 2011 لتوفير خدمات الاستعلام عن العملاء لمعرفة وضعهم الائتماني في أي وقت من خلال نظام إلكتروني متوفر من خلال شبكة الانترنت والشبكة المصرفية.

بلغ إجمالي عدد السجلات الائتمانية لدى شركات الاستعلام الائتماني حوالي 39,935 سجل ائتماني في عام 2010 ارتفع إلى 177,028 سجل ائتماني عام 2017، فيما لا يزال عدد السجلات الائتمانية الخاصة بقطاع التمويل الأصغر محدوداً مقارنة بإجمالي السجلات فقد وصل إلى 36 سجل ائتماني للمنشآت متناهية الصغر،

(35) يعتمد هذا الجزء بالأساس على نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي في شهر سبتمبر (2018) لغرض إعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتم استيفائه من السودان من قبل بنك السودان المركزي.

و1,019 سجل ائتماني بالنسبة للمنشآت الصغيرة، و723 سجل ائتماني بالنسبة للمنشآت المتوسطة في عام 2018 وذلك وفقاً لمبلغ التمويل.

في مجال تعزيز القدرات الفنية، تم إنشاء سبعة مراكز للتدريب المهني والفني، كما تم وقف استيراد بعض السلع بهدف تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج هذه السلع وزيادة فرص العمل التي توفرها. أما في مجال النفاذ للأسواق المحلية والخارجية، فقد أقامت الحكومة عدداً من المعارض الداخلية والخارجية لتشجيع المنتجات الخاصة بالقطاع.

هناك بعض الجهود المبذولة لزيادة مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي والتشغيل، وكذلك المساهمة في تحقيق هدف الشمول المالي. في هذا الصدد، استمر بنك السودان المركزي في تطبيق سياسته الرامية للوصول بنسبة التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي إلى 12 في المائة من إجمالي المحفظة التمويلية لكل مصرف وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها⁽³⁶⁾، كما تم في هذا الصدد رفع سقف التمويل الأصغر من 50 ألف جنيه إلى 100 ألف جنيه.

تعتبر الخطة الاستراتيجية لقطاع الصناعات الصغيرة من المبادرات التي تقوم بها الحكومة السودانية في سبيل تطوير أداء المشروعات متناهية الصغر ومن أبرز ملامحها إنها بنيت على أساس مشاركة أصحاب المنفعة والفاعلين الأساسيين في القطاع. على صعيد البيئة القانونية والتنظيمية لقطاع المشروعات متناهية الصغر، فرغم عدم وجود قانون مستقل ينظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك مجموعة من القوانين والتشريعات تخدم نفس الأغراض من بينها قانون الشركات وقانون الاستثمار. كما يمثل الإطار التنظيمي للقطاع في مجموعة من الجهات الحكومية المعنية من أهمها بنك السودان المركزي، ووزارة المالية، ووزارة الصناعة.

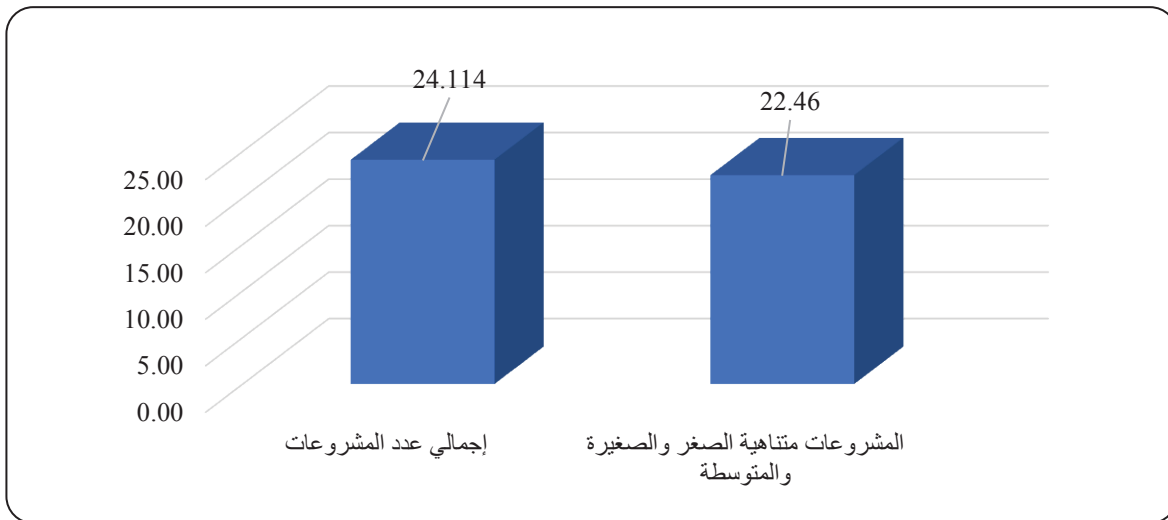
لتذليل التحديات التي تواجه القطاع، تسعى الحكومة مستقبلاً إلى إطلاق استراتيجية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع كل الشركاء من بين أهدافها تيسير نفاذ القطاع إلى التمويل إضافة إلى المزيد من الاهتمام بحفز التمويل الأصغر في السودان حيث تم إنشاء مجلس تنسيق التمويل الأصغر الذي يضم وحدة التمويل الأصغر، والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر، ووكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" كجهة تنسيقية وإشرافية. كما تم تحديث وإجازة الضوابط التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر لعام 2017 التي تضمنت السماح للشركات الخاصة بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر وفقاً لضوابط محددة. إضافة إلى ما سبق، جاري ربط مؤسسات التمويل الأصغر بنظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني حيث بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تم ربطها بالنظام 18 مؤسسة بما سوف يساعد على زيادة مستويات شمولية بيانات الاستعلام والتصنيف للمشروعات العاملة في القطاع ويشجع على منح التمويل لهذه المشروعات.

(36) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، (2017).

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تعكف الدولة على وضع تعريف شامل ووثيق للقطاع يُمكن الباحثين والمهتمين من إبراز الصفات النوعية والكمية لهذه المشروعات والتفريق بينها، لكن مبدئياً يتم الاعتماد على المعايير التي حددتها منظمة الاونكتاد المتمثلة في معياري عدد العمال، ورأس المال المستثمر. يجري حالياً العمل على إعداد قانون لإنشاء هيئة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبحيث سيناط بهذه الهيئة مهمة تبني تعريف موحد لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة بما يساعد على التوجيه الأمثل لتدخلات السياسات والحوافز الداعمة. بلغ إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 22.46 ألف منشأة، بما يمثل نحو 93.1 في المائة من إجمالي عدد المشروعات بالدولة البالغ 24.11 ألف منشأة، وفقاً للمسح الإحصائي الصناعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء. حالياً ينصب تركيز السياسات الحكومية على توفير الدعم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل الأصغر متمثلاً في التمويل الذي تتخفف قيمته عن مائة ألف جنيه سوداني لكل عميل.

شكل (39)
إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (ألف منشأة)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.

الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

رغم عدم وجود قانون مستقل ينظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك مجموعة من القوانين والتشريعات تخدم نفس الأغراض، وتختلف باختلاف النشاط الذي يتم مزاولته. في هذا الإطار، يتضمن قانون الاستثمار حوافز لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إضافة لذلك ينظم كل من قانون الشركات وقانون الهيئات الخاصة والعامة والعمالة الأمور المرتبطة بتسجيل الشركات، والهيئات الخاصة والعامة على حد سواء دون تحديد لرأس مالها. إضافة لذلك، تم تخصيص فصل كامل للصناعات الصغيرة ضمن قانون تنظيم الصناعة بولاية الخرطوم.

على صعيد الإطار التنظيمي، هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تتمثل في:

- **بنك السودان المركزي:** يقوم بإعداد الموجهات والسياسات التمويلية الملائمة ووضع الأطر الرقابية والضوابط التنظيمية للمؤسسات الممولة للقطاع. في هذا الصدد، أصدر بنك السودان المركزي مؤخراً "لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر".
- **وزارة الصناعة:** تقوم بالمشاركة في إعداد المسوحات والإحصاءات اللازمة لتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالقطاع.
- **وزارة المالية:** توفر الدعم اللازم، ويختص تقنين التشريعات الخاصة بالرسوم والضرائب.
- **وزارة التجارة:** المشاركة في إعداد المسوحات والإحصاءات اللازمة لتحديث قاعدة البيانات، ووضع السياسات الخاصة بالحماية وتحفيز صادرات وواردات القطاع.
- **وزارة العدل:** توفير البيئة القانونية والتشريعات الملائمة للقطاع.

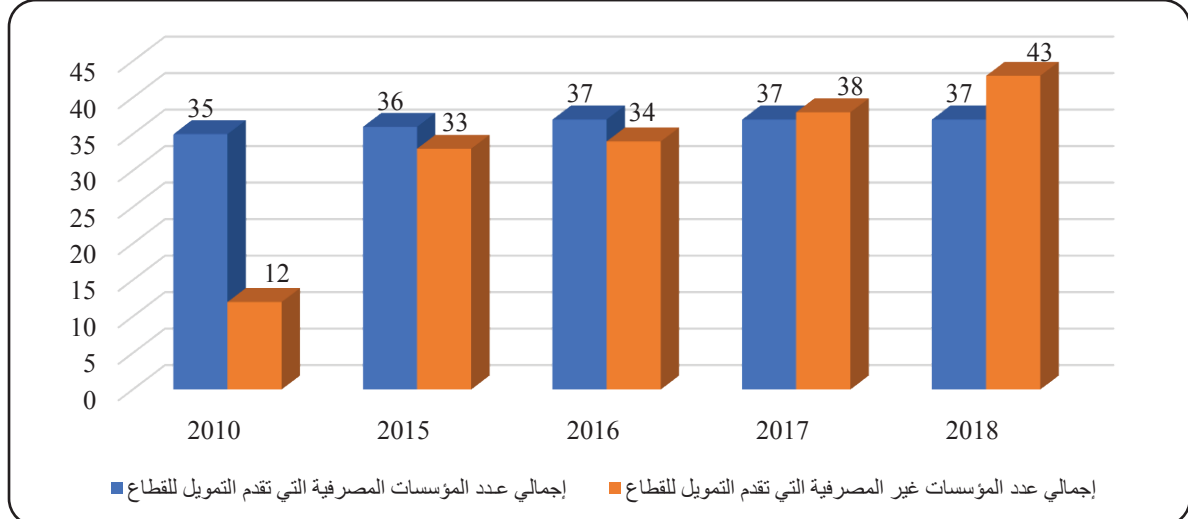
هذا ويُشار إلى أنه جاري العمل على إعداد قانون لإنشاء هيئة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك بعد القيام بدراسة تجارب عدد من الدول في هذا المجال ومن بينها التجربة المصرية، ومن ثم سوف يحدد القانون مهام الهيئة والأطر التنظيمية لها وتحديد مختلف التدخلات الداعمة للقطاع على عدد من المستويات.

سوف ينادى بهيئة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً للقانون الجاري العمل عليه تبني تعريفاً موحداً لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يساعد على توجيه الأمل لتدخلات السياسات والحوافز الداعمة. من جانب آخر، تم إعداد مسودة قرار لتعديل قرار مجلس الوزراء الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للتمويل الأصغر ليشمل كذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم رفعه إلى السيد محافظ بنك السودان المركزي مقرر المجلس الأعلى لإقراره.

نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

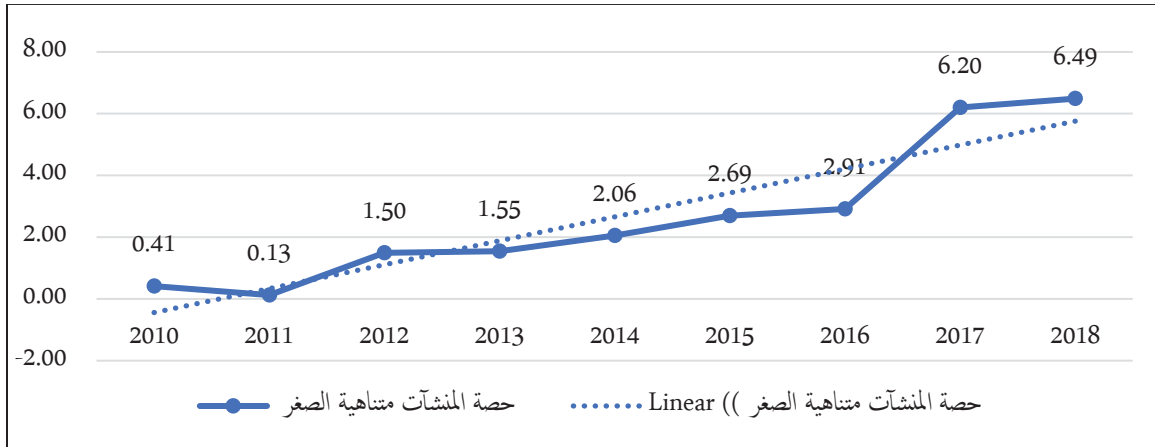
يعتبر التمويل المحلي (الموارد الذاتية، والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ووزارة المالية)، أبرز مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من جانب آخر يستفيد القطاع من التمويل الخارجي (موارد المانحين من المنظمات الإقليمية والدولية). تطور عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للقطاع من 35 مؤسسة عام 2010 إلى 37 مؤسسة عام 2018. أما إجمالي عدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع فقد بلغ حوالي 43 مؤسسة عام 2018 مقارنة بعدد 12 مؤسسة عام 2010. ارتفعت نسبة التمويل المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي من 2 في المائة عام 2010 إلى 6 في المائة عام 2017 ثم تراجعت إلى 5 في المائة عام 2018. من جانب آخر، هناك عدد من المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع التمويل الأصغر مثل مؤسسات التمويل الأصغر، التي تمنح التمويل بشرط استخدامه لأغراض الشمول المالي، الإطار (2).

شكل (40): إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تقدم تمويلاً للمشروعات متناهية الصغر (مؤسسة) (2010-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شكل (41): حصة المشروعات متناهية الصغر من التمويل المصرفي (2010-2018)
(مليار جنيه سوداني)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

تبنّت الحكومة السودانية عدد من الممارسات على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال البنك المركزي الذي تبنى عدد من المبادرات لحفز التمويل الأصغر من خلال:

- رفع سقف التمويل الأصغر من 50 ألف جنيه إلى 100 ألف جنيه.
- تيسير إجراءات منح التمويل الأصغر وذلك بإصدار تعميم يسمح للبنوك بقبول الضمانات غير التقليدية.
- منح البنوك التي تتوسع في توجيه التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوافز في شكل خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق على هذه البنوك بما يتراوح بين 2-5 في المائة نقطة مئوية.

- توفير تمويل بصيغة المضاربة المقيدة لمؤسسات التمويل الأصغر وعددها 44 مؤسسة سواءً من خلال التمويل المباشر المُقدم من البنك المركزي أو من خلال الشراكات مع بعض المؤسسات مثل البنك الإسلامي للتنمية، حيث بلغ التمويل المُقدم لهذه المؤسسات 568 مليون جنيه كما في سبتمبر 2018.
- مواصلة الجهود لتيسير توفير التمويل لشباب الخريجين من خلال "محفظة تمويل شباب الخريجين" التي يساهم البنك المركزي في رأس مالها بمبلغ 36 مليون جنيه لاستقطاب موارد المصارف والجهات الأخرى لتمويل مشروعات شباب الخريجين لتحفيز الشباب على ريادة الأعمال مع إعطاء الأولوية للإناث وأصحاب المهن الزراعية والحيوانية والحرفية.
- توفير الإطار الرقابي والتنظيم الملائم لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال وضع الضوابط المنظمة لهذا النوع من التمويل وقيام البنك المركزي بالمراجعة الدورية للإطار بما يضمن مواكبته للمستجدات في هذا الإطار وفاعليته في دعم وحفز التمويل الأصغر.

بالنسبة إلى مدى توفر مؤسسات أو آليات لضمان الائتمان الممنوح للقطاع، تم تأسيس وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" في عام 2016، بمساهمة من البنك المركزي، ووزارة المالية لضمان مؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها من قبل البنك المركزي للحصول على تمويل بالجملة من المصارف وهي بدورها تقوم بتمويل المستفيدين بالقطاع من خلال تغطية 75 في المائة من وثيقة التأمين، الإطار رقم (3). اتجهت وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة "تيسير" إلى تشكيل لجنة فنية قانونية لإعداد مرنّيات مقترحة بهدف تعديل قانون الوكالة ليشمل ضمانات التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمت الموافقة عليها بنهاية عام 2018.

كذلك تقوم وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني وفقاً لقانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لعام 2011 بتوفير خدمات الاستعلام عن العملاء لمعرفة وضعهم الائتماني في أي وقت من خلال نظام إلكتروني متوفر في شبكة الانترنت والشبكة المصرفية. بلغ إجمالي عدد السجلات الائتمانية لدى شركات الاستعلام الائتماني حوالي 39,935 سجل ائتماني في عام 2010 ارتفع إلى 177,028 سجل ائتماني عام 2017.

بالنسبة لعدد السجلات الائتمانية لقطاع التمويل الأصغر فلا تزال محدودة، فقد وصل إلى 36 سجل ائتماني للمنشآت متناهية الصغر و1,019 سجل ائتماني بالنسبة للمنشآت الصغيرة، و723 سجل ائتماني بالنسبة للمنشآت المتوسطة في عام 2018 وذلك وفقاً لمبلغ التمويل.

رغم إدخال مؤسسات التمويل الأصغر بواقع (44 شركة) في منظومة الاستعلام والتصنيف الائتماني، إلا أن انخفاض مستويات تغطية عملاء التمويل الأصغر في سجلات المعلومات الائتمانية يعد أحد أهم التحديات التي تواجه المصارف على صعيد منح الائتمان لعملاء التمويل الأصغر. يعزى انخفاض مستويات تغطية المعلومات الائتمانية لهذه النوعية من المشروعات إلى عدم وجود ما يلزم مؤسسات التمويل الأصغر بتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بعملاء التمويل الأصغر إلى شركة المعلومات الائتمانية. بناء عليه، جاري التنسيق بين شركة الاستعلام الائتماني وبنك السودان المركزي لإصدار التعاميم التي تكفل استخدام النظام بالشكل الأمثل لا سيما فيما يتعلق بالزام مؤسسات التمويل الأصغر بتوفير بيانات خاصة بعملائها ومد وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني بها بما يساعد على دعم التمويل الموجه لهذا القطاع.

لا يوجد سوق للأوراق المالية مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولكن سبق أن تم إعداد دراسة لإنشاء بورصة خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه قد تم إرجاء النظر فيها إلى حين قيام سلطة أسواق المال. تم مؤخراً مخاطبة سوق الخرطوم للأوراق المالية لدراسة تطوير منصات متخصصة لإدراج وتداول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتم تشكيل لجنة لمراجعة القانون.

الإطار رقم (2): السودان: بنك الأسرة

النشأة: يعتبر بنك الأسرة في السودان هو البنك الوحيد الذي يتخصص كلياً في التمويل الأصغر. تأسس البنك برأس مال يعادل 35 مليون دولار أمريكي في عام 2008 كمبادرة نسائية من جمعية سيدات الأعمال السودانيات. يساهم في رأس مال البنك عدد من المؤسسات الحكومية مثل بنك السودان المركزي، وزارة المالية، صندوق التأمين الاجتماعي، صندوق المعاشات، ديوان الزكاة، سيدات الأعمال السودانيات، اتحاد المرأة السودانية واتحاد أصحاب العمل. يلعب البنك دوراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي والشمول المالي حيث توسّع في جميع أنحاء السودان بعدد 42 فرعاً و9 نوافذ ويخطط خلال عام 2019 للتوسع مجدداً بعدد 6 أفرع و65 نافذة، بالتركيز على المحليات الأكثر فقراً وذلك من أجل تسهيل وصول المستفيدين إلى التمويل الأصغر للمساهمة في تخفيف الفقر وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف: يستند الهدف الرئيس للبنك بدرجة أساسية على محاربة وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الدخل وتوفير فرص العمل للشباب والنساء بتقديم التمويل الأصغر، حيث يقدم البنك خدمات مالية وغير مالية لكافة أفراد الأسرة بالتركيز على المرأة والشباب. كما يقدم خدمات مالية تهدف الى توفير مشروعات أو أنشطة اقتصادية تساهم في زيادة مستوى الدخل ومن ثم رفع المستوي الاجتماعي للأسرة، حيث يتم اختيار الشريحة المستهدفة بناءً على أساس اجتماعي اقتصادي في تحقيق اهدافها بأقل تكلفة. بجانب ذلك، يقوم البنك بتقديم الخدمات المالية والتمويل للفقراء النشطين اقتصادياً والخريجين وصغار المنتجين والمزارعين بالإضافة الى منح التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر. كما يهدف بنك الأسرة ايضاً الى جذب الموارد المحلية والأجنبية وإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة بالإضافة الى مساهمته في تدفق الموارد من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي.

القطاعات التي يمولها البنك: تشمل القطاعات التي يمولها البنك القطاعات ذات الأولوية وتشمل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إضافة إلى القطاع الحرفي، والصناعي، والمهني، وأنشطة الخريجين والأسر المنتجة. نجح البنك في تمويل مشاريع البعد الاجتماعي التي تشمل تمويل إدخال خدمات الكهرباء، شبكات المياه للقرى وتمويل تكاليف التعليم لكل المراحل الدراسية. كما يمول البنك قطاعات النقل والتجارة المحلية والقطاع العقاري وقطاع الخدمات. بلغ إجمالي عدد المستفيدين حتى نهاية عام 2018 نحو 327.4 ألف مستفيد، في حين بلغ إجمالي التمويل 2.4 مليار جنيه سوداني.

شركاء البنك: قام بنك الأسرة بعقد شراكات ناجحة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، والمركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار في البحرين، نتج عن الشراكة إنشاء مركز وطني لريادة الأعمال ببنك الأسرة لتقديم خدمات غير مالية للمبتدئين ورواد الأعمال وصغار المنتجين وقطاعات الشباب والنساء.

أهم عوامل النجاح: تشمل قيادات البنك خبرات مصرفية مقتنعة ومهمومة بأهمية دور البنوك في التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر لجميع شرائح المجتمع وخاصة النساء والشباب. وقد تم منذ تأسيس البنك تخصيص نسبة 50 في المائة من أعضاء مجلس الإدارة للإناث، وتخصيص منصبين من المناصب الثلاث لأعضاء الإدارة التنفيذية للإناث. لا ينظر البنك إلى الربحية فقط بل إلى الأثر الاجتماعي (تحسين مستوى المعيشة وتحسين الدخل والتعليم والصحة وخلق فرص عمل) في قراراته المتعلقة بمنح التمويل. يُذكر أنه من بين أهم مؤشرات نجاح البنك تحقيقه لمعدلات سداد مرتفعة تقارب 99 في المائة بما يعني نسبة لا تذكر من القروض المتعثرة.

توثيق نجاحات البنك: حاز المصرف على عدد من الجوائز وتم تكريمه من قبل عدد من المنظمات الإقليمية والدولية. على سبيل المثال حصل بنك الأسرة على جائزة أفضل بنك للتمويل الأصغر في عام 2016 من الاتحاد المصرفي العربي الدولي. كما نال جائزة المؤسسة المالية الملتزمة في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2017 من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. كما تم اختياره ضمن التجارب الناجحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك لتوجه ودور البنك ومجهوداته في تمكين النساء اقتصادياً وفقاً للتقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018. كما تم بالإجماع ووفقاً لقرار الاجتماع الوزاري للمرأة لدول منظمة التعاون الإسلامي بنهاية عام 2018، اختيار مشروع بنك الأسرة لتعظيمه على الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 57 دولة.

الإطار رقم (3)

السودان: وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير"

الأهداف: تعمل الوكالة على تنفيذ ودعم السياسات الاقتصادية وبرامج تقليل حدة الفقر والبطالة في السودان والمساهمة في التنمية من خلال توفير ضمان التمويل للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم التمويل للمشروعات الصغرى لتحقيق التنمية المستدامة. كما تسعى أيضاً إلى تفعيل دور المصارف والمؤسسات المالية وتشجيعها للدخول في مجال التمويل الأصغر حسب النسبة التي يحددها بنك السودان المركزي. بالإضافة إلى جعل قطاع التمويل الأصغر جاذباً من خلال مساعدة البنوك والمؤسسات العاملة بالتمويل الأصغر في الحصول على التمويل بالجملة من المنظمات الإقليمية والدولية، وتحسين ورفع كفاءة المؤسسات من خلال تعاملها مع المصارف وفقاً للأسس والممارسات العالمية.

النشأة: أنشئت وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" في عام 2013 بهدف تمكين مؤسسات التمويل الأصغر التي تمتلك مقومات النجاح ولا تمتلك الضمان الكافي من الحصول على التمويل من البنوك وبالتالي تعزيز التعاون بين البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في السودان لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تغطي الوكالة نسبة من مخاطر الجهة الممولة حال إخفاق النشاط المكفول (بالضمان) في سداد التمويل أو جزء منه، وذلك تماشياً مع مقررات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر. تستطيع الوكالة الوصول إلى بلوغ الأهداف المخططه وتحقيق الإستراتيجية المستقبلية المرتقبة في فترة وجيزة من خلال التنسيق والتعاون المشترك بين البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر التي تظهر فيها وكالة ضمان التمويل الأصغر كمشرف عام من ناحيتين (الضمان والمتابعة).

آلية عمل الوكالة: تقوم الوكالة بإصدار خطاب ضمان للتمويل بناءً على موافقة البنك مانح التمويل وعلى جدوى المشروع المقدم من مؤسسة التمويل الأصغر وذلك لصالح البنك مانح التمويل، وبذلك تنخفض مخاطر التمويل الممنوح على المصارف، مما يزيد من رغبة المصارف على تمويل النشاط الاقتصادي المقترح. وتقوم وكالة ضمان التمويل الأصغر وبشكل مستمر بمتابعة المصارف المانحة للتمويل لعدم إشتراط أو طلب أي ضمانات إضافية تجاه المشروع.

المهام: تقوم الوكالة بعدد من المهام مثال ذلك مساعدة البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر على الحصول على أموال من البنوك والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية. والعمل على ترقية وتطوير التمويل الأصغر من خلال المساهمة في رفع الوعي وتنمية قدرات المستهدفين وتطوير المشروعات وتوفير الأسواق لمنتجات التمويل الأصغر. بالإضافة إلى منح وثائق الضمان للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وفق أحكام قانون الوكالة. فضلاً عن العمل على تنمية المشاريع الصغرى من خلال توفير ضمان التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر.

التحديات: هناك عدد من التحديات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر في السودان مثل التحديات المرتبطة بإمكانية الاستفادة القصوى من النسبة المخصصة من بنك السودان المركزي، 12 في المائة من محفظة التمويل لجميع المصارف كحد أدنى لقطاع التمويل الأصغر. والحاجة إلى تعزيز التكامل التام مع كل الجهات ذات الصلة بالتمويل الأصغر والاستفادة من التجارب الوطنية الناجحة والجيدة وتبادل الخبرات، وتأهيل وبناء قدرات مؤسسات التمويل الأصغر لتمكينها من القيام بأدوارها المتعددة. فضلاً عن خلق شراكات إستراتيجية مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية للعمل والتعاون واستقطاب الموارد، لتنفيذ برامج ومشروعات، التمويل الأصغر لتقليل حدة الفقر والخروج الي دائرة الانتاج وتعزيز الامن الغذائي الاسري.

الفرص المتاحة: توجد العديد من الفرص التي يمكن من خلالها التغلب على التحديات سابقة الذكر، ويعتبر اصدار قانون خاص بالوكالة أحد هذه الفرص مما يعطيها القوة والدافعية لإنجاز مهامها في ضمان التمويل الأصغر. أيضاً ضرورة إصدار حوافز من بنك السودان المركزي للبنوك التجارية كي تصل إلى النسبة المحددة من قبل البنك للتمويل الأصغر بواقع 12 في المائة من محافظتها الائتمانية، واتساع منظومة الاستعلام الائتماني لتغطي جانباً كبيراً من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تضمنت الرؤى المستقبلية والخطط الاستراتيجية للدولة مجموعة من المستهدفات ذات الصلة بتنمية قطاع التمويل الأصغر، بهدف توفير فرص واعدة للشباب والخريجين، لا سيما في بعض القطاعات مثل قطاع الصناعة، على ضوء المساهمة الملموسة للقطاع في الأنشطة المتضمنة بهذا القطاع. فعلى سبيل المثال بلغت مساهمة الصناعات التحويلية واليدوية في القطاع الصناعي نسبة 17.5 في المائة من إجمالي ناتج القطاع الصناعي الذي ساهم بنحو 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016.

تبنت الحكومة الخطة الاستراتيجية لقطاع الصناعات الصغيرة (2013-2017) وهي خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع التمويل الأصغر، بنيت الخطة على أساس إشراك أصحاب المنفعة والفاعلين في القطاع. ويجري الآن العمل على مراجعة وتقييم أداء السياسات التي تم تبنيها في إطار هذه الخطة وتطوير استراتيجية جديدة للقطاع (2020-2024).

في مجال تعزيز القدرات الفنية، تم إنشاء 7 مراكز للتدريب المهني والفني، كما تم إيقاف استيراد بعض السلع وذلك في مجال زيادة مستويات تنافسية وإنتاجية ودعم رأس المال البشري. تم في مجال بناء القدرات، تدريب عدد 4000 متدرب بالتعاون مع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإدماج عدد مُقدر منهم في عجلة الاقتصاد. على صعيد تعزيز قدرات العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر، واصلت الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر مساعيها لتعزيز قدرات مؤسسات التمويل الأصغر من خلال تقديم الدعم الفني حيث قامت الشركة بتدريب حوالي ألف متدرب من خلال دورات تدريبية وورش في مختلف المجالات التي لها علاقة وطيدة بمجال التمويل الأصغر منذ عام 2014 حتى نهاية العام 2018. كما واصلت الشركة خلال عام 2018 جهودها لزيادة عدد مؤسسات التمويل الأصغر العاملة بنظام متابعة القروض (LoansTracking System (LTS)) ليصل إلى 32 مؤسسة حيث تم توفير النظام لنحو 40 في المائة من المؤسسات مجاناً وتم تدريب العاملين بهذه المؤسسات على النظام بمقابل رمزي. كذلك قامت الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر بإنشاء مركز بناء قدرات واستشارات لمؤسسات التمويل الأصغر. من جانب آخر قامت الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر بتطوير قدرات العاملين في مجال التمويل الأصغر من خلال نشاط (Rebranding) حيث تم في إطاره العمل على تطوير 11 صيغة جديدة من صيغ التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

التوجه نحو الابتكار واقتصاد المعرفة

يعتبر "مشروعي"³⁷ من أبرز المسابقات الهادفة إلى تشجيع الشباب على روح الابتكار وتهدف إلى نشر فكر الابتكار وريادة الأعمال وسط الشباب، والتركيز على تلك الفرص التي تستطيع ريادة الأعمال توفيرها للشباب. يمثل "مشروعي" شراكة بين المجلس الثقافي البريطاني وأمانة شباب الأعمال باتحاد أصحاب العمل والسفارة البريطانية بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب في السودان، ورفع الوعي بين عامة الناس. تقوم مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص والجامعات برعاية المسابقة من خلال توفير جوائز قيمة للفائزين ورعاية المشاريع الفائزة ودعمها بالتمويل حتى تحقق الهدف المرجو. تهدف المسابقة إلى تقوية وتدعيم دور الشباب ومنحهم المساحة اللازمة لعرض وتسويق مشاريعهم وأفكارهم، وتمكين ثقافة الإبداع والابتكار، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق شبكة من قادة مستقبليين في مجالات الأعمال.

³⁷ المجلس الثقافي البريطاني، الخرطوم.

الممارسات الحكومية الناجحة وتلك التي يثبت جدواها عملياً

في إطار تقييم الجهود الحكومية المبذولة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة واستناداً إلى الخبرات السابقة في هذا المجال، كان من بين أهم عوامل النجاح في التجربة السودانية للنهوض بالقطاع التركيز بشكل كبير على دعم المشروعات متناهية الصغر وتوفير الآليات الكفيلة بتيسير فرص نفاذها للتمويل وهو ما يساهم بشكل رئيس في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة ودعم التنمية الاجتماعية.

في المقابل، هناك بعض السياسات التي لم يثبت جدواها عملياً في دعم النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها السعي إلى محاولة توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة من خلال الاعتماد على قوانين قديمة قد لا يُمكن بمقتضاها في تذليل التحديات التي يواجهها القطاع.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

يعتبر غياب الضوابط الإجرائية الملائمة للقطاع من أهم التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان. بالإضافة إلى عدم قدرة آلية الضمان الحالية على تغطية كل الفاعلين في القطاع إضافة إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بالمشروعات العاملة في القطاع نظراً لغياب الخبرة في مجالات الترويج وارتفاع التكاليف وصعوبات المنافسة داخلياً وخارجياً. لتذليل التحديات التي تواجه القطاع، تسعى الحكومة إلى مزيد من الاهتمام بالقطاع من خلال إطلاق إستراتيجية للنهوض بالقطاع بالتعاون مع كل الشركاء من بين أهدافها تيسير نفاذ القطاع إلى التمويل، إضافة إلى المزيد من الاهتمام بحفز التمويل الأصغر في السودان حيث:

- سيتم العمل على توسيع مهام المجلس الأعلى للتمويل الأصغر ليشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في النهوض بعمل القطاع.
- يجري العمل حالياً على إعداد وثيقة الشروط المرجعية لاستدراج خبير للقيام بمهمة تقييم الأداء بإطار الخطة الاستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر، وكذلك وضع الاستراتيجية المستقبلية الجديدة لدعم القطاع بما يشمل كذلك قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك للفترة (2020-2024).
- تحديث وإجازة الضوابط التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر لعام 2017 والتي تضمنت السماح للشركات الخاصة بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر وفقاً لضوابط محددة.
- رفع رأسمال محفظة تمويل الخريجين الثالثة إلى 150 مليون جنيه عبر البنك الزراعي والادخار والإبداع والأسرة.
- الاستمرار في ربط مؤسسات التمويل الأصغر بنظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني حيث بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تم ربطها بالنظام 18 مؤسسة.
- بهدف التوسع في تقديم الضمانات، قامت وكالة ضمان التمويل الأصغر بوضع خطة تشغيلية لعام 2019 تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما بدأت الوكالة في التوسع في تقديم الضمانات من خلال إضافة الجمعيات التعاونية، وجمعيات مهن الإنتاج الحيواني، وجمعيات تشغيل الخريجين،

- وضمان المحافظ التمويلية المتخصصة لصغار المنتجين. كما سعت إلى توسيع نطاق انتشارها الجغرافي من خلال فتح فروع جديدة.
- في مجال بناء القدرات، ستسعى الحكومة إلى مواصلة الجهود في إطار الخطة القائمة للتدريب وبناء القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أربع مستويات بداية من عام 2019 من خلال عدد من الأنشطة من بينها تقديم برامج مخصصة لهذا الغرض من خلال الإذاعة. كما تم التعاون ما بين بنك السودان المركزي ووزارة التعليم العالي وإدارة التدريب المهني لإعداد خطة شاملة للتدريب وبناء القدرات.

جمهورية العراق (38)

نظرة عامة

يشهد السوق العراقي تطوراً ملحوظاً من حيث عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشير أحدث التقديرات إلى ارتفاع عددها الإجمالي إلى حوالي 27.9 ألف منشأة عام 2017 مقارنة مع 22.3 ألف منشأة عام 2014. لا تزال نسبة مساهمة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي محدودة جداً حيث تُقدر بحوالي 0.7 في المائة عام 2012، ارتفعت إلى 0.8 في المائة عام 2016. الجدير بالذكر، أن المشروعات الصغيرة تمثل الغالبية العظمى في هيكل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث شكلت حوالي 99.5 في المائة من إجمالي عدد مشروعات القطاع ككل.

يتم تنظيم عمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق من خلال قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 15 لسنة 2012. كما توجد قوانين وتشريعات أخرى تنظم عمل القطاع. بالنسبة للإطار التنظيمي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تتخذ السلطات العراقية إجراءات محددة لتسهيل نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. يعتبر التمويل المحلي من خلال التمويل الذاتي، والتمويل الخارجي عبر القروض والتسهيلات المصرفية من أبرز مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما أن هناك عدد من المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبشروط محددة، مثل "شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة" التي تشترط وجود الضمانات الكافية للتسديد، و"الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" التي تشترط استخدام التمويل في القطاع التجاري، ودعم القطاع الزراعي، والمناطق الأكثر احتياجاً. وصل إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع من المؤسسات غير المصرفية حوالي 84.8 مليون دينار في عام 2017 مقابل 44.5 مليون دينار عام 2012.

تتبنى الحكومة العراقية عدد من المبادرات في سبيل تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل المبادرة الزراعية المتعلقة بمنح قروض إنتاجية للفلاحين، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الخاصة بالضمانات التي تقدم للمصارف من المقترضين ومنها اعتماد نظام الكمبيالة كنوع من أنواع الضمانات المطلوبة، بالإضافة إلى قيام الحكومة بمنح القطاع إعفاءات ضريبية، وحوافز استثمارية، وتسهيلات جمركية. إضافة إلى ذلك، تحصل مشروعات القطاع على دعم في إطار الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك المركزي العراقي (2016-2020) التي أطلق من خلالها البنك المركزي أكبر مبادرة إقراض بلغت حوالي 5 تريليون دينار لدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة التي تستهدف تنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوسيع نطاق الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الإطار، تم تخصيص مبلغ تريليون دينار لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحريك عجلة الاقتصاد، وخلق فرص العمل. كما أطلقت الحكومة العراقية

38 المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

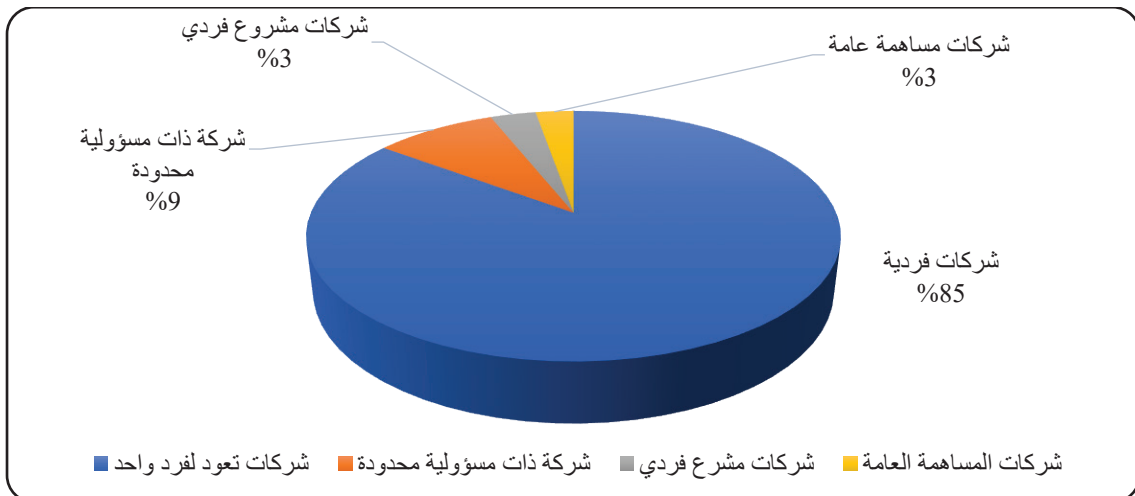
كذلك استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014-2030) التي تتضمن من بين أهدافها الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمختلف القطاعات.

هناك عدد من التحديات لا تزال تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ على التمويل أهمها ارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بعوائد هذه المشاريع، إضافة إلى عدم توفر الضمانات المصرفية المطلوبة من قبل المصارف الحكومية والخاصة من حيث الكم والكيف، وعدم قدرة المشاريع على توفيرها. فضلاً عن عدم وجود شركات ضامنة للقروض الممنوحة من قبل المصارف، وانخفاض حجم الودائع مقارنة مع حجم الكتلة النقدية خارج المصارف بما يحد من قدرة المصارف على منح التمويل.

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق

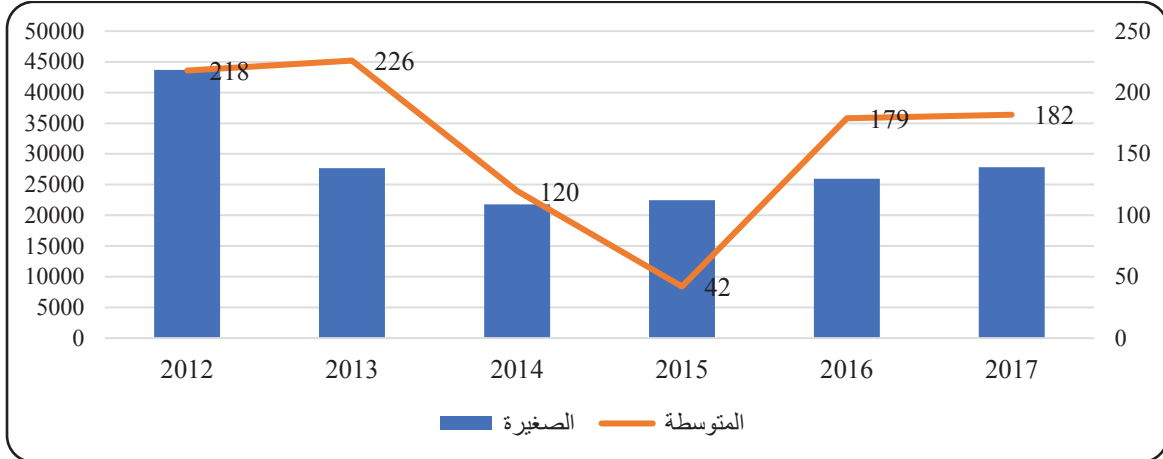
تعتمد السلطات العراقية على معيار عدد العمال للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحيث يتراوح بين 1 إلى 2 عامل للمنشآت متناهية الصغر، وبين 3 إلى 9 عمال للمنشآت الصغيرة، وما بين 10 إلى 24 عامل بالنسبة للمنشآت المتوسطة. يشهد السوق العراقي تطوراً ملحوظاً من حيث عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشير أحدث التقديرات إلى ارتفاع عددها الإجمالي إلى حوالي 28.0 ألف منشأة عام 2017 مقارنة مع 22.5 ألف منشأة عام 2014، بمعدل نمو بلغ 27.9 في المائة. تمثل المشروعات الصغيرة الغالبية العظمى في هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث شكلت حوالي 99.5 في المائة من إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بلغ عدد المشروعات الصغيرة العاملة في القطاع الصناعي حوالي 28 ألف منشأة عام 2017، أما المشروعات المتوسطة فقد بلغ عددها حوالي 182 منشأة. الجدير بالذكر أن الشركات الفردية تمثل الجانب الأكبر من مشروعات القطاع ككل حيث تمثل نحو 85 في المائة من إجمالي عدد هذه المشروعات.

شكل (42)
توزيع هيكل الملكية القانونية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
خلال الفترة (2012-2017) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شكل (43)
هيكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق
خلال الفترة (2012-2017) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.

يساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من حوالي 0.7 في المائة عام 2012 إلى 0.8 في المائة عام 2016. وذلك وفقاً للمعيار المُتبع من قبل الجهاز المركزي للإحصاء لتقسيم الشركات إلى متوسطة وصغيرة.

الإطار القانوني والتنظيمي المُنظم لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يستفيد قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق بوجود قانون ينظم عمل القطاع يسمى "بقانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل" رقم (15) لسنة 2012، والتعليمات الصادرة عام 2010 لتنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما توجد قوانين وتشريعات أخرى تنظم عمل القطاع. بالنسبة للإطار التنظيمي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- وزارة التجارة (دائرة مسجل الشركات): تقوم بإجراءات تسجيل الشركة وتأسيسها بما في ذلك إجازة لائحة التأسيس.
- البنك المركزي العراقي: يقوم بمنح الرخص اللازمة التي يُخول للمؤسسة بموجبها ممارسة عملها كشركة تمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة.
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تقوم بتنظيم حقوق العاملين في القطاع الخاص وضمان التزامات أصحاب الشركات والمشاريع تجاههم.

نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

تتبنى السلطات العراقية عدد من الإجراءات لتسهيل نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. يعتبر التمويل المحلي من خلال رأس مال الشركة الذي يموله المؤسسون لها، والتمويل الخارجي مثل القروض والتسهيلات المصرفية من أبرز مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. الجدير بالذكر أن هناك عدد من المؤسسات المحلية غير المصرفية تقدم التمويل لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبشروط محددة، مثل "شركات تمويل المشاريع الصغيرة

والمتوسطة" التي تشترط وجود الضمانات الكافية للتسديد، و"الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" التي تشترط استخدام التمويل في القطاع التجاري، ودعم القطاع الزراعي، ودعم المناطق الأكثر احتياجاً. وصلت إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع غير المصرفي إلى مشروعات القطاع إلى حوالي 84.8 مليون دينار عام 2017 مقابل 44.5 مليون دينار عام 2012.

تسعى الحكومة إلى حفز التمويل الممنوح لمشروعات القطاع من خلال توفير آليات ومؤسسات لضمان الائتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من بينها تأسيس الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تقوم بإصدار ضمانات تغطي حوالي 75 في المائة من قيمة القرض الممنوح لهذه المشروعات أو حسب شروط القرض. كما تقوم الشركة بمنح القروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل (لمدة لا تقل عن سنة). إضافة إلى القروض متوسطة الأجل لتمويل الموجودات الثابتة لمدة تصل إلى خمس سنوات. حيث يقرر المصرف المختص فترة السماح المناسبة لتسديد القرض بالاتفاق مع الأطراف الأخرى. ويدفع المصرف المعنى للشركة العراقية حوالي 2 في المائة من قيمة القرض عبارة عن ضمان للقرض كما يمكن تحميله على المقترض. من ناحية أخرى، يقوم البنك المركزي العراقي بتقديم خدمات الاستعلام الائتماني وفقاً للإطار القانوني الخاص بالبنك المركزي العراقي ويتم توفير المعلومة لكافة المصارف.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في إطار الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك المركزي العراقي (2016-2020) أطلق البنك المركزي أكبر مبادرة اقراض بلغت حوالي 5 تريليون دينار لدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة التي تستهدف تنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الائتمان. تم في إطار المبادرة تخصيص مبلغ 1 تريليون دينار لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل. كما أطلقت الحكومة استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014-2030) التي من بين أهم آلياتها الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمختلف القطاعات.

من جانب آخر، تبنت الحكومة العراقية مبادرات أخرى في سبيل تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل المبادرة الزراعية المتعلقة بمنح قروض إنتاجية للفلاحين، إضافة إلى تبسيط الإجراءات الخاصة بالضمانات التي تقدم للمصارف من المقترضين ومنها اعتماد نظام الكمبيالة كنوع من أنواع الضمانات المطلوبة، إضافة إلى قيام الحكومة كذلك بمنح الشركات العامة بالقطاع إعفاءات ضريبية، وحوافز استثمارية، وتسهيلات جمركية.

بهدف تعزيز القدرات الفنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تبنت الحكومة خطط وبرامج لتنمية الأقاليم الجغرافية تعتمد على قدرة الأقاليم والمحافظات في استثمار المشاريع ذات الميزة النسبية لكل محافظة أن يكون ذلك مصحوباً بالتخطيط الاستراتيجي والإدارة المحكمة والتسويق الفعال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

في سبيل تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية ودعم رأس المال البشري، تبنت الحكومة تطبيق قانون التعرفة الجمركية الذي يُمكن هذه المشاريع من استغلال طاقاتها الإنتاجية لتلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات وتقليل الاعتماد على السلع الأجنبية وكذلك إقامة دورات مهنية لرواد المشروعات لزيادة قدرتهم في إقامة هذه التوعية من المشاريع. كما أنشئ

صندوق دعم الصادرات العراقية الذي يُمكن بعض المنتجين من الاستفادة من آليات الصندوق لزيادة مستويات المنافسة في الأسواق الخارجية.

أفضل الممارسات الحكومية المتبناة على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتلك التي لم يثبت جدواها.

استناداً إلى تجربة الحكومة في دعم القطاع، تتمثل أبرز الممارسات الحكومية في تشكيل لجان قانونية لدراسة القوانين التشريعية السابقة وإلغاء أي قانون يعارض توجهات العراق الاقتصادية الخاصة بالتحول من النظام المركزي إلى نظام السوق. إضافة إلى وجود لجنة متخصصة بالجانب القانوني ضمن إستراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014-2030). كذلك من بين أهم الممارسات إطلاق مبادرات خاصة بمنح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل على تسهيل اقتراض المشاريع من المصارف الحكومية والخاصة. إضافة إلى منح إعفاءات ضريبية للمعدات الحديثة المستوردة للمشاريع الإنتاجية مما يعزز قدرتها الفنية والإنتاجية وتدريب كوادرها، وإصدار قانون دعم الصادرات وإنشاء مجلس خاص به وتشجيع اندماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم الإعفاءات الضريبية لتقليل التكاليف الإنتاجية مما يساعد هذه المشاريع على تخفيض أسعار منتجاتها وزيادة قابليتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. علاوة على دعم المشاريع الإنتاجية التي لها قابلية على إنتاج سلع قادرة على المنافسة الدولية في الأسواق الخارجية والاستفادة من دعم الحكومة للصادرات وكذلك من المنح والإعفاءات التي تحصل عليها هذه المشاريع.

من جانب آخر، توجد بعض الممارسات الحكومية التي لم يثبت جدواها عملياً على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

- الاعتماد على قوانين سابقة للنهوض بالقطاع في ظل التعارض بين القوانين السابقة والمفاهيم التي تتبعها الحكومة في السياسة الاقتصادية، يغزى ذلك إلى اعتماد القوانين السابقة على المفاهيم الاقتصادية الاشتراكية (المركزية)، وهو ما لا يتوافق مع توجه العراق الآن نحو التحول إلى نظام السوق.
- التركيز على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المصارف الحكومية والخاصة، حيث تعتبر شروط وسياسة الإقراض من المصارف الحكومية والخاصة غير ملائمة لهذه النوعية من المشروعات على ضوء إلزام المقترضين بتقديم كفالات ضامنة قد لا تتوفر لديهم في أغلب الأحوال.
- أما على صعيد الممارسات الحكومية الناجحة فتتمثل في ضرورة تشجيع المشاريع على استخدام وسائل الإنتاج، ومبادئ الإدارة الحديثة، إضافة إلى اتباع السبل الكفيلة بتشجيع اندماج الشركات والمشاريع في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك لأن أغلب هذه المشاريع هي مشاريع صغيرة تعتمد على أفراد العائلة في الإدارة والإنتاج.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

هناك عدد من التحديات لا تزال تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد النفاذ على التمويل أهمها ارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بعوائد هذه المشاريع، إضافة إلى صعوبة توفر الضمانات المصرفية المطلوبة من قبل المصارف الحكومية والخاصة من حيث الكم والكيف وعدم قدرة المشاريع على توفيرها. فضلاً عن عدم وجود شركات ضامنة للقروض الممنوحة من قبل المصارف،

وانخفاض حجم الودائع مقارنة مع حجم الكتلة النقدية خارج المصارف، وهو ما يحد من قدرة المصارف على منح الائتمان.

تخطط الحكومة لتذليل هذه التحديات من خلال تبني مبادرات وخطط تساهم في إقراض المشاريع من خلال تطوير المؤسسات المصرفية وتشجيع سياسة اندماجها لزيادة قدرتها على منح القروض. في بعض الأحيان تتحمل الحكومة نسبة من سعر الفائدة المفروضة على القروض أو منح امتيازات وإعفاءات يمكنها من تقليل تأثير سعر الفائدة.

على صعيد توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، تتمثل التحديات في صعوبة إيجاد كفيل ضامن للمقترض من أصحاب العقارات أو الموظفين. تخطط الحكومة مستقبلاً لتذليل هذه التحديات من خلال تبسيط الإجراءات التي تطالب بها المصارف للحصول على القروض، وتشجيع إنشاء الشركات التي تتكفل بضمان المقترض، ووضع سياسة مصرفية تبسط عملية منح القروض.

أهم التحديات التي لا تزال تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على صعيد توفر البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لنمو عمل القطاع، تتمثل في عدم مواكبة بعض القوانين والتشريعات لمتطلبات المرحلة وتأثرها بمفهوم النظام المركزي تعيق عمل هذه المشاريع. تخطط الحكومة مستقبلاً لتذليل هذه التحديات من خلال إصدار قوانين تساهم في رعاية والنهوض بالقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تكوين عدة لجان لتقييم ودراسة القوانين السابقة مثل لجنة تبسيط الإجراءات القانونية، وإصدار قوانين جديدة مُنظمة لعمل القطاع الخاص وهي إحدى اللجان العاملة تحت مظلة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014-2030).

على صعيد النفاذ للأسواق الخارجية يواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بعض التحديات مثل ارتفاع التكاليف الإنتاجية لهذه المشاريع بسبب الضرائب، والرسوم الجمركية الباهظة التي تدفع مقابل عناصر الإنتاج المستوردة مما يزيد من تكاليفها، إضافة إلى الإجراءات القانونية والإدارية التي تعرقل عملها، وضعف التكامل والاندماج لهذه المشاريع مما يضعف إمكاناتها الإنتاجية والمادية. تخطط الحكومة مستقبلاً لتذليل هذه التحديات عن طريق تشجيع اندماج هذه المشاريع وتقديم الحوافز والإعانات والإعفاءات، وأيضاً عن طريق دعم المشاريع الإنتاجية التي لها إمكانات تصديرية وتستطيع منافسة السلع في الأسواق الخارجية. في هذا الصدد، أنشئت الحكومة العراقية مجلس دعم الصادرات العراقية لتسهيل عملية تصدير المنتجات العراقية.

على صعيد تعزيز الانتاجية والتنافسية ودعم رأس المال البشري هناك تحديات لا زالت تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل صغر حجم المشاريع، وعدم استخدام التقنيات الحديثة، وانخفاض مستوى الطلب على السلع المحلية، وارتفاع التكاليف الإنتاجية للمشروع وتأثيرها على مستوى سعر المنتج المحلي، وارتفاع أجور الكوادر الوسطى الفنية، وكذلك عدم انخراط فئة الشباب بالمدارس والمراكز المهنية. تخطط الحكومة مستقبلاً لتذليل هذه التحديات من خلال التعاون مع المنظمات الدولية لتحفيز العاطلين عن العمل على إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم الحوافز والمنح لإقامة المشاريع، وتعزيز مفاهيم الاندماج بين المشاريع لزيادة كفاءتها الإنتاجية والمالية، والإعفاءات الجمركية والضريبية على وسائل الإنتاج للمشاريع الإنتاجية.

كما تستهدف الحكومة التركيز مستقبلاً على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يدعم حاجة المشاريع الكبيرة الى المنتجات الوسيطة أو النصف مصنعة وهذا الأسلوب متبع حالياً في العديد من الدول حيث تلجأ الشركات الكبرى إلى التعاقد مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتصنيع أجزاء من المنتج النهائي للشركات الكبرى. في هذا الاطار، تسعى الحكومة الى المزيد من الاهتمام بدعم إنتاجية وتنافسية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على الاندماج لتكوين كيانات أقوى.

سلطنة عُمان (39)

نظرة عامة

بلغ إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 103.6 ألف منشأة حتى عام 2018 تستوعب حوالي 52 ألف عامل عماني، موزعة كالتالي: منشآت متناهية الصغر 63.9 ألف منشأة (بواقع 62 في المائة) وتستوعب حوالي 16.4 ألف عامل، منشآت صغيرة 34.8 ألف منشأة (بواقع 34 في المائة) وتوظف حوالي 12.7 ألف عامل، منشآت متوسطة 4.8 ألف منشأة (بنحو 6 في المائة) تستوعب حوالي 23.4 ألف عامل عماني. يشكل عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 13.5 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في الدولة عام 2018 مقارنة بنحو 23 في المائة عام 2017. حسب الهيكل القانوني لهذه المشروعات، فإن غالبية الشركات متناهية الصغر هي شركات فردية بنسبة تقارب 70 في المائة.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، استحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والذي بلغ 61.2 ألف منشأة، تلاه القطاع الصناعي بعدد 51.6 ألف منشأة، بينما بلغ عدد المشروعات العاملة في القطاع الزراعي حوالي 2.9 ألف منشأة. هناك تفاوت في التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنشأة. بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر يتركز عملها في القطاع الخدمي بنسبة 96 في المائة من إجمالي العدد الكلي، في حين بلغت نسبتها حوالي 25 في المائة بالنسبة للقطاع الصناعي و20 في المائة للقطاع الزراعي.

بالنسبة لهيكل الملكية القانونية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تقوم حوالي 16945 منشأة متناهية الصغر على الملكية الفردية، في حين بلغ عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 2623 منشأة، وشركات التضامن حوالي 974 منشأة، وشركات التوصية البسيطة حوالي 748 منشأة. بالنسبة للمنشآت الصغيرة القائمة على الملكية الفردية بلغ عددها 4837 منشأة، بينما بلغ عدد شركات المسؤولية المحدودة 1348 منشأة صغيرة فضلاً عن 564 شركة تضامن، و488 شركة توصية بسيطة.

تعمل السلطات العُمانية على إصدار مسودة قانون ينظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2020. كما يوجد قانون عام يشجع الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى القرار الوزاري الذي ينظم عمل القطاع. هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل وزارة التجارة والصناعة، والبنك المركزي العُماني، والهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بشكل عام يتوفر للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ إلى التمويل من خلال عدد كبير من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والتي يبلغ عددها 29 مؤسسة بواقع 25 مؤسسة مصرفية وأربعة مؤسسات غير مصرفية. انخفضت نسبة التمويل الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي التمويل المصرفي من 3.45 في المائة عام 2017 إلى 3.10 في المائة عام 2018.

هناك عدد من التحديات التي تواجه القطاع على صعيد توفر البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لنمو عمل القطاع، حيث تعتبر الحاجة إلى تقوية الإطار المؤسسي والتشريعي أحد أهم التحديات التي تواجه القطاع، فالجهات المشرفة على هذه المشروعات تتعدد دون تنسيق بينها في الغالب، بل أن بعضها له تعريفات ومفاهيم خاصة لهذه المشروعات لا تشاركها فيها جهات أخرى، ومن هنا جاءت فكرة تأسيس "الهيئة العامة للمشاركة

(39) يعتمد هذا الجزء بالأساس على نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي في شهر سبتمبر 2018 لغرض إعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتم استيفائه من قبل البنك المركزي العُماني بالتعاون مع كافة الجهات المعنية في السلطنة.

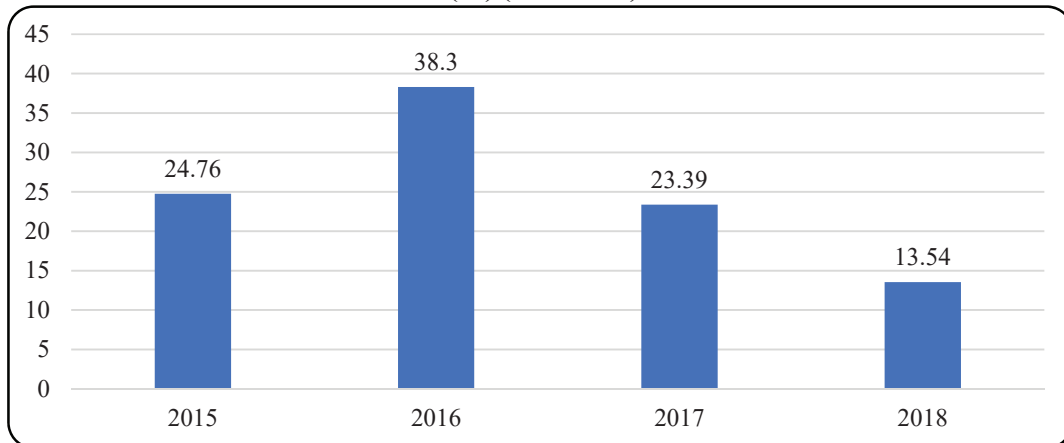
الصغيرة والمتوسطة" لتكون الجهة الرسمية والراعية لهذا القطاع، وتنظم بيئة ريادة الأعمال، والبرامج الراحية والهادفة إلى تطويره، بما يضمن تحقيق الهدف المنشود وهو دعم الاقتصاد الوطني من خلال هذا القطاع المهم. كما يتم التركيز أيضا على فئة المشاريع المنزلية، والأسر المنتجة، والأنشطة المُدرة للدخل الضروري، وبرامج إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي. لتذليل هذه التحديات، تعمل السلطات العُمانية على عدد من المبادرات الهادفة إلى تطوير القطاع، على سبيل المثال أصدر البنك المركزي العُماني تعميم وجه فيه البنوك لتخصيص 5 في المائة من إجمالي المحفظة الإقراضية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إلى استحداث أقسام خاصة تعنى بتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك، كما وجهت وزارة المالية بأن يتم تخصيص نسبة من المناقصات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هيكمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعتمد هيكمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عُمان على معيارين أساسيين هما (حجم العمالة ورأس المال) للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تُصنف المشروعات التي توظف أقل من 5 عمال، أو تلك التي يبلغ رأسمالها 100 ألف ريال عُماني بكونها (منشآت متناهية الصغر)، فيما تُصنف المشروعات التي توظف ما بين 6 إلى 25 عاملاً، أو تلك التي يتراوح رأسمالها ما بين 100 ألف إلى 500 ألف ريال عُماني على كونها (منشآت صغيرة)، بينما تُصنف المشروعات التي يتراوح حجم العمالة بها بين 26 إلى 29 عاملاً، ولا يتجاوز رأسمالها 3 مليون ريال عُماني على كونها (منشآت متوسطة). بلغ إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 103.6 ألف منشأة حتى عام 2018 يعمل بها حوالي 52 ألف عامل عُماني، موزعة كالتالي: منشآت متناهية الصغر 63.9 ألف منشأة (بواقع 62 في المائة) ويعمل بها حوالي 16.4 ألف عامل عُماني، منشآت صغيرة 34.8 ألف منشأة (بواقع 34 في المائة) وتوظف حوالي 12.7 ألف عامل، منشآت متوسطة 4.8 ألف منشأة (بنحو 6 في المائة) يعمل بها حوالي 23.4 ألف عامل عُماني. شكل عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 13.5 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في الدولة عام 2018 مقارنة بحوالي 23 في المائة عام 2017. وبحسب الهيكل القانوني لهذه المشروعات، فإن غالبية الشركات متناهية الصغر هي شركات فردية بنسبة تقارب 70 في المائة.

شكل (44):

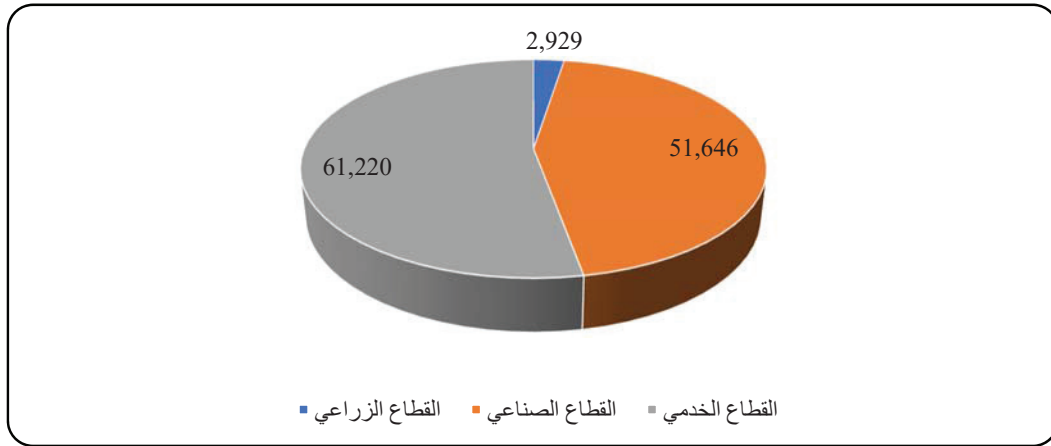
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المنشآت
(%) (2018-2015)



المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، سبتمبر.

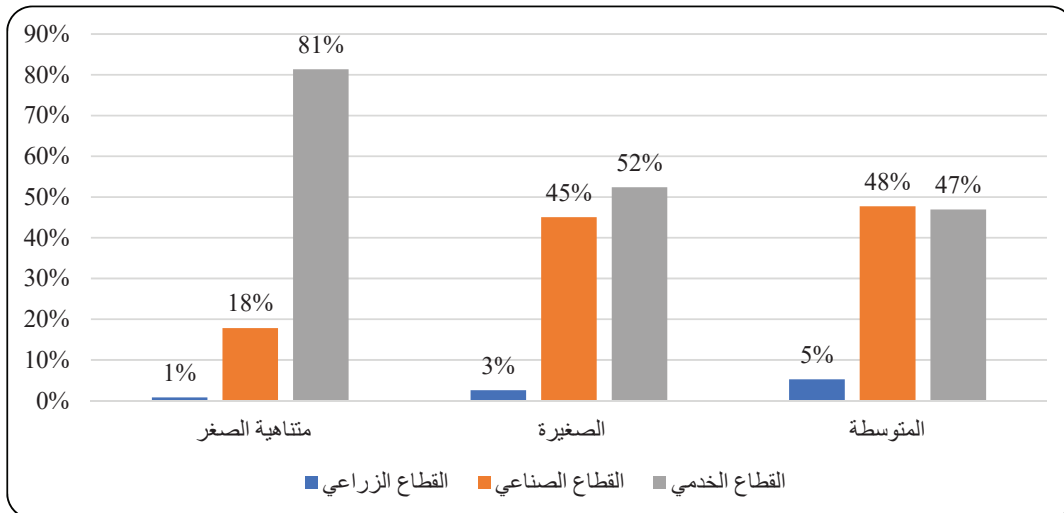
فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، استحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي بلغ 61.2 ألف منشأة، تلاه القطاع الصناعي بعدد 51.6 ألف منشأة، بينما بلغ عدد المشروعات العاملة في القطاع الزراعي حوالي 2.9 ألف منشأة. هناك تفاوت في التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنشأة. بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر فيتركز وجودها في القطاع الخدمي بنسبة 96 في المائة من إجمالي العدد الكلي، في حين بلغت نسبة تمثيلها في القطاع الصناعي حوالي 25 في المائة، و20 في المائة في القطاع الزراعي.

شكل (45): التوزيع القطاعي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

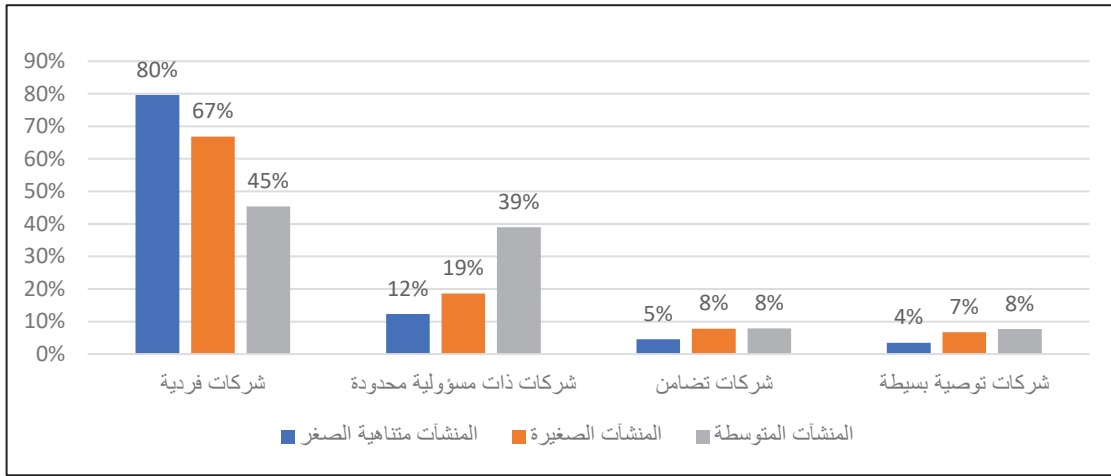
شكل (46): التوزيع النسبي لعدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

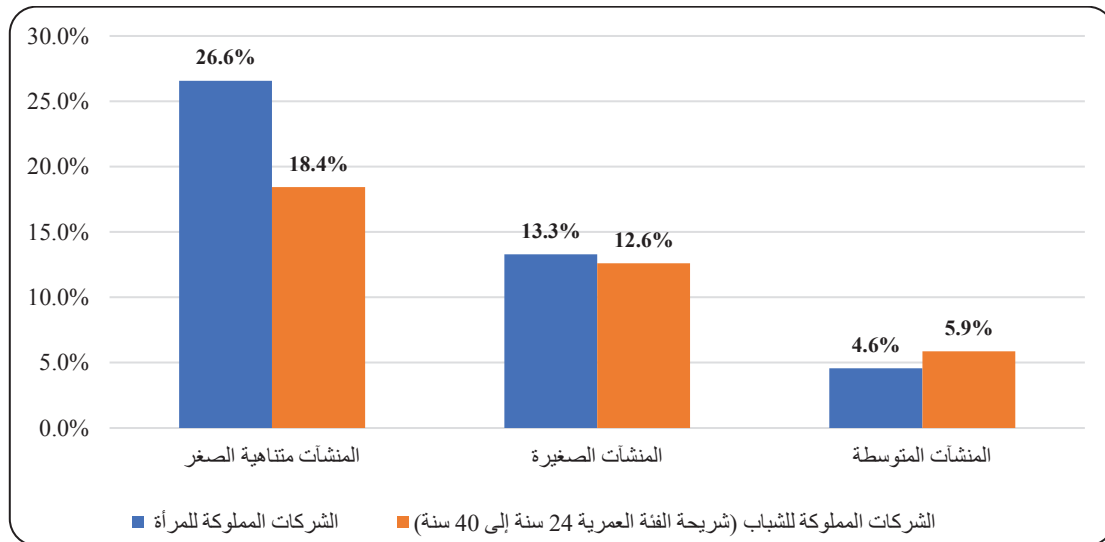
فيما يتعلق بهيكل الملكية القانونية، بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم على الملكية الفردية حوالي 22.4 ألف منشأة، في حين بلغ عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 4.5 ألف منشأة، وشركات التضامن حوالي 1.6 منشأة، وشركات التوصية البسيطة حوالي 1.3 منشأة. تشير الإحصاءات إلى أن غالبية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتم تسجيلها كشركات فردية مع الأخذ في الاعتبار درجة التباین فيما بينها، على سبيل المثال وصلت نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كشركات فردية إلى 80 في المائة و67 في المائة و45 في المائة على التوالي، في حين بلغت المنشآت المسجلة قانونياً كشركات توصية بسيطة وزن نسبي ضئيل في هيكل الملكية القانونية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وصلت إلى 4 في المائة و7 في المائة و8 في المائة على التوالي.

شكل (47): هيكل الملكية القانونية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شكل (48): نسبة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للإناث والشباب كنسبة من إجمالي المشروعات داخل الفئة (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الإطار القانوني والتنظيمي المُنظم لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

عملت الحكومة على توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة من خلال إصدار قانون معني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم مراجعة القوانين المنظمة للتنافسية ومنع الاحتكار الى جانب مراجعة وتحليل منظومة ريادة الاعمال والجهات الداعمة للقطاع. وعليه تعمل السلطات المختصة على إصدار مسودة قانون ينظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2020. كما يوجد قانون عام يشجع الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى القرار الوزاري الذي ينظم عمل القطاع. هناك عدد من الجهات المُنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل:

- وزارة التجارة والصناعة: التي تقوم بترخيص وتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيئة المناسبة لها.
- البنك المركزي العُماني: ويختص بإصدار التعليمات المباشرة للمؤسسات المالية التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والضمانات المطلوبة، ومتابعة حالة القروض الممنوحة لتلك المؤسسات.
- الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتولى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) مهمة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دوره في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والتدريبية والاستشارية المختلفة. وبلغ عدد رواد الاعمال والمستفيدين من خدمات الهيئة خلال الفترة (2015 – 2017) نحو 35.4 ألف مستفيداً.

نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

تعد المصارف التجارية بأنواعها المختلفة (محلية، أجنبية، متخصصة، إسلامية) وشركات وصناديق التمويل من أبرز مصادر التمويل المحلي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عُمان. بشكل عام يتوفر للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ إلى التمويل من خلال عدد كبير من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي يبلغ عددها 29 مؤسسة بواقع 25 مؤسسة مصرفية، وأربعة مؤسسات غير مصرفية.

انخفضت نسبة التمويل الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي التمويل المصرفي من 3.45 في المائة عام 2017 إلى 3.10 في المائة عام 2018. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة 749 مليون ريال عُمان في عام 2018 مقارنة بحوالي 808 مليون ريال في عام 2017. في هذا السياق، انخفض حجم التمويل الممنوح للمنشآت متناهية الصغر من 87 مليون ريال عام 2017 إلى 85 مليون ريال عام 2018، وبلغ حجم التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 220 مليون ريال و500 مليون ريال على التوالي في عام 2017. تمثلت المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من المؤسسات من بينها صندوق الرفد، صندوق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، صندوق تنمية مشاريع الشباب "شراكة".

جدير بالذكر، أنه لا تتوفر مؤسسات أو آليات لضمان الائتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في هذا الصدد، هناك توجه من قبل الجهات المختصة لاستحداث آليات/مؤسسات لضمان التمويل المقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تتجه الحكومة بشكل عام لتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط لتحسين أداء قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تركز الحكومة في الآونة الأخيرة على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير البيئة الملائمة لعمل القطاع، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص عمل لائقة.

بدأت الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي العُماني بإعداد دراسة متخصصة حول تحديات وأسباب تعثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، حيث تم التواصل مع جميع الجهات التمويلية (البنوك التجارية وشركات ومؤسسات التمويل الحكومية والخاصة) والجهات الغير تمويلية لتزويد الهيئة بجميع البيانات والإحصاءات للمشاريع وإحصائيات المشاريع المستفيدة لديهم بشكل عام، والمتعثرة في السداد بشكل خاص، وتوزيعها حسب العديد من المتغيرات (القطاع/ الموقع الجغرافي حسب الولاية/ جنس رائد العمل/ العمر/ المؤهل العلمي، وغيرها من المتغيرات الأخرى)، وبالتالي ستكون هذه الدراسة بمثابة مرجعية خاصة يتم الاستناد عليها ورفع توصياتها للجهات المعنية بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الجهات التمويلية وغير تمويلية الحكومية والخاصة، لأخذها بعين الاعتبار، إضافة إلى أنها ستكون بمثابة توجيهات يتم الاستناد عليها في تحديد حجم الدعم والبرامج التمويلية المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

كما تم اعداد دراسة متخصصة حول بيئة ريادة الاعمال في سلطنة عُمان والتي تم فيها استعراض جميع الجهات المعنية بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخدمات التي تقدمها، والتي منها البنوك التجارية وشركات التمويل الحكومية والخاصة، وسيتم التركيز في المرحلة القادمة على مراجعة وتحليل شروط وسياسات التمويل والدعم المتبعة لدى هذه الجهات، بهدف اقتراح نموذج موحد وشامل يناسب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورفع التوصيات الى الجهات المعنية لمراجعتها وإقرارها، حيث تغطي الدراسة جميع الجهات التي توفر خدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بهدف تشجيع المشروعات العاملة في هذا القطاع أصدر البنك المركزي العُماني تعميماً وجّه فيه البنوك بتخصيص 5 في المائة من إجمالي محفظتها الاقراضية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك استحداث أقسام خاصة تعنى بتقديم التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك. بدورها أقرت وزارة المالية منح حوافز لشركات القطاع تتمثل في تخصيص نسبة من المناقصات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في مجال بناء القدرات التدريبية، تنظم الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" دورات تدريبية وتأهيلية لرواد ورائدات الأعمال ومديري المؤسسات لتزويدهم بالمهارات الأساسية لإدارة وتشغيل مؤسساتهم وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، إضافة إلى المشاركة في العديد من المعارض المحلية والعالمية، وتدريب وتأهيل رواد الأعمال في العديد من المجالات المتعلقة باستراتيجيات التسويق.

تقدم الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" كذلك الاستشارات المالية، والفنية، والإدارية، والقانونية للمؤسسات بهدف تطويرها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة. كما تعمل البنوك على تنظيم برامج تدريبية لرواد الأعمال. هذا ويجري كذلك العمل على إصدار مسودة لمشروع قانون ينظم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير البيئة القانونية المناسبة والتنظيمية الملائمة للقطاع.

أفضل الممارسات الحكومية المتبناة على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تشير تجربة عُمان إلى نجاح بعض المبادرات والسياسات الحكومية في دعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك على النحو التالي:

- فيما يتعلق بتسهيل النفاذ للتمويل وضمان الائتمان تمثلت أفضل الممارسات في:
 - إنشاء "صندوق الرشد"، وهو صندوق تمويلي حكومي لا يتطلب ضمانات لأجل التمويل ويأخذ رسوم إدارية فقط على عمليات التمويل بنسبة 1 إلى 2 في المائة.
 - تعزيز محافظ البنوك التجارية في مجال الإقراض لتصل إلى 5 في المائة.
 - مراجعة وتبسيط إجراءات التمويل والضمانات المطلوبة من البنوك التجارية وشركات التمويل.
 - استحداث شركة متخصصة لضمان القروض.
 - تعزيز مبادرة رأس المال المغامر.
 - استحداث أساليب ووسائل تمويل غير تقليدية.
- فيما يتعلق بتعزيز القدرات الفنية تمثلت أفضل الممارسات في:
 - إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" تعنى بتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتندرج تحت مظلتها برامج الدعم الفني الحكومية المتعلقة بهذه المؤسسات وتتولى تطوير هذا القطاع والتنسيق لأجل دعمه وتطويره.
 - تدشين جائزة ريادة الأعمال (كل سنتين) تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات والأفراد الداعمين لها، وتتبع ببرنامج دعم الفائزين.
 - توقيع اتفاقيات مع العديد من الجهات الداعمة لتأهيل رواد الأعمال.
 - تقديم العديد من الاستشارات والبرامج التدريبية في العديد من المجالات بشكل إلكتروني وفي جميع المحافظات.
- فيما يتعلق بزيادة مستويات تنافسية وإنتاجية ودعم رأس المال البشري تمثلت أبرز الممارسات في:
 - السماح لموظفي الحكومة الراغبين في إنشاء وإدارة مؤسساتهم الخاصة بالتفرغ لها مع الاستمرار في صرف رواتبهم لمدة سنة وفقاً لضوابط محددة.
 - السماح لموظفي الجهات الحكومية بالحصول على إجازة تفرغ لمدة لا تتجاوز 4 سنوات بدون راتب لإدارة مؤسساتهم.

- فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق المحلية والخارجية تمثلت أفضل الممارسات في:

- تخصيص نسبة لا تقل عن 10 في المائة من مشتريات ومناقصات الجهات الحكومية والشركات المنفذة للمشاريع الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المعارض الخارجية من خلال مؤسسة "ريادة" أو الجهات الحكومية الأخرى.
- تعزيز مفهوم الوكالات التجارية المحلية والعالمية سواء من حيث المنح أو الطلب.
- فيما يتعلق باندماج المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي تمثلت أفضل الممارسات في:
 - الاهتمام بتسويق منتجات قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية.
 - تدريب وتأهيل رواد الأعمال في العديد من المجالات المتعلقة باستراتيجيات التسويق.
 - التوجه مستقبلاً إلى التركيز على إنشاء وتفعيل دور التعاونيات في الإنتاج والتسويق وخصوصاً في مجال الصناعات التقليدية والحرفية والمشاريع المنزلية وتقديم الدعم لأعضائها وفي تسويق منتجاتهم وتقديم النصح لهم.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

في إطار اهتمام الحكومة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم اعتماد الخارطة الاستثمارية لتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي لجميع محافظات سلطنة عُمان وعلى مستوى الولايات، بحيث يتضمن ذلك التحليل استعراض المتغيرات الديموغرافية على مستوى الولايات والبيانات القطاعية وتوزيع المشاريع على جميع القطاعات، ومن ثم يتم الربط ما بين هذه المتغيرات والتوجه الحكومي للقطاع إضافة إلى معدل النمو في كل قطاع، واستناداً إلى بعض المؤشرات الاقتصادية يتم تحديد الفرص الاستثمارية والفجوات في القطاعات المختلفة، إضافة إلى احتساب نسب النمو واتجاهات التغير وتحليل نسبة التمرکز والانتشار لجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المندرجة تحت القطاعات المختلفة. كما تم الأخذ بعين الاعتبار جميع المشاريع المنزلية ونسبتها وتوزيعها على القطاعات المختلفة وعلى مستوى المحافظات والولايات، إضافة إلى المشاريع الحرفية والمشاريع الزراعية المسجلة بموجب تراخيص خاصة، وهذا بدوره يضمن تنظيم المشاريع على مستوى الولايات وتحديد الحاجة الفعلية من المشاريع.

على صعيد توفر البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لنمو عمل القطاع، تُعتبر الحاجة إلى تقوية الإطار المؤسسي والتشريعي أحد التحديات التي تواجه القطاع، فالجهات المشرفة على هذه المشروعات تتعدد دون تنسيق بينها في الغالب بل أن بعضها له تعريفات ومفاهيم خاصة لهذه المشروعات لا تشاركها فيها جهات أخرى، من هنا جاءت فكرة تأسيس "الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة" لتكون الجهة الرسمية والراعية لهذا القطاع، وتنظم بيئة ريادة الأعمال في عُمان، والبرامج الراحية والهادفة إلى تطويره، بما يضمن تحقيق الهدف المنشود وهو دعم الاقتصاد الوطني من خلال هذا القطاع المهم. كما يتم التركيز أيضاً على فئة المشاريع المنزلية، والأسر المنتجة، والأنشطة المُدرة للدخل، وبرامج إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي.

على صعيد النفاذ إلى التمويل، سيواصل البنك المركزي العُماني سعيه إلى حث جميع المصارف العاملة في عُمان على أن تكون مرنة في تقييم الضمانات المطلوبة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما

تعمل السلطات العُمانية على تخفيض الضرائب المفروضة على المؤسسات لتسهيل عملية نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للأسواق الخارجية. كما تسعى الحكومة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تأسيس صناديق تدعم هذه المشروعات كصندوق الرفد، وتسهيل اجراءات المؤسسات عبر البوابة الالكترونية لوزارة التجارة والصناعة.

دولة فلسطين⁽¹⁾

نظرة عامة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من التحديات، تمثلت في استمرار تباطؤ أدائه خلال الفترة الأخيرة جراء بعض التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة ذات التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والتي أضعفت محركاته الرئيسية، الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى عجلة النمو الاقتصادي. في ظل هذه التطورات يتأثر قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بجملة من التحديات التي تنعكس على نموه.

بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 136 ألف منشأة، ما يعادل حوالي 86 في المائة من إجمالي عدد الشركات العاملة في دولة فلسطين. وتعتبر المشروعات متناهية الصغر الأكثر شيوعاً مقارنة بالمشروعات الأخرى (صغيرة ومتوسطة) حيث بلغت نسبتها حوالي 96 في المائة من إجمالي مشروعات القطاع ككل، و82 في المائة من إجمالي المشروعات العاملة في الدولة. وتصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 46 في المائة وفقاً لأحدث بيان.

يسهم القطاع المصرفي بالجانب الأكبر من التمويل بالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث توجه نحو 15 في المائة من التسهيلات المصرفية الممنوحة عام 2018 إلى المشروعات العاملة بهذا القطاع مقابل 11 في المائة فقط في عام 2013.

وتقوم كل من "مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار" و"المؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض" بضمان القروض الممنوحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تتوفر إمكانية استخدام الأصول المنقولة لضمانات القروض. كما يتم توفير خدمات الاستعلام الائتماني من خلال نظام معلومات ائتمانية متوفر من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض. بلغ عدد سجلات التسهيلات الائتمانية المدرجة ضمن نظام معلومات الائتمان من المصارف ومؤسسات الإقراض حوالي 854 ألف سجل في عام 2018 مقابل 710 ألف سجل ائتماني في عام 2013. هذا وقد بلغ عدد السجلات الائتمانية للمشروعات متناهية الصغر نحو 49 ألف سجل عام 2018 مقابل 29 ألف سجل عام 2013 بما يمثل نحو 6 في المائة من إجمالي السجلات الائتمانية عام 2018.

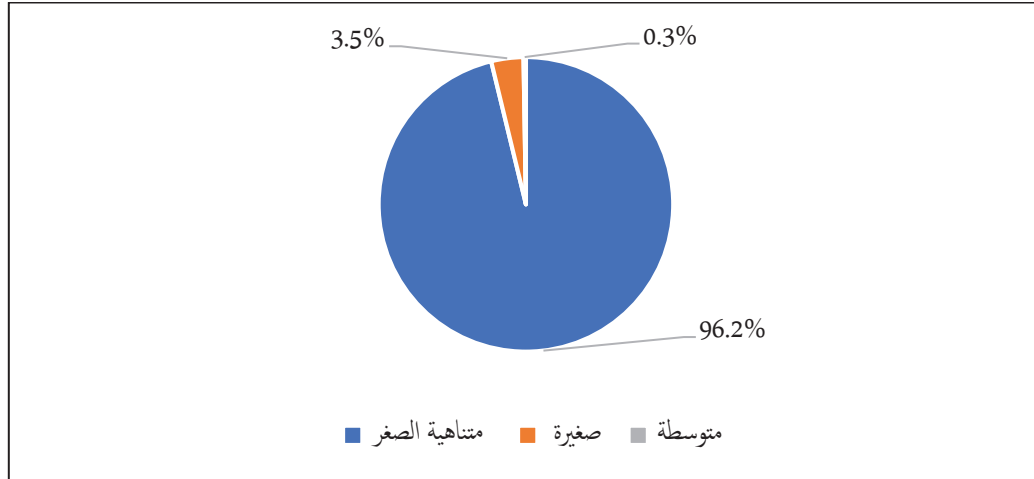
هيكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

كغيرها من غالبية الدول العربية الأخرى، لا يوجد تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين، غير أن تصنيف منشآت القطاع يتم بناءً على عدد من المعايير المعترف بها دولياً والتي تُستخدم على نطاق واسع، مثل: حجم العمالة، وقيمة المبيعات، بالإضافة إلى رأس المال. ذلك بما يشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف سلطة النقد الفلسطينية لقطاع المنشآت التي توظف ما لا يزيد عن 25 عاملاً ولا يتجاوز قيمة مبيعاتها 7 ملايين دولار. بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر، يتراوح حجم العمالة في المشروع ما بين 1 إلى 4 عمال ولا تتعد قيمة المبيعات السنوية 20,000 دولار أمريكي، ولا يتجاوز رأس المال 5,000 دولار أمريكي بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر. وتصنف المنشأة على أنها صغيرة الحجم إذا تراوح حجم القوة العاملة فيها بين (5-9) عمال، وإذا لم تتجاوز مبيعاتها السنوية 20 ألف دولار أمريكي، وكذلك إذا تجاوز رأس مال المشروع 5 ألف دولار أمريكي ولم يتخط

¹ يعتمد هذا الجزء بالأساس على نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي في شهر سبتمبر 2018 لغرض إعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتم استيفائه من قبل سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع كافة الجهات المعنية في فلسطين.

50 ألف دولار أمريكي. فيما تعتبر المنشأة متوسطة في حال ما اذا تراوح عدد العمال بها ما بين 10 إلى 19 عاملاً، وتتراوح حجم مبيعاتها السنوية ما بين 200 الى 500 ألف دولار أمريكي. يختلف معيار رأس المال في المنشآت المتوسطة عنها في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث يمكن إنشاء الشركة برأس مال قدره 100 ألف دولار أمريكي فأكثر.

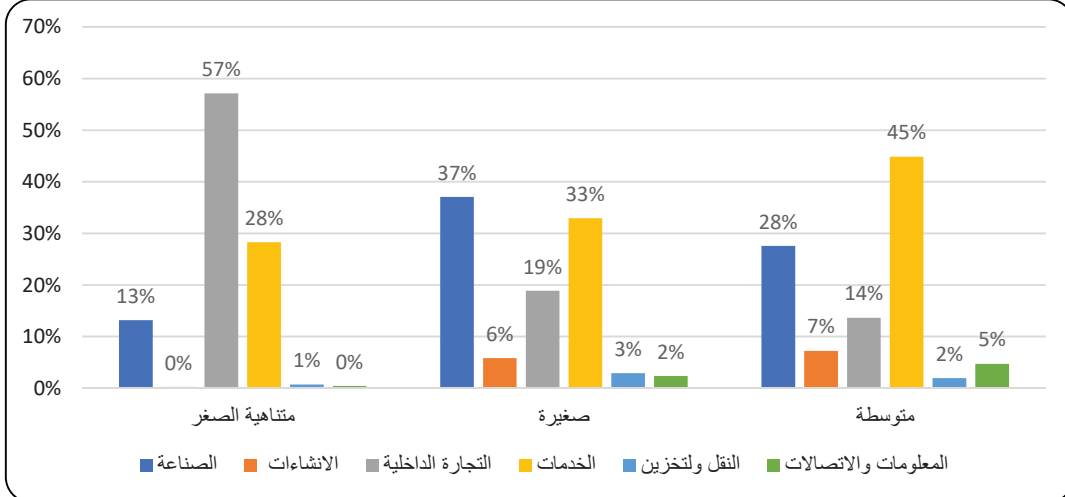
شكل (49): هيكل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2018) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

تشير الإحصاءات إلى أن المشروعات متناهية الصغر تعتبر الأكثر شيوعاً في دولة فلسطين مقارنة بالمشروعات الأخرى (صغيرة ومتوسطة) حيث بلغت نسبتها حوالي 96.2 في المائة عام 2018 تلتها المنشآت الصغيرة بنسبة 3.5 في المائة، في حين وصل عدد المنشآت المتوسطة مستويات أقل بلغت 0.3 في المائة من إجمالي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. من جانب آخر، تركز عمل المنشآت متناهية الصغر في قطاع التجارة المحلية بنسبة 57 في المائة من إجمالي عدد المنشآت متناهية الصغر العاملة في الاقتصاد، كما يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الجاذبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يعمل في هذا القطاع حوالي 1.8 ألف منشأة صغيرة يمثل 37 في المائة من إجمالي عدد المنشآت الصغيرة. أما المنشآت المتوسطة فقد تركز عملها في قطاع الخدمات بما يقارب 161 منشأة متوسطة ما يعادل 44.8 في المائة من إجمالي عدد المنشآت متوسطة الحجم العاملة في الاقتصاد.

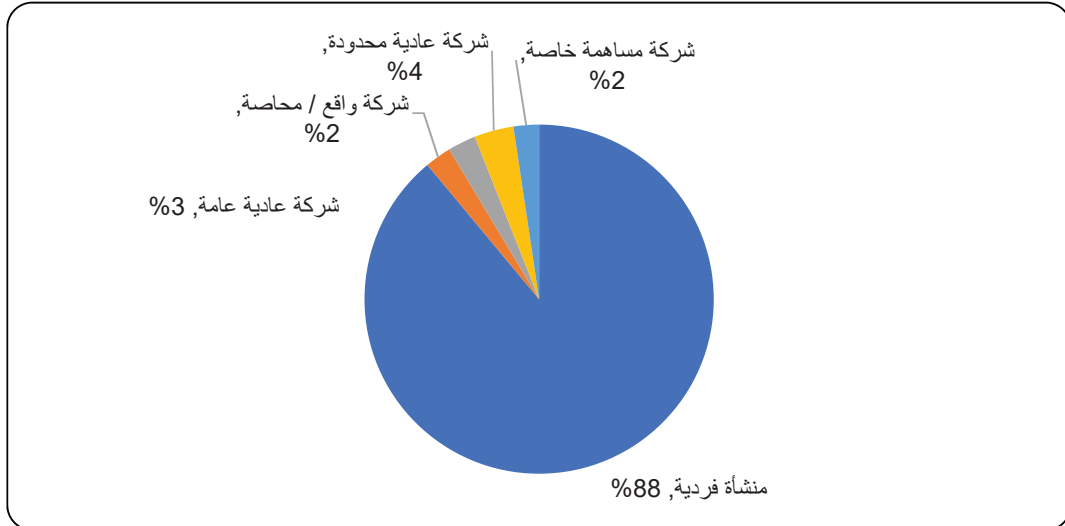
شكل (50) التوزيع القطاعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين لعام 2017 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

بالنسبة لتوزيع هيكل الملكية القانونية، فإن غالبية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تم تسجيلها كمنشآت فردية حيث وصل عددها إلى 125.5 ألف منشأة ما يعادل 88 في المائة من الإجمالي. بينما توزعت النسبة المتبقية ما بين شركات مساهمة عادية وعامة وخاصة وجمعيات تعاونية وجمعيات خيرية وغيره من الأشكال القانونية المختلفة.

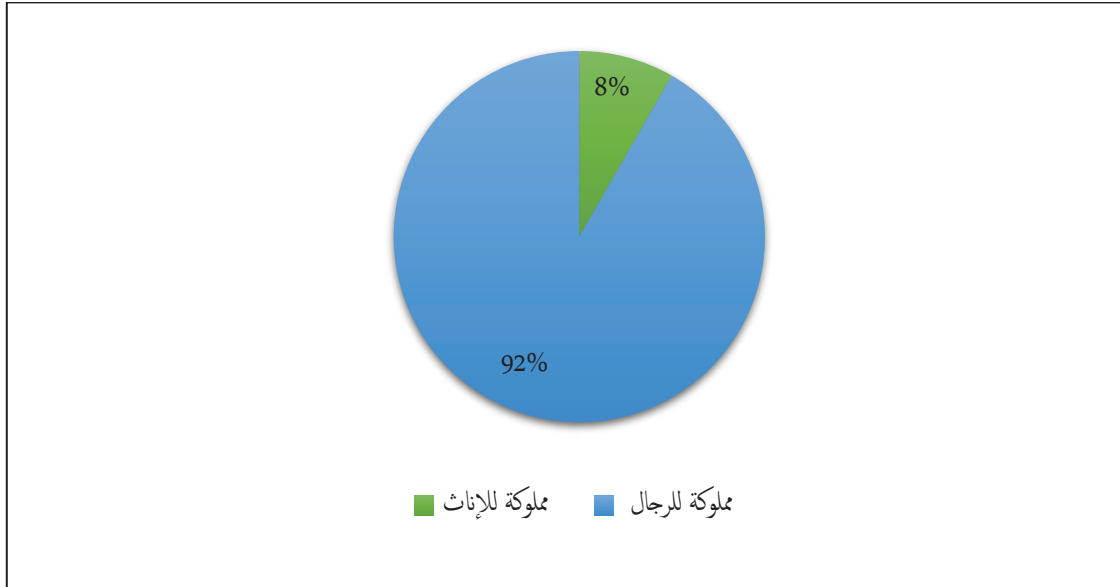
شكل (51): توزيع هيكل الملكية القانونية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لعام 2017 " % "



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

من جانب آخر يميل مؤشر النوع لصالح الرجال فيما يتعلق بملكية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة بواسطة رجال حوالي 130.5 منشأة بما يعادل 92 في المائة من إجمالي عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في حين تبلغ نسبة النساء اللاتي يمتلكن منشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 8 في المائة.

شكل (52): توزيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب النوع (%)

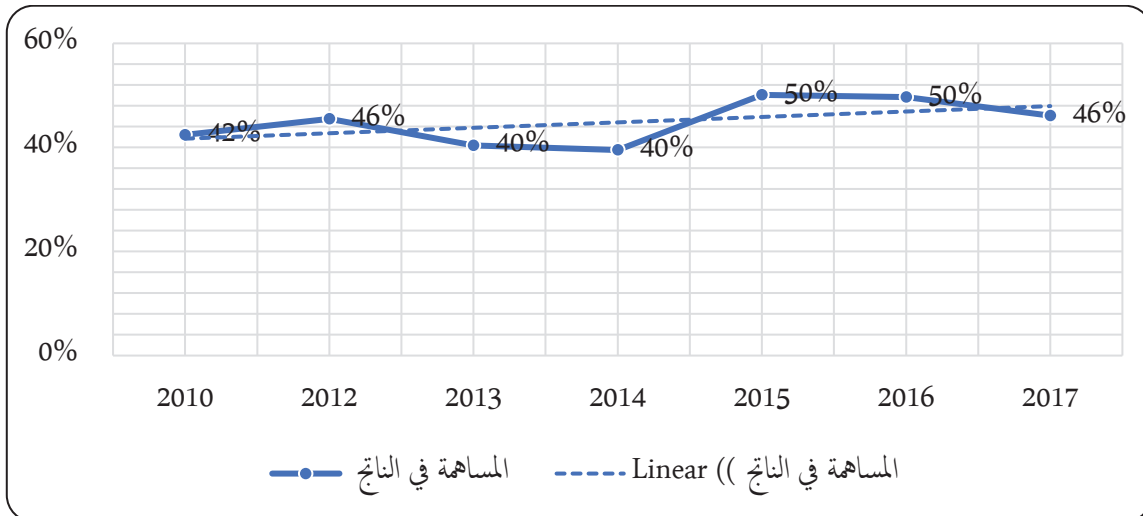


المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدور الاقتصادي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين

على الرغم من التحديات الجيوسياسية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم مساهمة فعالة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدولة الفلسطينية، ويلاحظ التذبذب في نسب مساهمة القطاع هبوطاً وارتفاعاً خلال الفترة (2010-2017)، حيث تميزت الفترة (2015 – 2017) بارتفاع نسبة مساهمة القطاع عن متوسط الفترة البالغ 45 في المائة، في حين حقق القطاع مستويات أقل من المتوسط خلال الفترة (2010-2014).

شكل (53): مساهمة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة (2010-2017) (%)

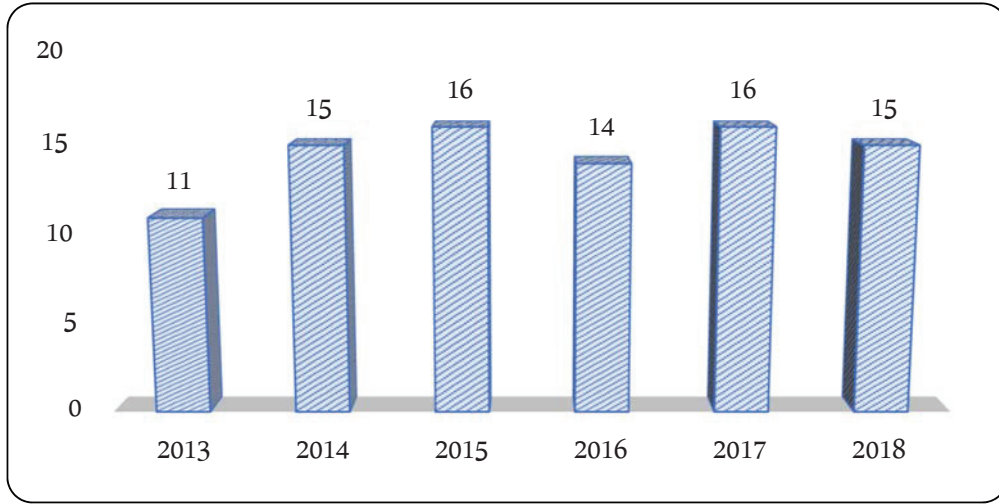


صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

النفاذ إلى التمويل

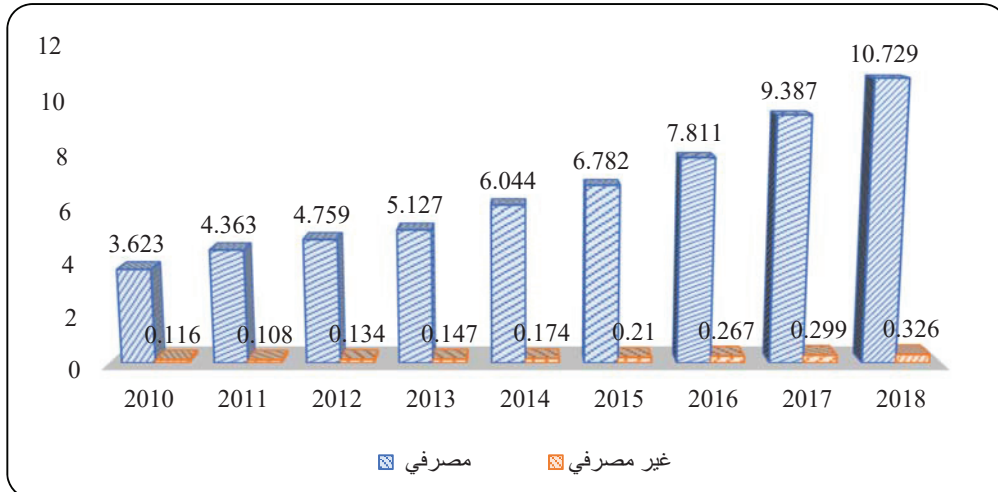
يسهم القطاع المصرفي بالجانب الأكبر من التمويل بالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث توجه نحو 15 في المائة من التسهيلات المصرفية الممنوحة عام 2018 إلى المشروعات العاملة بهذا القطاع. كما نما التمويل غير المصرفي أيضاً بمعدل 20.2 في المائة خلال الفترة (2016-2017).

شكل (54): نسبة التمويل الموجه إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مجمل التمويل المصرفي (2013-2018) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

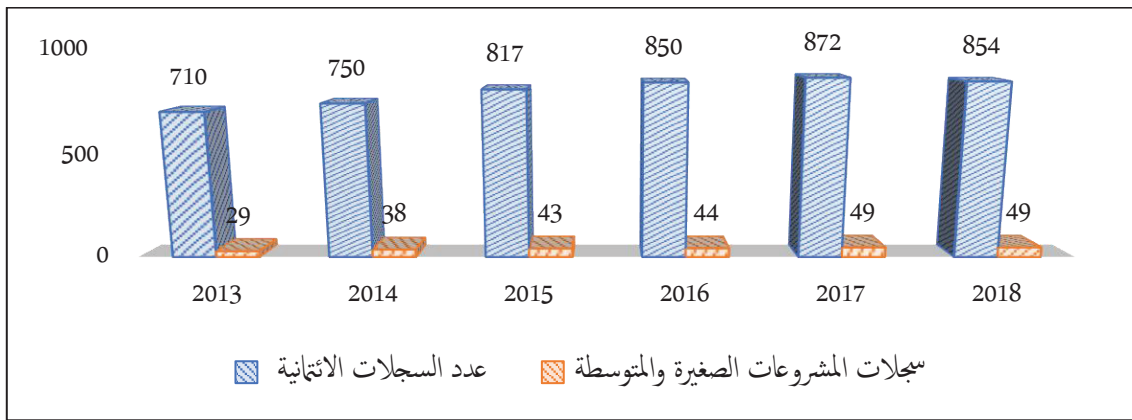
شكل (55): إجمالي حجم التمويل المصرفي وغير المصرفي للمقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "مليون دولار"



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

فيما يتعلق بالضمانات، تقدم كل من مؤسسة "مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار" و"المؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض" ضمانات للائتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما تتوفر إمكانية استخدام الأصول المنقولة لضمانات القروض، كما تتوفر القوانين المنظمة لذلك، حيث يتوفر قانون ضمانات الأصول المنقولة. وتقوم كل من "مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار" و"المؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض" بضمان القروض الممنوحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يتم توفير خدمات الاستعلاء الائتماني من خلال نظام المعلومات الائتمانية للمصارف ومؤسسات الإقراض. بلغ عدد سجلات التسهيلات الائتمانية المدرجة ضمن نظام معلومات الائتمان من المصارف ومؤسسات الإقراض حوالي 854 ألف سجل في عام 2018 مقابل 710 ألف سجل ائتماني في عام 2013. هذا وقد بلغ عدد السجلات الائتمانية لشركات القطاع نحو 149 ألف سجل بما يمثل 6 في المائة فقط من إجمالي السجلات الائتمانية.

شكل (56): إجمالي عدد السجلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (2013-2018) (ألف سجل)



صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار: هي منظمة غير ربحية تهدف الى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل طويلة الأمد في الوطن العربي. بدأت المبادرة في فلسطين عام 2008 ثم بدأت في الانتشار في باقي الدول العربية حيث شمل ذلك كل من تونس عام 2015 والأردن عام 2017. منحت المنظمة حتى الآن أكثر من 200 مليون دولار أمريكي كتمويل لأكثر من 1550 مشروع صغير ومتوسط، ساهم في خلق حوالي 23 ألف فرصة عمل مستدامة في المنطقة⁽¹⁾.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: أنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني. تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصَفِّ للبنوك، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وفق آليات محددة تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها المتمثلة تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره، ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات لتأمين حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي⁽²⁾.

¹ مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار، 2019.

² المؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض، 2019.

دولة قطر (43)

نظرة عامة

تتضمن الخطط والاستراتيجيات المتبناة في قطر مجموعة من المستهدفات الكمية الخاصة بالنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي من شأنها مضاعفة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقطر في إجمالي الناتج المحلي للقطاعات ذات الأولوية بحلول عام 2022، لتحقيق عدد من الأهداف الداعمة لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي. بناءً عليه، تتبنى الحكومة القطرية عدد من المبادرات والممارسات الناجحة في سبيل النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

من المتوقع أن يستفيد القطاع مستقبلاً من الجهود التي تُبذل حالياً لتقنين عمل هذه المشروعات من قبل عدد من الجهات المنظمة للقطاع مثل وزارة التجارة والصناعة، وزارة العمل، وغرفة قطر، ووزارة العدل، وبنك قطر للتنمية، بالتالي إصدار وصياغة القوانين كل حسب اختصاصاته.

يمثل بنك قطر للتنمية الجهة الأكثر فاعلية في دعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تبنيه لعدد من المبادرات في سبيل تطوير القطاع. يقدم البنك حزمةً واسعةً من الخدمات المالية وغير المالية تلبي مختلف احتياجات أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك رواد الأعمال من أصحاب الأفكار التجارية. تدور رؤية بنك قطر للتنمية حول تقديم الدعم اللازم لرواد الأعمال القطريين المبدعين والمبتكرين أصحاب المشروعات المساهمة في تنويع الاقتصاد والقدرة على التنافس في الأسواق العالمية. كما يوفر بنك قطر للتنمية آلية لضمان التمويل الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج "الضمين".

من ناحية أخرى، تمثل المصارف التجارية أهم مكون من مكونات تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع 16 مصرفاً في عام 2018، بلغت نسبة التمويل المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي 2.8 في المائة عام 2016 ارتفعت إلى 4.3 في المائة عام 2017. يتوجه التمويل الممنوح بشكل أساسي إلى فئتي المشروعات الصغيرة، والمتوسطة التي حصلت على 97.4 في المائة من إجمالي التمويل المصرفي عام 2017 مقابل نسبة ضئيلة من التمويل توجه للمشروعات متناهية الصغر.

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تعتمد قطر على معياري عدد العمال وحجم المبيعات السنوية للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بناءً على ذلك، يُقصد بالمشروعات متناهية الصغر المشروعات التي يتراوح عدد

(43) يعتمد هذا الجزء بالأساس على نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي في شهر سبتمبر 2018 لغرض إعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتم استيفائه من قبل إدارة الإحصاء في مصرف قطر المركزي.

العمال بها ما بين 1 إلى 10 عاملاً، ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 1 مليون ريال قطري، فيما تُعرف المشروعات الصغيرة بتلك التي يتراوح عدد العمال بها ما بين 11 إلى 50 عاملاً ويتراوح حجم مبيعاتها ما بين 1 إلى 20 مليون ريال، فيما تشمل المشروعات المتوسطة المشروعات التي يعمل بها ما بين 51 إلى 250 عاملاً، وتتراوح مبيعاتها السنوية ما بين 20 إلى 100 مليون ريال.

الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

فيما يلي الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطر:

وزارة التجارة والصناعة: تقدم عدد من الخدمات الضرورية للقطاع الخاص بصورة عامة ولقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، تشمل هذه الخدمات على إصدار التراخيص التجارية، وتسجيل الاسم التجاري، كما تلعب الوزارة دوراً كبيراً في توفير معلومات وإحصاءات حول السوق مثل إحصاءات السجلات التجارية الجديدة، والمغلقة، والمعلومات القانونية ذات الصلة بالتجارة والشركات، كذلك، تقدم الوزارة الخدمات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع.

وزارة العمل: تتبنى وزارة العمل مبادرات خاصة بالأسر المنتجة (أصحاب المشروعات المنزلية) حيث توفر لهم الوزارة حزمة من الخدمات التدريبية والتسويقية عبر تنظيم معارض تُمكن الأسر المنتجة من بيع وتسويق منتجاتهم المنزلية وتشجيعهم من خلال تقديم الحوافز المالية والعينية. تقدم الوزارة أيضاً خدمات تتعلق بفض النزاعات وبحث شكاوى العمالة في القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما توفر خدمات متعلقة باستقدام العمالة الخارجية، وما يتعلق بذلك من أمور كإصدار تأشيرات العمالة.

غرفة قطر: تنشط غرفة قطر في جانب بناء القدرات وتطوير مهارات أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل تقديم دورات تدريبية للمخلصين الجمركيين، ودورة خدمة العملاء، واحتراف التسويق الرقمي، والدورات التدريبية الخاصة بالمهارات الإدارية. كذلك لدى الغرفة آلية فعالة وسريعة في حل المنازعات التجارية قبل الدخول في النزاعات القضائية التي قد يطول أمدها. إضافة إلى ما سبق، تعمل الغرفة على توطيد أطر التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء الغرفة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إزالة المعوقات التي تعترض الشركات المنتسبة للغرفة، وتتعلق بأنظمة عمل الإدارات الحكومية والجهات المختصة بالدولة، وذلك بمخاطبتها والتنسيق معها، واقتراح الحلول عملاً على معالجة تلك المشكلات.

وزارة العدل: تقدم وزارة العدل عدة خدمات من أهمها توفير منصة إلكترونية للبحث عن المعلومات القانونية الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

بنك قطر للتنمية، تستهدف رؤية بنك قطر للتنمية تطوير وتنمية قدرات رواد الأعمال القطريين المبدعين والمبتكرين والمساهمين في تنويع الاقتصاد من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة والقدرة على التنافس في الأسواق العالمية، من أجل ذلك يقدم البنك حزمة واسعة من الخدمات المالية وغير المالية تناسب مختلف احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك رواد الأعمال من أصحاب الأفكار التجارية. من أهم هذه الخدمات منح القروض المباشرة للمشاريع القائمة، إضافة إلى تمويل وتأمين الصادرات. في بعض الأحيان يدخل البنك بحصة في رأس مال أحد المشروعات بعد تقييمها، إدراكاً منه

بنك قطر للتنمية يعمل جنباً إلى جنب مع الجهات الأخرى المعنية، للنهوض بالقطاع ويقدم عدد من الخدمات من بينها:

- **خدمة جدوى:** تعمل على تنفيذ ومتابعة والتأكد من دراسات جدوى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- **خدمة تدقيق:** من خلال تدقيق حسابات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومراجعتها من قبل جهات استشارية متخصصة.
- **خدمة عقود:** تتعلق بمساعدة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في صياغة العقود المختلفة.
- **خدمة عيادة:** من خلال هذه الخدمة يقوم البنك بتقديم خطط انقاذ عاجلة للمشروعات المتعثرة أو تلك التي من المتوقع أن تتعثر.
- **مساحات العمل المكتبية المشتركة:** هي برنامج احتضان أعمال بكلفة ميسرة يقدم مساحة مكتبية مشتركة مع حزمة من الخدمات لرواد الأعمال الذين يحتاجون إلى مكاتب لبدء مشاريعهم الناشئة.
- **تنمية القدرات:** يقوم البنك بتقديم خدمات مخصصة لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. مما يساهم في دعم وإرشاد قادة الأعمال الحاليين والطامحين عبر شركات مبتكرة مع أشهر المزودين العالميين للبرامج المختصة بالتعليم الريادي وأساليب تنميته وتطويره.
- **استكشاف فرص الأعمال التجارية:** تهدف هذه الخدمة إلى تحديد الفرص التجارية والاستثمارية من الجهات الحكومية وشبه الحكومية والجهات الخاصة وتيسير وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية إلى تلك الفرص.
- **إيصال صوت أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الحكومة:** يقدم البنك عدد من المبادرات تستهدف بدرجة أساسية تذليل التحديات التي يواجهها أصحاب المشروعات واحتياجاتهم والتي تمثل القاعدة الأساسية لتحديد خدمات البنك، كذلك يعمل البنك على إيصال تلك التحديات إلى الشركاء المعنيين.

للفرص الواعدة بتلك المشروعات على الرغم من أنها قد تحمل بعض المخاطر.

هناك عدد من الخدمات غير المالية الأخرى ذات الطابع الاستشاري التي يقدمها بنك قطر للتنمية مثل خدمات دراسة الجدوى للتأكد من استدامة المشروع الصغير أو المتوسط، وخدمة تدقيق الحسابات الختامية ومراجعتها من قبل جهات متخصصة، هناك أيضاً خدمة صياغة العقود المختلفة ومراجعتها، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية، كما يعمل بنك قطر للتنمية على دعم المشروعات المتعثرة أو المتوقع تعثرها من خلال خدمة "عيادة".

كما يعمل البنك على تطوير المشروعات من خلال برنامج تنمية القدرات الذي يستهدف رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. مما يساهم في دعم وإرشاد قادة الأعمال الحاليين والطامحين عبر شركات مبتكرة مع أشهر المزودين العالميين للبرامج المختصة بالتعليم الريادي وأساليب تنميته وتطويره. حيث تنتوع البرامج التدريبية التي يقدمها البنك وتشمل التدريبات الميدانية، وبرامج تطوير المهارات الموجهة لرواد

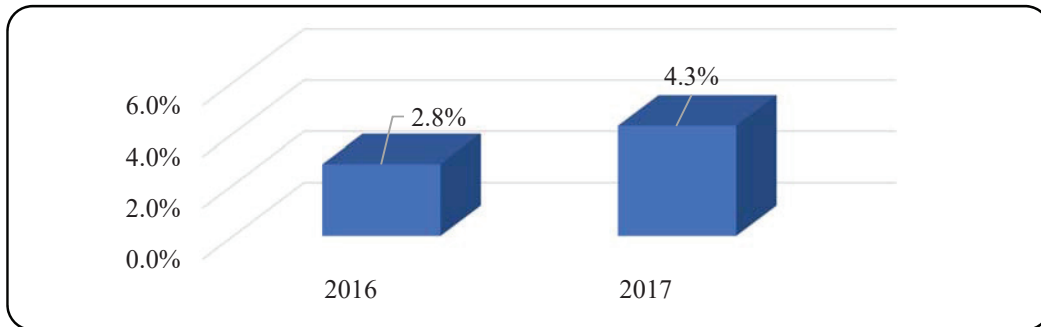
الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من استراتيجية بنك قطر للتنمية، وتمكين الأعمال الصغيرة والناشئة ومساعدتها في تحقيق القدرة على التنافس والنمو المستدام. يعمل بنك قطر للتنمية على استكشاف فرص جديدة للأعمال التجارية يهدف من خلالها إلى تحديد الفرص التجارية والاستثمارية من الجهات الحكومية وشبه الحكومية والجهات الخاصة وتيسير وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تلك الفرص. وتعتبر هذه الخدمة من المبادرات التي تستهدف إيجاد فرص تجارية لأصحاب المشروعات من خلال تنظيم معارض متخصصة، ومؤتمرات تضم لقاءات بين كبار المشتريين في القطاعين العام والخاص، وبين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهو ما نجح في توفير فرص تعاقدات مباشرة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يعتبر التمويل المحلي الممنوح من قبل المصارف وبيوت التمويل من أبرز مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطر. حيث بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع حوالي 16 مصرفاً في العام 2018. في هذا الإطار، شكل التمويل المُقدم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 4.3 في المائة من إجمالي التمويل المصرفي للقطاع الخاص في عام 2017 مقارنة بنسبة 2.8 في المائة عام 2016.

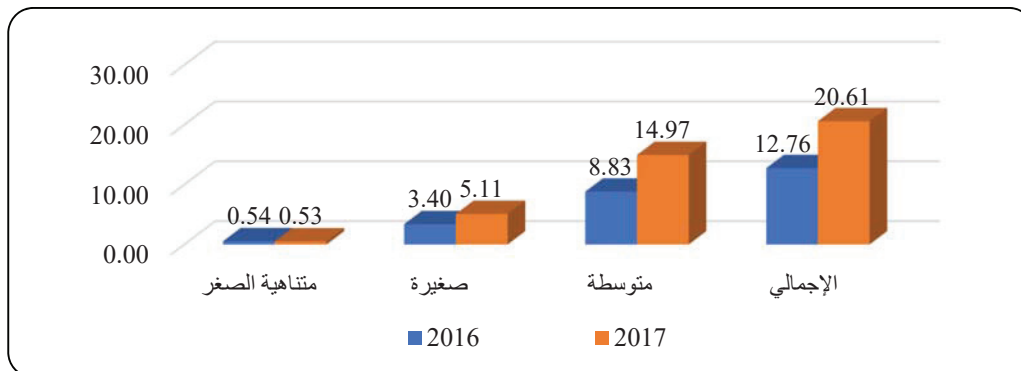
بلغ إجمالي قيمة التمويل الممنوح للقطاع ككل من المؤسسات المصرفية حوالي 20.6 مليار ريال قطري في عام 2017 مقابل 12.7 مليار ريال قطري في عام 2016 أي بمعدل نمو بلغ 62.2 في المائة. حصلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الأكبر من التمويل، حيث استحوذت على حوالي 24 في المائة و73 في المائة من جملة التسهيلات الائتمانية المقبولة في عام 2017. فيما لا تزال التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر محدودة (لا تتجاوز 3 في المائة من إجمالي التسهيلات) وقد شهد التمويل المصرفي الممنوح لها تراجعاً بنسبة 1.1 في المائة عام 2017 مقارنة بالمستوى المسجل عام 2016.

شكل (57): نسبة الائتمان المصرفي الممنوح إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المصرفي (2016-2017) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شكل (58): حجم التمويل المصرفي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (2016-2017) (مليون ريال قطري)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

فيما يتعلق بتوفر الضمانات، يقدم بنك قطر للتنمية آلية ضمان تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج "الضمين" وهو أحد برامج البنك التي تستهدف مساعدة الشركات التي تمتلك ضمانات محدودة، حيث يساهم البنك كضامن لسداد القروض التجارية من خلال اتفاق يتم بين بنك قطر للتنمية والبنك الممول والعميل. كما يقوم بنك قطر للتنمية بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية بدراسة إمكانية إقامة سوق للأوراق المالية خاص بالشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

هناك جهود حثيثة على صعيد الرؤى والخطط الاستراتيجية للدولة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتمحور رؤى هذه الاستراتيجيات حول "إيجاد بيئة مشجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة تشكّل حافزاً للتنوع الاقتصادي، وتطوير القطاع الخاص في قطر". في هذا الإطار تتطوي الأهداف المتضمنة في "رؤية قطر الوطنية 2030" على تطوير قطاعات المعرفة ذات القيمة المضافة المرتفعة، وتشجيع ريادة الأعمال، وزيادة إنتاجية القوى العاملة، وتعزيز التنافسية الإقليمية والدولية، وذلك بالاعتماد على عدد من العوامل التي تساعد على تحقيق ذلك مثل:

- **الحوكمة:** توحيد هيكل الحوكمة للسياسات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات الجديدة والعمليات الجارية.
- **الإطار التشريعي والتنظيمي:** اعتماد قانون إفلاس يتيح معالجة أوضاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في حالات التعثر ومساعدتها على استرجاع نشاطها.
- **السياسات والإجراءات:** وضع سياسات تفضيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية وتخصيص الأراضي وجذب المهارات والاستثمارات الأجنبية.
- **الوصول للتمويل:** اعتماد أدوات تمويل بديلة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل البرامج الحالية.
- **تحويل المعرفة إلى الشركات:** تهيئة العوامل الممكنة لتسويق البحوث والتطوير وتوسّع الشركات المتوسطة.
- **ثقافة ريادة الأعمال:** تشجيع ثقافة ريادة الأعمال وتوطيد التعاون بين الجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **الوصول للأسواق:** الترويج للشركات الصغيرة والمتوسطة في تجمعات الأعمال وتسهيل عمليات الشراء بكميات كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تضمنت الخطط والاستراتيجيات مجموعة من المستهدفات الكمية الخاصة بالنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي من شأنها مضاعفة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقطر في إجمالي الناتج المحلي للقطاعات ذات الأولوية بحلول عام 2020. وتأتي المستهدفات الكمية المذكورة في رؤية قطر الوطنية 2030 على مستوى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

- **تطوير قطاعات المعرفة ذات القيمة المضافة المرتفعة:** زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للقطاعات ذات الأولوية إلى 3.8 في المائة في عام 2022، مقارنة بالوضع الحالي البالغ 2.1 في المائة.
- **تشجيع ريادة الأعمال:** زيادة كثافة الشركات الجديدة (الشركات الجديدة لكل ألف بالغ) إلى 2.3 في المائة كمستهدف للعام 2022 مقارنة مع 1.7 في المائة حالياً.
- **زيادة إنتاجية القوى العاملة:** من خلال زيادة إنتاجية العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة (القيمة المضافة لكل عامل) من 293 ألف ريال قطري (الوضع الحالي)، إلى 406 آلاف ريال قطري كهدف لعام 2022.
- **تعزيز التنافسية الإقليمية والدولية:** من خلال زيادة الانتشار الدولي للشركات الصغيرة والمتوسطة من 37 في المائة (الوضع الحالي) إلى 50 في المائة كهدف لعام 2022.

على صعيد توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة، عملت الحكومة القطرية على إدخال إصلاحات على نظام الكفالة للمحافظة على المهارات الأجنبية، وإزالة الحد الأدنى لرأس المال الضروري لتأسيس شركة جديدة، والسماح للشركات العاملة من المنزل بالتسجيل في إطار خطة تستهدف تشجيع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

على صعيد تسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل، تم تطوير وإطلاق التعريف الموحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي تم تطبيقه بين القطاع المصرفي، مما شكل لجنة أساسية لإحصاءات التمويل المصرفي لهذا القطاع، إضافة إلى قيام العديد من البنوك بتأسيس إدارات خاصة لعملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أطلق بنك قطر للتنمية "برنامج الضمين" عام 2010 كبرنامج لضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، وعمل كذلك بنك قطر للتنمية على إطلاق "برنامج التصدير" عام 2011 كبرنامج لضمان تطوير وتمويل صادرات الشركات الصغيرة. كما أطلق بنك قطر للتنمية "صندوق الاستثمار الرأسمالي" للشركات الصغيرة والمتوسطة عام 2015 لتوفير استثمار رأسمالي إضافي.

علاوة على ما سبق، عملت الحكومة على تبني عدد من الحوافز المالية وذلك بما يشمل، تغيير قانون المناقصات الحكومية ليتيح مساحة أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة في النفاذ إلى الأسواق المحلية من خلال نص القانون على أنه يجوز أن يتم إلغاء الضمانات المطلوبة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة عند تقديمها لإحدى المناقصات، وهو ما يزيل أحد العوائق أمام مشاركة الشركات الصغيرة ويزيد من ثقة كبار المشترين في قدرات تلك الشركات. في هذا الإطار تبنت الحكومة مبادرة "مشتريات" حيث تتكون تلك المبادرة من عدد من المبادرات الفرعية منها مبادرة "مؤتمر مشتريات" الذي يجمع بين أكبر المشترين من القطاعين العام والخاص، وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة مما وفر منصة ناجحة لعقد عشرات الصفقات، وبالتالي زيادة نشاط وفرص فوز تلك الشركات بالمناقصات الحكومية. كذلك يتم عقد عدد من المعارض تحت عنوان اشتر المنتج الوطني لزيادة فرص شركات القطاع في السوق المحلي.

على صعيد المبادرات الحكومية الهادفة إلى تطوير القدرات الفنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يتم سنوياً إطلاق العديد من المبادرات التي تستهدف تطوير هذا الجانب منها ورش العمل

والتدريب سواء على المهارات الإدارية أو المتخصصة، والتي تغطي كافة رواد الأعمال، حيث تم في هذا الصدد:

- إطلاق مؤسسة بداية (وتتبع بنك قطر للتنمية) وتخصص في إطلاق العديد من الدورات التدريبية التي من شأنها تأهيل وتشجيع رواد الأعمال على خوض غمار تجربة إقامة المشروعات.
- إطلاق عدد من الحاضنات، على غرار "حاضنة بداية" و"حاضنة قطر للأعمال".
- إطلاق واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا (QSTP) كأول برنامج لتسريع تطوير المشاريع التقنية عام 2015.
- اعتماد الجامعات التابعة لمؤسسة قطر مقررات جديدة عدّة حول ريادة الأعمال.
- إطلاق بنك قطر للتنمية عدة مبادرات تتعلق بتشجيع رواد الأعمال وتنمية قدراتهم على إدارة المشروعات مثل "مسابقة الفكرة"، وجائزة "قائمة التميز" لأفضل 50 شركة متوسطة وصغيرة قطرية، وجائزة "رواد الأعمال" لأفضل المشروعات على مستوى عدة فئات مختلف كأفضل شركة متوسطة، أفضل مشروع منزلي، أفضل شركة صاعدة وغيرها من الفئات. فضلاً عن برامج التدريب الصناعية المتخصصة التي يوفرها البنك.
- إلى جانب ذلك، يوفر بنك قطر للتنمية تقارير ومعلومات حول السوق مما يوفر لأصحاب الأفكار صورة واقعية عن دراسة الجدوى الخاصة بمشروعاتهم.

فيما يتعلق بالمبادرات والآليات الحكومية المتبناة لتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من النفاذ للأسواق، يقوم بنك قطر للتنمية بتزويد الشركات القطرية الباحثة عن زيادة نشاطها الخارجي بالتقارير المعلوماتية اللازمة المتعلقة بالفرص التجارية والمنافسين بالأسواق الخارجية وكبار المستوردين.

الممارسات الحكومية الناجحة وتلك التي لم يثبت جدواها عملياً

تتمحور الممارسات الحكومية الناجحة التي تبنتها الحكومة القطرية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من المحاور المتعلقة بالأطر القانونية والتنظيمية، وتسهيل النفاذ للتمويل وضمان الائتمان، وتعزيز القدرات الفنية، وزيادة مستويات تنافسية وإنتاجية ودعم رأس المال البشري، بالإضافة إلى كيفية الوصول للأسواق المحلية والخارجية ومن بينها على الأخص:

- مبادرة "مشتريات" التي تعد بمثابة منصة ناجحة لعقد عشرات الصفقات، وبالتالي زيادة نشاط وفرص فوز الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمناقصات الحكومية، حيث ساهمت هذه المبادرة في توفير مشاريع بقيمة ثلاثة مليارات ريال قطري للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- السماح لأصحاب المشروعات المنزلية بتسجيل مشروعاتهم بصورة رسمية من خلال إستخراج الرخصة المنزلية التجارية من وزارة التجارة والصناعة.
- إنشاء إدارات متخصصة في البنوك تختص بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- إطلاق بنك قطر للتنمية صندوق الاستثمار الرأسمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إطلاق "برنامج الضمين" كبرنامج لضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر.
- إطلاق "مؤسسة بداية" المتخصصة في تنظيم وإعداد الدورات التدريبية التي من شأنها تأهيل وتشجيع رواد الأعمال على خوض غمار تجربة إقامة المشروعات.

- إطلاق عدد من الحاضنات، تختص بدعم رواد الأعمال وتقديم خدمات الدعم المالي، والتدريب، والإرشاد، وفرص التواصل مع الشبكة الإقليمية والعالمية للابتكار التكنولوجي.

في المقابل، توجد عدد من الممارسات الحكومية التي لم يثبت جدواها عملياً على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك فيما يتعلق بتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة، حيث سبق أن اعتمد السوق على وجود أكثر من تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل أن يتم تطبيق تعريف موحد في السنوات الأخيرة. ويعتبر وجود تعريفات متعددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً في سبيل توحيد جهود الارتقاء بهذا القطاع. أيضاً كان من بين الممارسات الحكومية غير الناجحة الاعتماد في التصدير إلى دول محددة دون وجود تنوع كافي في الشركاء التجاريين، بما زاد من حدة المخاطر التي تتعرض لها الشركات المصدرة مما دفع الدولة إلى توجهات أكثر انفتاحاً على أسواق أكثر.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

من خلال سرد واقع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطر، يتضح جلياً مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة لهذا القطاع الحيوي على الرغم من التحديات التي تواجهه، ذلك وفقاً لمجموعة المبادرات والخطط الاستراتيجية التي تنفذها الحكومة ممثلة في بنك قطر للتنمية. إلا إن هناك بعض التحديات التي لا زالت تواجه القطاع.

جدير بالذكر أنه، على المستوى الوطني تم إعتماد التعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل وزارة التجارة والصناعة (بعد أن كان تطبيقه يقتصر على القطاع المصرفي فقط) وهو ما يشكل لبنة هامة لبناء منظومة إحصائية لهذا القطاع، فضلاً عن تطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة.

دولة الكويت (44)

نظرة عامة

في ضوء سعي الحكومة إلى تشجيع الشباب للعمل في القطاع الخاص وتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة ومحاربة البطالة، تم إصدار قانون (98) لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. يهدف قانون إنشاء الصندوق إلى دعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي في الكويت، وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، والمساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهم ما يميز الإطار القانوني المرتبط بعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وجود قانون مختص لتنظيم عمل القطاع. فضلاً عن وجود قرارات وزارية مُنظمة لعمل القطاع مثل إصدار القرار الوزاري رقم 51 لسنة 2018 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني، إضافة إلى إطار تنظيمي يضم عدد من الجهات ذات العلاقة.

يعتبر التمويل الداخلي من أبرز مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتمثل المصارف وشركات التمويل وشركات الاستثمار من بين هذه المصادر. بالإضافة إلى ذلك، أنشئ الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف رعاية تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز إمكانيات أصحابها من إنجازها والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها. كذلك يقدم بنك الكويت الصناعي تمويلاً للمشروعات الصغيرة في ضوء أحكام القانون رقم (10) لسنة 1998 وتعديلاته في شأن إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين.

وصل عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة متضمنة بنك الكويت الصناعي إلى 23 منشأة في عام 2018 مقارنة بعدد 21 منشأة في العام 2010. بينما انخفض عدد المؤسسات غير المصرفية بما يشمل شركات الاستثمار، وشركات التمويل، والصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 60 مؤسسة عام 2018 مقارنة مع 97 مؤسسة في عام 2010.

هناك عدد من الاستراتيجيات والمبادرات الحكومية الرامية إلى تطوير القطاع من بينها "استراتيجية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" التي تهدف إلى المساهمة في خلق فرص عمل منتجة للكويتيين في القطاع الخاص، وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، والمساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

وفقاً للتعريف الوارد في قانون رقم 98 لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتمثل المشروع الصغير أو المتوسط في: "المشروع الذي يسهم بصورة مباشرة في تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي وفي تلبية احتياجات السوق

(44) المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

المحلي أو الخارجي وتوفير فرص العمل للمواطنين". حددت اللائحة التنفيذية ثلاث معايير لتحديد المشروعات العاملة في القطاع بما يشمل (عدد العاملين، وحجم الأصول، وحجم المبيعات) لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

- **المشروعات الصغيرة:** المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن خمسين عاملاً، ولا تتجاوز أصولها 250 ألف دينار كويتي، ولا تتجاوز إيراداتها 750 ألف دينار كويتي سنوياً، على أن يكون المشروع مستقلاً، وغير تابع لكيان قانوني آخر، وإذا ارتبط بكيان قانوني تجاري آخر، يتم اعتماد إجمالي أصول تلك الكيانات وإيراداتها ومجمّل عدد العمالة فيها لتحديد حجم المشروع.
- **المشروعات المتوسطة:** المشروعات التي لا يقل عدد العاملين بها عن واحد وخمسين عاملاً ولا يزيد عن مائة وخمسين عاملاً، ولا تتجاوز أصولها 500 ألف دينار كويتي، ولا تتجاوز إيراداتها 1.500 مليون دينار كويتي سنوياً، على أن يكون المشروع مستقلاً، وغير تابع لكيان قانوني آخر، وإذا ارتبط بكيان قانوني تجاري آخر، يعتمد إجمالي أصول تلك الكيانات بالتعريف وإيراداتها ومجمّل عدد العمالة فيها.

كذلك يقدم بنك الكويت الصناعي تمويلاً للمشروعات الصغيرة في ضوء أحكام القانون رقم (10) لسنة 1998 وتعديلاته في شأن إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين. تضمن تعريفهم المطبق للمشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي لا يتجاوز إجمالي المبلغ المستثمر بها عن 500 ألف دينار كويتي، ويكون هدفها هو: (1) تحويل المواد الخام إلى منتجات كاملة الصنع أو شبه كاملة الصنع أو منتجات نصف جاهزة أو تحويل المنتجات شبه المصنعة/ نصف الجاهزة إلى منتجات مصنعة بشكل كامل، أو (2) توفير خدمات الصيانة والخدمات الفنية والمهنية والخدمات الأخرى، أو (3) المشاريع أو الأعمال التجارية. ويتضمن التوزيع القطاعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للقانون 98 لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية المشار إليه أعلاه ما يلي: النشاط الصناعي، النشاط الزراعي، النشاط الحرفي، النشاط الخدمي، المؤسسات الداعمة، النشاط الإلكتروني ويندرج تحت كل بند العديد من الأقسام.

كما سمحت وزارة التجارة والصناعة وفي ضوء صدور القرار الوزاري رقم (330) لعام 2017 لترخيص لأعمال الحرة متناهية الصغر والتي عرفت بأنها الأعمال ذات الطبيعة الخاصة التي يباشرها أربابها دون الحاجة إلى محل تجاري في إطار تسهيل ودعم المشاريع الصغيرة.

الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

أهم ما يميز الإطار القانوني المرتبط بعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وجود قانون مختص لتنظيم عمل القطاع كما يوجد قانون عام يشجع الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فضلاً عن وجود قرار وزاري لتنظيم عمل القطاع مثل إصدار القرار الوزاري رقم 51 لسنة 2018 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقرار الوزاري رقم (330) لعام 2017 بشأن السماح بالترخيص لأعمال الحرة متناهية الصغر. يتم عرض القضايا المرتبطة بالقطاع في إطار المحاكم العامة، وتتوفر آليات لفض النزاعات.

فيما يتعلق بالإطار التنظيمي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هناك عدد من الجهات والأدوار المناطة بها على النحو التالي:

الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: في ضوء سعي الحكومة إلى تشجيع الشباب للعمل في القطاع الخاص والعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاربة البطالة، تم إصدار قانون (98) لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية بخصوص إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو مؤسسة عامة مستقلة يبلغ رأس مالها 2 مليار دينار كويتي. يهدف قانون الصندوق إلى دعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي في الكويت، وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، والمساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بنك الكويت المركزي: يختص بنك الكويت المركزي بتشجيع القطاع المصرفي على تقديم التمويل لهذه المشروعات.

وزارة التجارة والصناعة: تختص وفقاً للقرار الوزاري رقم (330) لعام 2017 بالسماح بالترخيص للأعمال الحرة متناهية الصغر.

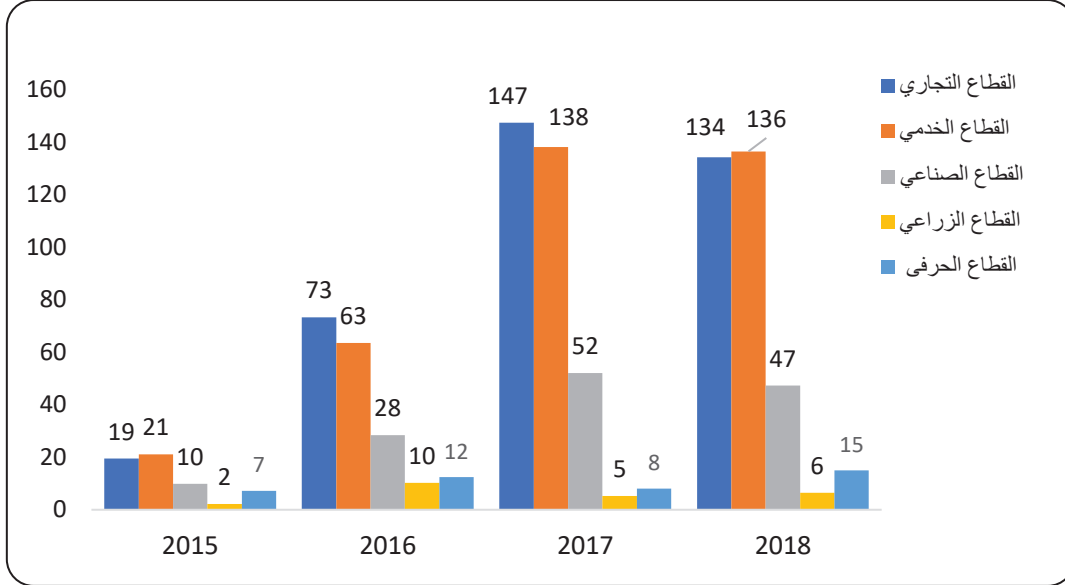
بنك الكويت الصناعي: يختص وفقاً للقانون رقم (10) لسنة 1998 وتعديلاته بإنشاء وإدارة محفظة مالية لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين.

نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يعتبر التمويل الداخلي متمثلاً في المصارف وشركات التمويل وشركات الاستثمار من أبرز مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث وصل عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة متضمنة بنك الكويت الصناعي إلى 23 منشأة في عام 2018 مقارنة بعدد 21 منشأة في العام 2010. بينما انخفض عدد المؤسسات غير المصرفية بما في ذلك شركات الاستثمار، وشركات التمويل، والصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 60 مؤسسة عام 2018 مقارنة مع 97 مؤسسة في عام 2010.

وفي نفس السياق، يعتبر الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبرز المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يقوم الصندوق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المجدية والمملوكة من قبل الكويتيين بنسبة تصل إلى 80 في المائة من تكلفة المشروع، حيث وافق الصندوق منذ بدء عملياته التشغيلية على تمويل 933 مشروعاً تتركز في القطاعين التجاري والخدمي بإجمالي 78 في المائة من إجمالي المشروعات.

شكل (59) التوزيع القطاعي لإجمالي المشروعات التي وافق الصندوق الوطني على تمويلها خلال الفترة (2015-2018) (منشأة)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

جدول (11): إجمالي المشروعات التي تم تمويلها من قبل بنك الكويت الصناعي حتى نوفمبر 2018

م	التصنيف	عدد المشاريع
1	الصناعات التحويلية	338
2	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	307
3	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	363
4	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	151
5	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	183
6	أنشطة الخدمات الأخرى	69
7	الفنون والترفيه والتقنية	60
8	التعليم	33
9	النقل والتخزين	13
10	المعلومات والاتصالات	73
11	التشييد	9
12	الزراعة والصيد والحراجة	2
13	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	77
الإجمالي		1,678

المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

يضع مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قواعد التمويل وطريقة السداد على أن يراعي ما يلي:

- 1- لتغطية مصاريف الصندوق يكون التمويل برسم تكلفة لا يزيد على 2 في المائة من قيمة التمويل وذلك لمرة واحدة فقط وللمتقدمين الحق بالحصول على التمويل بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية وفق قواعد يضعها مجلس الإدارة.
- 2- يُمنح المشروع الممول فترات سماح تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية.
- 3- تُحسب الضمانات على أساس موجودات المشروع الثابتة والمنقولة وجواز رهنها ضماناً للدين المشار إليه.
- 4- تُحدد اللائحة التنفيذية شروط وحدود ونسبة الخسارة التي على ضوئها يتم تصفية المشروع.
- 5- يُسدد المُقترض التمويل الحاصل عليه من الصندوق بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة له، ويكون السداد على فترات نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية حسبما يتم الاتفاق عليه.

إضافة إلى ذلك تضمنت المادة (5) من القرار الوزاري رقم (330) لعام 2017 السماح بالترخيص للأعمال الحرة متناهية الصغر نوع من الدعم لتلك المشاريع وذلك بتخفيض رأس المال المشترك لمزاولة الأنشطة المرخص بها بموجب هذا القرار إلى نصف رأس المال الواجب لمزاولة الأنشطة المشابهة والمعمول بها بالنسبة للشركات.

كما يتوفر لدى بنك الكويت الصناعي محفظة مالية لدى دعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين. بلغ عدد المشروعات التي مولها البنك حتى شهر نوفمبر من عام 2018 نحو 1678 مشروعاً مركزة في ثلاث قطاعات رئيسية تتمثل في الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات، وأنشطة الإقامة والخدمات الغذائية بإجمالي 1008 مشروعاً (60 في المائة من إجمالي المشروعات).

تتوفر آليات ومؤسسات لضمان الائتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفقاً للقانون رقم 98 لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمول الصندوق المشروع بنسبة لا تزيد على 80 في المائة من تكلفة المشروع. يلتزم صاحب المشروع بسداده وفقاً لإجراءات التمويل والتحصيل والمتابعة التي تحددها اللائحة التنفيذية وبما لا يجاوز خمس عشرة سنة. ويجوز وبما لا يتعارض مع تعليمات البنك المركزي أن يصل مجموع التمويل الذي يمكن أن يحصل عليه المشروع من الجهاز المصرفي ومن سائر المؤسسات المالية الأخرى قيمة رأس المال المدفوع من قبله لحساب المشروع.

من حيث توفر ضمانات التمويل، يقدم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة آلية ضمان لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإقراض أو المساهمة أو المشاركة. وتُحسب الضمانات على أساس موجودات المشروع الثابتة والمنقولة ويجوز رهنها ضماناً للدين كما سبق الإشارة.

على صعيد توفر نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني، تم إنشاء شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2001 بغرض إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض

الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط. أيضاً يتوفر لدى بنك الكويت المركزي وفقاً للمادة (83) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، نظام استعلام ائتماني يغطي القروض الممنوحة من البنوك والتي تفوق 15 ألف دينار.

على الرغم من عدم وجود منصة للأوراق المالية مخصصة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك جهوداً مبذولة من قبل الحكومة الكويتية في هذا الصدد، حيث تضع بورصة الكويت هذا الأمر من بين اهتماماتها وتقوم حالياً على إعداد صيغة تفاهم حول إمكانية إدراج الشركات الصغيرة في البورصة وبما ينسجم مع "رؤية الكويت الجديدة 2035" وسعيها للتحويل إلى مركز مالي إقليمي.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

على صعيد الخطط والاستراتيجيات القومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تهدف استراتيجية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المساهمة في خلق فرص عمل منتجة للكويتيين في القطاع الخاص، زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، والمساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قامت الحكومة ومن أجل توفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوضع عدة قوانين وقرارات وزارية نوردها كالتالي:

- قانون رقم (98) لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية بخصوص الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث تضمن العديد من الحوافز والمزايا والتيسيرات لتسهيل نفاذ تلك المشروعات.
- قانون رقم (10) لسنة 1998 وتعديلاته في شأن إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين.
- القرار الوزاري رقم (330) لعام 2017 بشأن السماح بالترخيص لأعمال الحرة متناهية الصغر.

على صعيد المبادرات المبذولة لتسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، يتبنى البنك المركزي عدد من المبادرات لتشجيع المصارف على منح الائتمان لهذه المشروعات وذلك بما يشمل خفض أوزان المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة لهذه المشروعات إلى مستويات تفضيلية (75 في المائة) في إطار حساب كفاية رأس المال، بهدف تخفيف تكلفة رأس المال على البنوك وتشجيعها على تمويل هذه الشركات مقارنة بغيرها من القطاعات. كما أصدر بنك الكويت المركزي عام 2015 دليل حماية العملاء من الأشخاص الطبيعيين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، متضمناً التثقيف والتوعية بحقوق هؤلاء العملاء في ضوء طبيعة تعاملاتهم مع البنوك. كما يتابع بنك الكويت المركزي بشكل نصف سنوي خطط البنوك لتطوير المنتجات والخدمات سواء لقطاع التجزئة أو الشركات، مما يعد حافزاً للابتكار والتحسين.

على صعيد الحوافز المالية الممنوحة لهذه المشروعات، فقد وضع مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القواعد اللازمة لتوفير الحوافز والمزايا لهذه المشروعات لمباشرة نشاطها وعلى الأخص "منح المشروعات مزايا وإعفاءات في المجالات الضريبية والجمركية ودعم الصادرات والمواد الأولية طبقاً للآتي:

- الإعفاء من الضرائب لمدة مناسبة أو خفض وعاء الضريبة باستبعاد بعض المصروفات الاستثمارية والاحتياطات أو خفض سعر الضريبة.
- إعفاء المعدات والمستلزمات والمواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الرسوم الجمركية وبحيث لا يجوز التصرف في غير الغرض المخصص لها وإلا استحقت الرسوم الجمركية.
- دعم توجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير.
- دعم المواد الأولية المستخدمة من قبل هذه المشروعات.
- تقديم الخدمات اللازمة لمساعدة هذه المشروعات على بدء نشاطها ومواجهة مشاكل التشغيل والانتاج، وتنمية القدرات الإدارية لأصحابها ومهاراتهم في التسويق ومراقبة وتطوير وتحسين الانتاج.

كذلك عملت الحكومة على تخصيص نسبة لمنتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عقود المشتريات الحكومية وكذلك تخصيص أية عقود ومناقصات وممارسات ومزايدات قيمتها أقل من خمسين ألف دينار كويتي من عقود الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحق والمستقلة للتعاقد مع المشروعات لشراء احتياجاتها من منتجات تلك المشروعات أو الاستعانة بها لتنفيذ الإنشاءات اللازمة لتلك الجهات مع إعطاء منتجات وخدمات هذه المشروعات أفضلية سعرية عند التعاقد.

على صعيد دعم القدرات الفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يقوم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتقديم الدعم الفني وتطوير قدرات المبادرين في حال حاجتهم لها عند البدء في مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية للمشاريع المتعثرة والتي تكون بحاجة للدعم.

أما فيما يتعلق بالمبادرات الحكومية المبذولة لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من زيادة مستويات الانتاجية والتنافسية ودعم رأس المال البشري، فقد تم تشكيل إدارة خاصة تتبع الهيكل التنظيمي للصندوق تتولي مهمة تأسيس أو اعتماد حاضنات المشروعات تراعي فيها المواصفات العالمية ويخصص لها جزء من ميزانية الصندوق للقيام بنشاطها. وتتولى الحاضنات توفير الخدمات التالية خلال مراحل دعم المشروع وفقاً لأحكام المادة (24) من قانون رقم (98) لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية:

المرحلة الأولى: تتمثل في الدعم التدريبي وذلك من خلال التعاون مع المؤسسات الداعمة والمؤسسات المتخصصة في مجالات عمل الصندوق لتقديم برامج تدريبية وتنمية مناسبة لأصحاب المشروعات. إضافة إلى الدعم البحثي وذلك من خلال إعداد البحوث والدراسات التي تساعد أصحاب المشروعات على تحويل أفكارهم لمشروعات قابلة للتطبيق العملي.

المرحلة الثانية: تنحصر في الدعم الفني والاستشاري وذلك من خلال توفير وتقديم كافة الاستشارات الفنية لأصحاب المشروع خلال فترة احتضانه. سواء من خلال الاحتضان الداخلي أو الخارجي. حيث يتم الاحتضان الداخلي من خلال تقديم الدعم اللوجستي ويكون ذلك بتوفير مكان لاستضافة المشروع لفترة زمنية معينة، يحددها الصندوق مع الحاضنة حسب تطور المشروع ونموه، ويتم توفير كافة ما يحتاجه من مرافق خلال فترة احتضانه يتحول بعدها إلى احتضان خارجي من خلال قيام صاحب المشروع بإنشاء مشروعه الخاص خارج مكان استضافة الحاضنة مع الاستفادة من كافة صور الدعم المادي والدعم الفني والاستشاري المقدم من قبل الصندوق بما في ذلك توفير الأراضي اللازمة لاستمرار المشروع.

المرحلة الثالثة: تشمل ربط المشروعات ببعضها البعض وربطها مع مشروعات قائمة بما يفيد في نمو المشروعات وخدمتها للاقتصاد الوطني. وعقد الندوات والمعارض والمؤتمرات التي تهدف لنمو وتنمية المشروعات. حيث يجوز للصندوق أن يعهد إلى الحاضنة بإدارة المشروع نيابة عن صاحب المشروع حال حدوث أي عائق مؤقت يحول دون إدارته للمشروع إدارة سليمة.

يقدم الصندوق الدعم للمشروعات بالاستناد إلى عدد من المعايير من بينها المشروعات الأكثر تحقيقاً للقيمة المضافة، وتنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل للكويتيين وإطلاق الطاقات المبدعة الخلاقة للمواطنين واستثمار براءات الاختراع، وتشجيع التوظيف الذاتي، والمساهمة في تطوير قوة العمل. إضافة إلى اختيار المشروعات الأكثر استخداماً للمنتجات المحلية وللتقنيات بما يزيد من القيمة المضافة إليها، والأكثر حفاظاً على البيئة. ولمجلس الإدارة أن يضع معايير إضافية لتقييم واختيار أفضل الطلبات والمشروعات المقدمة. ويعتبر منح المشروعات مزايا وإعفاءات في المجالات الضريبية والجمركية ودعم الصادرات والمواد الأولية نوع من تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبشكل عام تستهدف منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأسواق الداخلية بشكل أكبر من الأسواق الخارجية وذلك لمعرفةهم بهذه الأسواق. ولكن يسعى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع دائرة الأسواق المستهدفة لتضم الأسواق الخارجية.

الممارسات الحكومية الناجحة وتلك التي لم يثبت جدواها عملياً

تتمثل أبرز الممارسات الحكومية الناجحة في عدم الاعتماد فقط على القطاع المصرفي لتمويل هذه المشروعات وبالتالي الاتجاه إلى تأسيس مؤسسات تمويلية تهتم بشكل رئيس بتقديم التمويل لهذه المشروعات وعلى الأخص تجربة إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبنك الكويت الصناعي. كذلك من بين الممارسات الحكومية الناجحة اتجاه بنك الكويت المركزي إلى تحفيز المصارف على منح الائتمان لهذه المشروعات من خلال خفض أوزان المخاطر المرتبطة بهذه النوعية من القروض.

أما فيما يتعلق بالممارسات الحكومية المتبناة التي لم يثبت جدواها عملياً فتتمثل في الإجراءات البيروقراطية وطول الدورة المستندية، والحاجة إلى تعزيز كفاءة الأداء الحكومي، والقوانين الحالية التي تمر من خلالها أصحاب المشاريع لتطوير وتوسيع مشاريعهم وإجراءات ممارسة الأعمال في الكويت من أهم العوائق والتحديات التي تواجهها أصحاب الأعمال في الكويت. علاوة على عدم فاعلية الاعتماد على الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في تنمية الصادرات غير النفطية بما قد يعطل نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الخارجية.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

حالياً تستهدف منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأسواق الداخلية بشكل أكبر من الأسواق الخارجية وذلك لمعرفةهم بهذه الأسواق. ولكن يسعى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع دائرة الأسواق المستهدفة لتضم الأسواق الخارجية.

نظراً لأن الإجراءات البيروقراطية وطول الدورة المستندية تعد أهم التحديات التي لا تزال تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لتذليل هذه العقبات قامت الحكومة بتطبيق نظام " النافذة الواحدة" من أجل تسهيل إجراءات تأسيس الشركات، كما يقوم بنك الكويت المركزي بدراسة محفزات للبنوك لتقديم التمويل لتلك المشاريع، والتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لدراسة بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

الجمهورية اللبنانية (45)

نظرة عامة

تولى لبنان اهتماماً كبيراً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحفيز النشاطات والمبادرات العامة والخاصة التي تدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال وخصوصاً على صعيد التقنيات الرقمية. يساهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو ثلث إجمالي الناتج المحلي في لبنان حيث يسهم بنحو 27 في المائة، ما يعادل حوالي 15.7 مليار دولار أمريكي

على صعيد الأطر القانونية والتنظيمية، تبذل الحكومة اللبنانية جهوداً ملموسة لإعادة دراسة بعض القوانين والأنظمة المتعلقة ببيئة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإقرار قوانين أخرى لتحفيز عمل هذه النوع من المشروعات. الجدير بالذكر أن هناك قرار وزاري لتنظيم عمل القطاع بالإضافة الى وجود خمس جهات منظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتمثل في وزارة الاقتصاد والتجارة، مكتب رئيس مجلس الوزراء، غرف التجارة والصناعة والزراعة، شركة كفالات، الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

على صعيد توفير التمويل لهذه المشروعات، تم تبني عدد من البرامج والآليات المصرفية لتسهيل عملية الحصول على التمويل كالقروض ذات أسعار الفائدة الميسرة وآليات التمويل الجماعي. يعمل في لبنان حالياً عدد من المنظمات غير الحكومية ومراكز تنمية الأعمال والحاضنات لمساعدة صغار المستثمرين على تحفيز روح المبادرة الاقتصادية وتسهيل الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم عبر المصارف او مباشرة من المصادر المختلفة. ذلك بالإضافة الى مصادر التمويل الأخرى مثل المصارف والجمعيات المحلية والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي.

في هذا الصدد، يبلغ عدد المؤسسات المصرفية والمؤسسات غير المصرفية في لبنان حوالي 9 مؤسسات و32 مؤسسة على التوالي. يُقدر إجمالي محفظة التمويل الأصغر بمبلغ 230 مليون دولار. حيث تم توسيع نطاق التمويل الممنوح ليشمل ما يقرب من 230 ألف مقترض نشط، الأمر الذي يعكس ولوج سوق كبير إلى التمويل بالنسبة إلى عدد السكان البالغين. كما يشكل التمويل الشخصي للمشاريع بالإضافة الى آليات التمويل الجماعي (Crowdfunding) أحد طرق التمويل غير المصرفي.

يوجد في لبنان عدد من الجهات الفاعلة والنشطة في تمويل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل "الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية" الذي يلعب دوراً كبيراً في تمويل القطاع من خلال تمويله لعدد أكثر من 10 ألف مشروع، منها حوالي أكثر من ألف وسبعمائة مشروع خاص مملوكاً للإناث ورائدات الأعمال، و1,121 منشأة جديدة. حيث وصلت قيمة التمويل الى 4.5 مليون دولار أمريكي في عام 2018. بالنسبة لمؤسسة كفالات فقد وصلت قيمة القروض الممنوحة في جميع المناطق اللبنانية في عام 2018 إلى حوالي 29 مليون دولار أمريكي.

(45) المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

يوفر كل من مصرف لبنان وشركة كفالات ضمانات لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما تقوم المصارف العاملة بلبنان والقطاع الخاص ممثلاً في "شركة المصري" للاستعلام الائتماني بتقديم خدمات الاستعلام الائتماني عن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما أن مؤسسة التمويل الدولية كانت قد أعدت دراسة جدوى لإنشاء مكتب استعلام عن القروض في لبنان وثمة موافقة مبدئية على هذا المشروع.

تعتبر شركة كفالات من الممارسات الحكومية الناجحة حيث تستفيد القروض المكفولة من قبل شركة "كفالات" من دعم مالي بما يُمكن من حصولها على قروض بتكلفة منخفضة. بالإضافة الى ذلك، تم إطلاق برنامج "كفالات بلاس" لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2005 بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون بين شركة "كفالات" ووزارة الاقتصاد والتجارة. يهدف هذا البرنامج المشترك إلى زيادة الحد الأقصى لمبلغ القرض المضمون وتغطية الضمان من 75 في المائة الى 85 في المائة.

يعول لبنان في المستقبل على عدد من المبادرات والخطط والاستراتيجيات في سبيل النهوض بالقطاع على سبيل المثال الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014-2020) التي بُنيت على رؤية طموحة ومهمة واضحة وهي تعزيز فرص تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة فاعلة وقادرة على المنافسة عالمياً لتساهم بذلك في خلق فرص عمل وتطوير اقتصاد ذي قيمة مضافة عالية. هناك مبادرات أخرى لتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة خاصة بتعديل قوانين، حيث تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة على اعداد مشروع قانون تحت اسم "المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم" التي تتضمن تعريف موحد لتلك المؤسسات إضافة إلى عدد من الإعفاءات والتحفيزات لدعم تلك المؤسسات

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يسهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو ما يقرب من ثلث إجمالي الناتج المحلي في لبنان (27 في المائة) بما يعادل حوالي 15.7 مليار دولار أمريكي. تشير "الإستراتيجية اللبنانية للشركات الصغيرة والمتوسطة (2014-2020)" إلى أن غالبية الشركات العاملة في السوق اللبنانية هي شركات متناهية الصغر حيث تمثل نسبتها حوالي 73 في المائة من إجمالي الشركات العاملة ككل، بينما بلغت نسبة المشروعات الصغيرة حوالي 20 في المائة، أما الشركات المتوسطة فقد بلغت حوالي 3.5 في المائة، فيما تتمثل النسبة المتبقية وهي 3.5 في المائة في الشركات الكبيرة.

يتم تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً للتعريف المتبنى حسب الاستراتيجية اللبنانية للشركات الصغيرة والمتوسطة (2014-2020) التي تعتمد على معياري حجم العمالة والمبيعات السنوية للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بناءً عليه تُعرف المشروعات متناهية الصغر بأنها تلك التي لا يتجاوز فيها حجم القوة العاملة 10 عمال، ولا يزيد إجمالي المبيعات السنوية عن 500 مليون ليرة لبنانية. أما المشروعات الصغيرة يتراوح حجم القوة العاملة فيها ما بين 10 الى 50 عاملاً، ويتراوح حجم مبيعاتها السنوية ما بين 500 مليون ليرة و5 مليارات ليرة لبنانية. أما بالنسبة للمنتجات المتوسطة يتراوح فيها عدد العمال بين 50 إلى 100 عامل، ويتراوح حجم مبيعاتها بين 5 إلى 25 مليار ليرة لبنانية. الجدير بالذكر أن هذا التعريف تم تطويره عبر عمل مشترك بين القطاعين العام والخاص وكل الجهات المعنية ليدخل في صلب القانون الجديد التي تنوي وزارة الاقتصاد والتجارة اقتراحه تحت مسمى " مشروع قانون المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" الذي يتضمن التعريف وتشريعات لدعم تلك

المؤسسات وتحفيز عملها وبشكل خاص التي ينشئها الشباب أو النساء أو تلك التي تنشأ في المناطق الريفية أو النائية.

شكل (60) الوزن النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (%)

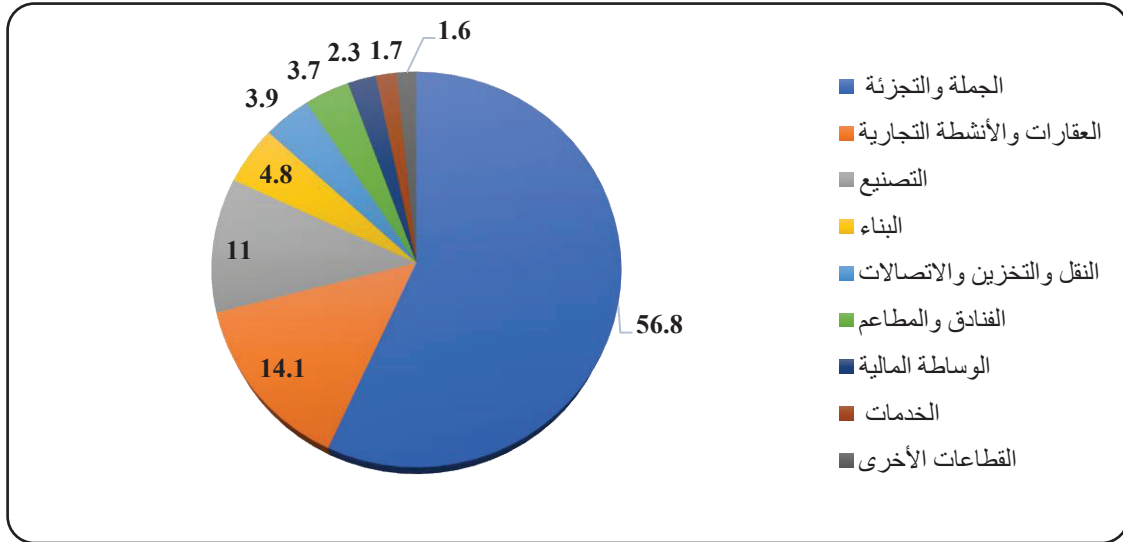


المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

بالنسبة للتوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تشير الاستراتيجية اللبنانية للشركات الصغيرة والمتوسطة (2014-2020) الى أن حوالي 56.8 في المائة من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تزاوّل نشاطها في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والتصليح، و 14.1 في المائة في العقارات والتأجير والأنشطة التجارية، و 11 في المائة في التصنيع، و 4.8 في المائة في البناء، و 3.9 في المائة في النقل والتخزين والاتصالات، و 3.7 في المائة في الفنادق والمطاعم، و 2.3 في المائة في الوساطة المالية، و 1.7 في المائة في أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية، و 1.6 في المائة في القطاعات الأخرى.

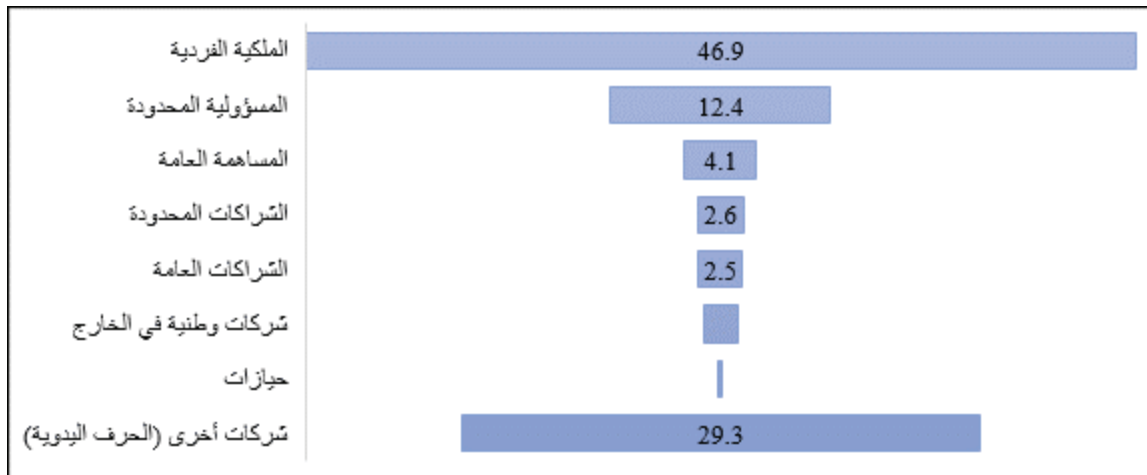
شكلت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الفردية حوالي 46.9 في المائة، أما الشركات ذات المسؤولية المحدودة تمثل حوالي 12.4 في المائة، بينما تشكل شركات المساهمة العامة حوالي 4.1 في المائة، و 2.6 في المائة عبارة عن شركات محدودة، وتتنوع باقي النسبة ما بين أشكال الملكية القانونية الأخرى.

شكل (61) التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شكل (62) توزيع هيكل الملكية القانونية في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

رغم غياب وجود قانون خاص ينظم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن الحكومة اللبنانية تعمل على إعادة دراسة بعض القوانين والأنظمة المتعلقة ببيئة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإقرار قوانين أخرى لتحفيز عمل هذه النوع من المشروعات. حالياً يوجد قرار وزاري منظم لعمل القطاع. يُشار إلى أنه هناك جهود حالية لصدور قانون للضمانات العينية على الأموال المنقولة مدرج حالياً على جدول أعمال اللجان النيابية المشتركة.

فيما يتعلق بالإطار التنظيمي، يوجد حالياً خمس جهات مُنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فيما يلي أسماء الجهات والادوار والمسؤوليات المناطة بكل مؤسسة.

- **وزارة الاقتصاد والتجارة:** تقوم بتحديد السياسات الكلية الخاصة بعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز بيئة أعمالها، كما تقوم بالدور الاستشاري (إداري، قانوني، تمويلي، تقني)، وكذلك تفعيل وتسهيل التواصل بين المشاركين في القطاع.
- **مكتب رئيس مجلس الوزراء:** يقوم باقتراح المشاريع وأي خطط عمل مرتبطة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- **غرف التجارة والصناعة والزراعة:** تشجيع الاستثمارات وخلق حاضنات للأعمال وتدريب وتوجيه رواد الاعمال وتسجيل الشركات.
- **شركة "كفالات":** تقوم بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتطوير أعمال هذه المشروعات.
- **الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:** يقوم بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقيام بأعمال التدريب والمتابعة.
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** يقوم برسم واقتراح سياسات اقتصادية واجتماعية وطنية من ضمنها تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

بالإضافة إلى المصارف والمؤسسات المحلية (شركة كفالات، والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتطوير)، يعتبر التمويل الخارجي المتمثل في التمويل الممنوح من المنظمات الدولية والمجتمع الدولي من أبرز مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فيما يخص التمويل الأصغر، يعمل في لبنان حالياً عدد من المنظمات غير الحكومية، ومراكز تنمية الاعمال، والحاضنات لمساعدة صغار المستثمرين على تحفيز روح المبادرة الاقتصادية، وتسهيل الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم عبر المصارف أو مباشرة من المصادر المختلفة.

ثمة منظمات وهيئات دولية تمنح خطوط ائتمان لعدد من المصارف اللبنانية التي بدورها تقوم بإقراضها للمؤسسات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم بفوائد مدعومة وهناك أيضاً التسهيلات الممنوحة من شركة الإيجار التمويلي التي تستفيد من دعم الفوائد.

في هذا الصدد، يبلغ عدد المؤسسات المصرفية والمؤسسات غير المصرفية في لبنان حوالي 9 مؤسسات و32 مؤسسة على التوالي. ويُقدر إجمالي محفظة التمويل الصغير بمبلغ 230 مليون دولار. وفقاً لإحصاءات الجهات الفاعلة في السوق، يتم توسيع نطاق التمويل الممنوح ليشمل ما يقرب من 230,000 من المقترضين النشطين، الأمر الذي يعكس ولوج سوق كبير بالنسبة الى عدد السكان البالغين. كما يشكل التمويل الشخصي للمشاريع بالإضافة الى التمويل الجماعي (Crowdfunding) أحد طرق التمويل غير المصرفي.

يوجد في لبنان عدد من الجهات الفاعلة والنشطة في تمويل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الذي يلعب دوراً كبيراً في تمويل القطاع من خلال تمويله لعدد أكثر من 10 آلاف مشروع، منها حوالي أكثر من 1700 مشروعاً خاص بالإناث

راندات الاعمال، و1,121 تمويل موجه للمنشآت جديدة. حيث وصلت قيمة التمويل الى 4.5 مليون دولار أمريكي في عام 2018. بالنسبة لمؤسسة "كفالات" فقد وصلت قيمة القروض الممنوحة في جميع المناطق اللبنانية في عام 2018 إلى حوالي 29 مليون دولار أمريكي.

يوفر كل من مصرف لبنان المركزي وشركة كفالات ضمانات لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. و"شركة كفالات"، هي شركة مساهمة لبنانية مالية ذات منفعة عامة تعود ملكيتها الى المؤسسة الوطنية لضمان الودائع بنسبة 75 في المائة بالإضافة إلى 50 مصرفاً بنسبة 25 في المائة. تستفيد القروض المكفولة من قبل شركة كفالات من دعم مالي لخفض الفوائد عليها وقد تم إنشاء برنامج الدعم هذا لتخفيض الأعباء المالية على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقترب من أجل تمويل نشاطاتها.

تقوم وزارة المالية اللبنانية بتحمل كلفة تقديم هذا الدعم الذي يديره مصرف لبنان المركزي. ويتم إصدار كفالة القرض بناءً على جدوى المشروع المقدم وذلك لصالح المصرف المقرض. وتمكن الكفالة المقترضة من تقديم ضمانات للمصرف المقرض وبذلك تنخفض مخاطر القرض على المصرف مما يزيد من رغبة المصرف بتمويل النشاط الاقتصادي المقترح. ونتيجة للكفالة هذه فإن المصرف المقرض قد يخفض من الكفالات والضمانات الأخرى التي يطلبها عادة للموافقة على القرض. إلا أن القرار النهائي للموافقة على القرض يكون في يد المصرف المقرض وهو الذي يحدد أيضاً شروط القرض.

تقوم شركة كفالات وبشكل مستمر بمتابعة طلبات القروض بحيث تطلب من المصارف المقرضة عدم اشتراط الحصول على أية كفالات وضمانات إضافية وتحرص على أن يعتمد قرار قبول أو رفض إعطاء القرض على دراسة الجدوى وخطة المؤسسة المقدمة للطلب. من ناحية أخرى، تقدم المصارف العاملة بلبنان خدمات الاستعلام الائتماني عن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بالإضافة الى القطاع الخاص الذي يقدم أيضاً خدمات الاستعلام الائتماني عن طريق شركة "المصري للاستعلام الائتماني".

هناك جهود مبذولة من قبل الحكومة اللبنانية لإنشاء سوق للأوراق المالية خاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تولى لبنان اهتماماً كبيراً لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من واقع الخطط والاستراتيجيات التي من شأنها النهوض بالقطاع، حيث وضعت الحكومة اللبنانية خطة اقتصادية وطنية تساهم في إرساء رؤية متكاملة ومتناسقة بين مختلف القطاعات الإنتاجية الحيوية في البلاد، للمضي قدماً في تنمية وتطوير الاقتصاد اللبناني بشكل مستدام، ومواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين والأوضاع الاقتصادية المتغيرة إقليمياً وعالمياً. تشمل هذه الخطة العمل على تطوير قطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات نظراً لدورها كمكون أساسي في تحريك العجلة الاقتصادية وزيادة النمو.

من جانب آخر، بُنيت الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014-2020) على رؤية طموحة ومهمة واضحة وهي تعزيز فرص قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة فاعلة وقادرة على المنافسة عالمياً لتساهم بذلك في خلق فرص عمل وتطوير اقتصاد ذي قيمة مضافة عالية. يتطلب تحقيق هذه المهمة

العمل على سته محاور إستراتيجية هي بالأساس مجموعة مبادرات مترابطة تشكل الركائز الأساسية التي تُبنى عليها الاستراتيجية وهي كالآتي:

- مساعدة قادة الأعمال على تطوير ثقافتهم في مجال إدارة المؤسسات.
- تسهيل النفاذ الى التمويل اللازم وإلى الأسواق الداخلية والخارجية بما يضمن تحسين تنافسية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تنمية القدرات والطاقت الابتكارية بهدف بناء قدرات تخصصية أساسية، بهدف تطوير آليات تنسيق قوية فاعلة بين الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص.
- تطوير بيئة أعمال مناسبة مع التشديد على وضع أطر عمالة وهيكلية قانونية وتنظيمية ضريبية تراعى احتياجات هذه المؤسسات وتركيز جهود تطوير البنى التحتية لا سيما من حيث جودة وتكلفة تقنيات المعلومات والاتصالات والكهرباء.
- ضمان الترابط والتنسيق الفاعل بهدف تطوير آليات تنسيق قوية فاعلة بين الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص.
- تبني نحو 40 مبادرة تم تقسيمها حسب الأولويات لتطبق على ثلاث دفعات حتى عام 2020 جميعها يستهدف تنمية قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة الى الاستراتيجية سابقة الذكر، هناك مبادرات لتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة عبر تعديل قوانين وإقرار قوانين عالقة مثل مشروع قانون تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى صعيد مبادرات تسهيل فرص نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تبني مصرف لبنان مبادرة السماح للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة ضمن حدود 3 في المائة من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرعة للأعمال يكون نشاطها متمحور حول قطاع المعرفة. والغاية التي يتوخاها البنك المركزي من هذا التعميم هي تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة، يمكن ان تتحول مستقبلا الى شركات مساهمة قابلة لإغناء الثروة الوطنية، وتوفير فرص عمل جديدة وتقوية نشاط السوق المالية.

على صعيد الحوافز المالية الممنوحة للقطاع، حاليا هناك القليل من الحوافز المتاحة بشكل رسمي لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن وزارة الاقتصاد والتجارة تعمل على مشروع اقتراح قانون لتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض رسوم التسجيل، وغيرها من الحوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق دعم تنمية القدرات، حددت إستراتيجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والتجارة فجوات فيما يخص نقص المهارات في السوق واقرحت عدداً من المبادرات لمعالجتها بهدف تحسين القدرات التقنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشمل هذه المبادرات تقديم برامج التلمذة الصناعية، وجذب وتيسير الوصول الى العمالة الماهرة، وإطلاق مركز ريادة الأعمال والأعمال العائلية في الجامعة اللبنانية، وتوسيع برامج التدريب المهني لتلبية احتياجات السوق، وتقديم حوافز لتدريب الموظفين.

وبهدف زيادة إنتاجية وتنافسية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هناك بعض المبادرات الحكومية المتمثلة في تطوير شبكات التوجيه والتدريب، وتحسين القدرة التنافسية للسوق، وتعزيز معايير منتجات وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز العلاقات مع الشركاء التجاريين الجدد، والمساعدة

على تطوير التقنيات المستخدمة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وربط الصناعة بالأكاديميات مع تشجيع الابتكار.

في سبيل تسهيل النفاذ للأسواق الخارجية، تبنت الحكومة حزمة من المبادرات لتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الولوج إلى الأسواق الخارجية من خلال ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالشركات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات، والاستفادة من الشبكة اللبنانية العالمية، وتفعيل وكالة ترويج الصادرات اللبنانية، وتحسين القدرة التنافسية للسوق، وتعزيز معايير منتجات وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الخدمات الالكترونية الحكومية.

الممارسات الحكومية الناجحة وتلك التي لم يثبت جدواها عملياً

تمحورت أفضل الممارسات الحكومية في لبنان من أجل تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في اتجاه مصرف لبنان للسماح للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة في رؤوس أموال المشاريع الناشئة وحاضنات الأعمال وشركات مسرعة الأعمال يكون نشاطها الأساسي حول قطاع المعرفة. من جانب آخر، تعتبر شركة كفالات من الممارسات الحكومية الناجحة لتوفير الضمانات اللازمة لدعم القروض الموجهة إلى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى الاتجاه إلى تنفيذ مبادرة بقيمة 30 مليون دولار أمريكي بتمويل من الحكومة اللبنانية والبنك الدولي بهدف تشجيع تمويل هذه المشروعات من خلال إصدار الأسهم للشركات الناشئة ذات الجدوى المالية.

في إطار المشروع الوطني للبنك الدولي حول خلق فرص العمل تم إنشاء عدد من الصناديق الداعمة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل صندوق رواد الأعمال الشباب الذي ينطوي على توزيع منح لأصحاب المشاريع، وصندوق المنحة المطابقة الذي يهدف إلى توفير أموال المنح في خطة لتقاسم التكاليف مع شركات القطاع الخاص التي تستثمر أموالها الخاصة، مع التركيز بشكل خاص على الأعمال التجارية والزراعية وتقنيات المعلومات والاتصالات واستهداف النساء والشباب والمناطق المحرومة.

كذلك يعد برنامج دعم الاستثمار المُقدم من مؤسسة ايدال⁴⁶ (IDAL) أحد المبادرات الناجحة حيث يُقدم حوافز للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال عدد من المشاريع مثل مشروع الاستثمار حسب المنطقة [Investment Project Zone (IPZ)] المصمم خصيصاً لدعم المشاريع الموجودة في المناطق التي تواجه أزمات اجتماعية واقتصادية. يقدم المشروع حزمة من الحوافز كالاتي:

- الإعفاءات من ضريبة دخل الشركات والتي يمكن أن تصل إلى 100 في المائة لفترة تصل إلى 10 سنوات.
- الإعفاءات من ضريبة أرباح الأعمال التي يمكن أن تصل إلى 100 في المائة لفترة تصل إلى 10 سنوات.
- الحصول على إصدار تصاريح عمل فورية لجميع الفئات. ويتم منح هذه الحوافز بناءً على عدد من المعايير مثل حجم الاستثمار قطاع العمليات والموقع الجغرافي للمشروع.

⁴⁶ المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" هي هيئة وطنية أنشئت في العام 1994 بهدف ترويج لبنان كوجهة استثمارية حيوية وجذب الاستثمارات إلى لبنان وتسهيل أعمالها والحفاظ عليها.

كذلك أنشئ "برنامج الجودة (2014-2016)"، للمساعدة في ضمان منتجات آمنة للمستهلكين ودعم المنتجات والخدمات اللبنانية لكي تصبح قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال ضمان مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية. يهدف البرنامج إلى تعزيز إدارة الجودة وتقوية البنية التحتية في لبنان من خلال:

- دعم تطوير الإطار المؤسسي اللبناني للجودة بما يتماشى مع ممارسات وإجراءات وتشريعات الاتحاد الأوروبي.
- تصميم سياسة الجودة الوطنية اللبنانية والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها.
- المركز الأوروبي اللبناني للتحديث الصناعي: يدعم تطوير الأعمال ونمو صادرات المؤسسات الصناعية من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية. يهدف هذا المركز إلى تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بالشركاء العالميين المتخصصين في هذا المجال بهدف الوصول إلى المعرفة الفنية الأوروبية والخبرات اللبنانية في مجالات الإدارة المالية الفنية لتحسين الإنتاجية وتطوير بيئة الأعمال.

في المقابل تمثلت الممارسات الحكومية التي لم يُثبت جدواها عملياً في تأخير إصدار القوانين التي يحتاجها القطاع للنمو والتوسع، وعدم التزام الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبادئ الحوكمة، فضلاً عن ارتفاع التكلفة والوقت الذي تستغرقه إجراءات التسجيل والتصنيف الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إهمال قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعدم التعامل معه كقطاع في حد ذاته من حيث التركيز على نشاطه أو من خلال سياسات تحفيزية هادفة لتطويره.

أيضاً يعتبر تبني نهج ضريبي موحد على كافة الشركات أحد الممارسات الحكومية التي لم يثبت جدواها من خلال اعتماد حجم واحد لجميع الضرائب. ويعزى ذلك إلى أن نظام الضرائب والتعريفات الحالي في لبنان بحاجة إلى تبني نهج يميز بين الشركات الكبيرة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من حيث معدلات الضريبة المفروضة. بالتالي تعد الرسوم والمعدلات الضريبية الحالية بمثابة عبئاً على هذه المشروعات. في هذا الصدد، طورت الحكومة اللبنانية مؤخراً حوافز وإعفاءات ضريبية لقطاعات ومناطق جغرافية معينة (على سبيل المثال استقطاعات ضريبية على الدخل من 6 إلى 10 سنوات بالنسبة للصناعات الريفية)، واتجهت إلى إعداد مشروع لقانون تخفيض الضرائب على أرباح الصادرات الصناعية الوطنية. ومع ذلك لا يزال اعتماد هذه الحوافز منخفضاً مما يستوجب على الحكومة اتخاذ مزيد من الإجراءات التحفيزية.

تشير الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014-2020) إلى أن بعض الشركات ما زالت تعاني من عدم تطبيق الحوكمة بسبب عدم استعداد المدير المالك للتحويل إلى العمل المؤسسي الدائم والانتقال إلى الإدارة المهنية والحوكمة الحقيقية للشركة. بالإضافة إلى الحفاظ على قواعد رأس المال بطريقة متحفظة من خلال ثقافة وراثية للملكية وضوابط عالية تمنع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من التطور.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

هناك عدد من التحديات الماثلة أمام قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتمثل في الحاجة إلى توفير البيئة الداعمة للأعمال والصعوبة في الوصول إلى التمويل بسبب السياسات الانتمائية التي

لا تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التمويلية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تنحصر هذه التحديات في الآتي:

- تحديات اجتماعية ثقافية وصعوبات متعلقة بالضمانات الكبيرة التي تفرض على طالب التمويل بالإضافة الى غياب الثقافة المصرفية وأي تعامل سابق مع المصارف لدى البعض مما يجعل تعاملهم مع المصارف لطلب تمويل صعباً. في هذا الصدد، تعمل الحكومة جاهدة على تأمين التمويل الصحيح عبر المبادرات المذكورة ضمن الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أهمها توسيع برامج ومبادرات مصرف لبنان وتعزيز التبادل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتفعيل دور منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding).
- تحديات متعلقة بمدى توفر الضمانات مثل الخلط بين موجودات المؤسسة والموجودات الشخصية لصاحب المشروع. ويعتبر عدم تماثل المعلومات ونقصها مشكلة عامة للتمويل عبر الاستدانة (سندات) أو عبر زيادة الأموال الخاصة (الأسهم)، بالإضافة إلى عدم امتلاك هذه المؤسسات للضمانات الكافية لتقديمها الى مؤسسة التسليف وهذه الضمانات قد تصل في مجمل الأحيان الى ضعف قيمة القرض وحتى إلى سبعة أضعاف في بعض المناطق. حيث تتجه مؤسسات التسليف الى إدخال معدل مخاطر أكبر على الشركات الجديدة والصغيرة بسبب سرعة تأثرها بالأزمات وتقلبات الأسواق.

تبذل الحكومة اللبنانية جهوداً مقدرة للاستفادة من خبرة المنظمات الدولية والإقليمية في دعم الاقتصاد اللبناني، لا سيما فيما يخص تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة أن هذا القطاع يحتل سلم أولويات الحكومة اللبنانية في المرحلة القادمة. ومن أهم مشاريع التعاون هو العمل على المشروع الوطني للبنك الدولي حول خلق فرص العمل والذي يشمل صندوق رواد الأعمال الشباب الذي ينطوي على توزيع منح لأصحاب المشاريع وصندوق المنحة المطابقة الذي يهدف الى توفير أموال المنح في خطة لتقاسم التكاليف مع شركات القطاع الخاص التي تستثمر أموالها الخاصة مع التركيز بشكل خاص على الاعمال التجارية الزراعية وتقنيات المعلومات والاتصالات واستهداف النساء والشباب والمناطق المحرومة.

على صعيد توفر البيئة القانونية والتنظيمية هناك تحديات تتعلق بغياب قانون مختص لتنظيم عمل القطاع وغياب قانون عام يشجع الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بالإضافة الى أن بعض القوانين ما زالت عالقة مثل قانون المنافسة وقانون التعريف الوطني للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في هذا الإطار، تخطط الحكومة لتذليل هذه العقبة من خلال اقرار الحكومة اللبنانية لقوانين مهمة تساعد على تحفيز القطاع أهمها قانون التعريف الوطني للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

أيضاً يعتبر ارتفاع التكاليف التشغيلية للمنشأة (الكهرباء الأرض تكلفة العمالة) إحدى التحديات التي تعيق نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للأسواق الخارجية، إضافة إلى عدم الإلمام بالمعايير الدولية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتخطط الحكومة لإزالتها من خلال خطة الاستثمار الرأسمالي لمعالجة البنية التحتية، ومن خلال عقد عدد من الاتفاقيات التجارية الهادفة الى تسهيل النفاذ للأسواق الخارجية لا سيما على صعيد الجودة والمواصفات والمطابقة مع المعايير الدولية.

هناك تحديات على صعيد تعزيز الإنتاجية والتنافسية ودعم راس المال البشري مثل غياب سياسات دعم وتحفيز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعدم قدرة الشركات على الولوج الى الأسواق الخارجية وعدم قدرتها على النمو والاستمرار. وتعمل الحكومة جاهدة على تذليلها عبر تطبيق المبادرات المقترحة في الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014-2020. بالإضافة الى ذلك قدمت وزارة التعليم والتعليم العالي إطاراً إستراتيجياً للتعليم والتدريب التقني والمهني فيما يعرف "بالإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب التقني والمهني" يمثل هذا الإطار تنويعاً لجهود ومشاورات استمرت طوال عام بقيادة حكومة لبنان بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية. شملت المشاورات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك وزارات التربية والتعليم، العمل، الزراعة، والشؤون الاجتماعية ومكتب التوظيف الوطني والتدريب المهني، وممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

تخطط الحكومة لزيادة اندماج هذا القطاع في القطاع الرسمي بعد إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص عام 2017 تتوقع الحكومة أن ينعكس إيجاباً على خلق بيئة ملائمة للقطاع الخاص للاستثمار في مشاريع البنية التحتية في لبنان. سيكون القطاع الخاص أكثر حرصاً على الدخول في شراكات مع الحكومة اللبنانية وتوفير التمويل اللازم.

جمهورية مصر العربية (1)

نظرة عامة

تعول الحكومة على قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للقيام بدور كبير في "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر 2030"، ونتيجة لهذا الاهتمام الكبير يشهد عدد المشروعات العاملة في السوق زيادةً مستمرةً. تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من مجمل المشروعات العاملة في الاقتصاد المصري حيث تشكل نسبتها نحو 99.6 في المائة من إجمالي المنشآت. وفقاً لأحدث تعداد اقتصادي حيث بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر حوالي 2,336,239 منشأة بنسبة تقارب 97 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في القطاع، بينما بلغ عدد المشروعات الصغيرة حوالي 64,398 منشأة (2.7 في المائة)، في حين بلغ عدد المشروعات المتوسطة 7,792 منشأة (0.32 في المائة).

يتركز نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة أساسية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع حوالي 57 في المائة من إجمالي عدد مشروعات القطاع العاملة في الاقتصاد ككل، وتوزعت هذه النسبة كالاتي متناهية الصغر 58 في المائة، صغيرة 24.3 في المائة، متوسطة 21.8 في المائة.

يستفيد قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر من وجود قانون مستقل لتنظيم القطاع يتمثل في قانون تنمية المشروعات الصغيرة. كما أن هناك قانون آخر لتنظيم نشاط المشروعات متناهية الصغر. فيما جرى كذلك العمل حالياً على إعداد مشروع جديد منظم لعمل القطاع يضم إلى جانب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة كذلك المشروعات المتوسطة التي لم تكن مشمولةً في القوانين السابقة، حيث يتم دراسة مسودة مشروع القانون حالياً من قبل عدد من الوزارات والجهات المختصة بالمشروعات ومنها وزارة التجارة والصناعة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والبنك المركزي المصري، ووزارة العدل. يستفيد القطاع كذلك من إقرار الحكومة لقانون الضمانات المنقولة إضافة إلى تفعيلها لقرار صيغة التأجير التمويلي متناهي الصغر. وتتمثل أهم الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في: جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والبنك المركزي المصري، وهيئة التنمية الصناعية، ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي، والهيئة العامة للرقابة المالية.

يعتبر القطاع المصرفي الذي يتكون من 38 بنكاً من أهم مصادر التمويل المحلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بالإضافة إلى عدد من مصادر التمويل الأخرى المتمثلة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التمويل العقاري، وشركات التخصيم، وصناديق الاستثمار المباشر، وحاضنات ومسرعات الأعمال، وشركات رأس مال المخاطر. بجانب التمويل المحلي،

¹ يعتمد هذا الجزء بالأساس على نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي في شهر سبتمبر 2018 لغرض إعداد هذا الكتاب، وتم استيفائه من قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي المصري.

يعتبر التمويل الخارجي أحد مصادر التمويل الرئيسية التي يعتمد عليها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير من أهم مصادر التمويل الخارجي.

تتوفر في مصر آليات لضمان القروض الموجهة إلى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن طريق شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي التي تصدر وثائق ضمان مخاطر عدم السداد إلى جانب شركات تأمين أخرى تقدم هذه الخدمة. كما قامت الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (وهي شركة مصرية مملوكة لعدد 25 بنكاً وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتخضع لرقابة البنك المركزي) بإعداد نظام لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة وموضوعية القرارات الائتمانية وتوفير مؤشرات اقتصادية عن الصناعة ، هذا ولتكوين قاعدة بيانات متكاملة عن هذا القطاع فقد تم إلزام كافة البنوك بالإقرار عن بيانات عملائها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشركة بغض النظر عن استخدام النظام من عدمه وقد اشترك حتى تاريخه 18 بنكاً بنظام التقييم.

تعد مصر من أوائل الدول في المنطقة التي اتجهت إلى الاستفادة من آليات التمويل من خلال أسواق المال لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء بورصة النيل في عام 2009 كمنصة متخصصة لإدراج وتداول أسهم هذه الشركات، بما يساعدها على تحقيق النمو وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

لتسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الائتمان تبنت الحكومة المصرية عدد من المبادرات للنهوض بالقطاع يأتي على رأسها المبادرات المتبناة من قبل البنك المركزي المصري التي تستهدف تسهيل فرص نفاذ مشروعات القطاع إلى التمويل من خلال زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للقطاع لتصل إلى نسبة لا تقل عن 20 في المائة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في مصر. إضافة إلى ذلك يتبنى البنك المركزي عدد من المبادرات لحث البنوك على التوجه لتمويل هذه المشروعات بأسعار فائدة مخفضة وعبر تسهيل توفير الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر عدم السداد لهذه النوعية من المشروعات.

تسعى الحكومة مستقبلاً إلى تبني عدد من المبادرات للنهوض بالقطاع من بينها العمل وفق "الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال"، على تفعيل خطط تنفيذية ورؤية واضحة لتنمية هذا القطاع الحيوي تم إعدادها وفق مستهدفات استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" حيث تستهدف خلق اقتصاد تنافسي ومتوازن قائم على الابتكار والمعرفة والعدالة والنزاهة الاجتماعية. كما سيتم تبني عدد من المبادرات لزيادة فرص نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل لاسيما من خلال تشجيع تأسيس صناديق الاستثمار التي تمول مثل هذه المشروعات واعتماد عدد من التدابير الأخرى لبناء القدرات الخاصة بهذه الشركات.

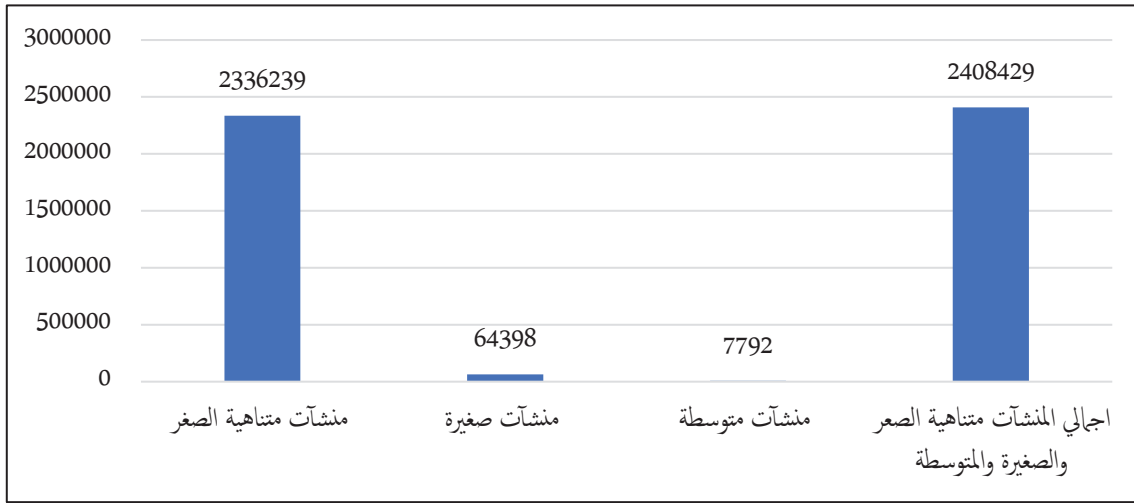
هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر

يستند تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر على عدد من المعايير التي من خلالها يمكن تصنيف هذه المشروعات، مثل عدد العمال، وحجم المبيعات، ورأس مال المشروع، إلا أن حجم العمالة استرشادي وغير مُحدد لتعريف الشركة أو المنشأة، كما يتم استخدام "رأس المال المدفوع" في

حالة الشركات والمشروعات الجديدة كبديل لحجم الاعمال، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط. بناء عليه، يعرف قانون المشروعات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 المنشأة متناهية الصغر على انها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه، فيما يعرف المنشأة الصغيرة كونها شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطها اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يقل رأسمالها عن 50 ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملاً. فيما يعرف البنك المركزي (وفقاً لأخر تعديل في 5 مارس 2017 بعد تحرير سعر الصرف) المنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطها اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، لا يزيد عدد العمالة بها عن 10 عمال، ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه، وتقل مبيعاتها عن مليون جنيه مصري، والمشروعات الصغيرة لا يزيد عدد العاملين فيها عن 200 عاملاً، ويتراوح حجم رأسمالها ما بين 50 ألف جنيه إلى أقل من 5 مليون جنيه للمنشآت الصناعية وأقل من ثلاثة ملايين جنيه لغير الصناعية، ويتراوح حجم مبيعاتها ما بين مليون إلى 50 مليون جنيه مصري. وتعرف المشروعات المتوسطة بتلك التي يقل عدد العمال بها عن 200 عاملاً، فيما يتراوح حجم رأسمالها ما بين 5 مليون جنيه إلى 15 مليون جنيه للمنشآت الصناعية، ومن ثلاثة ملايين جنيه إلى 5 ملايين جنيه لغير الصناعية. أصدرت وزارة التجارة والصناعة تعريف للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الصناعية مماثل للتعريف المستخدم من قبل البنك المركزي المصري. وجارى إصدار تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد مناقشته من كافة الأطراف المعنية.

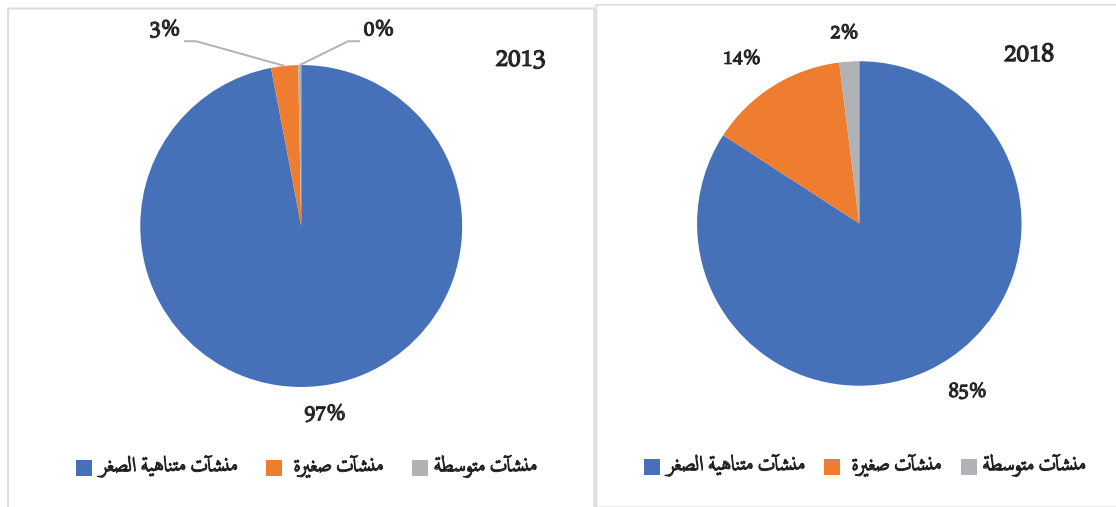
وفقاً لأحدث تعداد اقتصادي بلغ اجمالي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 2.4 مليون منشأة تمثل من بينها المشروعات متناهية الصغر بحوالي 2.3 مليون منشأة بنسبة تقارب 97 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في القطاع، بينما بلغ عدد المشروعات الصغيرة حوالي 64.4 ألف منشأة (2.7 في المائة)، في حين بلغ عدد المشروعات المتوسطة 7.8 ألف منشأة ما يعادل 0.32 في المائة، يتركز نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة أساسية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حيث بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع حوالي 57 في المائة من إجمالي عدد مشروعات القطاع ككل العاملة في الاقتصاد، وتوزعت هذه النسبة كالاتي، متناهية الصغر 58 في المائة، صغيرة 24.3 في المائة، متوسطة 21.8 في المائة.

شكل (63) توزيع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (منشأة)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

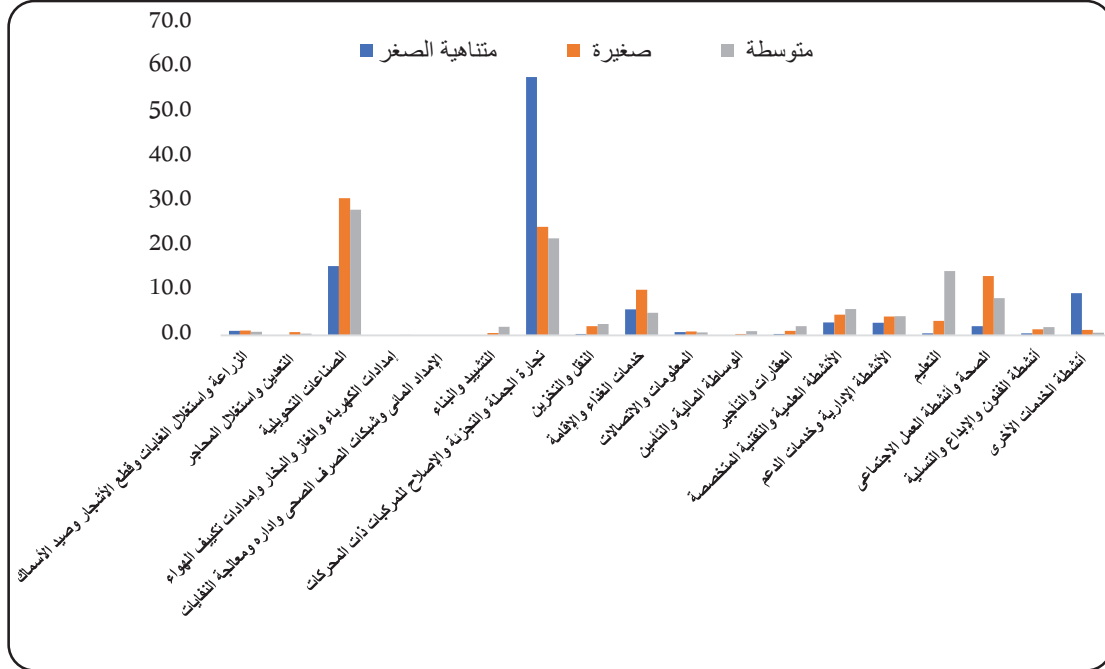
شكل (64) التوزيع النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عامي 2013 و2018 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

يعتبر أيضا قطاع الصناعات التحويلية جاذباً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ العدد الكلي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالنسبة لإجمالي المشروعات العاملة في الاقتصاد حوالي 16 في المائة.

شكل (65)
الوزن النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

ما يميز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر هو وجود قانون مستقل منظم للقطاع متمثلاً في قانون تنمية المشروعات الصغيرة برقم 141 لسنة 2004 وتسري أحكامه على المشروعات التي تتوافر فيها شروط تطبيقه. هناك قانون آخر لتنظيم نشاط المشروعات متناهية الصغر يتمثل في القانون رقم 141 لسنة 2014. يوفر القانون عدد من الحوافز والمزايا لمشروعات القطاع من بينها على سبيل المثال:

- تخصيص حوالي 10 في المائة على الأقل من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار، التي لا يوجد أي نزاع بشأن ملكيتها، والاختصاص في التصرف فيها، وذلك في المناطق الصناعية، والسياحية، والمجتمعات العمرانية، وأراضي الاستصلاح الزراعي، لإقامة المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة. يتم تزويد هذه الأراضي بالمرافق وتقسيمها، وتخطيطها وطرحها للراغبين في إقامة تلك المشروعات.

- يسدد صاحب المنشأة الصغيرة لوحدة الصندوق نسبة 1 في المائة من رأس المال، بحد أقصى خمسمائة جنيه، ومائتي جنيه بالنسبة للمنشأة متناهية الصغر، من تحت حساب الرسوم، ومقابل الخدمات التي تقدم من جميع الجهات الحكومية. وتحصل لحسابها وذلك عند استلام الترخيص المؤقت ببدء النشاط.

- يكون الترخيص بشغل الأماكن للمنشآت الصغيرة، ومتناهية الصغر، في الأماكن التي تخصصها الأحياء، وغيرها من الجهات العامة لتوزيع السلع، بمقابل رمزي لا يجاوز نصف المقابل المحدد لشغل تلك الأماكن.

- لا يجوز إيقاف نشاط أي منشأة صغيرة، أو متناهية الصغر، إدارياً، إلا في حالة ارتكاب مخالفة تستوجب الغلق قانوناً، وفي هذه الحالة يخطر صاحب المنشأة بالمخالفة، وبالمدة المحددة لإزالتها، ويتم الإيقاف إذا انقضت هذه المدة دون إزالة مخالفة.

يجرى العمل حالياً على إعداد مشروع جديد منظم لعمل المشروعات يضم إلى جانب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة المشروعات المتوسطة التي لم تكن مشمولة في القوانين السابقة، حيث يتم دراسة مسودة مشروع القانون حالياً من قبل عدد من الوزارات والجهات المختصة بالمشروعات ومنها وزارة التجارة والصناعة، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة

ومتناهية الصغر، البنك المركزي المصري، وزارة العدل.

ملاح قانون المشروعات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004

- تضمن القانون تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- يستهدف القانون تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التخطيط السليم وتسهيل نفاذها للتمويل.
- تخصيص 10 في المائة من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار بالدولة لإقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تخصيص 10 في المائة من المشتريات الحكومية لتكون من منتجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم 141 لسنة 2014

- تختص الهيئة العامة للرقابة المالية دون غيرها بمنح تراخيص مزاوله نشاط التمويل متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- ينص القانون على ضوابط مزاوله نشاط التمويل متناهي الصغر بما يضمن مصالح الأطراف المعنية.
- ينشأ بالهيئة العامة للرقابة المالية وحدة مستقلة ذات طابع خاص للرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- تضمنت بنود القانون إنشاء اتحاد يضم الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر يسمى (الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر).

من أهم الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والبنك المركزي المصري، وهيئة التنمية الصناعية، ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي، والهيئة العامة للرقابة المالية.

- **جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:** يتبع الجهاز لرئاسة مجلس الوزراء، ويعتبر الجهة المعنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. يقدم الجهاز مباشرة، أو من خلال الذين يستعين بهم، العديد من الخدمات المالية وغير المالية، وعلى الأخص التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في كل محافظة، وأفضل الأماكن وأحسن مصادر الشراء للآلات، والتجهيزات، وغيرها من المستلزمات كما يقوم الجهاز بتزويد أصحاب المشروعات بدليل مبسط للسجلات الكمية، والمحاسبية والإرشادات اللازمة للتعامل مع كافة الجهات العامة، وتعريفهم بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المشروعات، وبالعارف المحلية والدولية، والمعاونة على الاشتراك فيها ويساعدهم في الحصول على المعرفة، ومتابعة التطورات في تقنيات الإنتاج والتسويق. علاوة على ما سبق، يخصص الجهاز الاعتمادات اللازمة لتقديم هذه الخدمات، ويشجع وجود شركات تسويق قادرة على الوقوف على احتياجات السوق من السلع والخدمات وإرشاد صغار رجال الأعمال لإنتاج هذه السلع والخدمات، وشركات الرعاية والحضانة الفنية لمعاونة أصحاب المشروعات الصغيرة في الحصول على التصميمات لمنتجاتها، والتطوير المستمر لها. وإرشادهم لأفضل مصدر لشراء المستلزمات والخامات والآلات، وأماكن التأهيل للعمال.

- **البنك المركزي المصري:** قام البنك المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات والتنسيق مع مختلف الجهات للتغلب على التحديات التي تواجه أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتركزت جهود البنك المركزي في إتاحة وتيسير حصول المشروعات على التمويل بأسعار عائد مخفضة، كما يقوم أيضا بتهيئة بيئة الأعمال لتيسير الحصول على التمويل، وتوفير آليات ضمان مخاطر الائتمان للبنوك، التدريب والتحفيز لرفع المستوى الابتكاري والفني وجذب الشباب لتبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات صغيرة ناجحة.

- **هيئة التنمية الصناعية:** هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها وزارة التجارة والصناعة لتحفيز وتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي.

- **وزارة الاستثمار والتعاون الدولي:** تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وكذلك التفاوض وتوفير التمويل اللازم من أجل دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- **الهيئة العامة للرقابة المالية:** تختص دون غيرها بمنح تراخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، وضع الضوابط والقواعد لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر ومعايير الملائمة المالية التي تلتزم الشركات المرخص لها باتباعها وقواعد الرقابة والإشراف عليها.

نفاذ المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يتكون القطاع المصرفي في مصر من 38 بنكاً ويعتبر من أهم مصادر التمويل المحلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى عدد من مصادر التمويل الأخرى المتمثلة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية

الصغر، وشركات التأجير التمويلي، والتمويل العقاري، والتخصيم، ورأس المال المخاطر، وصناديق الاستثمار المباشر، وحاضنات ومسرعات الأعمال. بجانب التمويل المحلي، يعتبر التمويل الخارجي أحد مصادر التمويل الرئيسية التي يعتمد عليها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير من أهم مصادر التمويل الخارجي.

من ناحية أخرى، هناك عدد من المؤسسات التي تقدم ضمانات للتمويل الموجه نحو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل¹:

- 1- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي: وهي شركة متخصصة في إصدار ضمانات الائتمان للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تتمثل الآلية التي تعتمد عليها الشركة في إصدار وثائق ضمان مخاطر عدم السداد للعملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووثائق لضمان جهات التمويل متناهي الصغر لدى البنوك من أجل الحصول على تمويل لإعادة إقراضه للمشروعات متناهية الصغر. ستبدأ المؤسسات المالية المختلفة بتسجيل الأصول المنقولة كضمانات عن طرق سجل الضمانات المنقولة إلكترونياً اعتباراً من مارس 2018، حيث يتم تشغيل السجل تحت رقابة الهيئة العامة للرقابة المالية.
- 2- شركات تأمين أخرى تعتمد على وثائق ضمان مخاطر عدم السداد كآلية للدعم.
- 3- الجمعية المصرية للتأمين التعاوني.

كما تقوم الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وهي شركة مساهمة مصرية مملوكة لعدد 25 بنك، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تخضع لرقابة البنك المركزي المصري بنظام تقييم الجدارة الائتمانية للمشاركين في الخدمة وإعداد التقارير الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

تستفيد المشروعات العاملة بالقطاع من إمكانية التمويل من خلال أسواق المال عبر منصة متخصصة في ذلك متمثلة في بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأت عام 2009 كأول منصة متخصصة على مستوى الشرق الأوسط لإدراج وتداول أسهم هذه الشركات. بما يساعد هذه الشركات على تحقيق النمو وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

لتسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الائتمان تبنت الحكومة المصرية عدد من المبادرات المتمثلة في قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري في عام 2016 بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة والصغيرة والمتوسطة لتصل إلى نسبة لا تقل عن 20 في المائة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في مصر وذلك خلال أربع سنوات من القرار، بغرض حث البنوك على التوجه لتمويل هذه المشروعات وتبناها بالمبادرات التالية:

¹ الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية.

1. **مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة بمعدل عائد 5 في المائة²:**
 - توفير تمويل بسعر عائد متناقص منخفض يبلغ 5 في المائة، للشركات والمشروعات الصغيرة فقط مع منح الأولوية للمشروعات الصناعية وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، والمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة، والمشروعات التي تستهدف التصدير مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك الشركات والمشروعات لمحاولة الوصول إلى أكبر عدد ممكن منهم على مستوى المحافظات.
 - يتم السماح للبنوك بتمويل الشركات والمشروعات الصغيرة بحد أقصى 10 مليون جنيه مصري، وذلك دون اشتراط الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات لمدة سنتين كحد أقصى وذلك لإتاحة فترة كافية لتأهيل تلك المشروعات بشكل تدريجي لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة.
2. **مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة بمعدل عائد 7 في المائة³:**
 - تخصيص مبلغ 5 مليار جنيه كتمويل متوسط أو طويل الأجل بحد أقصى 40 مليون جنيه مصري للعمليات الواحد بسعر عائد متناقص منخفض يبلغ 7 في المائة عائد وذلك عن طريق بنك واحد ولمدة حدها الأقصى 10 سنوات للشركات والمشروعات المتوسطة المنتظمة العاملة في مجال الصناعة، والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة، أو لتمويل عمليات شراء آلات أو معدات أو خطوط إنتاج جديدة.
3. **مبادرة المشروعات متناهية الصغر⁴:**
 - أصدر البنك المركزي قراراً بإضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح من البنوك مباشرة للأشخاص والشركات والمشروعات، أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى نسبة 20 في المائة الواردة بالكتاب الدوري الصادر عام 2016، بما من شأنه إلزام البنوك بتخصيص هذه النسبة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات من تاريخ صدور هذا القرار.
 - يتم السماح للبنوك بتمويل الشركات والمشروعات متناهية الصغر دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات بحد أقصى عامين من تاريخ المنح وذلك لإتاحة فترة كافية لتأهيل تلك المشروعات بشكل تدريجي لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة.
4. **ضمان مخاطر الائتمان⁵:**
 - قام البنك المركزي المصري في شهر ديسمبر 2017 بالمساهمة بنسبة 20 في المائة في رأسمال شركة ضمان مخاطر الائتمان، تلاها بإصدار ضمانات بقيمة 2 مليار جنيه مصري إلى الشركة مقابل قيامها بإصدار ضماناتها للبنوك لتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة مما يعد تشجيعاً للبنوك على تمويل هذه المشروعات والتي عادة ما يصاحبها درجة مرتفعة من المخاطر.
5. **الاستعلام الائتماني:**
 - قامت الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score)، بتطبيق نموذج متجانس لتصنيف المشروعات من خلال تصميم نظام تقييم الجدارة الائتمانية للعمليات لتحسين اتساق وموضوعية القرارات الائتمانية عوضاً عن قيام كل بنك ببناء نظام مستقل به.

² (وفقاً للمنشور الصادر في 2016/1/11).

³ (وفقاً للمنشور الصادر في 2016/2/22).

⁴ (وفقاً للمنشور الصادر في 2017/5/23).

⁵ (وفقاً للمنشور الصادر في 2018/3/5).

إضافة إلى ما سبق، هناك مبادرات أخرى يتبناها البنك المركزي المصري لدعم القطاع تتمثل في:

- تبني مبادرة "رواد النيل" بالشراكة مع جامعة النيل لمدة خمس سنوات، ويقوم من خلالها البنك المركزي بتقديم خدمات تطوير الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة بدءاً من الفكرة حتى النمو والنضوج. إضافة إلى تشجيع الشباب على تبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة. يهدف البنك المركزي من خلال هذه المبادرة إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال والمعارف المتعلقة بها لدعم الشباب، وتحفيز سوق العمل من خلال قوافل التوعية، وألعاب محاكاة (ريادة الأعمال).
- سد الفجوات في سوق العمل من خلال دعم مراكز الكفاءة الإنتاجية وبرامج التدريب المهني بالتعاون مع القطاع الخاص (برنامج دعم الابتكار، وتطوير مراكز الكفاءة الإنتاجية).
- زيادة نسبة المكون المحلي في التصنيع لإحلال الواردات وزيادة الصادرات.
- التوصل إلى نموذج متكامل يمكن تنفيذه من جانب القطاع الخاص (مركز خدمات تطوير الأعمال): في هذا الصدد، هناك عدد من المبادرات التي ينفذها البنك المركزي مثل إطلاق مبادرة رواد النيل في نهاية عام 2018 التي تهدف إلى تمكين القطاع المصرفي من طرح خدمات تطوير الأعمال إضافة إلى تشجيع الشباب على تبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة وذلك بعد عام تجريبي للأنشطة المبادرة، حيث تم تأسيس حاضنات أعمال ومراكز تميز يتم من خلالها احتضان الأفكار وتقديم كافة أنواع الدعم المالي والفني حتى تأسيس المشروع والوصول إلى مرحلة النمو والنضوج وتم تحديد هذه البرامج في ضوء القطاعات والأنشطة الاقتصادية الهامة والتي تملك فيها مصر فرص استثمارية كبيرة.
- تعتبر مراكز خدمات تطوير الأعمال (BDS Hubs) تابعة للبنوك وجهاز تنمية المشروعات، ستقوم هذه المراكز بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدها بخدمات غير مالية لشرية متنوعة من المستفيدين من شأنها أن تمكن هذه الشركات من النمو والحصول على التمويل من خلال تقديم خدمات دراسات الجدوى وبناء خطط العمل التنفيذية، وخدمات التأسيس واستخراج التراخيص ثم خدمات التسويق والتشبيك مع الشركات الكبرى والسلاسل التجارية وخدمات التمكين من الحصول على خدمات جهات أخرى داعمة كالاستشاريين المتخصصين في مجالات قانونية ومحاسبية وفنية متخصصة، وكذا الربط مع خدمات باقي وحدات مبادرة رواد النيل كبيت التصميم وحضانات الأعمال، واستيعاب تقنية التطبيقات التكنولوجية.
- كما تم إنشاء أول بيت التصميم بجامعة النيل والذي يهدف إلى توفير كافة المتطلبات والتجهيزات الفنية والهندسية لتصميم النماذج الأولية لأفكار المشروعات أو المنتجات، وتقديم الاستشارات الهندسية لرواد الأعمال لتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس وجارى إنشاء 3 مراكز أخرى بجامعة مختلفة.
- جارى تنفيذ مشروع منصة خدمات الدعم للشركات الصغيرة (enablers platform) والذي يهدف إلى تسريع وتسهيل الرحلة التي يقوم بها رواد الأعمال من الفكرة إلى إنشاء المشروع، وتوفير الأدوات الرقمية للشركات لتسهيل الأنشطة غير الأساسية لمشروعاتهم وذلك عن طريق إنشاء موقع يخدم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة.
- تطوير شهادة الائتمان المصرفي بالمعهد المصرفي المصري (الذراع التدريبي للبنك المركزي) لتصبح "شهادة خبير المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بالتنسيق مع والاعتماد من (Frankfurt School of Business "FSB") وتتضمن برامج عن الخدمات المالية وغير المالية والمهارات الشخصية والسلوكية.

- إنشاء قاعدة بيانات الاسئلة المتكرر FAQ بالبنك المركزي لتوفير مزيد من الايضاحات للبنوك حول مبادرات البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على آليات تنفيذها
- تفعيل الخط الساخن للرد على استفسارات العملاء: تم تفعيل خط ساخن للرد على استفسارات العملاء حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم تدريب مسؤولي الشركة للرد على الاستفسارات.
- دعم المشروعات الزراعية من خلال تأسيس منصة الكترونية للقطاع الزراعي حيث تهدف الي عرض جميع المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج والخدمات الزراعية المعاونة على الانترنت وتسويقها مما يساهم في زيادة المبيعات وتقليل تكلفة الإنتاج وخلق فرص تصديرية حقيقية للمصدرين في الأسواق الخارجية ومزيد من الانتاج وجلب المزيد من العملة الأجنبية
- إطلاق برنامج الشراكة بين القطاع الخاص والعام بهدف سد الفجوة في احتياجات السوق للعمالة وذلك من خلال التعاون مع مصلحة الكفاءة الإنتاجية التابعة لوزارة التجارة والصناعة لتفعيل دور المراكز التأهيلية المهنية التابعة لها في تخريج عمالة ذات مهارات فنية مناسبة والتي تصل الي ما يقرب من 45 مركزاً، حيث بدء البنك المركزي بالعمل مع المصلحة لتطوير تلك المراكز وتحقيق فكر الاستدامة بالشراكة مع البنوك والقطاع الخاص.
- دخول البنك المركزي كمساهم في شركة ضمان مخاطر الائتمان بنسبة 20 في المائة واعادة هيكلة الشركة وإصدار ضمانات بقيمة 2 مليار جنيه مقابل قيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل هذه المشروعات، وكذا السماح للبنوك بالاعتراف بكفالة الشركة عند احتساب نسبة معيار كفاية راس المال فضلاً عن الاعتداد بضمان الشركة عند تكوين المخصصات.

نظرة مستقبلية: التحديات والفرص

يجري حالياً العمل على إصدار "الاستراتيجية الوطنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" التي تستهدف توفير بيئة ملائمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الاعمال، عبر عدد من الآليات من بينها الارتقاء بقدرات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تحويل التحديات التي تواجهها الى فرص، والاستفادة من فرص نمو الأسواق الدولية.

تشير تجربة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي يتمثل أهمها في ضعف القدرات الفنية والإدارية لدى أصحاب المشروعات، وعدم القدرة على إعداد دراسات جدوى، وخطط عمل ملائمة، وهيكلي إداري وتنظيمي من أجل الحصول على التمويل اللازم، ومحدودية وارتفاع تكلفة الخدمات غير المالية المقدمة لهذه المشروعات (خدمات استشارية، مالية، محاسبية، قانونية، ... إلخ). إضافة إلى إجهاد عدد من البنوك عن تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدم توافر القدرات والخبرات لديهم لتعامل مع هذه الفئة من المشروعات. كما يضيف تحدي وجود عدد من هذه المشروعات خارج المنظومة الرسمية من حجم التحديات التي تحول دون نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل في ظل عدم توفر تاريخ ائتماني أو تاريخ مالي موثق، إضافة إلى ضعف قدرة المشروعات الناشئة على تدبير نسبة موارد ذاتية مقبولة لدى مؤسسات التمويل.⁵³

⁵³ الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية.

في هذا الصدد ولتجاوز التحديات أعلاه، سيتم دراسة إنشاء صناديق الاستثمار المباشر من خلال البنوك للمساهمة برأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسد الثغرات التمويلية في المراحل المختلفة. كما سيتم العمل على إطلاق منصة إلكترونية من خلال جهاز تنمية المشروعات تتضمن كافة المعلومات عن الخدمات والمبادرات المقدمة من كافة الجهات الداعمة للرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى نماذج دراسات جدوى جاهزة وأفكار وفرص استثمارية متاحة. من جانب آخر، تتجه الدولة إلى تشجيع الاعتماد على سجل الضمانات المنقولة لتيسير الحصول على التمويل وتخفيض تكلفة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما سيتم خلال المرحلة المقبلة زيادة خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر سواء من حيث الانتشار الجغرافي أو منتجاتها المختلفة وعلى نحو خاص التأجير التمويلي متناهي الصغر.

على صعيد توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل هناك عدد من التحديات التي لا تزال تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه المشروعات الزراعية على وجه التحديد مشاكل تتعلق بعدم وجود برامج ضمان وتأمين كافية لمنتجاتهم الزراعية ضد مخاطر التغيرات المناخية، تفشي الآفات الزراعية. إضافة إلى عدم نشر الوعي الكافي بكيفية استخدام أدوات الضمانات المتاحة لتخفيف مخاطر التمويل. لتذليل هذا التحدي، هناك جهود مبذولة من قبل البنك الزراعي المصري الذي يقوم حالياً بالعمل مع عدد من شركات التأمين لتوفير برامج ضمان للمنتجات الزراعية. كما أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة مجهودات التثقيف المالي بشأن آليات الضمانات المختلفة سواء لدى جهات التمويل أو لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لمواجهة هذه التحديات، أقرت الحكومة المصرية قانون الضمانات المنقولة إضافة إلى تفعيلها لقرار صيغة التأجير التمويلي متناهي الصغر.

المملكة المغربية (1)

نظرة عامة

تنتهج المملكة المغربية إطاراً مؤسسياً وقانونياً فعالاً للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يقوم على التشاور والحوار والشراكة مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. من خلال قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (53) الذي يمثل الإطار المرجعي والقانون المنظم لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يستهدف تشجيع زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

يمثل التمويل الذاتي ورأس المال العامل أهم مصادر التمويل الداخلي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التمويل من خلال التمويل المصرفي، والتمويل المشترك بين المصارف، وصندوق الضمان المركزي فضلاً عن تسهيلات الأداء بين المشروعات. وفقاً لأحدث تقدير، بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في 2019 حوالي 76 مؤسسة منها 24 بنك و32 شركة تمويل و6 مصارف خارجية و13 جمعية قروض صغرى وصندوق الضمان المركزي.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي 475 مليار درهم مغربي في 2017 منها حوالي 142.7 مليار درهم، موجهة إلى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 33 في المائة بما يمثل أعلى نسبة تسهيلات مصرفية ممنوحة للقطاع على مستوى الدول العربية المشمولة في الاستبيان. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع غير المصرفي بلغت حوالي 55.2 مليار درهم في 2017، منها حوالي 24.6 مليار درهم موجهة إلى قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتشمل المؤسسات غير المصرفية شركات الائتمان الإيجاري وشركات إعادة شراء الديون وجمعيات القروض الصغيرة.

من ناحية أخرى، يوجد في المغرب شبكة واسعة من المؤسسات والآليات لضمان تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل "صندوق الضمان المركزي" الذي يقوم بضمان قروض الاستثمار وإعادة الهيكلة المالية للمنشأة المستهدفة. كما يقوم بالتمويل المشترك مع المؤسسات المالية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار تشجيع برامج الاستثمار في إطار الاستراتيجية القطاعية وأيضاً في إطار "صندوق تمويل" لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المبتكرة لاسيما في قطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. إضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بدعم تمويل الأموال الذاتية عبر صناديق الاستثمار، وضمان مخاطر رأس المال.

باعتبار أن قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو المحرك الأساسي للتنمية، فإن الحكومة المغربية تضع في صلب أولوياتها تسهيل حياة المنشأة وتحريرها من القيود الإدارية المتشابكة والمعقدة، وتوفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار والابتكار، حتى يتسنى لها التركيز على مهمتها الأساسية المتمثلة في خلق الثروة وفرص العمل، كما تعمل الحكومة على دعم وتقوية نسيج المشروعات، خاصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وترسيخ نظام الأفضلية الوطنية للمؤسسات، ووضع إطار تحفيزي مشجع ومبتكر. لتحقيق هذا الهدف، اقترحت الحكومة حزمة من الإستراتيجيات والإجراءات لدعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(1) المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

تشير المؤشرات إلى أن المشروعات المتوسطة تسجل معدلات جيدة بالنسبة للنفاد إلى التمويل. بخصوص المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لا تزال هناك تحديات للنفاد إلى التمويل لعدة أسباب متعلقة بالخصوص بحوكمة هذه المشروعات والقدرة على الحصول وتطوير المهارات والمعرفة والموارد اللازمة من أجل تنمية الشركات.

تخطط الحكومة لتذليل هذه التحديات من خلال تشجيع المشروعات المتوسطة على الاستفادة من الإدراج في سوق الأوراق المالية عبر برنامج وضع من طرف بورصة الدار البيضاء من أجل مواكبة المشروعات ومساعدتها للإدراج في هذه السوق وإنشاء سوق مخصصة للمنشآت المتوسطة ببورصة القيم المنقولة مع تخفيف المتطلبات التنظيمية والرقابية المرتبطة بهذه المشروعات والنص على امتيازات ضريبية. إضافة إلى برامج المساندة التي توفرها الدولة من خلال "الوكالة الوطنية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، بهدف تعزيز القدرات الفنية لهذه المشروعات.

هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعتمد المغرب على المبيعات السنوية للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بناءً على ذلك، يُقصد بالمشروعات متناهية الصغر المنشأة التي لا يزيد حجم مبيعاتها السنوية عن ثلاثة ملايين درهم مغربي، فيما تعتبر المنشأة صغيرة في حال تراوحت مبيعاتها السنوية ما بين 3 إلى 10 ملايين درهم مغربي. أما المشروعات المتوسطة يتراوح حجم مبيعاتها السنوية بين 10 إلى 200 مليون درهم مغربي.

الإطار القانوني والتنظيمي

ينتهج المغرب إطاراً مؤسسياً وقانونياً فعالاً للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يقوم على التشاور والحوار والشاركة مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، من خلال قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (53) الذي يمثل الإطار المرجعي والقانوني المنظم لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بهدف تشجيع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تم إنشاء "الوكالة الوطنية للنهوض بالمنشأة الصغيرة والمتوسطة" في شكل مؤسسة أحدثت إطاراً قانونياً أكثر ملائمة للجهات الممولة والداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا وتنبأين الأدوار وفقاً لصلاحيات الجهة الإشرافية أو الرقابية المعنية. على سبيل المثال تقوم الوكالة الوطنية للنهوض بالمشاريع الصغرى والمتوسطة بتقديم برامج دعم متعلقة بالاستثمار والولوج إلى المساعدة التقنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشرف اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال على تحسين مناخ الأعمال والإطار القانوني للمشروعات بما فيها المشروعات الصغرى والمتوسطة وكذا تنسيق وتقييم أثر التدابير المتخذة على القطاعات المعنية بالتشاور مع مختلف الشركاء. أما الاتحاد العام لمقاولات المغرب فهو يدافع على مصالح المشاريع لدى السلطات العمومية، وهدفه التحرك من أجل بيئة سليمة للاقتصاد المغربي من خلال دعم المبادرة الفردية والسهر على ضمان إطار مقاولاتي واستثماري للمستثمرين بالمغرب. ومن ناحية أخرى يقوم المرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة بتوفير المعطيات والمعلومات المتعلقة بمناخ هاته المشاريع على الصعيد الوطني والجهوي وكذا المؤشرات الديموغرافية والمالية والاقتصادية حول هاته المشاريع ويعمل بنك المغرب على تسهيل ولوج المشاريع الصغرى والمتوسطة للتمويل البنكي عن طريق تعزيز شفافيتها والمعلومات المالية الخاصة بها وتخفيف شروط تمويلها. وقد وضع بنك المغرب آلية مالية مرنة لإعادة تمويل القروض البنكية لفائدة هاته المشاريع وكذا صندوق الدعم المالي للمشاريع الصغرى والمتوسطة وإجراءات لتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية الموجهة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة. أما المراكز الجهوية للاستثمار التي تخضع لقانون 47.18 وهي مؤسسات عمومية جهوية مستقلة تهدف إلى تطوير نسيج الشركات وإنعاش الاستثمارات على المستوى الجهوي بالخصوص عبر الشبائيك الوحيدة. فيما يلي

عدد من الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والأدوار والمسؤوليات المناطة بكل منها:

الوكالة الوطنية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة: هي مؤسسة عامة تخضع لإشراف وزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الحديثة، تم إنشاؤها عام 2002 بموجب القانون رقم (53) بهدف تعزيز وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم برامج الدعم المتعلقة بالاستثمار والترويج إلى المساعدات التقنية والفنية لهذه المشروعات. تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة قدمت الدعم لنحو 1094 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم لتنفيذ 1508 مشروعاً وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2018.

اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال: مهمة هذه اللجنة اتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين مناخ الأعمال والأطر القانونية لها، علاوة على تنسيق تنفيذها وتقييم أثرها على القطاعات المعنية بالتشاور مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص. لعبت هذه اللجنة دوراً كبيراً في تحسين تصنيف المغرب في مؤشر (Doing Business) من المرتبة 94 سنة 2012 إلى المرتبة (69) سنة 2018 و(60) سنة 2019. تعمل اللجنة على عدة محاور أهمها تعزيز الحوكمة والشفافية، وتشجيع روح المبادرة، وتبسيط إجراءات إنشاء المشروعات من خلال مبادرة النافذة الواحدة وتسهيل النفاذ للتمويل.

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من التدابير التي تم اتخاذها لتحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ إنشاء اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، منها إقرار نظام التعريف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي سيمكن من تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها، وتيسير تبادل المعلومات، والمصادقة على مشروع القانون المتعلق بالضمانات المنقولة ووضع إطار قانوني للبنوك التشاركية.

الاتحاد العام لمؤسسات المغرب: يرفع الاتحاد مصالح المشروعات المغربية لدى السلطات الحكومية، وذلك لضمان توفر إطار مؤسسي واستثماري قوى للمستثمرين بالمغرب، من أجل المشاركة في وضع أساس قوى ومتين للاقتصاد المغربي. أخذ الاتحاد العام لمنشآت المغرب على عاتقه مهام أساسية تتجلى في دعم دور المنشأة في خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع تطبيق سياسة تنموية سليمة.

صندوق الضمان المركزي: أنشئ عام 1949 بهدف تسهيل النفاذ إلى التمويل المصرفي عن طريق التمويل المشترك مع البنوك لبرامج الاستثمار في إطار الاستراتيجية القطاعية، وضمان قروض الاستثمار والاستغلال وإعادة الهيكلة المالية للمنشآت المستهدفة، وتعزيز تمويل الأموال الذاتية عبر صناديق الاستثمار

وضمن رأس المال المجازف. في إطار استراتيجية الثقافة المالية بالمملكة، قامت المؤسسة المغربية للثقافة المالية بالتعاون مع شركاء عالميين بتطوير برامج خاصة ومركزة لبناء قدرات الشركات الصغرى ومتناهية الصغر خاصة في مجال تسيير الميزانية والإدارة النقدية وصنع القرار في المجال المالي وذلك اعتماداً على نهج قطاعي حيث أن قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية حظيا بأهمية كبرى نظراً لدورهما الفعال في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

المرصد المغربي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: أنشئ في عام 2013 بمبادرة من بنك المغرب وبالشراكة مع ممثلي القطاع العام والخاص بهدف توفير المعلومات المتعلقة بمناخ هذه المشروعات. إضافة إلى توفير مؤشرات ديموغرافية ومالية واقتصادية حول هذه المشروعات.

بنك المغرب: يعمل بنك المغرب على عدد من المحاور لتسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي، منها على سبيل المثال تعزيز شفافية المشروعات والمعلومات المالية الخاصة بها، وتخفيف شروط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وضع بنك المغرب خلال عام 2012 آلية مالية مرنة لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إعادة تمويل القروض المصرفية لفائدة هذه المشروعات، خاصة تلك التي تنشط في القطاعات الانتاجية ذات الأولوية مثل القطاع الصناعي والانتاج الموجه للتصدير. وقد وافق بنك المغرب على قبول القروض الممنوحة لهذه المشروعات كضمانات مباشرة ضمن أصوله. وتعمل هذه الآلية من خلال قيام البنك المركزي بمنح تمويلات للبنوك كل ثلاثة أشهر ولمدة سنة بما يعادل حجم القروض الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يعترف البنك منحها السنة الموالية، بسعر فائدة البنك المركزي مع تطبيق غرامة على البنوك التي لم تمنح قروض تعادل المبالغ المقترضة من بنك المغرب خلال السنة المعنية بواقع (150 نقطة اساسية)، هذا ويمكن تسديد هذه الالتزامات قبل موعد الاستحقاق.

إضافة لذلك يعمل البنك على تبني اجراءات لتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية الموجهة للمنشآت متناهية الصغر، ودعم تمويل المشروعات خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً. في هذا الإطار، أنشأ كل من بنك المغرب والاتحاد العام لمنشآت المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب لجنة على الصعيد الوطني ولجان إقليمية لتحقيق هذا الغرض.

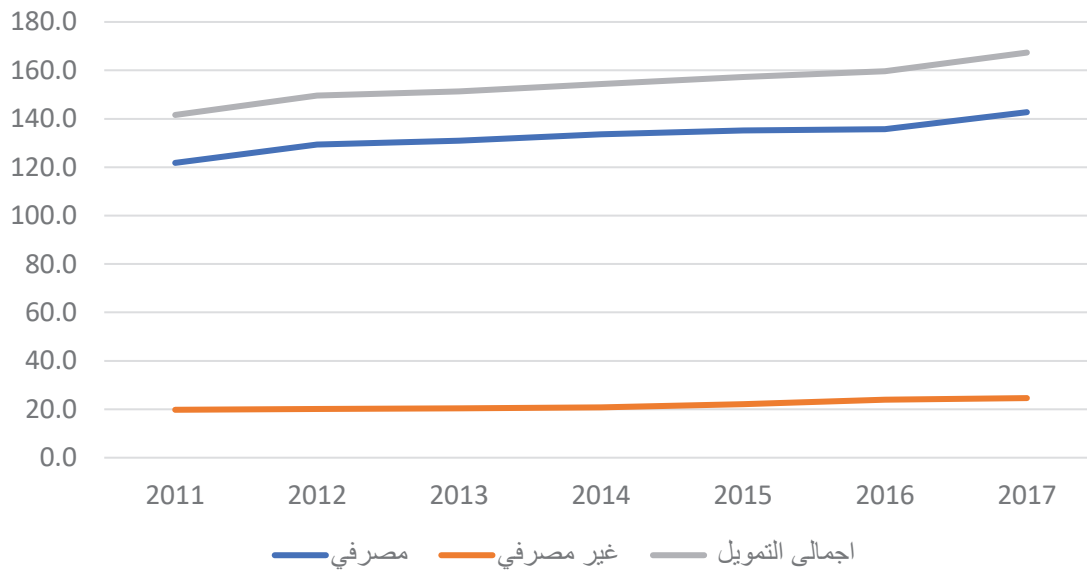
صندوق الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: أنشئ هذا الصندوق في عام 2014 بمبادرة من بنك المغرب بالتنسيق مع اتحاد البنوك وصندوق الضمان المركزي. يهدف الصندوق إلى التمويل المشترك مع البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات مالية عابرة مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي والمشروعات المنتجة بغرض التصدير، ويمكن للقرض البنكي أن يستفيد من ضمانات صندوق الضمان المركزي ويصل سقف قرض هذا الصندوق إلى 50 مليون درهم لمدة لا تتجاوز 10 سنوات، بسعر فائدة منخفض لا يتجاوز معدل 2.60 في المائة، حتى الآن قام الصندوق بتمويل 465 منشأة صغيرة ومتوسطة بقيمة ثلاثة مليارات درهم. تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2017 كانت الضمانات تمثل 1 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وأن معدل تغطية الضمان للقروض الممنوحة للمنشآت وصل إلى 12 في المائة.

النفاذ إلى التمويل

يمثل التمويل الذاتي ورأس المال العامل أحد أهم مصادر التمويل الداخلي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إضافة إلى التمويل المصرفي والتمويل المشترك بين المصارف وصندوق الضمان المركزي فضلاً عن تسهيلات الاقراض بين المشروعات. بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في 2019 حوالي 76 مؤسسة منها 24 بنك و 32 شركة تمويل و 6 مصارف خارجية و 13 جمعية قروض صغرى وصندوق الضمان المركزي.¹

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي 475 مليار درهم مغربي في 2017 منها حوالي 142.7 مليار درهم موجهة الى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 33 في المائة بما يمثل أعلى نسبة تمويل مصرفي ممنوحة للقطاع على مستوى الدول العربية المشمولة في الاستبيان. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع غير المصرفي بما يشمل المؤسسات غير المصرفية شركات الائتمان الايجاري وشركات إعادة شراء الديون وجمعيات القروض الصغيرة فقد بلغت حوالي 55,216 مليون درهم في 2017، منها حوالي 24,617 مليون درهم موجهة الى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

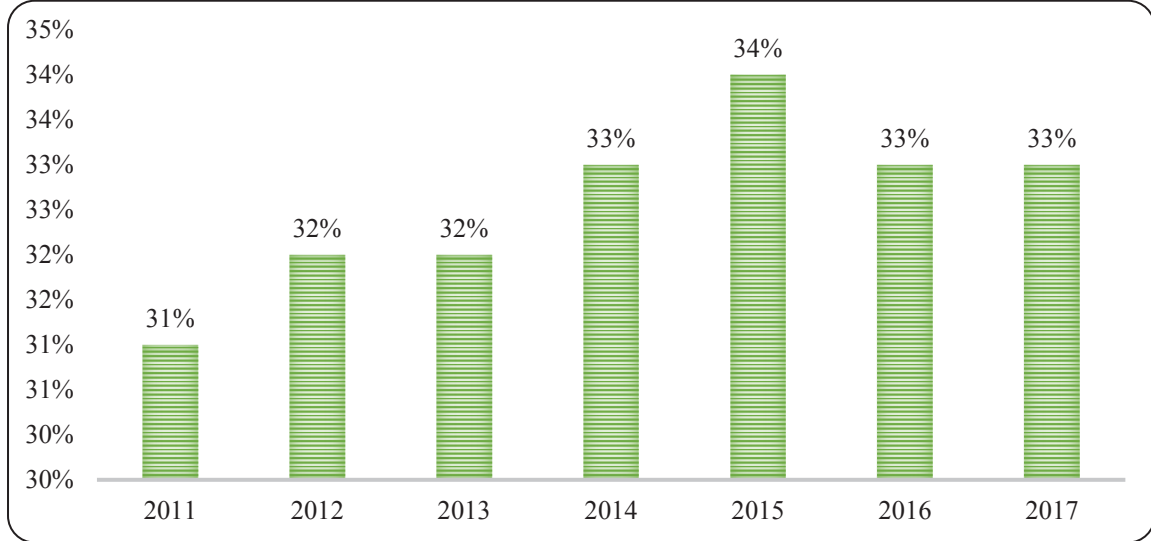
شكل (66) حجم التمويل المصرفي وغير المصرفي المقدم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل (مليار درهم) (2011-2017)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

¹ بنك المغرب (2019)

شكل (67): نسبة التمويل المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

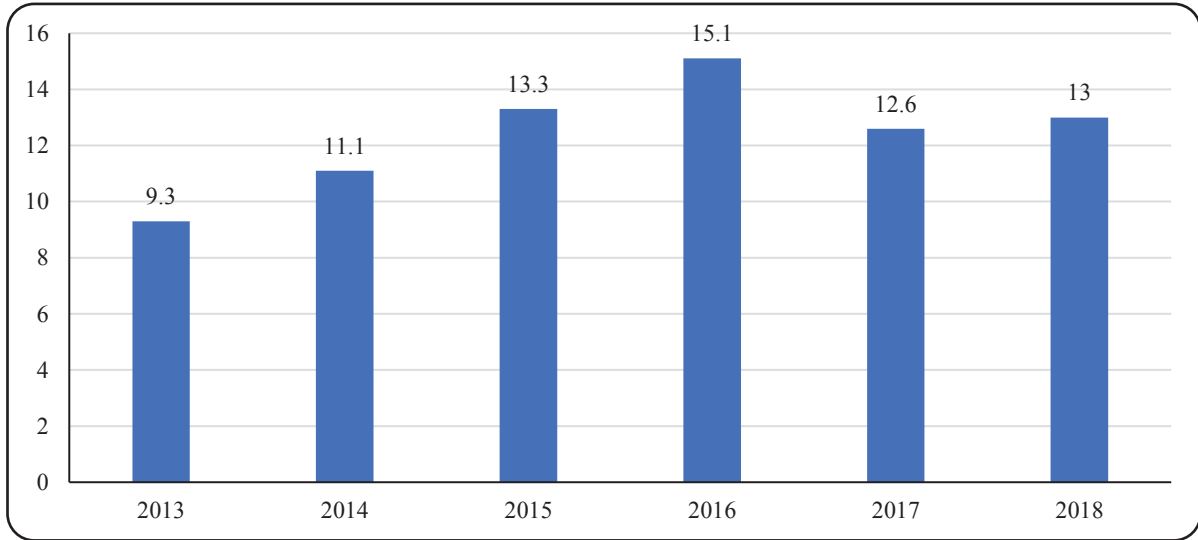
من ناحية أخرى، يوجد في المغرب شبكة واسعة من المؤسسات والآليات لضمان تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل صندوق الضمان المركزي الذي يقوم بضمان قروض الاستثمار وإعادة الهيكلة المالية للمنشآت المستهدفة. كما يقوم بالتمويل المشترك مع عدة جهات مصرفية وغير مصرفية مثل البنوك بغرض تصحيح برامج الاستثمار في إطار الاستراتيجية القطاعية، وأيضاً في إطار "صندوق تمويل" لفائدة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المبتكرة لاسيما تلك العاملة في قطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. إضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بتمويل تعزيز الأموال الذاتية عبر صناديق الاستثمار وضمان مخاطر رأس المال.

"هناك عدد من المشاريع من قبل السلطات الوطنية لتعزيز توفير الضمانات، مثل مشروع قانون "إصلاح نظام الضمانات المنقولة" الذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 4 أبريل 2019 والذي يهدف إلى إصلاح نظام الضمانات من أجل تقوية الامكانيات المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تقديم الأصول المادية وغير المادية كضمان تعزيز فرصها في الحصول على التمويل. ينص هذا المشروع على إحداث سجل وطني للرهون وتسهيل تحقيق الضمانات عبر إمكانية نقل ملكيتها إلى الدائن بدون أي مطالبة قضائية. تجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني الحالي يجري تعديله لإدخال أحكام جديدة تستهدف دعم القروض الموجهة إلى منشآت القطاع."

من جهة أخرى، تعمل "مؤسسة فينيا لتمويل المشروعات" على تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والصفقات الكبيرة. تضمن "فينيا" جميع القروض الممنوحة من صندوق ضمان الممول من طرف الدولة والمخصص للصفقات العمومية الذي تأسس عام 2008 لدعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على صفقات عمومية أو شبه عمومية، وذلك من خلال ضمان 60 في المائة من إجمالي التمويل بحد أقصى 8 ملايين درهم للمنشأة الواحدة. تجدر الإشارة إلى أن 674 منشأة استفادت من "فينيا" منذ 2008 بإجمالي قروض

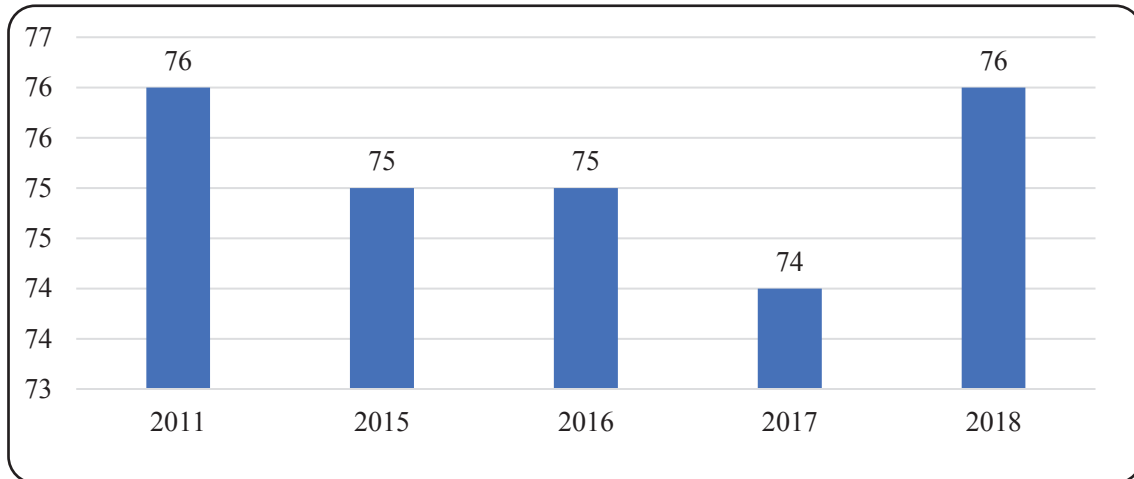
جارية ممنوحة بلغت 1,35 مليار درهم. من جانب آخر، تقوم كل من "كريديت إنفو" (Creditinfo) و"مصلحة كوانتيك للائتمان" (Quantik Credit Bureau) بتزويد مؤسسات الائتمان بجميع المعلومات الايجابية والسلبية المتعلقة بالقروض طبقاً للقانون المصرفي لعام 2006، وتعديلاته اللاحقة عام 2014، إضافة إلى استعمال المعلومات كأداة لتحليل المخاطر المرتبطة بالقروض. كما تم منح ترخيص ثاني سنة 2016 لمكتب المعلومات الائتمانية لفتح باب المنافسة في هذا المجال وتوسيع المنتجات المعروضة لتشمل على سبيل المثال تقرير ملاءة مجموعات الشركات.

شكل (68): عدد السجلات الائتمانية المُحتفظ بها لدى شركات الاستعلام الائتماني للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (مليون سجل)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

شكل (69): عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية على مستوى الدولة



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

هناك جهود حكومية مبذولة في سبيل انشاء سوق للأوراق المالية خاص بإدراج وتداول أسهم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في هذا الصدد، تم تكوين لجنة سوق الأوراق المالية التي ترأسها وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 مارس 2018، قامت بإنشاء فريق عمل معني بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. اجتمعت مجموعة العمل هذه بتنسيق من بنك المغرب، وبمشاركة مجموعة من الممثلين من ضمنهم الهيئة المغربية لسوق الأوراق المالية، بورصة الدار البيضاء، صندوق الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تم أيضاً اتخاذ بعض الإجراءات من أجل تشجيع هذه المشروعات على النفاذ لسوق رأس المال من بينها وضع برنامج من طرف بورصة الدار البيضاء من أجل تطوير المشروعات ومساعدتها للنفاذ لهذا السوق وإنشاء سوق مخصصة للمنشآت المتوسطة بالبورصة مع تخفيف الاجراءات التنظيمية والرقابية المرتبطة بهذه المشروعات وتقديم حوافز ضريبية. تجدر الإشارة إلى أن مقتضيات القانون الصادر عام 2016، المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة ومستشاري الاستثمار المالي، نصت على إنشاء سوق مخصصة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. سوف يتم تفعيل مقتضيات هذا القانون بمجرد تعديل النظام العام لبورصة القيم المنقولة.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

قام المغرب بتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي بمبادرة مشتركة من وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في إطار مقارنة تشاركية بهدف تحديد رؤية مشتركة وتوجهات وطنية، قصد تقليص الفوارق التي لا تزال قائمة على مستوى الولوج للخدمات المالية والاستفادة منها، بهدف جعل الشمول المالي موحها حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. في إطار هذه الاستراتيجية، تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة جدا من بين الفئات الأولوية التي ستحظى بخطة عمل خاصة اعتماداً على مقارنة جديدة ومناهج بديلة قصد تسهيل اندماجها في المجال المالي كي تتمكن من النفاذ للخدمات المالية.

يعتبر المغرب أول بلد غير أوروبي ينخرط في برنامج "نخبة المغرب" الذي يعمل على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر مساعدتها بجملة من التكوينات لمساعدتها على التسلح بجملة من الادوات والآليات الضرورية لتحسين حكامتها وخطة عملها وكذا رؤيتها المستقبلية تجاه المستثمرين. ويعتبر برنامج «نخبة المغرب» آلية من شأنها توفير مناخ أعمال حقيقي يهدف الى دعم وتشجيع الابتكار ورفع وتيرة النمو.

يُمكن هذا البرنامج كل المقاولات المنخرطة فيه من تحديد كل إشكالياتها ووضع تدابير ملائمة لحلها، ويتيح لها في نهاية المطاف الحصول على شهادة «نخبة المغرب» التي تضمن لها موقعا لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب وتسهيل التمويل، لا سيما من خلال الولوج الى قاعدة رقمية تضم مختلف المنخرطين بالبرنامج. باعتبار أن قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو المحرك الأساسي للتنمية، فإن الحكومة المغربية تضع في صلب أولوياتها تسهيل حياة المنشأة وتحريرها من القيود الإدارية المتشابكة والمعقدة، وتوفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار والابتكار، حتى يتسنى لها التركيز على مهمتها الأساسية وهي خلق الثروة وفرص الشغل. كما تعمل الحكومة على دعم وتقوية نسيج المشروعات، خاصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وترسيخ نظام الأفضلية الوطنية للمؤسسات، ووضع إطار تحفيزي مشجع ومبتكر. لتحقيق هذا الهدف وهذه المؤشرات، تعمل الحكومة على تبني حزمة من الإستراتيجيات والإجراءات لدعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك على النحو التالي:

على صعيد توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تبنت الحكومة تعريفاً موحداً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما سعت إلى تنفيذ سياسات لدمج المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي في المظلة الرسمية للمشروعات من خلال سن قانون "المقاول الذاتي" للاستفادة من المزايا الممنوحة للعاملين في إطار الاقتصاد الرسمي ومن النفاذ إلى التمويل المصرفي. كما تمت المصادقة على مشروع قانون لإصلاح نظام الضمانات المنقولة بتاريخ 4 أبريل 2019 لتمكين المشروعات من تقديم الأصول المادية والعينية كضمانات مقبولة والعمل على إحداث سجل وطني للضمانات وتسهيل عملية الحصول على هذه الضمانات حال استحقاقها دون أية إجراءات قانونية.

على صعيد تسهيل النفاذ للتمويل، هناك عدد من المبادرات التي تنفذ في هذا الصدد من بينها تبني سياسات لتنويع آليات تمويل هذه المشروعات عبر مراجعة الإطار القانوني المنظم لإصدار شهادات الصكوك، والعمل على إقرار مشروع قانون لتنظيم أنشطة التمويل الجماعي (Crowdfunding) بهدف وضع آلية جديدة لتمويل المشاريع من خلال دعم نموذج جديد للتمويل يقوم على تعبئة مبالغ ذات قيمة منخفضة لدى شريحة عريضة من الممولين بهدف تمويل مبادرات رواد الأعمال ودعم إطلاق مشاريع اجتماعية وثقافية وإبداعية، إلى جانب الاستفادة من آليات التمويل الإسلامي. في نفس السياق تم تعديل القانون رقم 97-18 المتعلق بجمعيات السلفات الصغيرة لرفع سقف القروض الموجهة للمشاريع المتناهية الصغر من 50000 درهم إلى 150000 درهم. يجري الإعداد كذلك لإطلاق عرض ضمان خاص بالتمويل الأصغر لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل وإحداث خط تمويلي لفائدة القروض الصغرى مخصص لمنح قروض مشتركة بشروط تفضيلية للمقاولات الصغيرة جداً. أيضاً، تعمل وزارة المالية على مشروع يهدف لوضع إطار استراتيجي شامل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small Business Act)، من شأنه توفير رؤية مندمجة لتجاوز العراقيل التي لا زالت تعيق تطورها.

على صعيد الحوافز المالية، تعمل الحكومة على مراجعة الجدول الحالي للضرائب من أجل ضمان ملائمة الأنشطة هذه الشركات وخصوصية نموذج أعمالها، ففي هذا الصدد تم اتخاذ التدابير التالية:

- تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 20 في المائة إلى 17.50 في المائة بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة بالسعر العادي مما يساعدها على تحقيق أرباح تتراوح ما بين 300.000 إلى 1.000.000 درهم مغربي.
- تحديد سقف السعر التصاعدي للضريبة في 17.50 في المائة بالنسبة للشركات التي تخضع حالياً لهذا السعر (المشروعات المصدرة والمنجمية والفندقية والحرفية والمؤسسات الخاصة للتعليم) والتي تحقق أرباحاً يفوق مبلغها 300.000 درهم، مع منحها حق الاستفادة من امتياز تطبيق السعر التصاعدي المحدد في 10 في المائة عندما تحقق أرباح تساوي هذا الحد أو تقل عنه.
- تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من المشتريات الحكومية عبر تخصيص 20 في المائة من المشاريع الحكومية لتلك المشروعات.
- تحسين شروط الاستفادة من الإعفاء للأجر الشهري الإجمالي من الضريبة على الدخل في حدود 10.000 درهم، ومن تحمل الدولة للاشتراكات الاجتماعية في إطار برنامج تحفيز. هذا الإجراء، سيمكن المشروعات حديثة النشأة من الاستفادة من هذه الامتيازات ابتداء من الشروع في الاستغلال.

- إلغاء رسوم امتلاك الأراضي عند اقتناء قطعة أرض من أجل إقامة مشروع استثماري.
- خفض الضريبة على أرباح الشركات التي تساهم في رؤوس أموال مشروعات حديثة النشأة في مجال التقنيات الحديثة.

فيما يتعلق بالمبادرات الحكومية المتبناة بهدف الآليات الحكومية المتبناة لتعزيز القدرات الفنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة، قامت الحكومة ببعض الممارسات الإيجابية من بينها:

- تم تدشين برامج عبر الوكالة الوطنية للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل الوكالة الوطنية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم برامج الدعم المتعلقة بالاستثمار والولوج إلى المساعدة التقنية لهذه المشروعات من خلال مجموعة من البرامج من بينها برامج "امتياز"، و"مساندة"، و"انفتاح". ساهمت هذه البرامج في زيادة مستويات أرباح وتنافسية الشركات المستفيدة من هذه البرامج.
- العمل على وضع الآليات اللازمة لتحسين جودة برامج التدريب المهني من خلال تحديد واستكشاف الاحتياجات الكمية والنوعية من الموارد البشرية، وإعداد خريطة للتخطيط لمنظومة التكوين المهني وذلك بالشراكة مع كافة الأطراف المعنية. كذلك يجري العمل على تحقيق نقلة نوعية في مراكز التدريب المهني خلال عام 2019 لإطلاق الجيل الجديد من مراكز التدريب والتأهيل.
- تنظيم لقاء وطني حول التشغيل والتدريب قبل نهاية عام 2018، من أجل ضمان ملائمة أفضل بين محتوى التدريب المُقدم ومتطلبات سوق العمل. في نفس السياق، إضافة إلى تعميم مراكز اللغات في جميع مراكز التكوين المهني، مع الالتزام بمواصلة هذا التدريب لمدة زمنية لا تقل عن 6 أشهر.
- مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية عبر تسريع وتيرة إنجاز بنيات الإنتاج والتسويق لمنتجات الصناعة التقليدية.
- المرجو الأخذ بعين الاعتبار أنه حسب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، يتطلع مخطط تسريع التنمية الصناعية لخلق 500 ألف فرصة عمل بزيادة 52 ألف فرصة عمل إضافية عما كانت عليه.

الرؤية المستقبلية: التحديات والفرص

وضعت الحكومة برنامجاً لتطوير هذه المشروعات عبر الوكالة الوطنية للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما تم العمل على مواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي (2014-2020) الذي يستهدف تقليص التشتت القطاعي، وبناء صناعة أكثر اندماجاً عبر إرساء نظم صناعية في مجالات صناعة السيارات، والنسيج، والطيران، والبناء، والصناعات الميكانيكية، والجلود، والصناعات الصيدلانية، والصناعات الغذائية... إلخ) بهدف خلق ديناميكية وعلاقة بين المجموعات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. من المتوقع أن يساهم ذلك في توفير حوالي 447,896 فرصة عمل خلال الفترة (2014 - 2020). إضافة إلى مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية.

كذلك تعمل الحكومة من خلال "تفعيل استراتيجية التجارة 2020" على تنظيم قطاع التجارة وتأهيل الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة، وتعمل من خلال "مخطط المغرب الأخضر" على تعزيز استدامة المشروعات الزراعية عبر إطلاق تنفيذ المرحلة الثانية من "برنامج الزراعة التضامنية" يضم 297 مشروعاً باستثمار 6.5 مليون درهم لفائدة 130 ألف من صغار الفلاحين.

كما تشمل جهود الحكومة في هذا الصدد مواصلة إستراتيجية "هاليوتيس لقطاع الصيد البحري" التي تمتد حتى العام 2020 وتهدف إلى إرساء قطاع صيد حديث وتنافسي عن طريق مواصلة إنجاز مشروع تحديث قوارب الصيد التقليدي وتنفيذ برنامج استثماري لتطوير المشروعات ومرافق الموانئ. سيتم تمديد هذه العملية إلى واجهة البحر الأبيض المتوسط بتكلفة إجمالية قدرها 18 مليون درهم وتنفيذ إستراتيجية تسويقية للمنتجات البحرية على المستوى الوطني والدولي.

إضافة إلى مواصلة العمل في إطار "مخطط المغرب الرقمي 2020" لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التحول الرقمي وقد تبنت لجنة تسير صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات خارطة طريق تضم مجموعة من المشاريع الرقمية التي استوفت شروط الاستفادة من تمويل هذا الصندوق. وستستفيد المشاريع المختارة في هذا الصدد والتي ستتولى تنفيذها وكالة التنمية الرقمية من تمويل هذا الصندوق يقدر بنحو مليار درهم على مدى خمس سنوات. تتمثل المشاريع ذات الأولوية التي حددتها الوكالة لتنفيذ خارطة الطريق الرقمية فيما يلي:

- مشاريع التحول الرقمي للإدارة، بما في ذلك إحداث آلية من أجل الربط المعلوماتي، وتسهيل التواصل مع المواطنين وكذا رقمنة الإجراءات الحكومية.
- مشاريع تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، من خلال تحفيز القطاعات المستهدفة والاستراتيجية قصد تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وجودة الخدمات.
- مشاريع تحفيز ومواكبة الفاعلين المبتكرين من خلال وضع آليات دعم للشركات المبتكرة عبر تسهيلولوج للصفقات الخاصة والعمومية وكذا وضع منظومات قطاعية رقمية.

وبهدف تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة من النفاذ للأسواق المحلية والخارجية، تم تأسيس إطار تنظيمي للتجارة الخارجية عبر إقرار قانون التجارة الخارجية الذي يهدف إلى تحديد التدابير ذات الطابع التنظيمي المتعلقة بالتجارة الخارجية وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية عبر إنشاء اللجنة الوطنية للتنسيق بهدف تسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتنفيذ الخطة الوطنية لتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية. كما تم تبني "برنامج دعم المصدرين المبتدئين" الذي يركز على تقديم الدعم المالي والتقني للشركات المبتدئة في مجال التصدير على مدى 3 سنوات لتمكينها من وضع استراتيجية تصدير ملائمة والاستفادة من التدريب والتكوين طوال فترة تنفيذ استراتيجياتها التصديرية وكذلك تحمل بعض تكاليف عمليات الترويج والتسويق في الأسواق الخارجية.

كما ستواصل الحكومة مساعيها لتيسير فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تعزيز الشمول المالي من خلال استراتيجية وطنية للشمول المالي، يتمثل هدفها الرئيس في تحديد الأولويات، تنسيق أنشطة ومساهمات مختلف المتدخلين، وتنفيذ نموذج للتمويل الذي تم إطلاقه من طرف صندوق الضمان المركزي والذي صمم خصيصاً للمنشآت المبتدئة والمبتكرة يشمل آليات عدة منها صندوق الاستثمار في رؤوس أموال هذه المشروعات (Mezzanine PME, Green Invest) ونموذج جمعيات ملائمة الأعمال (Business)

Angel). كما تمتد هذه المبادرات أيضا إلى زيادة فرص نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الضمانات من خلال اعتماد الاستراتيجية الخاصة بصندوق الضمان المركزي للفترة (2017-2021). علاوة على الاستفادة من فرص التمويل المقدم من خلال الشراكة مع البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لتمويل مشروعات متناهية الصغر العاملة في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر لاسيما تلك العاملة في مجالات الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.

- للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

المكتبة والمطبوعات

ص.ب. 2818

أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

- متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت: www.amf.org.ae



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2821، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: +971 2 6171552
فاكس: +971 2 6326454
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: <http://www.amf.org.ae>